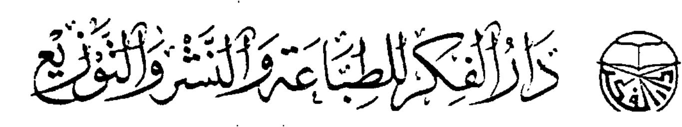


الجزء الثالث

الدكتور فاضل صالح السامرائي




بسم الله الرحمن الرحيم


معاني النحو

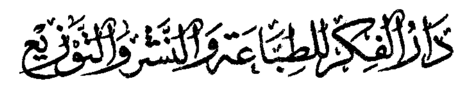
رقـــــــم التـــــصــــنيف : 415
رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : 1999/12/2268
المــــؤلـــف ومن هـــو في حكمه : فاضل السامرائي
عــــنــــوان الــــكــــتــــاب : معاني النحو ج 3
الــمــوضــوع الــرئــيــسي : 1- قواعد اللغة العربية - النحو
2-
بيـــانات الــنــشــر : عمان - دار الفكر
* - تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

(ردمك) ISBN 9957-07-094-0

الطبعة الأولى

1420هـ - 2000م





سوق البتراء (الحجيري) - هاتف ٤٦٢١٩٣٨
فاكس ٤٦٥٤٧٦١ ص.ب ١٨٣٥٢٠ عمان ١١١١٨ الأردن

Hussein Mosque
Tel. : 4621938 Fax: 4654761
P.OBox: 183520 - Amman - 11118 Jordan

حروف الجر

وتسمى ايضاً حروف الاضافة، قالوا سميت بذلك، لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء أي توصلها اليها، ويسميها الكوفيون ايضاً حروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم كالظرفية[١] ، والبعضية والاستعلاء ونحوها من الصفات.

قالوا وانما سميت حروف الجر لأنّها تجر معاني الافعال الى الاسماء، أي توصلها اليها[٢]. والأظهر أنها سميت بذلك، لانّ الاسماء تأتي بعدها مجرورة كما سميت حروف النصب والجزم لأنّ الافعال تأتي بعدها منصوبة أو مجزومة[٣].

ومعنى الجر هو جر الفك الاسفل الى اسفل، إذ من المعلوم أن تسمية الحركات الضمة والفتحة، والكسرة، وتسمية حالاتها إلاعرابية، من رفع، ونصب، وجر، إنّما هو قائم على أوصاف حركات الفم.

فالضمة إنّما سميت كذلك لانها تكون بانضمام الشفتين، وسميت الحالة رفعاً لانك اذا ضممت الشفتين ارتفعتا.

وأما الفتحة فسميت كذلك لأنّها تحدث بفتح الفم، وسميت الحالة نصباً، لان الانتصاب هو القيام والوقوف، وبحصول هذه الحركة ينتصب الفم، أي يقف.

وأما الجر فهو جر الفك الاسفل الى اسفل، وتسمى الحركة كسرة.

وأما السكون فهو عدم الحركة، فاذا قطعت الحركة كان الحرف ساكناً، وسميت الحالة الاعرابية جزماً، لان الجزم هو القطع لانك بتسكينك الحرف تقطع الحركة عنه.

---

(١) انظر ابن يعيش ٨/٧، «الرضي على الكافية» ٢/ ٣٥٤، «التصريح» ٢/ ٢.
(٢) «الرضي» ٢/ ٣٥٤، «حاشية التصريح» ٢/ ٢، «الصبان» ٢/ ٢٠٣.
(٣) «الرضي» ٢/ ٣٥٤، «حاشية التصريح» ٢/ ٢، «الصبان» ٢/ ٢٠٣.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وإنّما قيل لعلم الفاعل رفع، لانّك اذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة، ارتفعتا عن مكانهما، فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه، . . وكذلك نصب الفم تابع لفتحه، كأنّ الفم كان شيئاً ساقطاً فنصبته، أي أقمته بفتحك اياه، فسمي حركة البناء فتحاً وحركة الاعراب نصباً.

وأما جر الفك الأسفل الى أسفل وخفضه، فهو ككسر الشيء، اذ المكسور يسقط ويهوي الى اسفل فسمى حركة الاعراب جراً، أو خفضاً، وحركة البناء كسراً. . . ثم الجزم بمعنى القطع، والوقف والسكون بمعنى واحد، والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف فسمي الاعرابي جزماً، والبنائي وقفاً أو سكوناً»[1].

فالجر إذن هو جر الفك الاسفل الى اسفل وسميت حروف الجر كذلك، لأنّ الاسم يأتي بعدها مجروراً، ويسميها الكوفيون حروف الخفض، وهي المعنى نفسه فأنّ هذا خفض الفك الاسفل.

وعلى أيّة حال فهو اصطلاح ولا مشاحة في الاصطلاح.

نيابة حروف الجرّ بعضها عن بعض

ذهب جمهور الكوفيين الى إنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، فقد تأتي (من) بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الأنبياء: ٧٧] وقد تأتي بمعنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [ق: ٢٢].

وقد تأتي (الباء) بمعنى (عن)، كقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١]، وقد تأتي بمعنى (من)، كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الانسان: ٦].

وقد تأتي (على) بمعنى (في)، كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥]. وقد تأتي بمعنى (عن) كقول الشاعر:

---

(١) «الرضي» ١/ ٢٤.

اذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

الى غير ذلك مما سيأتي بيانه.

ومذهب جمهور البصريين أنّ حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض، الاّ شذوذاً أما قياساً فلا. وما أوهم ذلك فهو مؤول، أمّا على التضمين، أو على المجاز، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]. فأن الكوفيين ذهبوا الى أنّ (في) بمعنى (على)، وذهب البصريون الى أنه ليس بمعنى (على)، ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحالّ في الشيء فهو من باب المجاز.

وأمّا على شذوذ إنابة كلمة عن اخرى[١].

قالوا ولا تصح إنابة حرف عن حرف كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها[٢].

ثم لو كان ذلك قياساً لصحّ أنْ تقول (سرت الى زيد)، وأنت تريد (معه)، وأن تقول (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه، وأن تقول (رويت الحديث بزيد) وأنت تريد عنه، ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش[٣].

والحق أنّ الاصل في حروف الجر أنْ لا ينوب بعضها عن بعض، بل الأصل أنْ لكل حرف معناه واستعماله، ولكنْ قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف. فتتعاور الحروف على هذا المعنى.

وايضاح ذلك أنّ حرف الجر في العربية قد يستعمل لأكثر من معنى، (من) مثلا تستعمل لابتداء الغاية، وللتبعيض، ولبيان الجنس، وللتعليل وغيرها.

---

(١) انظر المغني ١/ ١١١، التصريح ٢/ ٤-٦، حاشية الخضري ١/ ٢٢٨-٢٢٩.

(٢) المغني ١/ ١١١، حاشية الخضري ١/ ٢٢٨.

(٣) الخصائص ٢/ ٣٠٨ وانظر الفروق اللغوية ١٣-١٤، ابن يعيش ٨/ ١٥.

و(الباء) تستعمل للالصاق، والاستعانة والتعويض، والتعليل وغيرها.

و(اللام) للملك والاستحقاق، ولانتهاء الغاية، والتعليل وغيرها.

و(في) للظرفية والتعليل، وغير ذلك من المعاني.

وقد تقترب المعاني من بعضها، أو يتوسع في استعمال المعنى، فيستعمل بعضها في معنى بعض، أو قريب منه، فمثلا قد يتوسع في معنى الالصاق بالباء، فيستعمل للظرفية فتقول: أقمت بالبلد وفي البلد، ولكن يبقى لكل حرف معناه واستعماله المتفرد به، ولا يتماثلان تماماً.

وقد يتسع المتكلم في كلامه العادي غير المتعمّل، أو المقصود، فيوقع الحروف بعضها موقع بعض من دون قصد إلى معنى معين، أو اختلاف ما، فنحن نقول في الدارجة (رحت له) و(رحت عليه)، وهو محض أداء معنى عام، لا يقصد المتكلم فرقاً بين له، وعليه.

ونقول في الدارجة (رحت عَ الشط) أي على الشط أي النهر، و(رحت للشط)، ولا فرق بينهما في ذهن المتكلم سوى أداء المعنى العام.

ونقول في الدارجة (جه علّي وكلمني)، ونقول (جاني) والمعنى جاء اليّ، وجاءني، ولا يقصد المتكلم فرقاً بين الاستعمالين.

فالمتكلم غير المتعمل يتكلم غالباً بأقرب شيء الى لسانه، مما يؤدي المعنى.

فالحروف كما نرى في العامية قد ينوب بعضها عن بعض، في الاستعمال، فنستعمل (على) لانتهاء الغاية، وكذلك اللام و(الى) بلا نظر الى فرق في المعنى.

ولا يصح أن نقول انه لو كانت (على) تنوب عن (الى) أو تستعمل بمعنى (الى) لصحت نيابتها عنها دوما، فنقول (وضعت الكتاب الى الرف) بمعنى: على الرف. فانّ اللغة العامية، وإنْ كانت توقع الحروف بعضها موقع بعض، أو تستعمل للمعنى الواحد أكثر من حرف واحد، لا توقع الحرف موقع الحرف الآخر باطراد، فانّه يبقى

لعلى استعمالها ولـ (الى) استعمالها، وللام استعمالها الخاص بها، وهكذا بقية الحروف كما قلنا في (وضعت الكتاب ع الرف) ولا يقولون الى الرف، وللرف.

وهكذا شأن المتكلمين العرب الاوائل، فانّ المتكلم غير المتعمل قد يوقع حرفاً موقع حرف آخر في معنى ما، فيقول ذهبت له، واليه، ومررت به، وعليه، كما نقول الآن في لغتنا الدارجة (مرّيت بيه)، و(مرّيت عليه)، بمعنى (مررت به) أو عليه، من دون نظر الى معنى معين، أو الى فرق معين بين التعبيرين.

ومن هنا نرى استعمال الحرف لأكثر من معنى، وأداء المعنى الواحد باكثر من حرف.

والشاعر أيضاً قد يضطره شعره فيستعمل هذا الاستعمال من دونما حرج، أو نظر الى فرق بين استعمال حرف دون حرف آخر فان هذا سائغ دائر في بيئته.

ثم أنّ النيابة قياسية عند المتكلم بها في معنى معيّن يتعاور عليه حرفان أو اكثر، لا في استعمال الحرف مكان حرف آخر على وجه العموم.

ومن هنا يتبين لنا أنه لا مكان للردّ الذي ردّ به قسم من النحاة، أنه لو كان يستعمل الحرف مكان حرف آخر لصح أنْ يقال (سرت الى زيد) وأنت تريد معه، وأن تقول (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه، جاء في (**الأصول**): «واعلم أن العرب تتسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض اذا تقاربت المعاني، فمن ذلك (الباء) تقول: (فلان بمكة وفي مكة) وانما جازا معاً لانك اذا قلت: فلان بموضع كذا وكذا، فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، واذا قلت في موضع كذا فقد خبرت بـ (في) عن احتوائه إياة واحاطته به. فاذا تقارب الحرفان، فانّ هذا التقارب يصلح للمعاقبة واذا تباين معناها لم يجز. ألا ترى أنّ رجلاً لو قال مررت في زيد، أو كتبت الى القلم، لم يكن هذا يلتبس به، فهذا حقيقة تعاقب حروف الخفض، فمتى لم يتقارب المعنى لم يجز»[1].

---

(١) «الاصول لابن السراج» (١/ ٥٠٥-٥٠٦).

وجاء في (**الخصائص**) في (باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض): «وذلك انهم يقولون إنّ (الى) تكون بمعنى (مع) ويحتجون لذلك بقول الله سبحانه: ﴿مَنْ أَنصَارِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف: ١٤] أي: مع الله، ويقولون إنّ (في) تكون بمعنى (على) يحتجون بقوله عزّ اسمه ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي عليها... وغير ذلك مما يوردونه.

ولسنا ندفع أنْ يكون ذلك كما قالوا، لكنّا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الاحوال الداعية اليه والمسوغة له، فأمّا في كل موضع، وعلى كل حال فلا. ألا ترى أنّك إنْ أخذت بظاهر هذا القول غفلاً، هكذا لا مقيداً لزمك عليه أن تقول (سرت الى زيد) وأنت تريد معه، وأن تقول: (زيد في الفرس) وأنت تريد عليه، و(زيد في عمرو) وأنت تريد عليه في العداوة، وأن تقول: (رويت الحديث بزيد) وأنت تريد عنه ونحو ذلك مما يطول ويتفاحش»[١].

فالامر كما ذكره ابن جني وكما أوضحناه، ليس المقصود به النيابة المطلقة.

وهذا كله في الكلام الفصيح.

غير أنّ هناك بعض اختلاف في الكلام الذي يتعمله صاحبه، ويتفنن فيه، فانه في الكلام الفني قد يختار المتكلم حرفاً على حرف، أو لفظاً على لفظ، لأداء معنى معيّن، أو لدلالة معينة، وربما لم يستعمل الحرفين في معنى واحد، كما يستعمله المتحدثون في امورهم اليومية، أو قد يكون المعنى الذي يستعمله في حرف، مختلفاً عن مشابهه الذي يستعمله في حرف آخر، فالظرفية التي يستعملها بالباء تختلف عن الظرفية التي يستعملها بـ (في) والتعليل الذي يستعمله باللام، يختلف عن التعليل الذي يستعمله بالياء، وهكذا.

---

(١) الخصائص ٢/٣٠٧-٣٠٨.

أو قد يخص الحرف باستعمال معيّن أو بدلالة معينة، مما استعملته اللغة وهذا واضح في الاستعمال القرآني، فقد يخص اللفظ باستعمال معيّن، فانه مثلاً خص لفظ (العيون) بالعيون الجارية و(الأعين) خصها بمعنى الباصرة، أو بمعنى الرعاية، قال تعالى: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] وخص لفظ (الصوم) بمعنى الصمت، و(الصيام) بالعبادة المعروفة وغير ذلك من الاختصاصات.

وهذا الاستعمال الفني هو الذي يدفع اللغة إلى امام فيجعلها اكثر دقة، وتخصصاً، وغناء ونماء لا الاستعمال العامي الساذج غير المخصص ولا الدقيق.

ونعود الى نيابة الحروف، فنقول ما سبق أنْ قلناه: إنّ الاصل ألاّ تنوب حروف الجر بعضها عن بعض، بل إبقاؤها على أصل معناها ما أمكن، فان لم يكن ذلك ففي الاتساع وعدم التكلف مندوحة، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «واعلى أنه اذا امكن في كل حرف يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى أو زيادته أن يبقى على اصل معناه الموضوع هو له، ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني، يستقيم به الكلام فهو الأولى بل الواجب»[١].

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٢).

التضمين

ذكرنا أنهّ قد ينوب حرفُ عن حرفٍ لأداء معنى معيّن، ولكنّ الأصل عدم النيابة بل إبقاء الحرف على أصل معناه.

ولسنا نذهب مذهب من يجعل نيابة الحروف عن بعضها هي الاصل، وأنّ الحرف الواحد يقع بمعنى عدة حروف بصورة مطّردة.

فـ (من) مثلاً تأتي عندهم بمعنى على، وبمعنى عن، وبمعنى في، وبمعنى الباء، وبمعنى عند.

و(الباء) تأتي بمعنى من، وبمعنى عن، وبمعنى على، وبمعنى الى، وبمعنى مع.

و(الى) تأتي بمعنى اللام، وفي، ومن، وعند، وغير ذلك.

والصواب أنّ كثيراً منه أو أكثره خارج على التضمين.

ومعنى (التضمين) إشراب لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه، وفائدته أن تؤدّي كلمة مؤدَّى كلمتين، كقولهم (سمع الله لمن حمده) أي استجاب فعدّى (يسمع) باللام وإنّما اصله أن يتعدى بنفسه مثل ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ ٱلصَّيْحَةَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [ق: ٤٢]، وكقول الفرزدق:

كيف تراني قالباً مجنّي قد قتل الله زياداً عنّي

أي صرفه عني بالقتل[١].

وجاء في (**حاشية السيد الجرجاني على الكشاف**): «التضمين أن تقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه، ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته، كقوله (أحمد اليك فلانا) لاحظت فيه مع الحمد معنى الانهاء، ودللت عليه بذكر صلته، أعني (إلى) اي أنهي حمده اليك.

---

(١) انظر المغني (٢/ ٦٨٦-٦٨٦).

وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين فالفعلان مقصودان معاً قصداً وتبعاً»[١].

وجاء في الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨]: «يقال عداه اذا جاوزه ومنه قولهم عدا طوره. . . وإنّما عدّي بـ(عن) لتضمّن (عدا) معنى (نبا) و(علا) في قولك نبتْ عنه عينه، وَعَلتْ عنه عينه، اذا اقتحمته ولم تعلق به.

فان قلت: ايّ غرض في هذا التضمين؟ وهلاّ قيل: ولا تعدُهم عيناك، أو لا تعلُ عيناك عنهم؟.

قلت: الغرض فيه اعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من اعطاء معنى فذّ، ألا ترى كيف رجع المعنى الى قولك ولا تقتحمهم عيناك مجاوزين الى غيرهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢] اي ولا تضمّوها اليها آكلين لها[٢].

وجاء في (**الخصائص**): «اعلم أنّ الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فانّ العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذاناً بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقول الله عزّ اسمه: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وأنت لا تقول رفثت الى المرأة، وإنّما تقول رفثت بها، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدي أفضيت بـ (إلى)، كقولك (أفضيت الى المرأة)، جئت بـ (إلى) مع الرفث، إيذاناً وإشعاراً إنّه بمعناه»[٣].

وجاء في (**امالي ابن الشجري**) في قوله تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤] أنّ الجاري على السنتهم ظفرت به وأظفرني الله به، ولكن جاء أظفركم عليهم محمولاً على أظهركم عليهم[٤].

---

(١) حاشية الجرجاني (١/ ٩٧).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٢٥٧).

(٣) الخصائص (٢/ ٣٠٨).

(٤) امالي ابن الشجري (١/ ١٤٨).

فللتضمين غرض بلاغي لطيف، وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر، فنكسب بذلك معنيين: معنى الفعل الأول ومعنى الفعل الثاني، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الأنبياء: ٧٧]. فقد ذهب قوم إلى أنّ (من) ههنا بمعنى (على)، وهذا فيه نظر، فأنّ هناك فرقاً في المعنى بين قولك (نصره منه) و(نصره عليه) فالنصر عليه يعني التمكّن منه والاستعلاء عليه والغلبة، قال تعالى: ﴿وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٤]، وقال: ﴿فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، أي مكنّا منهم، وليس هذا معنى نصره منه.

أما (نصرناه منهم) فانه بمعنى نجّيناه منهم، أو منعناه منهم، قال تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ مَن يَنصُرُنِى مِنَ ٱللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ﴾ [هود: ٣٠] فليس المعنى من ينصرني على الله، بل من ينجيني ويمنعني منه؟.

وقد تقول: ما الفرق بين قولنا ﴿ونجيناه من القوم﴾ وقولنا ﴿نصرناه من القوم﴾؟ والجواب أن التنجية تتعلق بالناجي فقط، فعندما تقول ﴿نجيته منهم﴾ كان المعنى أنّك خلّصته منهم، ولم تذكر أنك تعرضت للآخرين بشيء، كما تقول (أنجيته من الغرق) ولا تقول (نصرته من الغرق)، لأنّ الغرق ليس شيئاً يُنتصف منه.

اما النصر منه ففيه جانبان في الغالب: جانب الناجي، وجانب الذين نُجّي منهم، فعندما تقول (نصرته منهم) كان المعنى أنك نجيته وعاقبت اولئك، أو أخذت له حقّه منهم.

وهذه فائدة التضمين ففيه كسب معنيين في تعبير واحد معنى الفعل المذكور والفعل المحذوف الذي ذكر شيء من متعلقاته.

وللتضمين صور أخرى، فقد يضمن فعل متعدٍّ معنى فعل لازم كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣] فإنّ (خالف) فعل متعدّ يقال: (خالفت أمره) ولا يقال: (خالفت عن أمره) ولكن ضمّن معنى الابتعاد والخروج والانحراف، كأنهّ قال: فليحذر الذين يبتعدون عن أمره، أو ينحرفون عن أمره.

وقد يضمّن فعل لازم معنى فعل متعدّ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] لأنّ (عزم) فعل لازم، وقد ضُمّن معنى (ولا تنووا)[١].

والعدول الى طريقة ما في التعبير بأقصر طريق، ظاهرة من ظواهر العربية، من ذلك ما مّر في المفعول المطلق من ذكر فعل وذكر مصدر فعل آخر، يلاقيه في الاشتقاق معه، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] فقد جمع معنيي: التبتّل والتبتيل، أي التدرج والكثرة في آن واحد، ومنه ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] فقد كسبنا باستعمال المصدر بدلاً من اسم الفاعل معنى الحالية، والمفعول لأجله، والمفعولية المطلقة، بخلاف ما لو قال (أدعوه خائفين) فإنّه ليس فيه إلاّ معنى الحالية، كما مرّ ذكر ذلك مفصلاً.

أمّا من حيث قياسية التضمين وعدمها، فأمثل ما نذكره في هذا الباب قرار المجمع اللغوي القاهري في دور انعقاده الأول وهو:

«التضمين أنْ يؤدي فعل أو ما في معناه في التعبير مؤدىٰ فعل آخر، أو ما في معناه فيعطى حكمه في التعدية واللزوم.

ومجمع اللغة العربية يرى أنه قياسي لا سماعي، بشروط ثلاثة:

الأول: تحقيق المناسبة بين الفعلين.

الثاني: وجود قرينة تدل على ملاحظة الفعل الآخر، ويؤمن معها اللبس.

الثالث: ملاءمة التضمين للذوق العربي.

ويوصي المجمع ألاّ يلجأ الى التضمين إلاّ لغرض بلاغي[٢].

---

(١) «انظر شرح الرضي» (٢/ ٣٠٢)، المغني (٢/ ٥٢١).

(٢) «النحو الوافي» (٢/ ٤٦٣).

معاني حروف الجر

الى

الأصل في (الى) أنْ تكون لإنتهاء الغاية، تقول: (جئت اليك) أي نهاية مجيئي إليك. قال تعالى: ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل:٣٣] اي منته اليك قال سيبويه: وأما الى فمنتهى الابتداء الغاية تقول من كذا الى كذا(١).

وجاء في (**المقتضب**): «وأما الى فانما هي للمنتهى ألا ترى أنّك تقول: ذهبت الى زيد، وسرت الى عبدالله ووكلتك الى الله»(٢).

وإذا دلّت قرينة على عدم دخول ما بعدها فيما قبلها، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِۚ﴾ [البقرة:١٨٧] فانّ الليل لا يدخل في الصيام، أو على الدخول كقولك (قرأت القرآن من أوّله الى آخره) فإنّ آخر القرآن داخل في القراءة، وكقولك (صمت رمضان من أوله الى آخره) فان آخره داخل في الصيام، فهو كذلك والاّ فانّ الاكثر عدم دخول ما بعدها فيما قبلها، لأنّ الاكثر عدم الدخول فيما دلّت عليه القرائن(٣).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والاكثر عدم دخول حدّي الابتداء والانتهاء في المحدود، فاذا قلت: اشتريت من هذا الموضع الى ذلك الموضع، فالموضعان لا يدخلان ظاهراً في الشرى. ويجوز دخولهما فيه مع القرينة»(٤).

وذكر النحاة لها معاني ترجع في حقيقتها الى معنى الانتهاء منها:

المعية: وقد جعلوا منها قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الصف:١٤]

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١٠).
(٢) «المقتضب» (٤/ ١٣٩).
(٣) المغني (١/ ٧٤).
(٤) «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٩).

والتحقيق إنّها بمعنى الانتهاء، أي من يضيف نصرته إيّاي الى نصرة الله[١]، تقول: (من ينصرني إلى خالد) أي من يضيف نصرته الى نصرة خالد، وهي قريبة المعنى من (مع) غير أنها تختلف عنها، فأنت تقول (من ينصرني مع خالد) وقد تريد بذلك من يضيف نصرته الى نصرة خالد، أي أنْ يتصاحبا في نصرتي، أو تريد أنّ خالداً مطلوب أن يُنَصر معك، والمعنى من ينصرني وخالداً، أي من ينصرني وينصر خالداً؟.

ويحتمل قولك (من ينصرني إلى خالد) معنى آخر هو (من ينصرني حتى أصل الى خالد) كما تقول (من ينجيني إلى خالد؟) و(من يمنعني إلى خالد؟) إي ينتهي المنع الى خالد.

وعلى هذا يكون معنى الآية: من أنصاري حتى نتنهي الى الله؟ وتحتمل معنى آخر هو (من انصاري في دعوتي إلى الله).

وذكر أنّها تكون بمعنى (في) وجعلوا منه قوله:

فلا تتركنّي بالوعيد كأنّني إلى الناس مطليّ به القار أجرب

أي في الناس.

قيل والأولى أنْ تكون على بابها على تضمين معنى مبغّض الى الناس. قيل: ولو صحّ مجيء (إلى) بمعنى (في) لجاز (زيد الى الكوفة[٢]) بمعنى في الكوفة.

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والوجه أنها بمعناها وذلك لانّ معنى (مطلى به القار أجرب) مكرّه مبغّض، والتكريه يعدي بـ (الى). قال تعالى: ﴿وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ﴾ [الحجرات: ٧] حملاً على التحبيب المضمن معنى الإمالة. قال تعالى: ﴿حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحجرات: ٧][٣].

---

(١) «شرح الدماميني على المغني» (١/ ١٦٢) وانظر الخصائص ٢/ ٣٠٩.
(٢) المغني (١/ ٧٥).
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٩).

وهو أولى من الرأي الاول، فانّ هناك فرقاً بين قولك: (كأنني في الناس مطلّى به القار أجرب)، وقولك (كأنني الى الناس مطلّي به القار أجرب) فـ (في) لا تدلّ إلاّ على أنّه بينهم على هذه الحال، أما الثانية فمعناها انني ابدو اليهم كأنني كذلك، وينظرون اليّ كأنني كذلك، ففيها معنى النفرة. فأنت تقول (هي فيهن فحمة) بمعنى انها بينهن كالفحمة وليس فيه أنّهن يبغضنها، فاذا قلت: (هي اليهن فحمة) كان المعنى انها تبدو لهن كالفحمة، أي يرينها غير جميلة، أو بمعنى انها بالنسبة اليهن كالفحمة، أي إذا قيست اليهن كانت كالفحمة، وكذلك قولك (هي اليه شمس) أي تبدو اليه كذلك أي يراها جميلة أو على معنى أنها اذا قيست اليه كانت كالشمس.

قيل وقد تأتي بمعنى (من) كقوله:

تقول وقد عاليت بالكور فوقها أيُسقَى فلا يَروى اليّ ابن أحمرا

أي منّي[1].

وقيل بل المعنى (فلا يروى ظمؤه اليّ)[2] أي يبقى ظامئاً إليها فلا يروى، وهو أَولى وذلك أنك تقول (هو لا يروى من هذا الماء) أي أنه لا يرويه بمعنى أنه مهما شرب منه فلا يزال غير مرتو. أما قولك (هو لا يروى الى هذا الماء) ففيه معنى الشوق اليه. تقول (هو لا يروى من ماء البحر) بمعنى أنّ ماء البحر لا يروي الظمآن، وأنه كلما شرب منه إزداد ظمأ وطلباً للماء، ولا تقول (هو لا يروى إلى ماء البحر) لان المعنى عند ذاك يكون: هو لهِفٌ الى هذا الماء متشوّق إليه، لا ينقطع ظمؤه إليه ولا لهفته له.

وأصل المعنى هو الانتهاء، تقول (ملْت اليه) و(ملْت منه) ففي الأول يكون المعنى نهاية الميل إليه أي أحببته، وتقول (ملْت الى هذا المكان) أي عرّجت عليه.

أمّا (ملت منه) فمعناه أنّ مبتدأ الميل كان منه، وملت عنه أي إنحرفت عنه.

---

(١) المغني ١/ ٧٥.

(٢) «شرح الدماميني على المغني» (١/ ١٦٣).

وتقول (ظمئت إليه) أي كان الظمأ منتهياً إليه بمعنى أردته. وتقول: (لا أظمأ إليه) أي أريده و(لا أظمأ منه) أي يأتي منه ظمأ إليَّ كما تقول: أنا لا أظمأ من الطعام الملح، ولا أظمأ من السمك، أي لا يكون سبباً في ظمئي.

وهكذا بقية معاني هذا الحرف، فانّها لا تكاد تخرج عن معنى الانتهاء، والأولى كما ذكرنا إبقاء الحرف على أصل معناه ما أمكن.

الباء

معنى الباء الرئيس هو الالصاق، وما ذكر لها من معان أخرى تحمل هذا المعنى، قال سيبويه: «وباء الجر إنّما هي للالزاق والاختلاط، وذلك قولك خرجت بزيد ودخلت به وضربته بالسوط، ألزقت ضربك أيّاه بالسوط.

فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله»[١].

قيل: ولا يفارقها هذا المعنى[٢].

والالصاق حقيقي ومجازي، فمن الالصاق الحقيقي. قولك (أمسكت بمحمد) «اذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يد، أو ثوب، أو نحوه.

ولو قلت (أمسكته) إحتمل ذلك، وأنْ تكون منعته من التصرف»[٣].

ومنه قولك تعلقت به، وتشبثت به، والتصقت به.

ومن الالصاق المجازي قولك (بخل به) أي إلتصق بخله به، وتعلّق به إذا كان التعلق معنوياً، ورأفت به أي ألتصقت رأفتك به.

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٤).

(٢) المغني (١/ ١٠١).

(٣) المغني ١/ ١٠١، «شرح ابن يعيش» (٢/ ٢٢).

ومن التوسع في الالصاق قولك (مررت به) بمعنى الصقت مروري بمكان يقرب منه[١]، وليس على معنى أنك الصقت نفسك به في مرورك، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: ٣٠] أي قريباً منهم.

ومن معانيها الاستعانة، نحو قطعت بالسكين وكتبت بالقلم[٢]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَٱسْتَعِينُوا۟ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ﴾ [البقرة: ٤٥] وفيها معنى الالصاق كما هو بيّن.

ومنها المصاحبة، كقوله تعالى: ﴿دَّخَلُوا۟ بِٱلْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ٦١]، وإشترى الدار بالآتها، وفيها معنى الالصاق والاختلاط ومنه قوله تعالى: ﴿ٱهْبِطْ بِسَلَـٰمٍ﴾ [هود: ٤٨][٣].

قالوا وللتعدية نحو ذهبت به، ودخلت به، وخرجت به، قالوا هي في معنى أذهبته وأدخلته، وأخرجته[٤].

وذهب قوم الى أن بين التعديتين فرقاً، فإنّك إذا قلت (ذهبت بزيد) كنت مصاحباً له في الذهاب[٥].

جاء في (**الكشاف**): «فإن قلت: أيّ فرق بين تعدية (ذهب) بالباء وبينها بالهمزة؟.

قلت: اذا عدي بالباء فمعناه الاخذ والاستصحاب، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا۟ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٥] وأما الاذهاب فكا لإزالة»[٦].

---

(١) أنظر المغني (١/١٠١).
(٢) «الاصول» (١/٥٣)، «المقتضب» (١/٣٩)، «شرح ابن يعيش» (٢/٢٢).
(٣) المغني (١/١٠٣)، «شرح الرضي» (٢/٣٦٣)، «شرح ابن يعيش» (٢/٢٢).
(٤) المغني (١/١٠٢).
(٥) المغني (١/١٠٢).
(٦) «الكشاف» (١/٣٨٨) «وانظر التفسير الكَبير» (٢/٧٦).

وهو الصواب فيما نرى، فانّك اذا قلت (أدخلت محمداً على الامير) جاز أنك دخلت معه وجاز أنك لم تدخل معه، وأما قولك: (دخلت به) ففيها معنى المصاحبة، ومنه قول الاستاذ (أدخلت الطالب الصف) أو (أخرجته منه) فهو يحتمل الدخول معه، وعدم الدخول، وأما قولك (دخلت به) و(خرجت به)، فليس فيه إلاّ معنى المصاحبة.

ومنها الظرفية[١] كقوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ وَأَنتَ حِلٌّۢ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ [البلد: ١-٢]، وقوله ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾ [الانفال: ٤٢]، وقوله: ﴿وَمَنْ هُوَ مُسْتَخْفٍۭ بِٱلَّيْلِ وَسَارِبٌۢ بِٱلنَّهَارِ﴾ [الرعد: ١٠] وقوله: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢] وقوله: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

وفيها معنى الالصاق كما سنوضح ذلك في الفرق بين ظرفية الباء وظرفية (في).

ومنها المقابلة، والعوض، كقوله تعالى: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١] ونحو (اشتريته به) و(بدلته به)، وقوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦]، واشتريته بألف[٢].

وتكون الباء مع الذاهب، وفيها معنى الالصاق كأنّ الذي هو خير كان معهم فأخذوا مكانه الذي هو أدنى، ونحوه قولك (اشتريته بمائة) فالثمن كان معك فدفعته وأخذت بدله ما اشتريته، وقوله تعالى: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ﴾ [البقرة: ٨٦] فكان الآخرة كانت معهم قريبة منهم، وفي متناول أيديهم، ولكن أعطوها واشتروا بها الدنيا، وفيها كلها معنى الالصاق واضح.

ومنها البدل كقوله:

فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنّوا الاغارة فرساناً وركبانا

---

(١) المغني (١/ ١٠٤)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٣).

(٢) المغني (١/ ١٠٤). «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٣).

وقوله ﷺ: «ما يسرني بها حمر النعم» أي بدلها[١].

وهو قريب من المعنى السابق.

ومنها السببية، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤][٢]، وقوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] وسنبحث معنى السببية بالباء واللام وغيرهما في مكان لاحق من هذا الباب.

- قالوا ومن معانيها المجاوزة، كـ (عن) وجعلوا منه قوله: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] بدليل قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠] قوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩].

جاء في (**المخصص**): «فمهما رأيت الباء بعدما سألت، أو ساءلت، أو ما تصرّف منهما فاعلم أنّها موضوعة موضع عن»[٣].

وجعلوا منه في غير السؤال قوله تعالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢] وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥][٤] وانكر البصريون هذا المعنى.

أما ما قاله صاحب المخصص من أنّ كلّ باء بعد سأل وما تصرّف منه بمعنى (عن) ففيه نظر، فقوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] ليس بمعنى عن عذاب، فهناك فرق بين سأل به وسأل عنه، ولا مجال للاستدلال بقوله تعالى ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الاحزاب: ٢٠] و﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [النازعات: ٤٢] ونحو ذلك فانّ المعنى مختلف.

---

(١) المغني (١/ ١٠٤).

(٢) المغني (١/١٠٣).

(٣) «المخصص» (١٤/ ٦٥).

(٤) أنظر المغني (١/ ١٠٤)، «شرح ابن عقيل» (١/ ١٣١)، «الهمع» (٢/ ٢٢).

فان السائل في قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ لم يسأل عن العذاب وموعده كما سأل عن الساعة وعن الانباء، وسبب نزول الآية أنّ النضر بن الحارث قال: ﴿إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلۡحَقَّ مِنۡ عِندِكَ فَأَمۡطِرۡ عَلَيۡنَا حِجَارَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئۡتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٖ﴾ [الأنفال: ٣٢][١] فانزل الله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ وَاقِعٖ﴾ أي دعا بالعذاب لنفسه، وطلبه لها، ولم يسأل عن العذاب وموعده. فـ (سأل به) معناه (دعا به وطلبه). جاء في **(الكشاف)** في هذه الآية: «ضُمِّن (سأل) معنى (دعا) فعدّي تعديته كأنّه قيل دعا داع بعذاب واقع من قولك: دعا بكذا اذا استدعاه وطلبه، ومنه قوله تعالى: ﴿يَدۡعُونَ فِيهَا بِكُلِّ فَٰكِهَةٍ﴾ [الدخان: ٥٥][٢].

وأما سأل عنه فمعناه بحث عنه، جاء في **(الكشاف)** في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ [الفرقان: ٥٩]: «فسأل به كقوله إهتم به واعتني به واشتغل به، وسأل عنه كقولك بحث عنه وفتّش عنه ونقّر عنه»[٣].

وأما قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ فيحتمل أنّ المعنى فاسأل خبيراً به، أي سل «عنه رجلاً عارفاً يخبرك برحمته أو فسل رجلاً خبيرًا به وبرحمته»[٤].

وأما قوله تعالى ﴿يَسۡعَىٰ نُورُهُم بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَبِأَيۡمَٰنِهِم﴾ فليس على معنى المجاوزة والله أعلم لأنّ معنى (عن أيمانهم) مبتعد عن أيمانهم، وليس هناك دليل عليه في هذه الآية، بل الاقرب، أنّ النور قريب من اليمين أو مختلط باليمين، لا مبتعد عنها، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧].

واما قوله تعالى: ﴿وَيَوۡمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلۡغَمَٰمِ﴾ [الفرقان: ٢٥] فليس على المجاوزة ايضا والله أعلم. فإنّ هناك فرقاً بين قولك (انشقت التربة عن النبتة) و(انشقت التربة بالنبتة)

---

(١) «الكشاف» (٣/٢٦٧).
(٢) «الكشاف» (٣/٢٦٧).
(٣) «الكشاف» (٢/٤١٣).
(٤) «الكشاف» (٢/٤١٣).

فمعنى الاول، أنّها انكشفت عن النبتة، ومعنى الثاني أنّها انشقت بسببها، قال تعالى: ﴿ يَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلْأَرْضُ عَنْهُمْ سِرَاعًاۚ ﴾ [ق: ٤٤] أي تنكشف عنهم فانّهم كانوا تحتها فتشقّق عنهم، وليس ذلك معنى (تشقّق بهم) فأنت إذا قلت (تشقّق بهم) فهو إما بسببهم، واما أن تنشق وهم بها، تقول (انشقت به الارض) و(انشقت عنه الارض) فانشقت عنه اذا كان تحتها، وانشقت به اذا كان عليها، فقولك (تشقق السماء عن الغمام) معناه: أنّ الغمام كان داخلاً في السماء، وكانت السماء تغطيه وتحجبه، كما تقول (انشقت عنه الارض)، وأمّا قولك (انشقت به السماء) فمعناه أنّ الغمام عليها وتتشقق بوجوده، كما تقول انشقت به الارض، والمعنى -والله أعلم- أنها تشقق ممتلئة بالغمام، وذهب الزمخشري إلى أنها بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على أنّ الغمام جُعل كالآلة التي يشق بها[١].

والمعنى ما ذكرته والله أعلم.

قالوا وتكون بمعنى على وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ ﴾ [آل عمران: ٧٥] بدليل قوله تعالى: ﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف: ٦٤] وقول الشاعر:

أربّ يبول الثعلبان برأسه.

بدليل تمامه:

لقد هان من بالت عليه الثعالب[٢].

والحق أنّ المعنى مختلف، فقولك (امنته به) يختلف عن قولك (امنته عليه) فقولك (لا آمنه عليك) معناه لا آمنه أن يحيف عليك أو يهجم عليك او يتعدى عليك وما الى ذلك ففيه معنى الاستعلاء والتسلط والعدوان.

(١) المغني (١/ ١٠٤)، «وانظر الكشاف» (٢/ ٤٠٦).
(٢) المغني (١/ ١٠٤-١٠٥).

وأما قولك (لا آمنه بدرهم) فمعناه لا آمنه من أن يتصرف به، أو يعبث به، لأنّ (على) تفيد الاستعلاء، و(الباء) تفيد الالصاق، والمعنى أنّه لا يلتصق أمنه بدرهم، بل ستفارقه أمانته ويتصرف به.

فأمنه عليه تستعمل للهجوم والاعتداء، وأمنه به تستعمل للتصرف كما ذكرنا، تقول: لا آمنُ عليك الذئاب، ولا آمنُ عليك غوائل الطريق، ولا تقول: لا آمن بك الذئاب.

ولذلك، -والله أعلم- استعمل القرآن (أمنه عليه) مع الاشخاص، و(أمنه به) مع الأموال. فقال: ﴿ قَالُواْ يَـٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَ۬نَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ١١] وقال ﴿ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٦٤]. وقال في الاموال ﴿ ۞ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥] لأنّ في الاولى معنى العدوان، وفي الثانية معنى التصرف، وإنْ كان يجوز أنْ يقال (لا آمنه على هذا المال) بمعنى التسلط عليه والاستحواذ، وقيل إنّ معنى قولك أمنتك بدينار، أي وثقت بك فيه، وقولك: (أمنت عليه) أي جعلتك أمينا عليه، وحافظاً له»[١].

وأما البيت فانه كما ذكرنا قد يوقع الشاعر حرفًا موقع حرف آخر، ومع ذلك فالمعنى محتمل المغايرة فقوله (أربّ يبول الثعلبان برأسه) كأنّه جعل رأسه وعاء بال فيه. وقوله (لقد هان من بالت عليه الثعالب) معناه: من علته الثعالب ببولها من فوق الى اسفل فكسته ايّاه.

قالوا وللتبعيض بمعنى (من) وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الانسان: ٦][٢] أي: منها، وقيل بل ضمن شرب معنى روي[٣].

---

(١) «التفسير الكبير» (٨/ ١٠٠).
(٢) المغني (١/ ١٠٥)، الهمع (٢/ ٢١).
(٣) المغني (١/ ١٠٥).

وفيها معنى آخر، وهو أنّ الباء تفيد الالصاق، فقولك (يشربون بالعين) معناه أنّهم يكونون بها، كما تقول (أقمنا بالعين وأكلنا وشربنا بها) أي هم قريبون من العين يشربون منها، بخلاف قولك (يشربون منها) فانه ليس فيه نص على معنى القرب من العين، فقولك (أكلت من تفاح بستانك) لا يدلّ دلالة قاطعة على أنك كنت بالبستان، بل ربما حمل اليك.

فقوله (يشرب بها) يدل على أنّهم نازلون بالعين، يشربون منها، فهو يدل على القرب والشرب، فالتمتع حاصل بلذتي النظر والشراب بخلاف الاولى، جاء في (**البرهان**) ان «العين ههنا اشارة الى المكان الذي ينبع منه الماء لا الى الماء نفسه نحو (نزلت بعين) فصار كقوله: مكانا يشرب به»[(١)].

قالوا: وقد تأتي للغاية بمعنى الى، نحو قوله تعالى ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠]. قالوا: هي بمعنى إليّ، وقيل بل ضمن (أحسن) معنى (لطف) أي لطف بي[(٢)].

وثمة فرق بين أحسن اليه، واحسن به، فانّ معنى (أحسن اليه) قدم اليه إحساناً، أو صنع له إحساناً، اما (أحسن به) فمعناه وضع إحسانه به، ومن ذلك أنك تقول: أحسنت بهذا الامر وأحسنت بعملك أي الصقت إحسانك بعملك ووضعته به، ولا تقول: أحسنت الى عملك، ولا احسنت إلى هذا إلآمر الاّ على معنى آخر، وهو أنك قدمت اليه إحساناً وهو معنى مجازي.

فانّ الاحسان في (أحسن به) ألصق إذ إنّ فيه معنى الرعاية واللطف، قال تعالى: ﴿وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٧٧] وقال على لسان سيدنا يوسف (ع): ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ﴾ [يوسف: ١٠٠] ففي الثانية إحسان خاص يختلف عن الاول، فان الآية الاولى في عموم الخلق، واحسان الله الى الخلق إحسان عام يشترك فيه سيدنا يوسف

---

(١) «البرهان» (٣/٣٣٨-٣٣٩).

(٢) المغني (١/١٠٦).

وبقية الخلق، اما قوله (وقد احسن بي) فان فيه إحسانًا خالصاً ألصق من الاول اذ أخرجه من السجن وبوّأه مكانة عالية وجاء اليه بأهله وما الى ذلك من العناية الربانية واللطف.

وتأتي للقسم قال تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ﴾ [الواقعة: ٧٥] وللقسم موضع خاص به نبحثه فيه باذن الله.

وتأتي للتجريد نحو قولهم (رأيت بمحمد أسداً) قالوا: أي برؤيته[١].

جاء في **(جواهر الأدب)** ان الباء تأتي للتجريد وهي التي تثبت لمدخولها صفة عظيمة، أما مدحاً أو ذماً نحو (لقيت بزيد بحرًا) وبعمرو أسداً وبخالد سفيهًا، ومنه قوله:

لقيت به يوم العريكة فارساً على أدهم كالليل صبحه الفجر

كأنّ الباء تجرد مصحوبها عن غير هذه الصفة، مثبتة لها إيّاها كأنه منطبع، ومنجبل عليها أيْ ليست صفته إلاّ البحرية في الجود، والفروسية في الشجاعة»[٢].

وفي **(شرح الدماميني على المغني)** أنّ في باء التجريد قولين أحدهما انّها للسببية كما قال المصنف فجردت من زيد أسداً مبالغة في كمال شجاعته، حيث بلغ أن ينتزع منه أسد... والثاني انّها للظرفية، أي لقيت في زيد الاسد كذا قال الشيخ بهاء الدين السبكي قلت وقد عدّوا مثل قوله:

وشوهاء تعدو بي الى صارخ الوغى بمستلئم مثل العتيق المرجّل

من التجريد والباء فيه للمصاحبة.[٣]

وكونها للظرفية أظهر فيما يبدو لي، وذلك أنّ قولك (رأيت بخالد أسدًا) معناه حلّ به أسد، كما تقول حلّ بالمكان ونزل به، فقد جردت خالداً من شخصه وجعلت بدله أسدًا، وهي على معنى الالصاق.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٦٣).

(٢) «جواهر الادب» (١٩).

(٣) «شرح الدماميني على المغني» (١/٢١٦).

وتأتي زائدة وذكروا لها مواطن، ومن مواطن زيادتها، زيادتها في:

فاعل فعل التعجب نحو: أكرمْ بخالد، وهذه فيها خلاف، وموطنها التعجب وستبحث في موطنها.

ومنها زيادتها في فاعل (كفى) نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩] و﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾ [الأحزاب: ٣٩] وهذه الزيادة غالبة، قال الزجاج: «دخلت لتضمن كفى معنى اكتف، وهو من الحسن بمكان... ويوجب قولهم: (كفى بهند) بترك التاء... ولا تزاد في فاعل كفى التي بمعنى أجزأ، أو أغنى، ولا التي بمعنى وقى.

والاولى متعدية لواحد كقوله:

قليـــل منـــك يكفينـــي ولكـــن قليلـــك لا يقـــال لـــه قليـــل

والثانية متعدية لاثنين، كقوله تعالى: ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ [الاحزاب: ٢٥] ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧][(١)].

وعلى هذا هي لا تزاد في فاعل كفى باطّراد، فلا تزاد في نحو قولك (يكفيني قليل من الماء)، ولا في نحو (كفاني محمد هذا الامر)، ولا نحو (كفاك علم محمد)، وإنّما تزاد لتضمن كفى معنى اكتف، كما قال الزّجاج على معنى هو يكفيك عن غيره.

واكثر ما يكون ذلك لدلالة على التعجب، نحو (كفى به فارساً) و(كفى به شاعرًا). والتعجب قد يؤتي معه بالباء نحو: أكرم به ونحو: ناهيك به رجلاً، بمعنى هو يكفيك عن غيره، وللمدح والذم نحو: (كفاك به رجلاً) وفيه معنى التعجب، جاء في **(معاني القرآن)** للفراء: وانما يجوز دخول الباء في المرفوع اذا كان يمدح به صاحبه، ألا ترى أنك تقول: كفاك به، ونهاك به، وأكرم به رجلاً، وبئس به رجلاً، ونعم به رجلاً، وطاب بطعامك طعامًا، وجاد بثوبك ثوبًا، ولو لم يكن مدحاً أو ذماً لم يجز دخولها، ألا ترى أنّ الذي يقول: قام أخوك أو قعد أخوك لا يجوز له أن يقول:

---

(١) المغني (١/١٠٦-١٠٧).

قام بأخيك ولا قعد بأخيك الا ان يريد قام به غيره وقعد به»[١].

وزيدت في مفعول كفى للدلالة على هذه المعاني، نحو (كفى بالمرء إثمًا أن يحدّث بكل ما سمع) أي ليكتف بهذا الاثم، وكقول الشاعر:

كفى بك داءً أن ترى الموت شافيا وحسب المنايا أنْ يكنَّ أمانيا

ومن مواطن زيادتها زيادتُها في المبتدأ، وذلك نحو (ناهيك بمحمد) فـ (محمد) مبتدأ والمعنى: ينهاك محمد عن طلب غيره لما فيه من الكفاية.

جاء في (**حاشية التصريح**): «قال الدنوشري: من المبتدأ المقرون بالحرف الزائد قولهم (ناهيك بزيد) فزيد مبتدأ مؤخّر، وناهيك خبر مقدّم، والمعنى أنّ زيداً ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية»[٢].

وهذا المعنى قريب من المعنى السابق الذي ذكرناه في كفى.

قالوا: ومن زيادتها في المبتدأ، نحو قولهم: (خرجت فاذا بمحمد) وهو المبتدأ الواقع بعد اذا الفجائية[٣].

والحق انّها ليست زائدة، وليس دخولها كخروجها، فهناك فرق بين قولك (خرجت واذا بمحمد) وقولك (خرجت واذا محمد)، وقولك (خرجت واذا بأخيك يركض) و(خرجت واذا أخوك يركض).

فانّ اصل الجملة الاولى فيما أرى: خرجت واذا أنا بمحمد، وخرجت وإذا أنا بأخيك يركض، فهي ليست زائدة، والخبر محذوف، وتقدير الكلام: واذا أنا أُبصر بمحمد أو بأخيك، أو افجأ به، أو ملتق به ونحو ذلك.

---

(١) «معاني القرآن» (٢/١١٩-١٢٠).
(٢) «حاشية التصريح» (١/١٥٦).
(٣) المغني (١/١٠٩).

وتقول: (خرجت واذا بدويٌّ عظيم) تقدير الكلام واذا أنا بدويّ، والخبر محذوف وتقديره واذا أنا افاجأ بدويّ، أو محسّ بدوي، ونحو ذلك.

جاء في (**التطور النحوي**): «وقد يدخل على الاسم التالي لا ذا الباء نحو (بينما هو يسير إذا برهج) ومعنى الباء هنا يتضح من مثل (فلمّا توسطت الدرب، إذا أنا بصوت عظيم) أي أنا شاعر بصوت عظيم، غير أنه لا لزوم لتقدير ضمير في (إذا برهج) بل معناه إذا شعور برهج، فهي من اشباه الجملة ايضاً، ليست جملة كاملة»[١].

قالوا ومنها زيادتها في المبتدأ الواقع بعد (كيف)، نحو: كيف بك إذا كان كذا؟[٢] وعلى هذا يكون المعنى: كيف أنت؟.

والحق انها ليست زائدة ايضا، تقول: كيف بك اذا نجح الطلاب وأنت راسب؟.

وتقدير الكلام: كيف تَبْصر بنفسك، وكيف تُحّس بنفسك، وكيف تشعر بنفسك، وكيف يبلغ بك الامر؟ وما الى ذلك من معان، ألا ترى أنّه لا يحسن أن تقول: كيف بك؟ وتسكت حتى تذكر أمراً بعده، في حين تقول: كيف أنت؟ وتسكت.

فالمعنى مختلف وهي ليست زائدة.

جاء في (**التطور النحوي**): «ومن الروابط بين المبتدأ والخبر الباء، وهي تلحق بالخبر وأكثر ذلك عند النفي، نحو ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦] وقد تلحق بالمبتدأ نحو كيف به، أي كيف هو، غير أنّ بين الاثنين فرقاً والتقدير الاقرب الى معنى (كيف به) هو كيف به الحال، فيظهر أن (كيف به) ليست في الاصل بجملة اسمية كاملة مبتدؤها ضمير الغائب، بل هي من اشباه الجمل المذكورة آنفا»[٣].

ومنها زيادتها في الخبر المنفي، نحو (ما أخوك بحاضر) و﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر:٣٦] وهي تفيد توكيد النفي، وقد مرّ ذكرها في (كان وأخواتها).

---

(١) «التطور النحوي» (٨٢).

(٢) المغني ١/١٠٩.

(٣) «التطور النحوي» (٨٩).

ومنها زيادتها في التوكيد بالنفس والعين(١)، تقول: أقبل محمد نفسه، وأقبل محمد بنفسه، ولها دلالة لا تظهر في الحذف تقول (أقبل الرجل نفسه) و(أقبل الرجل بنفسه) فقولك (أقبل الرجل نفسه) معناه أنّه هو الذي جاء وليس غيره، وأما قولك (أقبل الرجل بنفسه) فهو- وإنْ كان فيه الدلالة على انه هو الذي جاء- يحمل معنى آخر وهو أنه لم يُنِبْ أحداً عنه وقد كان متوقعًا أن ينيب عنه أحد غلمانه مثلاً، ففيه معنى الاهتمام والتعظيم للرجل.

وتقول (فعليه رئيس النجارين بنفسه) على معنى انه لم يكلّف أحد صناعه، ففيه الدلالة على الاهتمام والتعظيم.

وتقول (جاءني الامير نفسه) و(جاءني الامير بنفسه) وتقول (لا افعله حتى يأتي سعيد بنفسه) وذلك إذا كان يندر حضوره، بأن تكون له منزلة ومكانة، أو لغير ذلك، أو لأنّ الامر مهم يستدعي حضوره بنفسه.

وعلى هذا فالباء يؤتى بها للاهتمام والتعظيم، فقولك (اشتريت السوار بنفسي) فيه الدلالة على تعظيمك الامر والاهتمام به.

ونستعمل معها في العامية تعبيرات أخرى تحمل الدلالة نفسها، فنقول مثلا: (لا أفعله حتى يأتي برجله) وفيها كلها معنى الاهتمام، وأحسبها في الفصيحة كذلك.

وسيأتي في شأنها مزيد بحث في باب التوكيد إنْ شاء الله.

ومنها زيادتها في المفعول، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقيل بل ضُمّن (تُلقوا) معنى (تفضوا) وقيل «المراد (ولا تلقوا أنفسكم الى التهلكة بأيديكم) فحذف المفعول به، والباء للآلة، كما في قولك (كتبت بالقلم) أو المراد بسبب أيديكم، كما يقال لا تفسد أمرك برأيك»(٢).

---

(١) المغني (١/ ١١٠-١١١).

(٢) المغني (١/ ١٠٩).

وكل ذلك أولى من جعلها زائدة.

قيل: «وتزاد قياساً في مفعول علمت، وعرفت، وجهلت، وسمعت، وتيقنت، وأحسست وقولهم (سمعت بزيد وعلمت به) أي بحال زيد على حذف المضاف»[١].

قيل ومنه قوله تعالى ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٤] قالوا: الباء فيه زائدة لقوله تعالى ﴿وَيَعْلَمُونَ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ ٱلْمُبِينُ﴾ [النور: ٢٥][٢].

والصواب أنّ هناك فرقاً بين قولك علمته، وعلمت به، فقولك (علمته) معنى علمت الامر نفسه، أمّا (علمت به) فالمعنى علمت بحاله، فقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ لا يطابق (الم يعلم أنّ الله يرى) فمعنى الثانية ألمْ يعلم رؤية الله، ومعنى الاولى ألم يعلم بهذا الامر؟ ألم يخبربه؟ ألم يسمع بهذا الامر سماع علم ونحو ذلك.

جاء في (درة التنزيل) للخطيب الاسكافي في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [الانعام: ١١٧] وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [القلم: ٧].

للسائل أنْ يسأل عن الفرق بين اللفظين وحذف الباء وإثباتها، وهل كان يصح اللفظ الذي ههنا، هناك، وانّ الذي هناك هنا؟.

والجواب أنْ يقال: إنّ مكان كل واحد يقتضي ما وقع فيه، وبين اللفظين فرق في المعنى يوجب اختصاص اللفظ الذي جاء له، فقوله (إنّ ربك هو أعلم من يضل عن سبيله) معناه: الله يعلم أيّ المأمورين يضل عن سبيله، أزيد أم عمرو؟ وهذا المعنى يقتضيه ما تقدم هذه الآية وما جاء بعدها مما تعلق بها، فالذي قبلها ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦]، أي: إن تطع الكفار يضلوك عن طاعة الله وعبادته. ثم أخبر أنه يعلم من الذي يغوونه ويضلونه، ومن الذي لا يتمكنون من اضلاله. . .

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٣).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٤).

وأما قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ فمعناه عنى معنى ما في الآية الأولى أي: الله أعلم باحوال من ضل كيف كان ابتداء ضلاله، وما يكون من مآله أيصرّ على باطله، أم يرجع عنه إلى حقه[١].

وعلى هذا فهي ليست زائدة تؤدي معنى زائداً، فقولك (عرفت أخاك) يختلف عن قولك (عرفت بأخيك) فعرفت أخاك معناه عرفت شخصه أو حقيقته.

و(عرفت بأخيك) معناه أنك عرفت حاله، كأن يكون هناك أمر حصل له من ربح أو خسارة أو مرض أو تقدم وما الى ذلك، وليس معناه انك عرفت شخصه.

وكذلك قولك (سمعته) و(سمعت به)، فقولك (سمعت خالداً) يتعلق بالمسموع من صوته وحركته، واما (سمعت به) فمعناه انك سمعت بحاله من تقدّم وتأخر، أو كسب وخسارة، أو هدى وضلال، وما الى ذلك.

وهكذا بقية ما يذكره النحاة، والاصل أنّه أدىّ إذا الحرف معنى زائداً لا يفهم من حذفه فليس زائداً.

التاء

التاء حرف قسم وهو مختص بلفظ الله تعالى، ولا يكاد يذكر مع غيره إلاّ نادراً، قال تعالى ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء:٥٧]، وقال: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] وفيها معنى التعجب، جاء في **(الكتاب)**:

«والحلف توكيد وقد تقول تالله وفيها معنى التعجب»[٢].

وجاء في **(الكشاف)** في قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُم مَّا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٧٣]: **«تالله قسم فيه معنى التعجب، مما اضيف اليهم»**[٣].

---

(١) «درة التنزيل» (١٢٨-١٢٩).

(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٤) وانظر «المقتضب» (٤/ ١٧٥)، و«وشرح ابن يعيش» (٨/ ٣٤).

(٣) الكشاف (٢/ ١٤٧).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧]: «إنّ التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب كأنه تعجب من تسهيل الكيد على يده. وتأتيّه، لأنّ ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذره»[١].

وللقسم موطن خاص يعالج فيه باذن الله.

حتى

حتى حرف غاية وتكون حرف جر، ومجرورها على ضربين:

الضرب الاول: أنْ يكون مجرورها داخلاً في حكم ما قبلها، أي يكون مشاركاً لما قبلها في الحكم، كقولك (ضربت القوم حتى خالد) فخالد مضروب، وكقولك (قرأت القرآن حتى سورة الناس) فسورة الناس مقروءة، وهي هنا بمعنى العاطفة، ولذا يصح العطف بها فتقول (ضربت القوم حتى خالدا) و(قرأت القرآن حتى سورة الناس) بالنصب.

والضرب الثاني: أنْ لا يكون مجرورها داخلاً في حكم ما قبلها، بل ينتهي الامر عنده كأن تقول (صمت رمضان حتى يوم الفطر) فيوم الفطر ليس داخلاً في الصوم، بل انتهى الامر عنده، وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف، فلا تقول (صمت رمضان حتى يوم الفطر) لأنه لم يشاركه في الحكم فكيف تعطفه عليه[٢]؟.

واكثر ما يكون مجرورها مذكوراً لتحقير أو تعظيم، أو قوة أضعف، فقولك مثلاً (ضربت القوم حتى خالد) لا بد فيه أن يكون خالد أرفعهم أو أوضعهم، والاّ فلا معنى لذكره، جاء في (الاصول) وانما يذكر- يعني مجرورها- لتحقير أو تعظيم، أو قوة أو ضعف، وذلك قولك (ضربت القوم حتى زيد) فزيد من القوم وانتهى الضرب به، فهو مضروب مفعول، ولا يخلو أنْ يكون أحقر من ضربت، أو أعظمهم شأناً، وإلاّ فلا معنى لذكره[٣].

---

(١) الكشاف (٢/٣٣١).

(٢) انظر الأصول (١/٥١٦-٥١٩).

(٣) الأصول ١/٥١٦ وانظر «شرح ابن يعيش» (٨/١٦).

فان لم يكن مجرورها كذلك، اي لا يفيد تعظيماً أو تحقيراً وجب كونه آخر الاجزاء حسّاً أو ملاقياً له[١]، وذلك قولك (قرأت القرآن حتى سورة الناس) فسورة الناس آخر القرآن وهي آخر ما قرأ، و(صمت رمضان حتى يوم الفطر) يوم الفطر ملاقٍ للآخر.

وهي حرف غاية، إلاّ ان استعمالها في الغاية يختلف عن (إلى) فانّ (إلى) أمكن[٢]. في الغاية من (حتى) وأعمّ، وايضاح ذلك أنّ (الى) تستعمل لعموم الغايات، سواء كانت آخر جزء من الشيء أم لا. فتقول: (نمت الى آخر الليل، ونمت الى الصباح، ونمت الى ثلث الليل، ونمت الى منتصف الليل) و(قرأت الكتاب الى آخره، وقرأته الى نصفه، وقرأته الى ثلثه).

وأمّا (حتى) فلا تستعمل إلاّ لما كان آخراً أو متصلاً به، فتقول: (نمت حتى آخر الليل) و(نمت حتى الصباح) لأنّ آخر الليل هو آخر جزء من الليل، والصباح ملاق لآخره، أي متصل بآخره، ولا يجوز أن تقول (نمت حتى منتصف الليل) و(نمت حتى ثلثه) لانّ منتصف الليل ليس آخر الليل وكذلك ثلثه. فـ (حتى) تستعمل غاية لآخر الامر، ولفظها يوحي بهذا المعنى، فانّ لفظها يبدو أنها من (الحتّ) ومعنى (الحتّ) الاستئصال والازالة والخلوص الى النهاية، أي الوصول الى نهاية الامر، جاء في (**لسان العرب**) الحتّ فركك الشيء اليابس عن الثوب ونحوه، يحته حتّاً فركه وقشره فانحت وتحاتّ.. .وفي الحديث أنّه قال لامرأة سألته عن الدم يصيب ثوبها فقال: حتّيه ولو بضلع، معناه حكّيه وأزيليه.. .والحتّ والقشر سواء.. .قال شمر: (تركتهم حتّاً فتّاً بتّاً) اذا استأصلتهم.. .وحتّ الله ما له حتّاً، أذهبه فأفقره على المثل.. .

وقال بعضهم: (حتى) (فَعْلَى) من الحتّ وهو الفراغ من الشيء، مثل (شَتّى) من الشتّ. قال الازهري: وليس هذا القول مما يعرّج عليه، **لانّها لو كانت فَعلى من الحتّ** كانت الامالة جائزة، ولكنها حرف اداة **وليست باسم ولا فعل**.

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦١).
(٢) «الهمع» (٢/ ٢٢).

وقال الجوهري: حتّى فعلى[١].

أما قول الازهري انها لو كانت (فَعلى) من الحتّ كانت الامالة جائزة فهو مردود، فانّ امالتها محكية[٢]. ويمكن أنْ يقال إنها اخذت من الحتّ فجمدت، فكانت حرفاً أو كالحرف فلا تمال، وواضح ان بين اللفظتين (حتى) والحتّ تقارباً لفظياً ومعنوياً.

ويترجح عندي أنّها من لفظ (الحتّ) ثم جمدت، مثل (على) أصلها من لفظ العلو ثم جمدت.

والاختلاف الآخر بين استعمال (إلى) و(حتى) في الغاية، أن (حتى) تفيد تقضّي الفعل قبلها شيئاً فشيئاً الى الغاية- وهذا معنى الحتّ- و(الى) ليست كذلك، ولذا يجوز أن تقول (كتبت الى زيد) ولا يجوز أن تقول: (كتبت حتى زيد)[٣]، لأن الكتابة لا تتقضّى شيئاً فشيئاً حتى تصل الى زيد، ويقال: انا الى عمرو ولا يقال: أنا حتى عمرو، لما ذكرنا[٤].

والأختلاف الآخر بينهما أنّ (حتى) لا يقابل بها ابتداء الغاية، يقال (سرت من البصرة حتى الكوفة) بل يقال: الى الكوفة. قالوا: وذلك لضعف (حتى) في الغاية[٥].

فـ (إلى) اوسع وأعم في استعمال الغاية من (حتى) ولذا تستعمل في عموم الغايات بخلاف (حتى). جاء في (**كتاب سيبويه**): ويقول الرجل: إنما انا اليك، أي انما أنت غايتي ولا تكون (حتى) ههنا فهذا أمر (الى) وأصله وان اتسعت.

وهي أعم في الكلام من (حتى) تقول: (قمت اليه) فجعلته منتهاك من مكانك ولا تقول: حتاه[٦].

---

(١) «لسان العرب» (٢/ ٣٢٦-٣٢٨).

(٢) «الهمع» (٢/ ٢٣)، «شرح الاشموني» (٤/ ٢٣٢)، «حاشية الخضري» (٢/ ١٨٢).

(٣) المغني (١/ ١٢٤) وانظر «الهمع» (٢/ ٢٢).

(٤) المغني (١/ ١٢٤).

(٥) المغني (١/ ١٢٤)، الهمع (٢/ ٢٢-٢٣).

(٦) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١٠).

أما دخول ما بعدها في حكم ما قبلها فالاكثر فيه الدخول إلاّ اذا كانت هناك قرينة تدل على خلاف ذلك[(١)] فقولك (أكلت السمكة حتى رأسها) الرأس مأكول، وقولك (انه ليصوم الايام حتى يوم الفطر) يوم الفطر غير داخل في الصوم.

رُبَّ

ذهب سيبويه الى أنّ (ربّ) بمعنى (كم) الخبرية، أي انها تفيد التكثير، جاء في (**الكتاب**): واعلم أن (كم) في الخبر بمنزلة اسم يتصرف في الكلام غير منوّن. . .والمعنى معنى (ربّ) وذلك قولك (كم غلامٍ لك قد ذهب). . .واعلم أنّ (كم) في الخبر لا تعمل الاّ فيما تعمل فيه (ربّ) لأنّ المعنى واحد، الاّ أنّ (كم) اسم و(ربّ) غير اسم بمنزلة من[(٢)].

وذهب اكثر النحاة الى أنّها حرف يفيد التقليل، جاء في (**المقتضب**): «وربّ معناها الشيء يقع قليلاً»[(٣)].

وذهب آخرون إلى آنها تفيد التكثير كثيراً، والتقليل قليلاً، جاء في (**المغني**): وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً.

فمن الاول ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢] وفي الحديث (يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة). . .

ومن الثاني قول ابي طالب في النبي ﷺ:

---

(١) المغني (١/ ١٢٤)، «الهمع» (٢/ ٢٢).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٩٣، ٢٩١).

(٣) «المقتضب» (٤/ ١٣٩) وانظر «الاصول» (١/ ٥٠٧)، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٦)، «المغني» (١/ ١٣٤).

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثمال اليتامى عصمة للارامل(١)

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): ووضع (ربّ) للتقليل، تقول في جواب من قال (ما لقيت رجلاً): (ربّ رجل لقيت) اي لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم شيئاً وإنْ كان قليلاً . . .

هذا الذي ذكرنا من التقليل أصلها، ثم تستعمل في معنى التكثير، حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة، وذلك نحو قوله:

ربّ هيضل لجب لففت بهيضل

وقوله:

ماويّ ياربتّما غارة شعواء كاللذعة بالميسم(٢)

ويبدو لي أنها لفظة وضعت أول ما وضعت للدلالة على الجماعة، قليلة كانت أو كثيرة، ثم كثر استعمالها في التقليل، بل في أقل القليل ايضاً، وهو الواحد وقد تستعمل للتكثير ايضاً، والذي يدل على ذلك لفظها، فهي كما يبدو لي مأخوذة من الرُّبَّة، والرُّبَّة الفرقة من الناس، قيل هي عشرة آلاف ونحوها، والجمع ربب. . .الرّبة وهي الجماعة(٣).

ويتضح معناها من القرائن، فمن استعمالها في التكثير قوله ﷺ: (يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) وذلك لان اهل الضلال اكثر من اهل الحق قال تعالى: ﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾ [يوسف: ١٠٣] وقال: ﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ [الأنعام: ١١٦]. ومن استعمالها في الواحد قول الشاعر:

ألا ربّ مولود وليس له أب وذي ولد لم يَلْده أبوان

(١) المغني (١/ ١٣٤-١٣٥).

(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٥).

(٣) لسان العرب (١/ ٣٩١-٣٩٢).

والاول هو عيسى، والثاني هو آدم، عليهما السلام.

ونظيرها في دلالة اللفظ الواحد على معنيين متقابلين (قد) الداخلة على المضارع فأصلها للدلالة على التقليل، كقولك (قد يشفى المريض)، و(قد يصدق الكذوب)، وقد تدل على التحقيق، كقوله تعالى: ﴿ ۞ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ [الاحزاب:١٨] وقوله ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِى ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البقرة: ١٤٤] ويميز بينهما القرائن.

قالوا وهي جواب لكلام ظاهر او مقدّر، فانت لا تقول إبتداء (ربّ رجل أكرمت) وانما هو ردّ على كلام قيل لك (ما أكرمت رجلا) او قدّرت ذلك، أي كأنه قيل لك ذلك، قال ابن السراج: والنحويون كالمجتمعين على أن (ربّ) جواب، انما تقول (ربّ رجل عالم) لمن قال [ما][1] رأيت رجلاً عالماً، او قدرت ذلك فيه، فتقول (ربّ رجل عالم) تريد: ربّ رجل عالم قد رأيت... وكذلك اذا قال (ربّ رجل جاءني فأكرمته وأكرمته) فههنا فعل ايضاً محذوف، فكأنه قال له قائل: ما جاءك رجلٌ فأكرمته وأكرمته، أي قد كنت فعلت ذلك... فاذا قال: ما أحسنت اليّ. قلت: ربّ احسان قد تقدم اليك منّي[2].

وليست كذلك دوماً فيما أرى، بل قد ترد لمجرد ذكر الامر من غير ردّ أو تقدير ردّ، وذلك كقوله (ربّ حامل فقه الى من هو أفقه منه) و(ربّ مبلّغ او على من سامع) و(ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) و(ربّ هيجا هي خير من دعه).

ويـــارب أم وطفـــل حيـــن بينهمـــا كمـــا تفـــرّق أرواح وأبـــدان

---

(١) سقطت (ما) من الكتاب المحقق ويدل عليها ما بعدها وكلام النحاة الآخرين. انظر شرح ابن يعيش (٨/ ٢٧)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٥).

(٢) «الاصول» (١/ ٥٠٨)، وانظر «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٧)، «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٥).

ربّه:

قد تدخل العرب (ربّ) على ضمير الغيبة وتفسره بالتمييز، فتقول (ربّه رجلاً أكرمت). وهذا الضمير عند الجمهور لا يكون إلاّ مفرداً مذكراً مفسّراً بتمييز مطابق للمعنى، فتقول (ربّه رجلين أكرمت) و(ربّه رجالاً اكرمت) و(ربّه امرأة اكرمت) و(ربّه نساءً أكرمت) قال الشاعر:

ربّـــه فتيــةً دعــوت الــى مــا يـــورث المجــد دائمــاً فــأجــابــوا

وأجاز الكوفيون مطابقة الضمير للتمييز فتقول (ربّه رجلًا) و(ربّهما رجلين) و(ربّهم رجالاً) و(ربّها امرأة) و(ربهن نساءً) وغير ذلك[1].

قال ابن السراج: «من وحّد فلأنه كناية عن مجهول، ومن لم يوحّد فلأنه رد كلام، كأنه قال: مالك جوارٍ؟ فقال: ربّهن جوار قد ملكت»[2].

وهذا الضمير يؤتى عند ارادة التفخيم والتعظيم، فيضمرون قبل الذكر، قال ابن يعيش: «وهذا انما يفعلونه عند ارادة تعظيم الامر وتفخيمه، فيكنون عن الاسم قبل جري ذكره ثم يفسرونه بظاهر بعد البيان[3]».

وجاء في (**الهمع**) ان قولك (ربّه رجلًا) «بمنزلة ربّ رجل عظيم لا أقدر على وصفه»[4].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**) ان هذا الضمير انما يؤتى به في الاغلب «فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب، نحو ياله رجلاً، ويالها قصةً، ويا لك ليلاً.. ومن هذا الباب أي الذي فيه التفخيم (ربّه رجلاً لقيته) إذ هو جواب في التقدير لمن قال (ما لقيت رجلًا) فكأنّه قيل: لقيت رجلاً وايّ رجل رداً عليه[5]».

---

(١) «الاصول» (١/٥١٥)، «الهمع» (٢/٢٧).
(٢) «الاصول» (١/٥١٥).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/٢٨).
(٤) «الهمع» (٢/٢٧).
(٥) «شرح الرضي» (١/٢٣٧).

ونحوه أن تقول: (ربّه رجلاً أنقذت) اذا كان الشخص الذي انقذته له مكانة كبيرة فانقاذ قائد الجيش في ساحة القتال مثلاً اكبر من انقاذ جندي، ففي الحالة الاولى تقول (ربّه أنقذت)، وفي الثانية تقول: (ربّ رجل انقذت).

او تكون الحالة التي انقذته فيها تستدعي مثل هذا التفخيم، فانك اذا كنت في برية مثلاً ومعك من الماء والزاد ما يكفي ورأيت رجلاً يقتله الظمأ فسقيته مما عندك من الماء، فانّك انقذته ولا شك.

واذا مررت بدار تحيط بها النار من جوانبها وسمعت اصوات استغاثة في داخلها والناس وقوف لا يعرفون ما يصنعون، ثم أنت اقتحمت النار وأخرجت من فيها، فهذا انقاذ ايضاً، ولكن هناك فرق بين الإنقاذين، فانّ في الثانية مجازفة بحياتك ما ليس في الاولى، فتقول في الحالة الاولى (ربّ رجل انقذت) وتقول في الثانية: (ربّه رجلاً أنقذت) وهكذا.

حذفها:

يذكر النحاة أن (ربّ) تحذف بعد الواو، والفاء، وبل، وحذفها بعد الواو اكثر كقوله:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدوله علىّ بأنواع الهموم ليبتلي

وبعد الفاء اقل نحو:

فمثلِك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذي تمائم محول

وبعد بل أقل نحو:

بل بلدٍ ملء الفجاج قتمه لا يُشترى كتانه وجهرمه

وبغير ذلك نادر نحو:

رسمِ دار وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله

وعند البصريين أنّ الواو للعطف، والجرّ بـ (ربّ) محذوفة لا بالواو، قال سيبويه: وحذفوه- يعني حرف الجر- تخفيفاً وهم ينوونه كما حذف (ربّ) في قوله:

وجدّاءَ ما يُرجَى بها ذو قرابة لعطف وما يخشى السماة ربيبها

انما يريدون ربّ جداء»[١].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما الواو فللعطف أيضاً عند سيبويه وليس بجارة، فان لم تكن في أول القصيدة والرجز كقوله:

وليلةِ نحسٍ يصطلي القوس ربّها وأقطعه اللاتي بها يتنبل

فكونها للعطف ظاهر، وان كانت في اولهما كقوله:

وقاتم الاعماق خاوي المخترق

فانه يقدر معطوفاً عليه كأنه قال: «ربّ هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق» وعند الكوفيين والمبرد انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام (ربّ) جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى (ربّ)... ولو كانت للعطف لجاز اظهار (ربّ) بعدها، كما جاز بعد الفاء وبل، فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف قياساً على الفاء، وبل، ولكنها صارت بمعنى ربّ فجرت كما تجر، ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط الكلام نحو ووليلة نحس، ولا فوليلة نحس اعتباراً لاصلها، بخلاف واو القسم فانّها لم تكن في الاصل واو العطف، فلذا جاز دخول واو العطف، والفاء، وثم نحو ووالله، وفوالله وثم والله»[٢].

وجاء في «**الاصول**»: «وقال بعض النحويين إنّ الواو التي تكون في النكرات ليست بخلف من (ربّ) ولا (كم)، وانّما تكون مع حروف الاستفهام فتقول: وكم قد رأيت وكيف تكفرون، يدل على التعجب، ثم تسقط (كم) وتترك الواو ولا تدخل مع رب.

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٤٤)، «وانظر الاصول» (١/ ٥١٣).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٩-٣٧٠).

ولو كانت خلفاً من (كم) لجاز أن يدخل عليها النسق، كما فعل بواو اليمين، وهي عندي واو العطف وهذا ايضاً ممّا يدل على أنّ ربّ جواب وعطف على كلام»[١].

والذي يبدو من استعمالها أنها لا تطابق (ربّ)، وانّ الجرّ ليس بـ (ربّ) المحذوفة ولا هي عاطفة، بل هي حرف خاص له استعماله ويدل على ذلك أمور منها:

١- إنّها لا يصح إبدالها بـ (ربّ) أو اظهار (ربّ) معها، فانك تحس أنّ المعنى يختلف وذلك نحو قول الشاعر:

ألا ربّ يـوم لـك منهـن صـالـح ولا سيمـا يـوم بـدارة جلجـل

فلا يحسن أنْ يقال فيه (ويوم لك منهن صالح) وكذلك نحو قوله (ربّ مبلّغ أوعى من سامع) وقوله (ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) و(ربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه) و(ربّ أخ لك لم تلده أمك) و(ربّ صائم ليس له من صيامه الاّ الجوع والعطش) فأنت ترى أنّه لا يصح ابدالها بـ (رب) فلا تقول:

(وكا سية في الدنيا عارية يوم القيامة) ولا (وحامل فقه) الى آخره، ولو كانت بمعناها، أو خلفاً منها لصح ابدالها بها.

٢- قد يراد بمجرور (ربّ) العموم، ولا يدّل على شيء معيّن، وأمّا المجرور بعد الواو فلا بدّ فيه أن يكون مخصوصاً، فقوله (ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) لا يدلّ على كاسية معينة، بل هو دالّ على العموم، وقوله:

(ربّ حامل فقه الى مَنْ هو أفقه منه) لا يراد به حامل فقه معيّن، وإنّما يدل على العموم، ومثله (ربّ مبلّغ أوعى من سامع) و(ربّ أخ لك لم تلده أمّك) بخلاف الواو فانها تدل على أمر معيّن حصل، فقوله:

(**ودار ندامى عطّلوها وأدلجوا**) الكلام فيه على دار معيّنة.

---

(١) «الاصول» (١/ ٥١٢-٥١٣).

وقوله:

(وصدر أراح الليل عازب همّه) يعني فيه صدره.

وقوله:

(واطلس عسّال وما كان صاحباً) يصف به ذئباً معيّنا.

وقوله:

(وبيضة خدر لا يرامٍ خباؤها) يريد به امرأة معيّنة.

فأنت تذكر مع الواو أمراً معيناً بخلاف (ربّ) التي قد يراد بها العموم.

ولو صح في النثر أنْ تقول (ومبلّغ أوعى من سامع)[١] كما قيل: (ربّ مبلّغ أوعى من سامع) لكان المعنى أنّك تقصد مبلّغا معيّنا والكلام لم يتم بعد.

ولو صحّ القول (وكاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) لكان المعنى أنّك تقصد به امرأة معينة بخلاف (ربّ)، وكذلك لو صح أنْ تقول (وأخ لك لم تلده أمك) لكنت تقصد به شخصاً معيّنا، ثم تحس أنّ الكلام لم يتم بعد، فكأن المعنى بالواو: أخبرك عن دار، وأخبرك عن أطلس عسّال، وأذكر لك كذا.

وقد لمح هذا المعنى برجشتراسر فقال: «والواو قد تعمل الجر ايضاً وهي واو (ربّ) نحو: وكأس شربت أي ربّ كأس شربت. غير أنّ معناها ليس معنى ربّ في كثير من الحالات، نحو: وتاجر فاجر جاء الاله به، أي اعرف تاجرا فاجرا أو أذكره. وأصل هذه الواو غامض جداً»[٢].

---

(١) ان هذه الواو لم ترد الاّ في الشعر بخلاف (ربّ) فانها وردت كثيراً في الشعر والنثر- انظر الرضي (٣٦٩/٢).

(٢) «التطور النحوي» (٨٥-٨٦).

٣- ربّ في الغالب تدل على التقليل، وقد يراد بها التكثير كما مرّ بنا، في حين أنّ الواو تدل على واحد، وحتى اذا كانت ربّ تفيد الواحد، يبقى المعنى مختلفاً، فقول الشاعر:

ألا ربّ مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده ابوان

لا يصح فيه إبدال الواو بها فنقول (ومولود ليس له أب) فنحن نحس أنّ الكلام غير تام ولابد أنْ نذكر شيئاً آخر يتعلق بهما.

٤- ليس الكلام مع الواو ردّاً على كلام، ولا تقديراً له بل هو اخبار ابتدائي بخلاف (ربّ) فانّ الكثير منها أن تكون ردّا على كلام كما ذكرنا، فقوله:

وأطلس عسّال وما كان صاحباً دعوت بناری مَوهناً فأتاني

اخبار ابتدائي وكذلك قوله:

وصدر اراح الليل عازب همّه

٥- ثم إنّ هذه الواو ليست عاطفة، كما ذهب اليه البصريون، ولا اصلها عاطفة، كما ذهب اليه الكوفيون لانها قد يبتدأ الشعر بها كقوله:

وقاتم الاعماق خاوي المخترق

وقوله:

وليلٍ كأن الصبح في اخرياته

أما قولهم إنه يقدر معطوف عليه كأنّه قال (ربّ هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق) فهو تكلّف، لانّ الامر يتعلق بذكر أمر معيّن وحده، وربّما لم يقع قبله مثله، فمن المحتمل أنّه لم يقع قبل الحادثة التي وصفها الشاعر بقوله:

ودار ندامى عطّلوها وأدلجوا

ما يصح عطفه عليها فالعطف تكلف ظاهر، ثم إنه لا يصح العطف على كلام مقدّر ليس عليه دليل، فلا يصح أن تقول ابتداء (ولا أعود) على تقدير (سأسافر ولا أعود).

وأمّا قول الرضي أنّها إنْ لم تكن في أول القصيدة فكونها للعطف ظاهر، فليس الامر فيه كذلك، بل قد يؤتى بها في اثناء القصيدة وليس هناك أثر للعطف كقوله:

وبيضة خدر لا يرام خباؤها ... تمتعت من لهو بها غير معجل

فهذا ليس معطوفاً على كلام سابق، وهو مما يؤيد ما ذهبنا اليه، ولو كانت لم تقع في اثناء القصيدة إلاّ معطوفة على كلام فيه (ربّ) لكان لهم فيه حجّة.

أماّ قولهم إنها لو لم تكن عاطفة لجاز دخول حرف العطف عليها كواو القسم، فنحن نقول ووالله، وفوالله، وثم والله فهذا مردود، فانّ ثمة اكثر من واو لا تدخل عليها حروف العطف، مع انها ليست عاطفة، منها واو الاستئناف، كقوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وكقولك (بضاعتك رديئة وهي عليك مردودة)، وواو الاعتراض كقوله:

إن الثمانين وبُلّغتها ... قد أحوجت سمعي الى ترجمان

و واو المعية في نحو (سرت والجدار)، وواو الحال (نحو رأيتك وأنت مسرع).

فهي إذن حرف خاص ذو دلالة معينة، يختلف عن حرف العطف، وعن (ربّ) وليس بمعنى واحد منهما كما ذكرنا.

٦- قد يكون فيها معنى التعجب، والتفخيم كما ذهب اليه قسم من النحويين كقوله:

وليلٍ يقول الناس من ظلماته ... سواءٌ صحيحاتُ العيون وعُورها

وقوله:

وليلة نحس يصطلي القوسَ ربها ... وأقطعه اللاتي بها يتنبل

إنّ هذه الواو تعطي الجملة معنى لا يؤدي بالحذف، فلو حذفت الواو من قوله:

وصدر أراح الليل عازب همّه ... تداعى عليه الهمّ من كلّ جانب

وقلت: (صدر أراح عازب همّه) لتغير المعنى، وصار الكلام مبهما عاماً غير مراد منه صدر معيّن، ويصبح الكلام لا فائدة فيه، وكذلك وقوله: (وأطلس عسّال) وقوله: (وليلة نحس يصطلي القوس ربّها) فلو قلت: (ليلة نحس يصطلي القوس ربّها) لكان الكلام عاماً، فالواو تؤدّي معنى خاصاً لا يؤدَّى بحذفها كما ذكرت.

وأما الفاء، وبل، فالأظهر أنّ بعدهما (ربّ) محذوفة، ولذا يصح إظهار (ربّ) بعدهما[1] والمعنى لا يتغير وذلك كقوله:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

فأنه يصح القول (رب مثلك حبلى قد طرقت ومرضع)

وقد تكون الفاء هذه واقعة في جواب الشرط كقوله:

وان اهلِكْ فذي حنق لظاه ... عليّ يكاد يلتهب التهاباً

والمعنى: فربّ ذي حنق.

وكذلك (بل) قال الرضي: «وأما الفاء وبل فلا خلاف عندهم أن الجرّ ليس بهما بل بـ (ربّ) المقدّرة بعدهما، لأن (بل) حرف عطف بها على ما قبلها، والفاء جواب الشرط[2]». يعني في البيت السابق.

على

على، للاستعلاء، حقيقياً كان أم مجازياً، ولفظها يدل على ذلك، فهي من العلو. جاء في (**المقتضب**): «على تكون حرف خفض على حدّ قولك: (على زيد درهم)، وتكون فعلاً نحو قولك: (علا زيدٌ الدابة) و(على زيد ثوب) و(علا زيداً ثوب) والمعنى قريب[3]».

---

(١) «الرضي» (٢/٣٦٩).

(٢) «شرح الرضي» (٢/٣٦٩).

(٣) «المقتضب» (٤/٤٢٦).

فمن الاستعلاء الحقيقي قولك: (هو على الجبل) و(حمله على ظهره). ومن الاستعلاء المجازي قولهم: (عليه دين) كأن الدين علاه وركبه، ولذا تقول العرب: ركبتني ديون «كأنه يحمل ثقل الدين على عنقه أو على ظهره، ومنه عليّ قضاء الصلاة وعليه القصاص لان الحقوق كأنها راكبة لمن تلزمه[١]».

وتقول: (هو عليهم أمير) لاستعلائه عليهم من جهة الامر[٢]، فأن أمره أعلى وأنفذ من أمرهم.

جاء في (**كتاب سيبويه**): «أما (على) فاستعلاء الشيء تقول: هذا على ظهر الجبل وهي على رأسه... وتقول عليه مال، وهذا كالمثل كما يثبت الشيء على المكان كذلك يثبت هذا عليه فقد يتسع هذا في الكلام ويجيء كالمثل[٣]».

قال تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣٤] أي يتولّون أمرهن، وفيه معنى الاستعلاء فأن العرب تقول: (قام عليه) بمعنى تولّى أمره، وتقول (قام به) بمعنى فعله. قال تعالى ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾ [النساء: ١٣٥] وتقول (قام له) أي لأجله. قال تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ﴾ [المائدة: ٨]، وتقول (قام عنه) بمعنى إنصرف عنه، وتقول (قام اليه) بمعنى (قام ذاهباً اليه) ففي (على) معنى الاستعلاء.

وتقول العرب (أنتَ على ضلال) و(أنت في ضلال)، فمعنى (في ضلال) أنّه ساقط في الضلال سقوطه في اللجة، أو أن الضلال احتواه احتواء الظرف على ما في داخله. ومعنى (على ضلال) انه اتخذ الضلال مركباً يقوده الى كل سوء.

جاء في (**تفسير الرازي**) في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] «معنى الاستعلاء في قوله (على هدى) بيان لتمكنهم من الهدى واستقرارهم عليه حيث شبّهت حالهم بحال من اعتلى الشيء وركبه. ونظيره (فلان على الحق أو على الحق

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٩) «وانظر المقتضب» (١/ ٤٦).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٣٧).
(٣) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣١٠).

أو على الباطل) وقد صرحوا به في قوله: جعل الغواية مركباً، وامتطى الجهل»[١].

وتستعمل العرب (على) للافعال الشاقة المستثقلة، قال ابن جنّي: «وقد يستعمل (على) في الافعال الشاقة المستثقلة، تقول قد سرنا عشرا وبقيت علينا ليلتان، وقد حفظت القرآن وبقيت علّي منه سورتان... وإنّما اطردت (على) في هذه الافعال من حيث كانت (على) في الاصل للاستعلاء. والتفرع، فلّما كانت هذه الاحوال كُلَفاً ومشاقّ تخفض الانسان وتضعه وتعلوه وتتفرعه، حتى يخنع لها ويخضع لما يتسدّاه، كان ذلك من مواضع (على). ألا تراهم يقولون: هذا لك وهذا عليك، فتستعمل اللام تؤثره و(على) فيما تكرهه»[٢].

قالوا: وقد تأتي لمعانٍ أخرى، منها:

المصاحبة كـ (مع) نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي مع حب المال، ونحو (فلان على جلالته يقول كذا) أي معها[٣].

والظاهر أنها للاستعلاء، وليست بمعنى (مع) تمامًا، فقوله (على حبّه) قد يفيد أنه مستعلٍ على حبّه أو أنه يؤتي المال مع إنطواء قلبه على حبّه، فحب المال في القلب، والقلب منطوٍ عليه وهي حالة تختلف عن المصاحبة، فانطواء القلب على الشيء أنشد من مصاحبته له.

ونقول (هو ينفق على شحه) و(هو ينفق مع شحه) والمعنى مختلف، فمعنى (على شحّه) قد يفيد أنه مستعلٍ على شحه، أو على معنى أنه ينفق مع إنطواء قلبه على الشح وهو غير المصاحبة.

وأما قولهم (هو على جلالته) فمعناه «أنه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم: ركبته الديون أي لزمته»[٤].

---

(١) «التفسير الكبير» (٢/ ٣٣).
(٢) «لسان العرب» (١٩/ ٣٢١).
(٣) «المغني» (١/ ١٤٣)، «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٩).
(٤) «شرح الرضي» (٢/ ٣٧٩).

والمجاوزة كعن كقوله:

إذا رضيت عليّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

«أي عني. ويحتمل أنّ (رضي) ضمن معنى (عطف)... وقال:

في ليلة لا نرى بها أحدا يحكي علينا الآ كواكبها

أي عنّا وقد يقال ضمن يحكي معنى ينمّ»[١].

قالوا ومن إستعمالها في المجاوزة أنها «تختص بتعدية بعد، وخفي، وتعذّر، واستحال، وغضب، ورضي، وحرّم ونحوها. قال في الاغراب لذلك إشتركت هي وعن في تعدية كثير من هذا الباب»[٢].

والحق أنّها تختلف في ذلك عن (عن) فقولك (بعد عنه) يختلف عن قولك (بعد عليه)، فقولك (بعد خالد عنّا) معناه أنّه ابتعد بشخصه عنّا، وأما (بعد عليه) ففيه معنى المشقة عليه. قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنۢ بَعُدَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلشُّقَّةُۚ﴾ [التوبة: ٤٢] فقد يكون الشيء بعيدًا عنك وليس بعيدًا عليك، وتقول (بعدت عليه الطريق) بمعنى أنه من الصعوبة أن يصل اليه كما تقول: عسر عليه، وصعب عليه، فهو من الافعال الشاقة التي اشار اليها ابن جنّي.

وتقول: ليس عليك ببعيد أن تفعل كذا، وليس على الله ببعيد أن يغيّر الامور، ولا تقول في نحو هذا بعيد عنه.

وكذلك خفي عليه وخفي عنه، فخفي عنه يستعمل في الامور المادية، قال الشاعر:

وتلفتت عيني فمذ خفيت عنّي الطلول تلفّت القلب

(١) المغني (١/ ١٤٣).
(٢) «جواهر الأدب» (٢٢٢).

وتقول: خفيت عنّا المدينة.

وأما (خفي عليه) فيستعمل في الامور المعنوية، تقول (لا يخفى عليك هذا الامر) بمعنى أنت مطلع عليه، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران: ٥] أي لا يندّ عنه.

وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَآ﴾ [فصلت: ٤٠]. وأما تعذّر عليه واستحال عليه فلما فيهما من معنى الكلفة والمشقة، أي: يشق عليه ويصعب.

وأما غضب عليه فليس فيه مجاوزة، بل معناه انه أنزل غضبه عليه وأحلّ غضبه عليه، والعرب تقول: صبّ جام غضبه عليه. و(رضي عليه) بمعنى عطف عليه، أو بمعنى أحل عليه رضوانه، كما جاء في الاثر (فاليوم أحلّ عليهم رضواني) وأما رضي عنه فمعناه تجاوز عنه بالرضا.

وأما حرّمه، عليه فلما فيه من معنى العهد والالتزام كما تقول: عليّ عهد الله وعليّ يمين الله، وفي الحديث القدسي (يا عبادي إني حرّمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرّما فلا تظالموا)[١]. ثم أنّ فيه استعلاء، فإنّ الذي بيده التحريم مستعلٍ، لأنّه بيده ذلك الامر.

وللتعليل كـ (اللام) نحو ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥]، أي: لهدايته ايّاكم[٢]. وسنبحث التعليل في موطن لاحق.

وللظرفيه كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] وقولهم: كان ذلك على عهد فلان، أي في عهده[٣]. وسنبحث ذلك في موطن لاحق.

ولموافقة (من)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾

---

(١) صحيح مسلم (باب تحريم الظلم ٨/ ١٧).
(٢) المغني (١/ ١٤٣).
(٣) المغني (١/ ١٤٤)، لسان العرب (١٩/ ٣٢٢-٣٢٣).

[المطففين: ٢][1]، وقيل بل هو متضمن معنى التسلط على الناس والتحكم، أي تسلّطوا عليهم بالاكتيال[2].

والظاهر انه هو الصواب، لأنّ هناك فرقًا بين قولك: اكتال منه، واكتال عليه، فاكتال منه لا يفيد أنه ظلمه حقه، وهضمه ماله، بخلاف اكتال عليه، فانّ فيه معنى التسلط والاستعلاء وهذا في المطففين قال تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: ١-٣] فهم إذا اخذوا منهم، اخذوا اكثر من حقّهم، واذا اعطوهم أعطوهم أقلّ من حقّهم، ففيه اذن معنى التحكم، والجور، والظلم، وهو أبلغ من (من) هنا، وليست بمعنى (من) ولا تفيد (من) هذا المعنى.

ثم انظر الى التعبير اللطيف الآخر بعده، وهو قوله: (واذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون) ولم يقل كالوا لهم أو وزنوا لهم، وكلاهما جائز، ولكن في حذف اللام معنى لا يؤدّيه ذكره قالوا، وذلك أنّ اللام تفيد الاستحقاق، وهم لم يعطوهم حقهم فحذف اللام الدالة على الاستحقاق إشارة الى أنهم منعوهم حقوقهم.

وتأتي **للاستدراك والاضراب** كقولك: فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله... وقوله:

بكلّ تداوينا فلم يشف ما بنا ... على أن قرب الدار خير من البعد

ثم قال:

على أن قرب الدار ليس بنافع ... اذا كان من تهواه ليس بذي ود[3]

وتأتي **اسماً بمعنى فوق** اذا دخلت عليها (من) كقولك سقط من على السطح.

---

(١) المغني (١/ ١٤٥).

(٢) انظر شرح الدماميني على المغني (١/ ٢٨٩).

(٣) المغني (١/ ١٤٥).

قال الشاعر:

غدت من عليه تنفض الطل بعدما رأت حاجب الشمس استوى فترفعا[١]

وليست هي بمعنى (فوق) تمامًا وانما هي قريبة من معناها، فأنت تقول: (سقطت الصورة من على الحائط) وليست هي فوق الحائط، وإنّما هي معلّقة عليه.

وتقول: سقط من عليه الثوب، والثوب ليس فوقه وانما هو محتويه، فان قلت سقط من فوقه احتمل أن يكون الثوب فوق رأسه فسقط واحتمل أن يكون في مكان أعلى من رأسه فسقط.

وتقول: أمررت يدي فوق المنضدة، ولا يشترط في ذلك انك لامست المنضدة، فقد تكون لامستها، وربما لم تكن لامستها. وتقول: أمررت يدي على المنضدة ومن على المنضدة، ومعنى ذلك أنك لامستها.

عن

عن تفيد المجاوزة، ومعنى المجاوزة الابتعاد. تقول: إنصرف عنه أي تركه بخلاف انصرف اليه، فانّ معناه ذهب اليه، و(وضعه عنه) بمعنى رفعه عنه بعد أن كان عليه. قال تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الاعراف:١٥٧] بخلاف وضعه عليه، وتقول انتقل عنه، وابتعد عنه، ونأى عنه، وانحرف عنه، كلها تفيد المجاوزة، وتقول عدل عنه، ومال عنه، أي ابتعد عنه بخلاف عدل اليه، ومال اليه، وتقول: (رغبت عنه) اذا ابتعدت رغبتك عنه وجاوزته. وتقول (رغبت فيه) اذا حلّت رغبتك فيه، أي أردته.

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/٣٨-٣٩).

وتقول (جلس عن يمينه) بمعنى جلس مبتعداً عن بدنه من جهة اليمين، أي لم يلتصق ببدنه جاء في (**الكتاب**): وتقول جلس عن يمينه فجعله متراخيًا عن بدنه وجعله في المكان الذي بحيال يمينه[١].

ويحتمل قولنا (جلس عن يمينه) معنى آخر فقد تقول (جلس يمينه) و(جلس عن يمينه) فقولنا (جلس يمينه) بمعنى جلس في جهة اليمين، وأما جلس عن يمينه فيحتمل أنْ يكون معناه أنه منحرف عن جهة اليمين، فلو قعد جماعة كل منهم عن جهة اليمين كان الجلوس قوساً أو منحرفاً الى جهة أخرى، ولو قلت (جلسوا يمينه) لكان المعنى انهم جلسوا في خط مستقيم من جهة اليمين.

جاء في (**الكتاب**): «وأما عن، فلما عدا الشيء، وذلك قولك:

أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفاً تاركًا له، قد جاوزه. وقال قد سقاه عن العيمة وكساه عن العري، جعلهما قد تراخيا عنه.. .وتقول اخذت عنه حديثاً أي عدا منه الّي حديث. وقد تقع (من) موقعها أيضاً تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة»[٢].

والحق أنّ المعنى مختلف، بين قولك أطعمه عن جوع وأطعمه من جوع، فقولك (أطعمه عن جوع) بمعنى أبعد الجوع عنه بالطعام، وقولك كساه من عري معناه أبعد العري عنه بالكسوة، وأمّا قولك (أطعمه من جوع) فمعناه أنّ ابتداء الاطعام كان من الجوع جاء في (**شرح ابن يعيش**): وتقول (أطعمه من جوع، وعن جوع) فاذا جئت بـ (من) كانت لابتداء الغاية، لأنّ الجوع ابتداء الاطعام، واذا جئت بـ (عن) فالمعنى أنّ الاطعام صرف الجوع لان (عن) لما عدا الشيء»[٣].

---

(١) «كتاب سيبويه» (٣٠٨/٢) وانظر التفسير الكبير للرازي (٤٢/١٤) قوله تعالى: ﴿وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾.

(٢) «كتاب سيبويه» (٣٠٨/٢).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٤١/٨-٤٢).

فمعنى (اطعمه من جوع) أنه كان جائعاً فأطعمه، وليس معناه أنّما أبعد الجوع عنه، فقد يكون أطعمه ولم يشبعه أي لم يبعد الجوع عنه، وسقاه ولم يروه، أي لم يبعد الظمأ عنه، ولكن المعنى انه كان ظامئاً فسقاه، أي: ابتداء السقي كان من حالة الظمأ، أي اول ما نزل الماء نزل على ظمأ، فالظمأ كان ابتداء للسقي وليس معناه أبعد الظمأ عنه.

وذكروا لها معاني أخرى، منها:

البدل، نحو قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]. وفي الحديث (صومي عن أمّك)[١] وتقول: تكلّم خالد عن القوم، أي: بدلهم.

وفي هذا معنى المجاوزة أيضاً فمعنى الحديث: ارفعي الصوم عن أمّك بصيامك، اذ إنّ امها كانت مدينة لله بصوم فقال: ارفعي هذا الدين عنها. وكذلك الآية فانّ معناها انّه لايحتمل أحد عن أحد شيئا من الوزر، أو العذاب أي لا يبعده عنه، وكذلك قولك (تكلم خالد عن القوم) فإنّ معناه أبعد الكلام عنهم وتكلم هو، ففيها معنى المجاوزة.

والاستعلاء نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمد: ٣٨] أي على نفسه، وقيل بل هي على بابها والمعنى يبعد الخير عن نفسه بالبخل[٢].

وهو أولى وذلك أنّ ثمة فرقًا بين قولك (يبخل على نفسه) و(يبخل عن نفسه)، فقولك (يبخل على نفسه) معناه أنّ عاقبة بخله تعود عليه، كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] لما كانت العاقبة سوء جيء بـ (على)، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُم﴾ [يونس: ٢٣].

ويحتمل معنى آخر، هو أنه لا ينفق على نفسه، أي يثقلها بالبخل، فكأنّ البخل حمل يعلوه، وأما بخله عن نفسه فمعناه أنّه يبخل منصرفًا عن نفسه، أي منصرفًا عن مصلحة نفسه مبتعداً عنها فانّ البخل في الحقيقة ابتعاد عن مصلحة النفس، فكأنه يبتعد عن نفسه بالبخل بخلاف الانفاق فانه لها.

---

(١) المغني (١/١٤٧).

(٢) «التصريح» (٢/١٥).

قيل ومن هذا المعنى قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي﴾ [ص: ٣٢] أي قدمته عليه، وقيل هي على بابها وتعلقها بحال محذوفة، أي منصرفًا عن ذكر ربّي[١].

والتعليل نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوۡعِدَةٖ وَعَدَهَآ إِيَّاهُ﴾ [التوبة: ١١٤] ونحو ﴿وَمَا نَحۡنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوۡلِكَ﴾ [هود: ٥٣] ويجوز أن يكون حالا... أي ما نتركها صادرين عن قولك[٢].

ومرادفة **بعد** نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٖ لَّيُصۡبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠][٣]. وفيها معنى المجاوزة، أي بعد مرور وقت قليل.

والظرفية كقوله:

وآس سـراة الحـيّ حيـث لقيتهـم ولا تـك عـن حمـل الـربـاعـة وانيـا

الرباعة نجوم الحمالة، قيل لأنّ (ونى) لا يتعدى الاّ بـ (في) بدليل: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكۡرِي﴾ [طه: ٤٢].

والظاهر أن معنى (ونى عن) جاوزه ولم يدخل فيه، وونى فيه دخل فيه وفتر»[٤].

ومرادفة الباء نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣] والظاهر أنّها على حقيقتها، وانّ المعنى: وما يصدر قوله عن هوى[٥].

قالوا: **وتأتي اسمًا بمعنى جانب** وذلك اذا دخلت عليها (من) كقولك: (جئته من عن يمينه)[٦] والمعنى جئته من جانب يمينه أو من جهة يمينه.

---

(١) «المغني» (١/١٤٧).
(٢) «المغني» (١/١٤٨).
(٣) «المغني» (١/١٤٨).
(٤) «المغني» (١/١٤٨).
(٥) «المغني» (١/١٤٨).
(٦) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٩)، المغني (١/١٤٩)، «ابن يعيش» (٨/٤١).

والحقيقة أنّ معنى (جئته من عن يمينه) أنّ مبتدأ المجيء كان منحرفًا عن اليمين بخلاف قولك: (جئته عن يمينه) فانّ معناه أنّ المجيء كان منحرفًا عن اليمين، وليس معناه ان مبتدأ المجيء كان منحرفاً عن جهة اليمين، فقد يكون مبتدأ المجيء من جهة اليمين ثم انحرفت.

فنحن نقول: جئته عن يمينه وجئته من يمينه وجئته من عن يمينه. فمعنى (جئته عن يمينه) انك جئت منحرفا عن يمينه.

ومعنى (جئته من يمينه) أنّك جئت من هذه الجهة، وأنّ ابتداء مجيئك كان من جهة اليمين.

و(جئته من عن يمينه) معناه أنّ ابتداء مجيئك، كان منحرفًا عن جهة اليمين.

فليست (عن) الاسمية بمعنى (جانب) بل هي الجانب المنحرف.

وقولك (جلست عن يمينه) معناه جلست متراخيًا عن بدنه.

و(جلست من عن يمينه) معناه أنّ جلوسي كان من الجهة المنحرفة عن يمينه.

و(جلست يمينه) معناه جلست في جهة يمينه.

في

(في) تفيد الظرفية، مكانية أو زمانية، فمن الظرفية المكانية قولهم: (الدراهم في الكيس) و(هو في الدار)، ومن الظرفية الزمانية قولك: (جئت في يوم الجمعة). قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ ٱلَّذِينَ ٱعْتَدَوْا۟ مِنكُمْ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ [البقرة: ٦٥].

وهذه الظرفية حقيقية، وقد تكون الظرفية مجازية، نحو (سأمشي في حاجتك) و(سأنظر في أمرك) جعلت الحاجة مكانًا للمشي والأمر محلاً للنظر.

جاء في (**كتاب سيبويه**): وأما (في) فهي للوعاء تقول: (هو في الجراب) و(في الكيس) و(هو في بطن أمّه) وكذلك هو في الغُلّ، لانه جعله اذ أدخله فيه كالوعاء له وكذلك هو في الغُلّ، لانه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك هو في القبّة، وفي الدار. وإنْ اتسعت في الكلام فهي على هذا، وانّما تكون كالمثل يجاء به يقارب الشيء، وليس مثله[١].

وجاء في (**المقتضب**): واما (في) فهي للوعاء نحو زيد في الدار... وقد يتسع القول في هذه الحروف، وإنْ كان ما بدأنا به الاصل نحو قولك: زيد ينظر في العلم فصيرّت العلم بمنزلة المتضمن، وإنّما هو كقولك: قد دخل عبدالله في العلم وخرج مما يملك.

ومثل ذلك (في يد زيد الضيعة النفيسة) وإنّما قيل ذلك لأنّ ما كان محيطاً به ملكه بمنزلة ما أحيطت به يده[٢].

فمعنى (في) الظرفية وإنْ اتسعت في الكلام فهي على ذلك كما ذكر سيبويه. وقد ذكروا لها معاني هي في الحقيقة توسع في معنى الظرفية، منها أن تكون: بمعنى الباء كقوله:

ويركب يوم الروع منّا فوارس ... بصيرون في طعن الأباهر والكلى[٣]

قيل: والأولى أنْ يكون بمعناها أي لهم بصارة وحذق في هذا الشأن[٤] ونحو قوله:

نحابي بها أكفاءنا ونهينها ... ونشرب في أثمانها ونقامر

قيل: والأولى أن تكون بمعناها ايضا، وذلك أنّ الشاعر جعل أثمانها ظرفًا للشرب والقمار مجازاً[٥].

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٨) وانظر «الاصول» (١/٥٠٣).
(٢) «المقتضب» (٤/١٣٩).
(٣) «المغني» (١/١٦٨).
(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٦٢).
(٥) نفس المصدر (٢/٣٦٣).

وبمعنى (مع) نحو قوله ﴿ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ﴾ [الأعراف: ٣٨] أي: مع أمم.

وقيل: بل التقدير ادخلوا في جملة أمم فحذف المضاف[١].

وهو أولى، فهناك فرق بين قوله دخل معهم، ودخل فيهم، فمعنى (دخل فيهم) أنّه أصبح من جملتهم، ومعنى (دخل معهم) أنّه مصاحب لهم، وليس منهم.

يقال (اذهب في الناس وتسمّع الخبر) أي: ادخل فيهم.

ثم ألاترى أنّك تقول (ذهب خالد مع القوم) وإنْ كان منعزلاً عنهم غير مختلط بهم، ولا تقول (ذهب فيهم) إلاّ إذا دخل في جملتهم، وانغمر في مجموعهم؟.

والدليل على أنّها بمعناها وليست بمعنى (مع) أنّه لا يصح أنْ تقول (إذهب في خالد) ولا (ادخل فيه) كما تقول (اذهب مع خالد وادخل معه) لأنّ خالداً لا يكون ظرفاً لك بخلاف (اذهب في القوم وادخل فيهم) فأنّ القوم يكونون كالظرف له يحتوونه.

وبمعنى (الى)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [ابراهيم: ٩] قالوا هي بمعنى الى[٢].

وقيل بل الأولى أنْ تكون بمعناها والمراد التمكن[٣].

وبمعنى (على) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾ [طه: ٧١] وقد مرّ القول فيها.

والتعليل نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمۡ فِي مَآ أَفَضۡتُمۡ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤].

وفي الحديث (إنّ امرأة دخلت النار في هرّة حبستها فلا هي اطعمتها ولا هي تركتها تاكل من خشاش الارض)[٤].

---

(١) المغني (١/١٦٨).
(٢) المغني (١/١٦٩).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٦٢).
(٤) المغني (١/١٦٨).

الكاف

الكاف تفيد التشبيه نحو: (هو كالبحر جوداً) وهي (كالبدر)، وما ذكر لها من معان أخرى ترجع في حقيقتها الى معنى التشبيه. فما ذكر لها من معان:

التعليل: واستدل مثبتو ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨] قالوا أي لهدايته اياكم، وانكره الاكثرون[١].

وهي للتشبيه فيما أرى، ونحن نستعمل مثل هذا التعبير في كلامنا الدارج فنقول (أحسن الى فلان مثلما أحسن إليك) و(اصنع له خيراً مثل ما صنع اليك) و(اذكره مثلما ذكرك) أي اصنع مثل فعله، وقابله بمثل ما فعل، واعمل مشابهاً لعمله، ونحو ذلك.

والاستعلاء: مثل قولهم: (كن كما أنت) والمعنى كن على ما أنت عليه. وكونها للتشبيه ظاهر، أي كن مثلما أنت عليه الآن لا تغيّر، أي لتشبه حالتك في المستقبل حالتك الآن[٢].

وزائدة تفيد التوكيد، وجعلوا منه قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] قال الاكثرون: «التقدير ليس شيء مثله اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل، وإنّما زيدت لتوكيد نفي المثل[٣]».

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**) انه «يحكم بزيادتها عند دخولها على (مثل) في نحو (ليس كمثله شيء) أو دخول مثل عليه كقوله (فأصبحوا مثل كعصف مأكول) اذ الغرض انه لا يشبه بالمشبه، فلا بد من زيادة احدى أداتي التشبيه، وزيادة ما هو حرف اولى[٤]».

---

(١) المغني (١/ ١٧٦).
(٢) المغني (١/ ١٧٦) وانظر حاشية الصبان (٢/ ٢٢٥).
(٣) المغني (١/ ١٧٩) وانظر لسان العرب (١٤/ ١٣٢)، «المقتضب» (٤/ ٤١٨).
(٤) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٠).

وذهب قوم الى أنّها ليست زائدة في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ بل هي نفي الشيء بنفي ملازمه، كقولهم (على لا حب لا يهتدي بمناره) أي ليس له منار فيهتدي به وليس معناه أنّ له مناراً لا يهتدي به، وقولهم: (ولا ترى الضب بها ينجحر) أي ليس بها ضب فينجحر، وعلى هذا يكون معنى الآية: ليس له مثل فيشبه به، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): ويجوز في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أنْ لا يحكم بزيادة الكاف، بل تكون على طريقة قوله: (ولا ترى الضب بها ينجحر)، وقولك: (ليس لأخي زيد أخ) أعني نفي الشيء بنفي لازمه، لأنّ نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، فأخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لابد لأخي زيد من أخ هو زيد، فنفيت هذا اللازم، والمراد نفي الملزوم أي ليس لزيد أخ، اذ لو كان أخ لكان لذلك الاخ أخ، هو زيد، فكذا ههنا نفيت أنْ يكون لمثل الله مثل، والمراد نفي مثله تعالى، إذ لو كان له مثل، لكان هو تعالى مثله[1].

وذهب قوم في تخريج الآية الى تلمس فرق بين كاف التشبيه ومثل.

جاء في (**الفروق اللغوية**): الفرق بين كاف التشبيه وبين المثل، أنّ الشيء يشبّه بالشيء من وجه واحد لا يكون مثله في الحقيقة، إلاّ اذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته، فكان قوله تعالى لما قال ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ أفاد أنه لا شبه له ولا مثل، ولو كان قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ نفيًا أنْ يكون لمثله مثيل لكان قولنا (ليس كمثل زيد رجل) مناقضة، لأنّ زيداً مثل من هو مثله، والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض، تقول (ليس كزيد رجل) أي في بعض صفاته لأنّ كلّ احد مثله في الذات، وفلان كالاسد في الشجاعة دون الهيئة، وغيرها من صفاته. وتقول السواد عرض كالبياض ولا تقول مثل البياض[2].

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٠-٣٨١).

(٢) الفروق اللغوية (١٢٨).

ويبدو أن كلام أبي هلال ليس دقيقاً، فالتشبيه بمثل يكون في الذات والصفات فانك تقول (ليس مثل المتنبي شاعر) ولا شك أنّ كل الشعراء مثله في ذاته، وتقول: ليس كالمتنبي شاعر. والعرب تقول هي مثل الشمس، ومثل البدر. قال الشاعر.

مه عاذلي فهائما لن ابرحا   بمثل أو أحسن من شمس الضحى

ولا شك أنّ ذات الانسان لا تماثل ذات الشمس، وإنّما هو تشبيه بصفة الحسن والجمال. غير أن التشبيه بمثل أقرب من الكاف فقولك (هي مثل البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر) لأنّك في الاولى تدّعى المماثلة، والمماثلة أقرب من عموم الشبه.

وعلى هذا يمكن أنْ يقال إنه جاء بالكاف ومثل، لنفي المماثلة والشبه كليهما ولو جاء بالكاف وحده لكان نفياً للمشابهة فقط، ولو جاء بمثل لكان نفياً للمماثلة فجاء بهما لنفي المشابهة القريبة والبعيدة.

والذي يبدو لي أنّ الكاف ليست زائدة، بل هي على معناها، وايضاح ذلك أنّك تقول (هي مثل البدر) و(هي كمثل البدر) فقولك (هي مثل البدر) أقرب في الشبه الى البدر من كمثل البدر، وذلك لمجيئك في الثانية بأداتي تشبيه: الكاف ومثل، واذا حذفت اداة التشبيه كان الشبه اقرب. فلو قلت (هي البدر) لكان أقرب كما هو معلوم لانك تدّعي انها البدر وليست شبيهة به.

فقولك (هي البدر) أقرب في الشبه من (هي كالبدر أو مثل البدر).

وقولك (هي مثل البدر) أقرب الى الشبه من قولك (هي كمثل البدر) فأنك في الاخيرة ابعدت الشبه بذكر اداتين للتشبيه، فلو قال تعالى (ليس مثله شيء) لكان ينفي ذا الشبه القريب أو المثل القريب. ولكنه قال (ليس كمثله شيء) مريداً بذلك نفي المشابهة ولو من وجه بعيد على معنى انه لا يشبهه شيء ولو من وجه بعيد.

ولا يقال إنّ ذلك يثبت المثل فانّنا نقول في كلامنا (ليس كمثل خالد رجل) على معنى لا يشبهه رجل، ولو كان ذلك يثبت المثل، لكان قولنا متناقضاً، كما قال ابو هلال العسكري لأن خالداً مثل من يشبهه، فكيف ننفي وجود مثله وهو موجود؟.

وإنّما الأمر كما ذكرنا والله أعلم، أراد بذلك نفي الشبه من جميع الوجوه، ولو كان من وجه بعيد.

وأما قول الرضي إنه يحكم بزيادتها عند دخولها على (مثل) أو دخول (مثل) عليها فليس الامر فيه كما ذكر، وانما هو لقصد تبعيد المشبه عن المشبّه به.

ونحوه ما ذكر في قول الشاعر (فأصبحوا مثل كعصف مأكول) فأن الكاف فيه ليست زائدة، وانما تشبيه بمشبّه وايضاح ذلك- اذا لم نقل إنه جاء بالكاف ومثل لاقامة الوزن- انه لم يرد أن يقول (فأصبحوا مثل عصف مأكول) وانما يريد أن يشبّههم بحالة من شُبّه بالعصف المأكول، وهم أصحاب الفيل، فأصحاب الفيل كما أخبر ربنا جعلهم كعصف مأكول، وحالة هؤلاء الذين ذكرهم الشاعر اصبحت كحالة اولئك فقال (مثل كعصف مأكول).

وجعلوا من زيادتها قول الشاعر (**لواحق الاقراب فيها كالمقق**)[1].

والمقق هو الطول لانّا نقول فيها طول ولا نقول: فيها كالطول. وهذه الزيادة سماعية عند النحاة.

والذي أراه انها ليست زائدة بل هي على معناها أيضًا، ونحن نستعمل هذا في لغتنا الدارجة فنقول: هذا القميص بيه مثل الطول وأرى بيه مثل القصر، والمعنى انه ليس فيه طول واضح أو قصر واضح، وانما هو كأنما فيه طول.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨٠).

وتأتي الكاف اسماً بمعنى مثل كما في قوله:

أتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل

للاسناد اليه، وقوله: (يضحكن عن كالبرد المنهم) لدخول حرف الجر عليه[1].

وهي ليست بمعنى (مثل) تماماً، وإنما هي أقل منها درجة في التشبيه، فقولك (يضحكن عن مثل البرد) أقرب الى المشبّه به من الكاف كما ذكرنا فكذلك حالها في الاسمية.

اللام

معنى اللام الاختصاص، اما بالملكية نحو الدار لخالد، أو بغيرها نحو الجلّ للفرس[2]. وذكر سيبويه أنّ معناها الملك والاستحقاق[3] وفصّل المتأخرون فذكروا لها معاني يرجع اكثرها الى الاختصاص أو الاستحقاق، فما ذكر لها من معان:

الملك نحو: له دار و﴿ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وشبه الملك نحو (الباب للدار) و(الغلاف للكتاب) لأنّ الكتاب والدار لا يملكان.

والتمليك نحو (وهبت لك مالاً).

وشبه التمليك نحو ﴿ فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ﴾ [مريم: ٥] لان الولي وهو الولد لا يملّك حقيقة، وكلها تفيد الاختصاص.

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٠) وانظر المغني (١/ ١٨٠)، «شرح ابن يعيش» ٨/ ٤٢-٤٣.
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٤).
(٣) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٤)، وانظر «شرح ابن يعيش» (٨/ ٢٥).

وان تكون بمعنى مِنْ، نحو (سمعت له صراخاً)[1]. والظاهر أنّها للاختصاص.

والتبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه، نحو قلت له وأذنت له وفّسرت له[2]. وهي للاختصاص ايضا.

والتعليل: كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الانسان: ٩] وجئت للاستفادة، وهي تفيد الاختصاص ايضاً اذ الاطعام مختص بذلك، والمجيء مختص بذلك[3].

وموافقة الى نحو قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥] والظاهر انها للاختصاص ايضاً، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [ابراهيم: ٤٢] وهو للتعليل كما تقول (أنا أعدك لذلك اليوم)، وأدّخرك له، أي لاجله.

وذكروا منه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢]، بدليل قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان: ٢٩].

والظاهر ان ما ورد باللام يفيد التعليل، بمعنى كل يجري لبلوغ الاجل، أي كل يجري لهذه الغاية كما تقول: كلهم يجري لوصول الهدف ولبلوغه. وأمّا ما جاء بـ (الى) فهو يفيد الانتهاء. جاء في (**درّة التنزيل**): قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٢٩].

وقال في سورة الزمر: ﴿يُكَوِّرُ ٱلَّيْلَ عَلَى ٱلنَّهَارِ وَيُكَوِّرُ ٱلنَّهَارَ عَلَى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر: ٥].

للسائل أن يسأل عن اختصاص ما في سورة لقمان، بقوله ﴿كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ وما سواه انما هو ﴿يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

---

(١) انظر المغني (١/٢٠٨-٢٠٩، ٢١٣).

(٢) المغني (١/٢١٣).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦٤).

والجواب أن يقال: ان معنى قوله ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ يجري لبلوغ اجل مسمًّى. وقوله ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾ معناه لا يزال جاريًا، حتى ينتهي الى آخر وقت جريه المسمّى له.

وإنّما خصّ ما في سورة لقمان بـ (إلى) التي للانتهاء واللام، تؤدي نحو معناها لأنّها تدل على أنّ جريها لبلوغ الاجل المسمّى، لأنّ الآيات التي تكتنفها آيات منبهة على النهاية والحشر والاعادة، فقبلها ﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ وبعدها ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ﴾ فكان المعنى: كل يجري الى ذلك الوقت وهو الوقت الذي تكوّر فيه الشمس، وتنكدر فيه النجوم، كما أخبر الله تعالى.

وسائر المواضع التي ذكرت فيها اللام إنّما هي في الاخبار عن ابتداء الخلق، وهو قوله ﴿خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ يُكَوِّرُ اللَّيْلَ عَلَى النَّهَارِ وَيُكَوِّرُ النَّهَارَ عَلَى اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى أَلَا هُوَ الْعَزِيزُ الْغَفَّارُ خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ التي تكتنفها في ذكر ابتداء خلق السماوات والارض وابتداء جري الكواكب، وهي إذ ذاك تجري لبلوغ الغاية، وكذلك قوله في سورة الملائكة إنّما هو في ذكر النعم التي بدأ بها في البر والبحر اذ يقول: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ الى قوله ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٢-١٣] فاختص ما عند ذكر النهاية بحرفها واختص ما عند الابتداء بالحرف الدال على العلة التي يقع الفعل من اجلها»[١].

وبمعنى على نحو قوله: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الاسراء: ١٠٧] وقوله: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الاسراء: ٧][٢].

---

(١) «درة التنزيل» (٣٧٤-٣٧٥).

(٢) المغني (١/ ٢١٢).

أما قوله (يخرّون للأذقان) فليس المعنى -والله اعلم- على الأذقان لأنّ هناك فرقاً بين قولك خرّ على وجهه وخرّ لوجهه، فخرّ على وجهه معناه سقط على وجهه، وأما خرّ لذقنه فمعناه: أنّه خرّ حتى بلغ في ذلك الذقن. أو الاختصاص، أي: حتى خصّ ذقنه بذلك.

وقوله (وإنْ اسأتم فلها) معناه انكم لم تسيئوا لأحدٍ وإنّما اساءتكم أي خصصتم أنفسكم بالاساءة، جاء في **(الكشاف)** في تفسير هذه الآية: أي الاحسان والاساءة كلاهما مختص بانفسكم لا يتعدى النفع والضرر الى غيركم. وعن علي رضي الله عنه: ما احسنت الى أحد ولا أسأت اليه وتلاها[1].

ومنه قوله تعالى: ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ [يونس: ١٢] قالوا بمعنى على جنبه.

ولا أرى أنّها بمعنى (على) بل هي للاختصاص، وايضاح ذلك أنّ (على)وردت في القرآن مع الجنب مرتين قال تعالى: ﴿إِنَّ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ لَءَايَٰتٍ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٩٠-١٩١].

وقال: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ فَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ ۚ فَإِذَا ٱطْمَأْنَنتُمْ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ﴾ [النساء: ١٠٣] فجاء بلفظ (على) في هاتين الآيتين.

وجاء باللام في هذه الآية: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوْ قَاعِدًا أَوْ قَآئِمًا﴾ [يونس: ١٢].

وسرّ ذلك والله أعلم، أنه اذا مس الانسان الضر دعا ربه ملازمًا لجنبه، أو قاعداً أو قائماً، فإن الانسان إذا مسّه الضر اكثر ما يلازم جنبه، ثم القعود، ثم القيام، فذكر هذه الحالات بحسب الترتيب فقال (لجنبه أو قاعداً أو قائما) في حين أخر ذكر الجنب في غير هؤلاء فقال ﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩١]،

---

(١) الكشاف (٢/٢٢٥).

وقال: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمۡۚ﴾ [النساء: ١٠٣] وقال: ﴿فَٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ قِيَٰمٗا وَقُعُودٗا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمۡۚ﴾ فقدّم القيام في حالة العافية، ثم القعود ثم الاضطجاع، على الجنب فخالف بين حالتي الضر والعافية، فقدّم الجنب في حالة الضر وأخر القيام، وقدّم القيام في حالة العافية وأخّر الاضطجاع على الجنب.

وجاء باللام الدالة على الاختصاص في حالة الضر، بمعنى ملازمًا لجنبه، وجاء بـ (على) الدالة على الاستعلاء في حالة العافية بمعنى مضطجع على جنبه.

وبمعنى (في) نحو قوله تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧] والراجح انها للتعليل، أي لأجل ذلك اليوم أو للاختصاص، ونحو قولهم (مضى لسبيله)[١] قالوا: أي في سبيله.

ويبدو أنّ هناك فرقاً بين قولنا: مضى لسبيله ومضى في سبيله، فان قولك مضيت في سبيلي وامض في سبيلك معناه سر في الطريق التي أنت سائر فيها. وأما قولك (امض لسبيلك) فمعناه: امض للطريق التي تريدها كما تقول: اذهب، له وامض لعملك أي لأجله.

وبمعنى (عند) كقولهم (كتبته لخمس خلون)[٢] أي عند خمس وهي ليست كذلك اذ إنه لم يكتبها عند هذه الخمس بل عند مضيها وقيل هي بمعنى بعد[٣].

وهو أولى، غير أنّ هناك فرقاً بين قولك (لخمس خلون) و(بعد خمس) فقولك بعد خمس لا يتعيّن فيه أنه اليوم السادس، بل ما بعد الخمس يحتمل السادس والسابع والعاشر وغيرهن، لأنّ ذلك كله بعده كما تقول: تعال بعد منتصف الشهر، وتعال بعد العيد، وتعال بعد رمضان. كل ذلك يحتمل المباشرة وغيرها. فنحن نقول (محمد بعد عيسى) وبينهما قرون.

---

(١) «المغني» (١/ ٢١٢-٢١٣).
(٢) «المغني» (١/ ٢١٣).
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٥).

وأما قوله (لخمس خلون) فيتعيّن أنه كتب بعدهن بلا فاصل أي في اليوم السادس، وهي للاختصاص كما يبدو.

وكذلك قوله (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته) فانها ليست بمعنى (بعد) تماماً، كما يقول النحاة[١]، فانّ كلمة (بعد) تحتمل المدة القصيرة والطويلة بخلاف اللام.

فالظاهر انها للاختصاص. جاء في **(شرح الرضي على الكافية)**: «وقيل تجيء بمعنى في، وبمعنى بعد، وبمعنى قبل في قوله تعالى﴿ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ﴾ [آل عمران: ٩]، أي في يوم وكتبته لثلاث خلون، أي بعد ثلاث ولثلاث بقين، أي قبل. والاولى بقاء الثلاثة على الاختصاص»[٢].

والصيرورة وتسمّى لام العاقبة والمآل نحو ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] فانّهم لم يلتقطوه لذلك وانما آل الامر الى ذلك، وأنكر البصريون هذه اللام[٣]. وقال الزمخشري إنّ التعليل فيها وارد على طريق المجاز جاء في **(الكشاف)** في تفسيره هذه الآية «ليكون هي لام (كي) التي معناها التعليل كقولك (جئتك لتكرمني) سواء بسواء ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، لأنّه لم يكن داعيهم الى الالتقاط أن يكون لهم عدوًا وحزنًا ولكن المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته، شُبّه بالداعي الذي يفعل الفاعل لاجله وهو الاكرام الذي هو نتيجة المجيء والتأدب، الذي هو ثمرة الضرب في قولك ضربته ليتأدب. وتحريره أنّ هذه اللام حكمها حكم الاسد، حيث استعيرت لما يشبه التعليل كما يستعار الاسد لمن يشبه الاسد»[٤].

---

(١) المغني (١/ ٢١٣).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٥) وانظر حاشية الشمني على الغني (٢/ ٣١).
(٣) المغني (١/ ٢١٤).
(٤) الكشاف (٢/ ٤٦٦).

وقال الرضي إنها فرع لام الاختصاص[١].

والتعجب، نحو يا للماء ويا للعشب إذا تعجبوا من كثرتهما، ونحو: لله درّه فارسًا[٢].

وقد يكون مع التعجب القسم، نحو (لله لا يؤخر الاجل) ويعنون بذلك الأمر العظيم «الذي يستحق أن يتعجب منه فلا يقال: لله لقد قام زيد، بل يستعمل في الامور العظام نحو لله لتبعثن»[٣].

وزائدة وهي أنواع منها:

اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله:

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد[٤]

والمعنى أجار مسلماً ومعاهداً، وهي ليست قياسية فليس لك أن تقول: ضربت لخالد وأكرمت لمحمد، وهي زائدة للاختصاص.

واختلف في اللام في نحو ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] ونحو: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام: ٧١] فقيل **زائدة** داخلة على مفعول الارادة والامر، والمعنى يريد الله أن يبين لكم، وأمرنا أن نسلم لرب العالمين.

وقيل: بل اللام في نحو هذا **للتعليل**. والتقدير مثلا يريد الله انزال هذه الآيات ليبين لكم.

وعند سيبويه والخليل أن التقدير ارادتي **للتبيين** أي ان المجرور باللام خبر لمبتدأ هو مصدر مقدّر من الفعل[٥]. جاء في **(كتاب سيبويه)**: «وسألته عن معنى قوله: أريد لأن

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٤).
(٢) المغني (١/ ٢١٤-٢١٥).
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٣٦٥).
(٤) المغني (١/ ٢١٥).
(٥) انظر المغني (١/ ٢١٦)، «المقتضب» (٢/ ٣٦)، «التفسير الكبير» (١٠/ ٦٦) قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾.

تفعل فقال: انما يريد أن يقول ارادتي لهذا كما قال عزّ وجل ﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر: ١٢] انما هو أمرت لهذا»[1].

والراجح فيما أرى ان اللام في نحو هذا داخلة على المفعول وهي زائدة زيادة قياسية في مفعول هذين الفعلين، والغرض منها توكيد الاختصاص، ودخول اللام على المفعول له نظائر في الساميات كما سنذكر في خاتمة هذا الحرف.

تقول: (أريد لأنسى ذكرها) بمعنى أريد أن أنسى ذكرها، وتقول: (أريد لأذهب إليه) على معنى أريد أن أذهب اليه. قال تعالى في سورة التوبة: ﴿فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَـٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَـٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٥٥].

وقال في سورة التوبة أيضاً: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَـٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَـٰفِرُونَ﴾ [التوبة: ٨٥].

فجاء في الآية الاولى باللام (ليعذبهم بها) ولم يأت به في الآية الثانية ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا﴾. وزيادة اللام في الاولى يقتضيها السياق، وذلك أنها في سياق إنفاق الاموال والخطاب للمنافقين. قال تعالى: ﴿قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ۖ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَـٰسِقِينَ﴾ [التوبة: ٥٣]، ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَـٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَـٰرِهُونَ﴾ [التوبة: ٥٤] فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم...، وبعدها: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَـٰتِ﴾، وبعدها ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَآءِ...﴾.

فالسياق في انفاق الاموال والكلام على المنافقين وأموالهم، ثم وجّه الخطاب للرسول قائلا: ﴿وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَـٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا﴾ فزاد (لا) النافية توكيداً (فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم) وزاد اللام في (ليعذبهم) لزيادة الاختصاص وتوكيده.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٤٧٩).

في حين أنّ السياق مختلف في الآية الاخرى. قال تعالى: ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُواْ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُواْ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُواْ مَعَ ٱلْخَـٰلِفِينَ ﴾ [التوبة: ٨٣]، ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُواْ وَهُمْ فَـٰسِقُونَ ﴾ [التوبة: ٨٤]، ﴿ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَـٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا ﴾.

فسياق الآيات الاولى في انفاق الاموال، فأكد ذلك بزيادة (لا) واللام. ولما اختلف السياق في الآيات الاخرى خالف في التعبير، فلم يذكر (لا) ولا اللام، لأن المقام لا يقتضي التوكيد ههنا.

ومثل ذلك قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [التوبة: ٣٢].

وقوله في سورة الصف: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴾ [الصف: ٨].

فقال في آية التوبة (يريدون أن يطفئوا) وقال في آية الصف (يريدون ليطفئوا) بزيادة اللام في المفعول للتوكيد، وذلك أنّ السياق مختلف في الآيتين، فالسياق في سورة الصف في تكذيب النصارى للبشارات بمجيء محمد: ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَـٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَـٰتِ قَالُواْ هَـٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ۝ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُوَ يُدْعَىٰٓ إِلَى ٱلْإِسْلَـٰمِ ۚ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ۝ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾ [الصف: ٦-٨].

ونور الله هو الاسلام فتكذيب النصارى للبشارة الواردة في كتبهم، القصدُ منه إطفاء نور الله فجاء باللام الدالة على التوكيد.

وأما في آية التوبة فالسياق مختلف، وقد ذُكرت الآية في سياق آخر لا يحتاج الى مثل هذا التوكيد قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ

ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلۡمَسِيحَ ٱبۡنَ مَرۡيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ سُبۡحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشۡرِكُونَ يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفۡوَٰهِهِمۡ﴾ [التوبة: ٣٠-٣٢].

فالسياق في آيات الصف متجه الى النبوة ومحاولة تكذيبها فجاء باللام، والسياق في آيات التوبة في النعي على معتقدات اليهود والنصارى في عزير والمسيح والاحبار والرهبان، فجاء باللام الزائدة في الآية الاولى لأنّ الكلام على نبوة محمد والاسلام ولم يأت بها في الآية الثانية لأنّ السياق مختلف.

ثم ألا ترى من ناحية ثانية أنّه في موطن الرد على اليهود والنصارى في شركهم بالله جاء باللام، لأن الأمر يقتضي التوكيد فقال: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ﴾.

فانظر كيف جاء باللام الزائدة للاختصاص في قوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطۡفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ﴾، وقوله ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُوٓاْ إِلَٰهٗا وَٰحِدٗاۖ﴾ لأنّ السياق يقتضي ذلك وحذفها في الموطن الذي لا يقتضيه؟.

ومن اللام الزائدة اللام التي يسميها النحاة لام التقوية «وهي المزيدة لتقوية عامل ضعف اما بتأخره نحو ﴿هُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلَّذِينَ هُمۡ لِرَبِّهِمۡ يَرۡهَبُونَ﴾ [الاعراف: ١٥٤] ونحو ﴿إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣] أو يكون فرعا في العمل نحو ﴿مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡۗ﴾ [البقرة: ٩١] ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] ﴿نَزَّاعَةٗ لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦]»[1].

فهم يرون أنّها لتقوية العامل الذي ضعف بتأخره، لأن أقوى حالات العمل أن يتقدم العامل، أو ضعف بكونه فرعًا لانهم يرون أنّ الاصل أقوى من الفرع، كأن يكون اسم فاعل أو صيغة مبالغة.

---

(١) المغني (١/٢١٧)، «شرح الرضي» (٢/٣٦٤).

وهذا فيما أرى كلام لا حقيقة تحته، فانّ اللام للتقوية ولكن ليست لتقوية العامل الضعيف بل لتقوية الاختصاص وتوكيده. فانك تقول (أكرمت محمدًا) فاذا أردت التخصيص قلت (محمداً أكرمت) بتقديم المفعول، فاذا أردت زيادة التخصيص وتوكيده جئت باللام الدالة على الاختصاص، فتقول (لمحمد أكرمت). قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ أي: يخصونه بالرهبة. وذهب بعضهم الى انها لام التعليل[١]. وهو أقرب من القول بأنها مقوية للعامل.

وأمّا دخولها على مفعول اسم الفاعل، نحو (وهو الحق مصدّقاً لما معهم) فيبدو أنّ دخولها لمعنى آخر، وذلك إنّ قولك (أنا مكرمٌ محمداً) يدل على الحال أو الاستقبال، فانّ اسم الفاعل اذا نصب مفعولاً كان دالاً على الحال أو الاستقبال، قال تعالى: ﴿إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧١-٧٢] فهو لم يخلقه بعد لانه قال: (فاذا سويته) فاذا أدخلت اللام فقلت (أنا مكرم لمحمد) كان ذلك يفيد الاطلاق وليس مختصاً بالحال أو الاستقبال، كما تقول (أنت مهين لسعيد) أي أنت تهينه وقد أهانه قبل القول بخلاف (أنت مهينٌ سعيداً).

وأمّا دخولها على مفعول اسم المبالغة فللاختصاص أيضا، نحو (مناع للخير) و(نزّاعة للشوى) و(فعّال لما يريد) فهو يخص منعه بالخير وكذلك ما بعده.

أن دخول اللام على المفعول ظاهرة في بعض من اللغات السامية كالعبرية والآرامية والحبشية. جاء في (**التطور النحوي**): «واللام للمفعول كثيراً في العبرية والآرامية وخصوصاً في الحبشية مثال ذلك Ua-la-hedan tegazreu أي فاختنوا الولد. ومثل هذا نادر جداً في العربية مثاله من القرآن الكريم ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾، واقتصرت اللام للمفعول في العربية غالباً على مفعول المصدر و(فاعل) واخواتها، فوضعت العربية قواعد تحدد الحالات التي يجوز فيها استعمال اللام.. ومن خصائص العربية أنّها قد تعمل بعض الاوصاف المتعلقة بالعمل غير (فاعل) وأخواتها عمل (فاعل) أيضاً ونادراً ما

---

(١) «تفسير فتح القدير» (٢/٢٣٨) قوله تعالى ﴿لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾.

ينصب مفعولها نحو (ان الله سميع دعاء من دعاه) وكثيراً ما تدخل عليه اللام نحو ﴿سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ﴾ [المائدة: ٤٢] أو أمقته الناس للشرع[١].

فهذه الظاهرة ليست مختصة بالعربية بل ربما كانت سامية قديمة احتفظت بها العربية. ولا يمنع أن تكون العربية خصت اللام في نحو هذا بمعنى كالاختصاص. فإنّ العربية خصّت كثيراً من الظواهر السامية بمعان[٢].

من

لـ (من) معانٍ أشهرها: ابتداء الغاية نحو سافرت من بغداد الى الموصل. فبغداد ابتداء السفر. وتقول: «إذا كتبت كتاباً: من فلان الى فلان»[٣].

ومنه قولك: (هو أفضل من زيد) فقد جعلت زيداً الموضع الذي ارتفع منه، أو سفل منه في قولك: شرٌّ من زيد»[٤].

والأحسن أنْ يقال هي للابتداء لا لابتداء الغاية، لأن ابتداء الغاية معناه أنّ الحدث ممتد الى غاية معينة كقوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾ [الاسراء: ١] ونحو: (جئت من داري) فإنّ الاسراء امتد من المسجد الحرام وانتهى بالمسجد الاقصى، فالمسجد الاقصى هو الغاية. جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «كثيراً ما يجري في كلامهم أنّ (من) لابتداء الغاية و(إلى) لانتهاء الغاية، ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى... والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة، إذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية»[٥].

---

(١) «التطور النحوي» (١٠٢-١٠٣).

(٢) «أنظر التطور النحوي» (١٠٥).

(٣) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٧) «وانظر المقتضب» (٤/١٣٦-١٣٧).

(٤) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٧).

(٥) «شرح الرضي» (٢/٣٥٥).

و(من) تستعمل فيما هو أعمّ من ذلك، إذ تستعمل للابتداء عموماً، سواء كان الحدث ممتداً أم لا، نحو: (إشتريت الكتاب من خالد) فخالد مبتدأ الشراء، وهو ليس حدثاً ممتداً، ونحو (أخرجت الدراهم من الكيس) و(أخذت الكتاب من المنضدة) و(شربت الماء من الكأس) و(رأيت الهلال من داري) و(سمعت صوتك من داخل غرفتي).

فهذه كلها لا تفيد ابتداء الغاية، بل تفيد ابتداء وقوع الحدث، فانّ الحدث ليس ممتداً كالاسراء والمجيء ونحوهما.

وعند سيبويه والبصريين انها لا تكون لابتداء غاية الزمان، فلا يصح أن تقول: (سافرت من يوم الخميس)، وعند الكوفيين وجماعة انها تكون لابتداء غاية الزمان وغيره واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨][1].

وفي الحديث (فمطرنا من الجمعة الى الجمعة)[2] والبصريون يتأولون ذلك. والأرجح انها تكون للزمان وغيره. جاء في **(شرح الرضي على الكافية)**: و(من) للابتداء في غير الزمان عند البصرية. . .وأجاز الكوفيون استعمالها في الزمان أيضاً استدلالاً بقوله تعالى: (من أول يوم)، وقوله تعالى ﴿نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]، وقوله:

لمن الديار بقنّة الحجر أقوين من حجج ومن شهر

وأنا لا أرى في الآيتين معنى الابتداء، اذ المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل المتعدي بـ (من) الابتدائية شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوه، ويكون المجرور بـ (من) الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل نحو: سرت من البصرة، ويكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو (بدأت من فلان الى فلان) وكذا خرجت من الدار، لان الخروج ليس شيئا ممتداً إذ يقال (خرجت من الدار) إذا انفصلت منها،

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٥)، «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٠).
(٢) «التصريح» (٢/ ٨).

ولو بأقل خطوة وليس التأسيس والنداء حدثين ممتدين، ولا أصلين للمعنى الممتد، بل هما حدثان واقعان فيما بعد من، وهذا معنى (في)، فـ (من) في الآيتين بمعنى (في) ذلك لأن (من) في الظروف كثيراً ما تقع بمعنى (في) نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥]، وكنت من قدّامك. . .

وكذا الاقواء لم يبتدىء من الحجج، بل المعنى من أجل مرور حجج وشهر، والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل قولك (نمت من أول الليل الى آخره) و(صمت من أول الشهر الى آخره) وهو كثير الاستعمال[١].

وفي هذا الكلام نظر، فنحن نخالفه في أنّ المقصود من معنى الابتداء في (من) أن يكون الفعل شيئاً ممتداً أو يكون أصلاً للممتد، فإنّ ذلك في ابتداء الغاية وليس في عموم الابتداء كما ذكرنا، فقوله تعالى ﴿لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: ١٠٨]، (من) فيه للابتداء فبدء التأسيس على التقوى أول يوم فهي لابتداء وقوع الحدث.

وأما ما ذهب اليه في معنى (من) الداخلة على الظروف، فقد ذكرناه في بحث الظرف ورجحنا أنها للابتداء، فـ (من) في الآية ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] ليست بمعنى (في) وإنّما هي للابتداء، جاء في (**الكشاف**) في تفسير هذه الآية: «فان قلت؛ هل لزيادة (من) في قوله (من بيننا وبينك حجاب) فائدة؟.

قلت: نعم، لأنّه لو قيل بيننا وبينك حجاب، لكان المعنى أنّ حجاباً حاصل وسط الجهتين، وأمّا بزيادة (من) فالمعنى أن حجاباً ابتدأ منّا، وابتدأ منك، فالمسافة المتوسطة لجهتنا وجهتك مستوعبة بالحجاب لافراغ فيها»[٢].

ومعنى الابتداء هو الغالب على (من)، حتى ادّعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعة اليه[٣].

---

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٣٥٥-٣٥٦).

(٢) «الكشاف» (٣/ ٦٤).

(٣) المغني (١/ ٣١٨).

الغاية وهو غير ابتداء الغاية، تقول: (رأيت محمداً من داره) فقد جعلته غاية رؤيتك فأنت لم تكن في داره، وإنما هو كان في داره فجعلته غاية رؤيتك.

جاء في (**كتاب سيبويه**): «وتقول: رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية رؤيتك كما جعلته غاية، حيث أردت الابتداء والمنتهي»(١).

وجاء في (**الاصول**) لابن السراج: «وحقيقة هذه المسألة انك اذا قلت: رأيت الهلال من موضعي. فـ (من) لك. واذا قلت (رأيت الهلال من خلال السحاب) فـ (من) للهلال والهلال غاية لرؤيتك. فكذلك جعل سيبويه (من) غاية، في قولك (رأيته من ذلك الموضع). وهي عنده ابتداء غاية اذا كانت (الى) معها مذكورة او منوية، فاذا استغنى الكلام عن (الى) ولم يكن يقتضيها جعلها غاية ويدل على ذلك قوله: (ما رأيته مذ يومين)، فجعلتها غاية كما قلت (اخذته من ذلك المكان) فجعلته غاية ولم ترد منتهى، أي لم ترد ابتداء له منتهى، أي استغنى الكلام دون ذكر المنتهى. وهذا المعنى أراد، والله أعلم.

وهذه المسألة ونحوها إنّما تكون في الافعال المتعدية، نحو رأيت، وسمعت، وشممت واخذت، تقول (سمعت من بلادي الرعد من السماء) و(رأيت من موضعي البرق من السحاب) و(شممت من داري الريحان من الطريق) فـ (من) الاولى للفاعل، و(من) الثانية للمفعول، وعلى هذا جميع الباب لا يجوز عندي غيره، إنّما جاز هذا لإنّ للمفعول حصة من الفعل كما للفاعل(٢).

التبعيض نحو قوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ﴾ [الحج: ١١] وقوله: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [البقرة: ٢٠٤] وذهب بعضهم الى أن كونها للتبعيض راجع الى ابتداء الغاية(٣).

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٨) وانظر المغني (١/٣٢٢).

(٢) «الاصول» (١/٥٠١-٥٠٢).

(٣) «المقتضب» (١/٤٤).

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «فاذا قلت: اخذت من الدراهم درهماً، فانك ابتدأت بالدرهم ولم تنته الى آخر الدراهم، فالدرهم ابتداء الاخذ الى أن لا يبقى منه شيء ففي كل تبعيض معنى الابتداء»(١).

بيان الجنس: نحو قولك: عندي خاتم من ذهب وباب من ساج اي جنس الخاتم ذهب وجنس الباب ساج، ونحو (أخذت عشرين من الدراهم) فإذا كنت أشرت بالدراهم الى دراهم معينة أكثر من عشرين، فمن مبعضة لأن العشرين بعضها، وإذا كانت الدراهم عشرين فهي مبينة، لأنك قصدت بالدراهم الجنس(٢).

ورجعه بعض النحاة الى معنى الابتداء(٣)، ورجعه سيبويه الى معنى التبعيض، قال: «وكذلك ويحه من رجل، انما أراد ان يجعل التعجب من بعض الرجال، وكذلك لي ملؤه من عسل»(٤).

وهذا المعنى يمكن رجعه الى الابتداء، فقولك (عندي باب من ساج) معناه ابتداء الاخذ من الساج، كما يمكن رجعه الى التبعيض كما ذكر سيبويه.

التعليل كقوله تعالى ﴿ يَتَوَٰرَىٰ مِنَ ٱلْقَوْمِ مِن سُوٓءِ مَا بُشِّرَ بِهِۦٓ ﴾ [النحل: ٥٩] وقوله: ﴿ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا۟ مِنَ ٱلْحَقِّ ﴾ [المائدة: ٨٣].

البدل كقوله تعالى: ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ [التوبة: ٣٨] وقوله: ﴿ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [الانبياء: ٤٢] أي: بدل الرحمن.

«وأنكر قوم مجيء (من) للبدل فقالوا: التقدير في ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾ اي بدلاً منها. فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف، واما هي فللابتداء»(٥).

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/١٣).
(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٥٧).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/١٣).
(٤) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٧).
(٥) المغني (١/٣٢٠-٣٢١).

المجاوزة بمعنى عن: وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْقَٰسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر: ٢٢] وقوله: ﴿ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء: ٩٧][1] بدليل قوله تعالى: ﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ ﴾ [النساء: ١٠٢]، وقيل هي فيهما ابتدائية.

والراجح أنّها في الآية الاولى للتعليل «أي من أجل ذكر الله، لانه اذا ذكر قست قلوبهم»[2]. وهي كقوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ ﴾ [التوبة: ١٢٥] وقوله ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [الزمر: ٤٥] فذكر الله سبب لاشمئزازهم.

وأما الآية الثانية فليست بمعنى (عن) والله أعلم، فانّ ثمّة فرقاً بين الآيتين، فقوله تعالى: ﴿ وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ ﴾ [النساء: ١٠٢] يفيد أنّ الغفلة عارضة و(عن) للمجاوزة، وذلك أنّ هؤلاء في ساحة القتال، وهم متهيئون له، معهم أسلحتهم وأمتعتهم ولكن يود الذين كفروا غفلة عن الاسلحة والامتعة فيميلون عليهم.

واما الغفلة في قوله تعالى ﴿ يَٰوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾ [الانبياء: ٩٧] فهي غفلة ابتدائية لازمة لا عارضة، أي هم في غفلة دائمة، فلم يستعدوا للآخرة كما استعد أولئك للقتال، فغفلة هؤلاء غفلة ابتدائية ملازمة، ومثله قوله تعالى: ﴿ لَّقَدْ كُنتَ فِى غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ ﴾ [ق: ٢٢]، ولم يقل (عن هذا) لأن الانسان في غفلة من عالم الغيب ملازمة له من حين ولادته الى أنْ يموت، فينكشف عنه عند ذاك الغطاء وتزول الحجب فيبصر ما لم يكن يبصر، ويرى ما لم يكن يرى، فالغفلة ابتدائية وذلك أنّ بينهما حجاباً، ابتداء من هذا الأمر، أو ذاك.

وقيل: هي في هذه الآية للابتداء، لتفيد أنّ ما بعد ذلك من العذاب أشد، كأن هذا

---

(١) المغني (١/٣٢١).

(٢) المغني (١/٣٢١).

القائل يعلق معناها بويل مثل: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ [ص: ٢٧][١].

مرادفة الباء نحو قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشورى: ٤٥] قاله يونس والظاهر انها للابتداء[٢].

ويترجح عندي أنها للتبعيض، أي ينظرون ببعض طرفهم، وهو المناسب لمشهد الذل الذي هم فيه. ومثله في حياتنا اليومية أن يغضب أب على ابنه. في فعلة، فينهره ويغلظ عليه والابن لا يستطيع مواجهة أبيه بكل طرفه، بل ينظر اليه ببعض طرفه.

موافقة على وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾ [الأنبياء: ٧٧]، وقيل هي على التضمين، أي منعناه بالنصر[٣].

وهو أرجح بدليل قوله تعالى: ﴿وَيَا قَوْمِ مَن يَنصُرُنِي مِنَ اللَّهِ إِن طَرَدتُّهُمْ﴾ [هود: ٣٠]، وقوله: ﴿فَمَن يَنصُرُنَا مِن بَأْسِ اللَّهِ إِن جَاءَنَا﴾ [غافر: ٢٩]، ولا يصح أنْ تكونا بمعنى على.

وقد ذكرنا ذلك في موطن سابق.

زائدة نحو (ما جاءني من رجل) و(ما رأيت من أحد) وهي تفيد الاستغراق والتوكيد. فقولك (ما جاءني رجل) يحتمل أنه لم يأتك أحد من الجنس، ويحتمل أنه لم يأتك رجل واحد بل اكثر من ذلك[٤].

فاذا قلت (ما جاءني من رجل) نفيت أنْ يكون جاءك أحد من الجنس، وصار النفي نّصاً في الجنس. جاء في (**المقتضب**): «وذلك قولك (ما جاءني رجل) فيجوز أن تعني رجلاً واحداً... فاذا قلت: (ما جاءني من رجل)، لم يقع ذلك الاّ للجنس كلّه»[٥].

---

(١) المغني (١/٣٢١).
(٢) المغني (١/٣٢١).
(٣) المغني (١/٣٢٢).
(٤) «كتاب سيبويه» (١/٢٧)، «المقتضب» (٤/٤٢٠)، «الاصول» (١/١٠٩)، «شرح الرضي» (٢/٣٥٨).
(٥) «المقتضب» (٤/٤٢٠)، «الاصول» (١/١٠٥).

ولذا يصح أنْ تقول: ما جاءني رجل بل رجلان، ويمتنع أنْ تقول ما جاءني من رجل بل رجلان[١].

وهي عند سيبويه كأنها مأخوذة من معنى التبعيض قال: «وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلاّ انها تجر لأنّها حرف اضافة وذلك قولك (ما أتاني من رجل) و(ما رأيت من احد)، لو أخرجت (من) كان الكلام حسناً ولكنه أكد بمن لانّ هذا موضع تبعيض فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس[٢].

وذهب بعضهم الى أنّها في هذا المعنى للابتداء، جاء في (**شرح ابن يعيش**): «واما زيادتها لاستغراق الجنس في قولك (ما جاءني من رجل) فانّما جعلت الرجل ابتداء غاية نفي المجيء الى آخر الرجال، ومن ههنا دخلها معنى استغراق الجنس»[٣].

وذهب بعضهم إلى أنها ليست زائدة، لانها تفيد معنى وهو الاستغراق[٤].

وعلى كلّ، فإنّ الذين يقولون بزيادتها، والذين لا يقولون بها، متفقون على أنّها تفيد معنى الاستغراق والتوكيد، فانّ معنى الزيادة عندهم دخولها على مجرور يطلبه العامل بدونها[٥]، فقولك (ما جاءني من رجل) دخلت فيه على الفاعل، وقولك ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾ [فاطر: ٣] دخلت فيه على المبتدأ وليست زائدة في المعنى.

ولزيادتها شروط هي:

١- أن يتقدم عليها نفي أو شبهه، وشبه النفي هو النهي والاستفهام، كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١]،

---

(١) المغني (١/ ٣٢٢).
(٢) «كتابه سيبويه» (٢/ ٣٠٧).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٣).
(٤) انظر «المقتضب» (١/ ٤٥).
(٥) «التصريح» (٢/ ٨).

وقوله: ﴿هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [التوبة: ١٢٧] و(لا تضرب من أحد).

٢- أنْ يكون مجرورها نكرة كما مثلنا.

٣- أنْ يكون مجرورها فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مفعولاً به، أو مبتدأ، وقيل مفعولاً مطلقاً ايضاً(١).

وذكر أنه أجاز الكوفيون زيادتها في الايجاب، بشرط تنكير مجرورها مستدلين بما حكي عن بعض العرب (قد كان من مطر): «وأجيب بأنه على سبيل الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر؟.

فأجيب (قد كان من مطر) فزيدت لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب، كما قال: دعني من تمرتان»(٢).

ثم قيل إنّ المعنى يأباه في الموجب، فانّ قولك (جاءني من رجل) معناه جاءك جميع جنس الرجال وهو محال، جاء في (**شرح ابن يعيش**): ولذلك لا يرى سيبويه زيادة (من) في الواجب لا تقول (جاءني من رجل) كما لا تقول (جاءني من أحد)، لأنّ استغراق الجنس في الواجب محال، اذ لا يتصور مجيء جميع الناس، ويتصور ذلك في طرف النفي(٣).

وأجاز الاخفش زيادتها في الواجب، كما اجاز دخولها على المعارف مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] و﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤] بدليل أنه ورد في آية أخرى ﴿وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ [الانفال: ٢٩] و﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [الصف: ١٢] من دون (من). والحق انهما للتبعيض. قال ابن يعيش: «واما قوله تعالى: ﴿وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾ فان (من) للتبعيض أيضاً لأن الله

---

(١) انظر المغني (١/ ٣٢٣).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٨).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٣).

عزّ وجلّ وعد على عمل ليس فيه التوبة، ولا اجتناب الكبائر تكفير بعض السئيات، وعلى عمل فيه توبة واجتناب الكبائر تمحيص جميع السيئات، يدلّ على ذلك قوله تعالى في الآية الاخرى ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١]. فجيء بـ (من) ههنا، وفي قوله ﴿ إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ ﴾ [النساء: ٣١] لم يأت بـ (من) لأنه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفير جميع السيئات، ووعد باخراج الصدقة على ما حد فيها، تكفير بعض السيئات[١].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ فهي للتبعيض ايضاً وليست بمعنى (يغفر لكم ذنوبكم)، فانّ الموطن مختلف فهي في الاولى في قوم نوح، والثانية في الآمة المحمدية[٢].

وأرى أنه لا يصح القول بأنّ هذه اللفظة بمعنى تلك بالاستدلال بآية على أخرى، حتى يتماثل الموطنان والسياقان، فانّ القرآن دقيق غاية الدقة في المخالفة بين التعابير والالفاظ لاختلاف الموطن والسياق.

منذ ومذ

هذا الحرفان لفظاهما متقاربان، فقد تضمن (منذ) حرفي (مذ) مع زيادة النون، ولذلك قالوا بأنّ احدهما اصل للآخر، فقد قالوا إنّ اصل مذ منذ، وذلك لتقارب لفظيهما، كما ذكرنا ولأنك اذا اضطررت فحركت الذال من (مذ) حركتها بالضم، فتقول (ما رأيته مذُ اليوم)، فترجعها الى الاصل، ولانك اذا صغرت (مذ) قلت (منيذ) واذا كسرتها قلت (أمناذ)[٣] فرجعت النون في التصغير، والتكسير.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٣١).

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ٢٢٩).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (٢/ ١٢٢)، اسرار العربية ٢٧٠، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤٦).

ويذكر النحاة أنّ (منذ) لغة أهل الحجاز، وأما (مذ) فلغة بني تميم، وغيرهم، ويشاركهم فيها أهل الحجاز[١].

وأكثر العرب يجرّون ما بعد (منذ) مطلقاً وأما (مذ) فيجرّون بعدها الحاضر، ويرفعون بعدها الماضي فيقولون مثلاً:

ما رأيته منذ يوم الجمعة.

وما رأيته منذ يومنا- بالجر، ويقولون في (مذ):

ما رأيته مذ يومان- بالرفع في الماضي.

وما رأيته مذ يومنا- بالجر في الحاضر، أي في يومنا.

وهناك لغات اخرى، الاّ ان هذه لغة اكثر العرب، جاء في (**المغني**): «واكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر، وعلى ترجيح جر (منذ) للماضي على رفعه، وترجيح رفع (مذ) للماضي على جره»[٢].

فهم لم يستعملوهما متماثلين، بل خصّوا (مذ) باستعمال و(مذ) باستعمال، ثم أنّهم جعلوا (مذ) اذا رفع ما بعدها لمعنى، واذا جرّ ما بعدها لمعنى آخر، وهو الموافق لطبيعة العربية في التخصيص، جاء في (**المقتضب**): «أما (مذ) فيقع الاسم بعدها مرفوعاً على معنى، ومخفوضاً على معنى، فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعدها خبره، غير أنّها لا تقع الاّ في الابتداء لقلّة تمكنها، وانها لا معنى لها في غيره، وذلك قولك (لم آته مذ يومان)، وأنا اعرفه مذ ثلاثون سنة، وكلمتك مذ خمسة أيام.

والمعنى اذا قلت: (لم آته مذ يومان) انك قلت: لم أره، ثم خبّرت بالمقدار والحقيقة والغاية فكأنك قلت: مدة ذلك يومان.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٢).

(٢) المغني (١/ ٣٣٥) وانظر الجمل للزجاجي (١٥٠-١٥١)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٢)، لسان العرب (٥/ ٤٦).

والتفسير: بيني وبين رؤيته هذا المقدار، فكل موضع يرتفع فيه ما بعدها فهذا معناه.

وأمّا الموضع الذي ينخفض ما بعدها فأن تقع في معنى (في) ونحوها، فيكون حرف خفض، وذلك قولك (أنت عندي مذ اليوم) ومذ الليلة، وأنا أراك مذ اليوم يافتى، لأنّ المعنى في اليوم أو في الليلة، وليس المعنى أن بيني وبين رؤيتك مسافة، وكذلك: رأيت زيداً مذ يوم الجمعة يمدحك، وانا أراك مذ سنة تتكلم في حاجة زيد لانك تريد: أنا في حال رؤيتك مذ سنة، فإن أردت رأيتك مذ سنة، أي غاية المسافة الى هذه الرؤية سنة، رفعت، لانك لو قلت رأيتك، ثم قلت: بيني وبين ذلك سنة، فالمعنى انك رأيته ثم غبرتْ سنة لا تراه.

واذا قال: أنا أراك مذ سنة، فإنّما المعنى انك في حال رؤية لم تنقض، وأنّ اولها مذ سنة، فلذلك قلت: أراك، لانك تخبر عن حال لم تنقطع[١].

ومن هذا يتبين أن هناك فرقاً في المعنى بين الرفع والجر في (مذ) عند أكثر العرب فهي اذا جرّت كانت للحاضر، واذا رفع ما بعدها كانت للمضي، فقولك (أنا أمشي في حاجتك مذ شهر) بالجر، معناه انك لا تزال تمشي، وقولك (مشيت في حاجتك مذ شهرٌ) بالرفع، معناه انك مشيت من ذلك الحين، وانقطعت عن المشي.

وكذلك قولك: (انا مكرمه مذ شهر) بالجر، معناه انك لا تزال تكرمه، وقولك (أنا مكرمه مذ شهرٌ) بالرفع، معناه انك اكرمته في ذلك الوقت وانقطع الاكرام.

ونحوه أن تقول: (هو مُعانٌ مذ سنةٍ) بالجر و(هو مُعانٌ مذ سنةٌ) بالرفع، فمعنى الجر انه لا يزال يُعان منذ سنة، ومعنى الرفع انه أُعِين منذ سنة ثم انقطعت الاعانة.

قالوا وهذان الحرفان لابتداء الغاية، بمعنى (من) اذا كان الزمان ماضياً نحو: (ما رأيته منذ يوم الخميس)، وبمعنى (في) إذا كان الزمان حاضراً نحو: ما رأيته منذ يومنا)، وبمعنى (من) و(الى) جميعاً إنْ كان معدوداً، نحو (ما رأيته منذ ثلاثة ايام)[٢].

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٣٠).
(٢) المغني (١/ ٣٣٥).

والحق إنّ (إلى) مفهومة منهما مطلقاً، اذا كان الزمان ماضياً، فقولك: (ما رأيته منذ يوم الخميس) معناه الى الآن.

ولا يجوز وقوعهما للاستقبال،[١] فلا تقول سأسافر منذ غد، ولا سأنقطع عن العمل منذ غد.

والنحاة يفرقون بينهما اذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً، او مجروراً، فهما اسمان ظرفان، اذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً، وحرفا جر اذا وقع بعدهما الاسم مجروراً.

ويعربونهما مبتدأ، وما بعدهما خبراً، في نحو (ما رأيته منذ يومان) على معنى أمد ذلك يومان، أو خبرين لما بعدهما، مقدمين على معنى بيني وبين رؤيته يومان، وقيل: هما ظرفان مضافان الى جملة حذف فعلها وبقي فاعله، والاصل مذ كان يومان[٢].

وينبني على ذلك أمر آخر، وهو أنه اذا جاء الاسم بعدهما مجروراً، فالكلام جملة واحدة، واذا وقع بعدهما الاسم مرفوعاً فالكلام جملتان، فقولك: (ما رأيته منذ يومين) جملة واحدة، وقولك: (ما رأيته مذ يومان) جملتان، الاولى (ما رأيته)، والثانية (مذ يومان)[٣]، ومعنى ذلك انك اخبرت بنفي الرؤية أولاً، ثم بدا لك أنْ تخبر اخباراً ثانياً عن المدة فقلت: أمد ذلك يومان، قالوا وهي كالمفسرة، وقال السيرافي هي حالية أي متقدماً[٤].

والصواب إنّها استئنافية.

واذا كانا حرفي جر، فمعنى ذلك أنك أخبرت أخباراً واحدًا، وجعلت الكلام سردًا واحدًا.

---

(١) انظر «شرح الرضي» (٢/ ١٣٢)، «الاشموني» (٢/ ١٠٧).
(٢) انظر المغني (١/ ٣٣٥)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٦)، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤٦).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤٤)، «شرح الرضي» (٢/ ١٣٧)، «جواهر الأدب» (٢٢٥).
(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٣٧).

ويترجح عندي أنهما اسمان مطلقًا[١] سواء ورد بعدهما الاسم مجرورًا، أم مرفوعاً، وسواء وقع بعدهما اسم أم فعل، وهما مضافان الى ما بعدهما، والله أعلم.

الواو

ونعني بها واو القسم، وهي حرف جر يدخل على الاسماء الظاهرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ﴾ [التين: ١] وقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١] وقوله: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] ولا يدخل على الضمير، ولا يذكر معه فعل القسم، فلا تقول: أقسم والله كما تقول: اقسم بالله، ولا يتلقى بها القسم الاستعطافي والطلبي، فلا تقول: (والله هل فعلت) ولا (والله لا تفعل) كما في الباء، فانّك تقول فيه: (بربك هل فعلت) و(بربك لا تفعل).

المعاني المشتركة

تبين مما تقدم أنّ هناك معاني مشتركة تؤديها طائفة من حروف الجر، كالتعليل، والظرفية والبدلية، والاستعلاء، وغيرها.

فالتعليل مثلا يؤدَّى باللام، و بـ (من) والباء، و (في)، غيرها.

والظرفية تؤدَّى بـ (في)، والباء، و(على)، وغيرها، ونحو ذلك.

فهل يكون المعنى المشترك متماثلاً في هذه الاحرف؟ هل التعليل باللام، والباء، و(من) واحد؟ وهل الظرفية بالباء، و(في)، و(على) واحدة؟ وقل مثل ذلك في سائر المعاني.

وقد ذكرنا قسمًا من هذه المعاني في مواطنها، وذكرنا فيها رأينا، والآن نذكر أشهر ما بقي منها.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٤٥).

التعليل:

يؤدّى التعليل باللام كقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥] وقوله ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ [الروم: ٤٤] وقوله ﴿**ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم**﴾ [هود: ١٨-١٩].

ويؤدّى بالباء، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] وقوله: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٦٠].

ويؤدّى بـ (من)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [الانعام: ١٥١] وقوله ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥].

ويؤدى بـ (في)، نحو قوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤]، وقوله (ص) (دخلت امرأة النار في هرّة حبستها...) وغير ذلك، فهل معنى التعليل في هذه الاحرف متماثل؟.

الحق أنّه غير متماثل، وإنْ كان المعنى العام واحدًا، فالتعليل بالباء غيره باللام غيره بـ (من) و(في). فانّ لكل حرف من حروف التعليل معنى خاصًا، وان كانت كلها تفيد التعليل، ولذا لا يصح ابدال حرف مكان آخر دومًا، فلا يصح مثلا في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ﴾ [البقرة: ٦٠] أن تقول: (واذ استسقى موسى بقومه أو في قومه أو على قومه) لأداء المعنى نفسه، ولا يصح في قوله تعالى ﴿سَخَّرَهَا لَكُمْ﴾ [الحج: ٣٧] أن تقول: (سخرها بكم أو فيكم أو منكم)، ولا يصح في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠] أن تقول (والارض وضعها على الأنام أو في الانام أو بالانام او من الانام) لارادة معنى التعليل، ولو كانت المعاني متماثلة لصح ابدال حرف بآخر.

إنّ التعليل بالباء إنّما هو بمقابل شيء حصل، تقول: (عاقبته بذنبه) فالعقاب مقابل الذنب الذي اقترفه صاحبه، وهو كأنّه عوض عنه أو ثمن له جرى عليه بسببه،

قال تعالى: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨]، فاللعنة مقابل الكفر، وقال: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌۢ بِمَا كَانُوا۟ يَكْذِبُونَ﴾ [البقرة: ١٠] فالعذاب مقابل كذبهم، وقال: ﴿سَنُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٥] أي مقابل ذلك، وقال ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]. فان ظهور الفساد مقابل ما فعله الناس.

وليست اللام كذلك، فانّ اللام تفيد سبب حدوث الفعل، وليست مقابلاً لشيء حصل فأنت تقول: (جئت للاستفادة) فالاستفادة ليست مقابل شيء، وتقول: (أرسلته لاختباره) فالاختبار ليس مقابلاً لشيء، وإنّما ذكرت سبب المجيء والارسال، وتقول: (أرسلته لتجربته) و(ارسلته بتجربته) فقد أفادت الاولى أنّه ارسله ليجربه، والثانية أرسله لأنّه مجرب أي مقابل تجربته التي حدثت قبل إرساله.

إنّ التعليل باللام يختلف عن التعليل بالباء، وذلك إنّ العلة المقترنة بالباء تكون حاصلة قبل حدوث الفعل في الغالب، وإنّ الفعل حصل مقابلاً لها. أمّا العلة المقترنة باللام فقد تكون حاصلة قبل الفعل، وقد تكون مرادًا تحصيلها. قال تعالى: ﴿بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨]، فاللعن مقابل الكفر، والكفر حاصل قبل اللعن. وتقول: (جئت للاطلاع) فالاطلاع غير حاصل في اثناء المجيء وانما يطلب تحصيله، وتقول (جئت لمعالجة فلان) فالمعالجة هي السبب الداعي للمجيء وهي غير حاصلة في اثناء المجيء، بل يراد تحصيلها، وقد يكون السبب موجودًا وهو الدافع للفعل، كقولك (عاقبته لاسائته الى فلان) و(رسب لاهماله) فالأساءة هي سبب العقوبة وهي موجودة قبل العقاب، وكذلك الاهمال.

ولذا لا يصح تعاقب الحرفين دومًا. قال تعالى: ﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾ [طه: ١٤] ولا تقول بذكري وقال: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾ [الانسان: ٩]، ولا تقول بوجه الله، وقال ﴿يُنۢبِتُ لَكُم بِهِ ٱلزَّرْعَ وَٱلزَّيْتُونَ﴾ [النحل: ١١] ولا تقول: (ينبت بكم به الزرع).

إنّ التعليل بالباء يفيد المقابلة، والثمن، بخلاف اللام التي تفيد الاختصاص والاستحقاق.

وأما التعليل بـ (من) ففيه معنى الابتداء، فعندما تقول (قتله من إملاق) يكون المعنى أنّ القتل صدر من الاملاق، وحصل منه فهو مبدأ الفعل، ونحوه: (بكى من الالم) و(عضّ اصبعه من الندم) بمعنى حصل البكاء من الالم وصدر منه، وحصل العض من الندم وصدر منه، فالندم أسبق من العض، ومنه حصل العضّ، والألم أسبق من البكاء ومنه صدر البكاء، فالعلة بـ (من) أسبق وجودًا من الحدث.

فـ (من) التعليلية تفيد الابتداء، والباء تفيد المقابلة، واللام تفيد الاستحقاق والاختصاص.

تبين ممّا سبق أنّ العلة المسبوقة بالباء و(من) موجودة قبل الحدث، أمّا العلة المسبوقة باللام فقد تكون واقعة قبل الحدث، وقد تكون مرادًا تحصيلها.

وتبين لنا أنّ التعليل بالباء و(من) مختلفان، فالتعليل بالباء يفيد العوض والمقابلة، وأمّا التعليل بـ (من) فيفيد الابتداء، فقوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا أولادكم من املاق﴾ لا يصح فيه أن نقول باملاق، وقولنا (عض اصبعه من الندم) لا يصحّ أنْ نقول فيه بالندم. وقولنا (قعد من الجبن) لا يصح أنْ نقول فيه قعد بالجبن، لانه ليس مقابلاً للقعود، وإنّما حصل منه القعود ونشأ منه.

قال تعالى ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٦١] فما حصل هو مقابل كفرهم.

وقد تحسن معاقبة الباء و(من) في تعبير واحد، وكل على تقدير معنى، فمثلاً قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟ فَأُدْخِلُوا۟ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥] المعنى فيه أنّ الماء دخل عليهم من خطيئاتهم، أي جاءهم من هذا المكان، كأن الخطيئات ثغرة دخل منها الماء، فهي للابتداء، ولو قلت: (بخطيئاتهم أغرقوا) لكان المعنى أنّ الغرق مقابل للخطيئات، كأنّهم أدوّا ثمن الخطيئات وهو الغرق، وقال تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٣] أي هذا مقابل ذاك، فالصاعقة ثمن الظلم، ولو قال (من ظلمهم) لكان المعنى أنّ الصاعقة جاءتهم من موطن الظلم، فالباء تفيد المقابلة والعوض، و(من) تفيد الابتداء.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وقد تجيء- لايعني من- للتعليل نحو (لم آتك من سوء أدبك) أي من اجله، وكأنها ابتدائية لأنّ ترك الاتيان حصل من سوء الادب»[1].

وأمّا التعليل بـ (على) ففيه معنى الاستعلاء، فاذا قلت: (كافأته على إحسانه) كان المعنى كأنّك وضعت المكافأة على الاحسان، واذا قلت (عاقبته على إساءته) كان المعنى كأنك جعلت العقوبة على الاساءة، أي وضعتها عليها، قال تعالى ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي يكون التكبير على الهداية، كما تقول (كبّر على النصر) جعل النصر شيئًا يكبّر عليه، كما يكون التكبير على الذبيحة ونحوها.

وأمّا (في) فتفيد الظرفية، فقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِى مَآ أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٤] معناه أنه جعل العذاب في الإفاضة فكأن هذه الافاضة ظرف في داخله العذاب، ونحوه أنْ تقول (عذّبته في فعلته) فكأنّ الفعلة فصلت فيها العذاب، وقد تضمنتْه واحتوتْه احتواء الظرف على ما في داخله، قال ﷺ: (دخلت امرأة النار في هرّة حبستها فلا هي اطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الارض) والمعنى دخلت امرأة النار في هذه الفعلة على معنى أنّ هذه الفعلة ظرف احتوى المرأة وادخلها النار.

وقد تتعاقب الحروف كلها في تعبير واحد، وكل منها على تقدير معنى، فمثلًا نحن نقول: اخذته الصاعقة لظلمه وبظلمه ومن ظلمه وعلى ظلمه وفي ظلمه، وكل له معنى. فأما اخذته الصاعقة لظلمه، فمعناه أنّ ظلمه سبب استحقاق العذاب، أي استحق العذاب لهذا.

وأمّا (بظلمه) فمعناه انه مقابل ظلمه.

وأمّا (من ظلمه) فكأن الصاعقة أخذته من ذلك المكان، أي جاءته ودخلت عليه من الظلم.

وأمّا (على ظلمه) فكأن الصاعقة وقعت على ظلمه.

وأمّا (في ظلمه) فمعناه أنّ الظلم تضمن الصاعقة واحتواها. والله أعلم.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٣٥٨).

الظرفية:

تستعمل (في) للظرفية نحو (محمد في الدار) و(الزيت في القارورة) ونحو قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [فصلت: ١٦].

ويستعمل الباء للظرفية، أيضا نحو (ولد بالبصرة)، ونحو قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ﴾ [آل عمران: ١٢٣] وقوله: ﴿ مَن يَكْلَؤُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ مِنَ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ [الأنبياء: ٤٢].

وقالوا: قد تستعمل (على) لذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي في حين غفلة، ونحو قولنا (كان ذلك على عهد الواثق) و(جمع المصحف على عهد أبي بكر).

فما معنى الظرفية في كل حرف من هذه الاحرف؟ وهل هي ظرفية متماثلة؟

إنّ ظرفية (في) ظرفية تضمن واحتواء، وظرفية الباء ظرفية ملاصقة واقتران، نقول: (الماء في الحب) و(الزيت في القارورة) ولا نقول (الماء بالحب) ولا (الزيت بالقارورة) لأنّ الحب يحتوي الماء والقارورة تحتوي الزيت، ونقول (دفن في القبر) لان القبر تضمنّه واحتواه. قال تعالى: ﴿ ۞ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ﴾ [العاديات: ٩-١٠] ونقول (كان في السفينة). قال تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِي ٱلْفُلْكِ﴾ [يونس: ٢٢]، لان الفلك تضمنّت من فيها ولا نقول (بالسفينة).

ونقول (أقام بالبصرة) على معنى الملاصقة والاقتران، فانْ قلت (اقام فيها) فعل معنى تضمنته واحتوته، وتقول (ذهب في الناس) أي دخل فيهم، فهم احتووه وتضمنوه، ولا نقول: (دخل بهم) على هذا المعنى.

ونقول (أدخلت الخاتم في اصبعي، والقلنسوة في رأسي) ولا نقول (باصبعي) (برأسي). جاء في (**الاصول**): «واعلم ان العرب تتسع فيها- أي في حروف الجر- فتقيم بعضها مقام بعض اذا تقاربت المعاني، فمن ذلك الباء، تقول: فلان بمكة وفي

مكّة، وانما جازا معاً، لأنّك اذا قلت (فلان بموضع كذا وكذا) فقد خبرت عن اتصاله والتصاقه بذلك الموضع، واذا قلت (في موضع كذا) فقد خبر بـ (في) عن احتوائه إيّاه وإحاطته به»[1].

فالباء للملاصقة والاقتران، و(في) للاحتواء، قال تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [البقرة: ٢٧٤] وقال ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِٱلنَّهَارِ﴾ [الانعام: ٦٠] فجاء بالباء لأنّ الانفاق مقترن بوقت الليل والنهار، وكذلك التوفي، بخلاف قوله تعالى ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١] فانه جاء بـ (في) لارادة التضمّن والاحتواء والدخول، فقد جعل النهار ظرفًا للّيل، والليل ظرفًا للنهار كأنه يحتويه، أي يدخل فيه فلما كان كذلك جاء بـ (في) بخلاف ما مرّ فإنّ التوفي لا يدخل في الليل، ولا الانفاق، وانما يقترن الفعل بهذا الوقت، فجاء بالباء لإرادة المصاحبة والاقتران وجاء بـ (في) للتضمّن والاحتواء.

ونقول (نزل بالبئر) و(نزل في البئر)، فالاولى على معنى انه نزل بقربها كما تقول: أكلنا بالعين وشربنا بها أي أقمنا بقربها، فانْ أردت النزول في داخلها فلا تقول الاّ (نزل في البئر) فالباء للملاصقة و(في) للاحتواء.

ونقول (هو ينفق المال بالليل) و(هو ينفق المال في الليالي الحمراء) فإنّ معنى الاولى أنّ وقت الانفاق هو الليل، أي يقترن الحدث بهذا الوقت وبصاحبه، وأمّا الثانية فعلى معنى أنه يذهبه في الفسوق، فجعل الليالي وعاء يرمي فيه المال.

فـ (في) تفيد الولوج والتضمن، وأمّا الباء فللاقتران والمصاحبة والملاصقة.

وأما (على) فقد جاءت للظرفية في قوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥] أي في حين غفلة كما يقول النحاة.

---

(١) «الاصول» (١/٥٠٥-٥٠٦).

والحق انها ليست بمعنى (في) تماماً، فانّ ثمة فرقًا بين قولنا (جاءنا على غفلة)، و(جاءنا في غفلة) ألا ترى إنّا نقول (هاجمه في وقت الغفلة)، ولا نقول (هاجمه على وقت الغفلة)، ونقول (دخل المدينة في وقت العصر)، ولا نقول (على وقت العصر)؟ ولو كانت بمعناها لصح ذلك.

الذي يبدو أنّ قولنا (هاجمه في غفلة) معناه أنه هاجمه وهو داخل في الغفلة، وكذلك (جاءه في غفلة) أي جاءه وهو داخل في الغفلة، وإنّما كان عليها أي لم تحتوه ولم تتضمنه، فقولك (هاجمه على غفلة) معناه انه انتهز فرصة غفلة عرضت له وهاجمه.

ومثله ما نقوله في الدراجة (جئت على أولها) و(جئت في أولها) و(جئت على أول الصلاة) و(جئت في اولها) فمعنى (جئت في أولها) انك جئت وهم داخلون في أولها، وأما (جئت على أولها) فالمعنى انك استعليت على أولها وشاهدته، فالمجيء أسبق.

وتقول (جئت على حين قتل إسماعيل) و(جئت في حين قتل إسماعيل) فمعنى الاولى إنك جئت مستعلياً على الوقت، وشاهدت الفعلة، ومعنى الثانية إنك جئت وقد دخلت في هذا الوقت، فالمجيء الأول أسبق، وربما لم تشاهد الفعلة في الثانية، ومما يوضح هذا أنك تقول (جئت على سفر محمد) و(جئت في سفر محمد) فمعنى الأولى انك جئت وهو متهيىء للسفر فشاهدت سفره، واما قولك (جئت في سفر محمد) فمعناه أنك جئت وهو مسافر ولم تشاهده.

وتقول: (دخلت الموصل في حين غرق بغداد) أي دخلتها في هذا الوقت، ولم تشاهد غرق بغداد، واما (جئت على غرق بغداد) فمعناه انك شاهدته.

فـ (في) تفيد الدخول و(على) تفيد الاستعلاء، وليس معناها الدخول.

وأما قولهم (كان ذلك على عهد فلان) فالظاهر، إنّه يختلف عن قولهم، كان ذلك في عهده.

فالذي يبدو أنّ قولهم (كان ذلك على عهده) معناه أنّ الحدث مختص بأمر من أمور الدولة، أو بما هو من شأنها، كأنْ تقول (جمع المصحف على عهد أبي بكر) و (بنيت البصرة على عهد عمر) و(فتحت عمورية على عهد المعتصم) كأنّ العهد حمل هذه الاعمال، وقام بها، ولا تقول (بنيت داراً على عهد الواثق) ولا (سافرت الى البصرة على عهد المتوكل) لان ذلك ليس من شأن الدولة.

وأمّا (في) فهي لعموم الظرفية، فتقول (بنيت داراً في زمن المتوكل) و(تزوجت في عهد فلان) و(انتصر الروم على الفرس في عهد الرسول وفي زمن الرسول) لإن الحدث ثم في ذلك الوقت، ولا تقول على عهده لانه لم يفعله وهو ليس من شأن حكومته ﷺ فانّ عهده لم يتحمل هذه المسألة.

فـ (على) للاستعلاء وذلك انها تفيد أن الحكم إضطلع بالامر أو هو من شأنه أن يفعله والله أعلم.

زيادة (ما)

تزاد (ما) بعد طائفة من حروف الجر، وزيادتها على ضربين:

١- كافة عن الجر نحو: ربما سعيت الى حتفك وأنت لا تعلم.

٢- غير كافة، نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

ما الكافة:

وتدخل على رب، والكاف، نحو قوله تعالى ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] ونحو (كن كما أنت) ونحو قوله:

وأعلم أنني وأبا حميد ... كما النشوان والرجل الحليم

وقوله:

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيفُ عمرو لم تخنه مضاربه[1]

ونحو قوله ﷺ (صلّوا كما رأيتموني أصلّي) وهي في الحديث ليست مصدرية «فإنه لم يقع التشبيه بالرؤية، وأنت لو صرحت بالمصدر ههنا، لم يكن كلاماً صحيحاً فإنه لو قيل: صلّوا كرؤيتكم صلاتي، لم يكن مطابقاً للمعنى المقصود[2].

ونحو قوله تعالى ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ [الاعراف:١٣٨]. قيل: وقد تدخل على (من) والباء نحو (اني مما افعل ذاك) ونحو قوله:

وانا لما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم

وقوله:

فلئن صرت لا تحير جواباً ليما قد ترى وأنت خطيب

ويحتملان غير ذلك[3].

والغرض من زيادة (ما) هذه أن تهيّىء الحرف للدخول على مالم يكن يدخل عليه فيدخل على الافعال وعلى الجمل الاسمية، فهي توسع دائرة استعمال الحرف، بعد أن كان منحصراً في دائرة معينة، فـ (ربّ) مثلا مختصة بالاسماء الظاهرة النكرة، فاذا دخلت عليها (ما) هذه، وسّعت دائرة استعمالها، فأصبحت تدخل على الاسماء الظاهرة والمضمرة، على النكرات والمعارف، على الافعال والأسماء تقول (رب كلمة تهوي بصاحبها في النار) ولا يصح أن نقول (رب الكلمة) ولا (رب تهوي) فانْ أدخلت عليها (ما) هذه صح كل ذلك فتقول: (ربما ألقت الكلمة صاحبها في النار) و(ربما الكلمة عادت على صاحبها بالوبال)، قال الشاعر:

---

(١) المغني (١/١٧٨، ٣٠٩).

(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ١٤٤).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/٤٧٦)، المغني (١/ ٣١٠).

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

فقد وسّعت (ما) معنى التقليل والتكثير في (ربّ)، وقد التفت القدامي الى وظيفة (ما) هذه، جاء في (**تفسير الرازي**): والنحويون يسمّون (ما) هذه الكافة يريدون انها بدخولها كفّت الحرف عن العمل الذي كان له، واذا حصل هذا الكف فحينئذ تتهيأ للدخول على ما لم تكن تدخل عليه، ألا ترى أنّ (ربّ) انما تدخل على الاسم المفرد نحو (رب رجل يقول ذاك) ولا تدخل على الفعل فلما دخلت (ما) عليها هيأتها للدخول على الفعل كهذه الاية[١]، يعني قوله تعالى ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الحجر: ٢].

وجاء في (**لسان العرب**): والفرق بين (ربّما) و(ربّ) أن (ربّ) لا يليه غير الاسم، وأما (ربّما) فانه زيدت ما مع (ربّ) ليليها الفعل، تقول (ربّ رجل جاءني) و(ربّما جاءني زيد) و(ربّ يوم بكرت فيه) و(ربّ خمرة شربتها) ويقال (ربّما جاءني فلان) و(ربّما حضرني زيد)[٢].

وجاء في (**شرح الكافية**) للرضي: «واما (ما) التي بعد (ربّ)... فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا... وتبقى (ربّ) للتقليل، أي لتقليل النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها»[٣].

ومثلها الكاف، فإنّ **الكاف لتشبيه مفرد بمفرد ظاهر**، فتقول (هو كالبحر) (وهي كاللؤلؤة) **ولا تدخل على المضمر، ولا على فعل**، فانْ جئت بـ (ما) اتسع التشبيه بها، وصارت تدخل على الظاهر والمضمر، وعلى الاسماء والافعال، وتستعمل لتشبيه مفرد بمفرد، ولتشبيه مضمون جملة بأخرى[٤] وذلك نحو (كن كما أنت) فقد دخلت على

(١) التفسير الكبير (١٩/ ١٥٢) وانظرالمغني (١/ ١٣٧)، «جواهر الادب» (٢١٩)، «بدائع الفوائد» (١/ ١٤٤).

(٢) «لسان العرب» (١/ ٣٩٣).

(٣) «شرح الرضي » (٢/ ٣٨١-٣٨٢).

(٤) «أنظر شرح الرضي» (٢/ ٣٨١).

الضمير، ونحو (كما تكونون يولّى عليكم) و(صلوا كما رأيتموني أصلي) و﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾ [الاعراف: ١٣٨] فقد وسّعت (ما) دائرة) التشبيه بالكاف.

وقيل إنّ (كما) تفيد التشبيه والمماثلة الحقيقية، بخلاف (كأنّ) تقول: (اضربه كما ضربك) والمعنى اضربه ضرباً مماثلاً لضربه لك، بخلاف قولك (اضربه كأنْ قد ضربك) فانه لا يفيد أنّه ضربك، وتقول (إمدحه كما مدحك) والمعنى إمدحه مدحاً مماثلاً لمدحه لك، والمعنى أنّه مدحك. ولو قلت (امدحه كأنه مدحك) لكان المعنى أنه لم يمدحك. جاء في (**التطور النحوي**): «وكأن وكأنْ تفيدان فرض كون الشيء غير ما هو عليه في الحقيقة، و(كما) تفيد التشبيه والتمثيل الحقيقي، مثال ذلك ﴿ ۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ ﴾ [الاعراف: ١٧١] والجبل لم يكن ظلة أو مثل ظلة، بل كان ضدها في المتانة والرسو، والمعنى لو كان الجبل كظلة، لكان نتقه، ورفعه، وزلزلته قريباً من الاحتمال فلأنه لم يكن كظلة، كان نتقه من المعجزات.

و(كما) مثل (آمنا كما آمن الناس) يعني إيماننا مثل إيمانهم[1]. وذكروا (كما) معاني أخرى غير هذه منها:

المبادرة نحو (سلم كما تدخل) أي بادر الدخول بالسلام، ونحو: (صلّ كما يدخل الوقت)، بمعنى بادر بالصلاة عند دخول الوقت.

ومنها أن تكون بمعنى **قران الفعلين** في الوجود نحو قولك: (كما قام زيد قعد عمرو) فقد اقترن الفعلان في الوجود وفيها معنى المبادرة.

قالوا: وقد تكون **بمعنى (لعل)** نحو (انتظرني كما آتيك) أي: لعلما آتيك. قال رؤية: (لا تشتم الناس كما لا تشتم) فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب[2].

---

(١) «التطور النحوي» (١٢٧).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٨١)، **المغني** (١/ ١٧٩).

ويحتمل أن يكون معنى قول رؤبة (لا تشتم الناس كما لاتحب أن تشتم) وعلى اية حال فوظيفة (ما) هذه توسيع دائرة الاستعمال، سواء أكانت مع حروف الجر أم مع غيرها، وذلك كما في الاحرف المشبهة بالفعل، فانّها اذا دخلت عليها (وما) هذه وسّعت استعمالها فصارت تدخل على الافعال والاسماء، بعد أن كانت مختصة بالدخول على الاسماء، وكما في (بعد) و(بين) فهما مختصتان بالاضافة الى الاسماء، فاذا دخلت عليهما (ما) هذه صح دخولها عن الجمل الفعلية والاسمية، تقول (بعد ما كان ملكا اصبح سوقة) قال الشاعر:

أعلاقة أم الوليد بعدما … افنان رأسك كالثغام المخلس

وقيل (ما) مصدرية، ونحوه:

بينما نحن بالأراك معا … اذ أتى راكب على جمله

وتقول: (بينما كنت سائرًا، اذ طلع عليّ رجل مهيب الطلعة).

وكما في (طال) و(كثر) و(قل) فهي مختصة بالاسماء، تقول (طال السفر وقلّ الزاد) فان دخلت عليها (ما) هيأتها للدخول على الافعال، تقول (طالما اجتمعنا وقلّما اتفقنا). وقيل هي مصدرية[1].

ما غير الكافة:

تزاد (ما) غير كافة بعد طائفة من حروف الجر، وذلك بعد (من) و(عن) والباء و(رب) والكاف فيبقى لها اختصاصها، كما كان وذلك نحو قوله تعالى ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] وقوله ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ﴾ [المائدة: ١٣] وقوله: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، وقول الشاعر:

ربما ضربة بسيف صقيل … بين بصري وطعنة نجلاء

(١) انظر «شرح الرضي» (٢/ ٣٨٢)، المغني (١/ ٣١١).

وقوله:

مـــاوىّ يـــاربتمـــا غـــارةٍ شعـــواء كـــاللـــذعـــة بـــالميســـم

وقوله:

وننصـر مـولانـا ونعلـم أنّـه كمـا النـاسِ مجـرومٌ عليـه وجـارم[١]

وهي في هذا الموطن مؤكدة، قال تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ فأكّد أنّه بعد قليل سيندمون، ألا ترى كيف قرن نون التوكيد معها لزيادة التوكيد كما قرنها معها في غير هذا الموطن، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الانفال:٥٨] فجمع بين (ما) ونون التوكيد لزيادة التوكيد وكما يجمع بين اللام و(ان) نحو: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأعراف:١٦٧]، وكما يجمع بين القسم و(إن) لزيادة التوكيد نحو (والله انك لمؤتمن)، قال سيبويه: وأما قوله عزّ وجل: ﴿فيما نقضهم ميثاقهم﴾ فانما جاء لانه ليس (ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء به الاّ التوكيد، ثمن ثم جاء ذلك اذا لم ترد به اكثر من هذا»[٢].

وجاء في (لسان العرب): وتجيء (ما) صلة يريد بها التوكيد كقول الله عز وجل ﴿فبما نقضهم ميثاقهم﴾ المعنى: فبنقضهم ميثاقهم..وقال ابن الأنباري في قوله عز وجل (عمل قليل ليصبحن نادمين) قال يجوز ان يكون معناه: عن قليل و(ما) توكيد، ويجوز أن يكون المعنى: عن شيء قليل وعن وقت قليل فيصبر (ما) اسما غير توكيد»[٣].

وهي تفيد التوكيد ايضاً اذا زيدت في غير هذا الموطن، وذلك نحو ما ذكرنا من زيادتها بعد أدوات الشرط نحو ﴿وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُمُ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِّن رَّبِّكَ تَرْجُوهَا﴾ [الاسراء:٢٨]

---

(١) «شرح ابن عقيل» (١/ ٢٣٤)، جواهر الادب (٢٢٠)، «شرح الرضي على الكافية ٢/ ٣٦٨.

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٩٢).

(٣) لسان العرب (٢٠/ ٣٦٣) وانظر المغني (١/ ٣١٦)، «شرح ابن يعيش» (٨/ ٣٠).

ولذلك يكثر وصل نون التوكيد بالفعل بعدها، ونحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الاسراء: ١١٠] وكزيادتها بعد الاحرف المشبّهة بالفعل، اذا لم تكن كافة نحو (ليتما محمد معنا)، جاء في (**كتاب سيبويه**): وتكون توكيداً لغواً وذلك قوله (متى ما تأتني آتك)، وقولك (غضبت من غير ما جرم) وقال عزّ وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ فهي لغو في انها لم تحدث اذا جاءت شيئًا، لم يكن قبل أن تجيء من العمل وهي توكيد للكلام(١).

وذهب الزمخشري في (**الكشاف**) الى أنّها تفيد القصر زيادة على معنى التوكيد فقد جاء فيه في قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

ما: مزيدة للتوكيد والدلالة على ان لينه لهم ما كان الاّ برحمة الله ونحوه (فبما نقضهم ميثاقهم لعنّاهم)(٢).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾ [نوح: ٢٥]: «لبيان ان لم يكن اغراقهم بالطوفان فادخالهم النار الا من أجل خطيئاتهم وأكد هذا المعنى بزيادة (ما)»(٣).

وذهب هذا المذهب جماعة، منهم ابن القيم، فقد جاء في (بدائع الفوائد): «قول (فبما نقضهم ميثاقهم لعنّاهم) أي ما لعناهم الاّ بنقضهم ميثاقهم، ونحو (فبما رحمة من الله لنت لهم) أي: ما لنت لهم الاّ برحمة من الله. ولا تسمع قول من يقول من النحاة ان (ما) زائدة في هذا الموضع فانّه صادر عن عدم تأمّل...

فاذا عرفت أنّ زيادتها مع (إن) واتصالها بها اقتضى هذا النفي والايجاب، فانقل هذا المعنى الى اتصالها بحرف الجر مع قوله تعالى ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ و(فبما نقضهم ميثاقهم) وتأمّل كيف تجد الفرق بين هذا التركيب، وبين أنْ يقال (فبرحمة من الله)

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٥).
(٢) الكشاف (١/ ٣٥٧) وانظر (١/ ٤٣٥).
(٣) الكشاف ٣/ ٢٣٧.

و(فبنقضهم ميثاقهم) وأنّك تفهم من تركيب الآية: ما لنت لهم إلاّ برحمة من الله، وما لعنّاهم إلاّ بنقضهم ميثاقهم»[1].

والحق أنها لا تفيد القصر هنا، بل هي مؤكدة، أما معنى القصر الذي ذكر فهو متأت من التقديم، لا من زيادة (ما). قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَقَتْلِهِمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ ۚ بَلْ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ١٥٥] فقدّم نقض الميثاق والكفر بآيات الله، وقتل الانبياء لافادة الحصر، والتقديم يفيد القصر، كما مرّ في كثير من المواطن.

أما (ما) فهي للتوكيد وناسب زيادتها ههنا أنّ الكلام قبل هذه الآية على الميثاق. قال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا۟ فِى ٱلسَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ وَكُفْرِهِم بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٥٤-١٥٥] فلما تقدم الكلام على الميثاق، وأخذ الميثاق الغليظ منهم، ناسب ذلك زيادة (ما) لتوكيد النقض، كما ناسب تقديمه على بقية الاسباب للاهتمام به في هذا الموطن.

ونحوها قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ١٣] فالقصر متأت من التقديم لا من (ما)، أما (ما) فهي للتوكيد، وناسب زيادتها أنّ السياق هو في الكلام على الميثاق كآية النساء، قال تعالى: ﴿۞ وَلَقَدْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا ۖ وَقَالَ ٱللَّهُ إِنِّى مَعَكُمْ ۖ لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ فَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ مِنكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً ۖ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ ۙ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ۚ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ۖ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ [المائدة: ١٢-١٤].

---

(١) بدايع الفوائد (٢/ ١٥٠-١٥١).

فالكلام، كما ترى، على الميثاق، فناسب ذلك زيادة (ما) لتوكيد نقض الميثاق، وكذا الكلام في آية نوح، وهو قوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾ [نوح: ٢٥] فانّ القصر فيها متأت من التقديم.

أما ما قاله ابن القيم فيمن قال من النحاة إنها زائدة فغلو عليهم، فهم لا يقولون بأنها زائدة لا فائدة منها، وإنّما يقولون هي زائدة مؤكّدة، فهي واردة لتأدية معنى، لا لغير معنى.

وأما ما ذكره من أنّها نظيرة (أنّ) فانّ زيادتها مع إنّ اقتضى معنى النفي والايجاب- يعني القصر- فانقل هذا المعنى الى اتصالها بحرف الجر، فهذا مردود بأنّ التي تفيد القصر هي الكافة فقط، أما غير الكافة فلا تفيده.

ويؤيد ما ذهبنا اليه في أنّ (ما) غير الكافة المزيدة بعد حروف الجر، لا تفيد القصر بل التوكيد.

١- إنّ (ما) اذا زيدت غير كافة في الاحرف المشبّة بالفعل، كانت مؤكدة نحو (انما محمداً قائم) واذا زيدت كافة فهي للقصر، وللتهيئة للدخول على ما لم تكن تدخل عليه. جاء في (**شرح ابن يعيش**): وقيل (انما زيداً منطلق) فيجوز في (انّ) الإعمال والإلغاء فمن ألغى ورفع، وقال (انما زيدٌ منطلق) كانت (ما) كافة، . . .ومن أعملها وقال (انما زيداً منطلق) كانت ملغاة والمراد بها التأكيد»[1].

٢- إنّ (ما) غير الكافة الداخلة على الشرط أو غيره لا تفيد معنى القصر، وذلك نحو (واما تخافن من قوم خيانة)، ونحو (غضبت من غير ما جرم) بل تفيد التوكيد.

٣- ليس هناك نصوص تقطع بأنّ غير الكافة تفيد القصر مع حروف الجر، بل الأولى أن تكون الكافة المزيدة بعد أحرف الجر هي التي تفيد القصر، اذا احتمل المعنى ذلك نظيرة (أن)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] فهو يحتمل أنّ المعنى: لا يود الذين كفروا كثيرا الاّ هذا الامر.

---

(١) شرح ابن يعيش (٨/ ١٣٣).

ولا يقال ان (رب) متقدمة فأفادت القصر، اذ هي ليس لها متعلق فتتقدم عليه، فلا يفيد تقديمها القصر، بل أفادته مع (ما).

وكقوله ﷺ: (صلّوا كما رأيتموني أصلّي) اذ يحتمل أنّ المعنى لا تصلّوا إلاّ كصلاتي فأفادت، (ما) الكافة القصر.

تبين من هذا أن (ما) تزاد على ضربين:

١- كافة، والغرض منها توسيع دائرة الاستعمال، وقد تكون للقصر اذا احتمل المعنى ذلك.

٢- غير الكافة وهي للتوكيد.

التقديم والتأخير

إنّ اغراض تقديم الجار والمجرور لا تكاد تختلف عن غيرها من اغراض تقديم المفعول والحال، والظرف ونحوها، ومدار الامر في ذلك هو العناية والاهتمام.

إنّ مواطن العناية والاهتمام متعددة كما سبق أنْ ذكرنا في أكثر من موطن، ومن ذلك:

الحصر والاختصاص، وهو أشهر الاغراض، وأكثرها دورانًا حتى حصر بعضهم التقديم بهذا الغرض، جاء في **(الاتقان)**: «كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر سواء كان مفعولاً أو ظرفاً أو مجروراً، ولهذا قيل في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥] ومعناه نخصك بالعبادة والاستعانة، وفي ﴿ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] معناه اليه لا الى غيره»[١].

والحق أنّ التقديم يفيد الحصر كثيرًا، وقد يفيد غيره.

---

(١) الاتقان (٢/٥١).

ومما يفيد القصر قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ١٢٢]. أي ليخصوا ربهم وحده بالتوكل[١]. فانه لا يصح التوكل على غيره، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩﴾ [الاعراف: ٢٠٦] فقدم الجار والمجرور في (له يسجدون) للقصر، أي يخصونه بالعبادة لا يشركون به أحدا[٢].

وكقوله تعالى ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] «لأن المعنى أن الله تعالى مختص بصيرورة الامور اليه دون غيره، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾ [الغاشية: ٢٥، ٢٦][٣].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦] فنحن نرجع اليه لا الى غيره، وكقوله ﴿۞ إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ [فصلت: ٤٧] فانه مختص بعلم الساعة، واليه يرد علمها لا الى غيره، ومثله قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ [البقرة: ٩٤] فقدم (لكم) للاختصاص اذ قال لهم ان كانت لكم الدار الآخرة خالصة لكم وحدكم لا يشارككم فيها كما تزعمون فتمنوا الموت.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٦] و﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨] ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ءَامَنَّا بِهِۦ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْنَا﴾ [الملك: ٢٩]، فانه أخّر (به) عن (آمنا) فقال (آمنا به) وقد (عليه) على (توكلنا) فقال (وعليه توكلنا) وذلك ان الموطن الاول ليس موطن قصر، فالايمان لا يقتصر على الايمان بالله، بل يكون به وبملائكته وبكتبه ورسله وباليوم الآخر وغير ذلك، ولذا لم يقدّم (به)، ولو قدمه لأفاد القصر ولكان المعنى لا يؤمنون الاّ به، وقدم الجار والمجرور في (وعليه توكلنا) لأنّ التوكل لا يكون الاّ عليه كما قال في موطن آخر (وعلى الله فليتوكل المؤمنون)

---

(١) انظر الكشاف (١/ ٣٥٨).

(٢) انظر الكشاف (١/ ٥٩٤).

(٣) الطراز (٢/ ٧٠-٧١).

فأخر وقدّم بحسب المعنى جاء في **(البرهان)** في هذه الآية: (فانّ الايمان لما لم يكن منحصرًا في الايمان بالله بل لابد معه من رسله وملائكته وكتبه واليوم الآخر مما يتوقف صحة الايمان عليه بخلاف التوكل فانه لا يكون الاّ على الله وحده، لتفرده بالقدرة والعلم القديمين الباقيين، قدم الجار والمجرور فيه ليؤذن باختصاص التوكل من العبد على الله دون غيره، لأن غيره لا يملك ضراً ولا نفعاً فيتوكل عليه[1]».

وقد يكون التقديم لغير القصر، بل للتعظيم، أو للتحقير، أو لتعجيل المسرة والمساءة، وغير ذلك من ضروب الاهتمام، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٨٠] فهذا لا يفيد القصر لأنّ الله خبير بما نعمل، وبغير ذلك أيضا، ولا تختص خبرته بعملنا، بل أنّ خبرته مطلقة لا يحدها شيء ولكن لما كان الكلام علينا وعلى اعمالنا قدمها لنرتدع ونحذر، ومثله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] وهذا التقديم لا يفيد القصر ايضا لأنّ رقابة الله لا تختص بنا، فهو رقيب على كل شيء، قال تعالى ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ رَّقِيبًا﴾ [الاحزاب: ٥٢]، ولكن لما كان الامر يتعلق بأعمالنا قدّم (عليكم) للتخويف والتحذير.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المعارج: ٣٤] فقدم الجار والمجرور على الفعل وهذا التقديم لا يفيد القصر أيضًا، وذلك لأنّ المحافظة لا تقتصر على الصلاة بل هي لعموم حدود الله وفرائضه، قال تعالى: ﴿وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١١٢] ولكنه قدّم الصلاة لتعظيم أمرها.

ومثله قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا ٱلسَّمَآءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ۖ وَهُمْ عَنْ ءَايَٰتِهَا مُعْرِضُونَ﴾ [الانبياء: ٣٢] واعراضهم لا يختص بآيات السماء، بل هم معرضون عن آيات الارض والسماء. قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ﴾ [يوسف: ١٠٥] ولكن لما تقدّم الكلام على السماء، خصّ آياتها بالذكر، فقال (وهم عن آياتها معرضون) فقدّم الجار والمجرور للتعظيم.

---

(١) «البرهان» (٢/ ٤١٤)، وانظر التفسير الكبير (٣٠/ ٧٦).

وقد يكون التقديم والتأخير لأداء معنى لا يفهم بدونه وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] فانه قدّم (من آل فرعون) على الفعل (يكتم) لافادة أن هذا الرجل هو من آل فرعون، ولو اخّره وقال (وقال رجل مؤمن يكتم ايمانه من آل فرعون) لما فهم أنه منهم(١)، بل لاحتمل المعنى أنّ هذا الرجل يكتم ايمانه من آل فرعون، أي يخفيه منهم، والمعنى الاول هو المطلوب.

ونحو ذلك قوله تعالى ﴿ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [يس: ٢٠] وقوله ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ﴾ [القصص: ٢٠] فانه قدّم (من اقصى المدينة) على (رجل) في آية يس واخرها في آية القصص وذلك لان المعنى مختلف فمعنى قوله تعالى ﴿ وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾ ان هذا الرجل جاء ساعياً من اقصى المدينة، فالمجيء كان من اقصى المدينة.

اما في آية القصص، فالمعنى أنّ الرجل كان مسكنه في اقصى المدينة، كما تقول (تكلّم رجل من اعلى القوم او من ادناهم) فليس المقصود انه كان جالساً في الاعلى، وتكلم من هناك، وانما المعنى انه من علية القوم فهو صفة وكذلك الآية.

جاء في (**درة التنزيل**): «واما الآية الاولى من سورة القصص [يعني قوله: وجاء رجل من اقصى المدينة] فان المراد جاء من لا يعرفه موسى من مكان لم يكن مجاوراً لمكانه فاعلمه ما فيه الكفار من ائتمارهم به(٢). ويحتمل ايضاً المعنى الاول فهو تعبير احتمالي.

ونحو هذا أنْ تقول (قدم من القرية رجل) و(قدم رجل من القرية) فمعنى الاولى أنّ قدومه كان من القرية، وأمّا الثانية فتحتمل هذا المعنى وتحتمل أنّ الرجل قروي، أي هو من أهل القرية، وربما لم يكن قدومه هذا من القرية.

---

(١) انظر درة التنزيل (٣٩٠).
(٢) درة التنزيل (٣٩٠).

فاذا كان الكلام منفياً كان تقديم المجرور يفيد نفي وقوع الحدث على المتقدم، واثباته لغيره، تقول (ما ذهبت الى سعيد) و(ما الى سعيد ذهبت) فالاولى تفيد انك نفيت الذهاب الى سعيد، ولم تفد انك ذهبت الى غيره، فربما كنت ذهبت اولم تكن، أمّا في الثانية فانك نفيت الذهاب الى سعيد واثبته الى غيره، أي اذهب الى سعيد وإنّما الى غيره ولذا يصح أنْ تقول: (ما ذهبت الى سعيد ولا الى غيره)، ولا يصح أنْ تقول (ما الى سعيد ذهبت ولا الى غيره) لانه تناقض، لان قولك (ما الى سعيد ذهبت) معناه أنّك ذهبت الى غيره فكيف تقول: ولا الى غيره؟ جاء في (**نهاية الايجاز**): «فاذا قلت (ما امرتك بهذا) فقد نفيت عن نفسك امره بذلك، ولم يجب ان تكون قد امرته بشيء آخر، واذا قلت (ما بهذا امرتك) كنت قد امرته بشيء غيره[١].

اما تقديم الجار والمجرور على غير متعلقة فللعناية والاهتمام أيضاً، وهذا الامر جار في عموم رصف الكلمات، فأنت بما قدّمته أعنى، وتتدرج العناية والاهتمام مع الكلمات تدرجاً تنازلياً فما قدمته، أولاً هو أهم، وهكذا الى آخرها ذكراً، فقولك (ذهب الى المسجد خالد) يفيد أن العناية بالجار والمجرور اكثر من قولك (ذهب خالد الى المسجد) قال تعالى ﴿ سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلرُّعْبَ بِمَآ أَشْرَكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًاۚ ﴾ [آل عمران: ١٥١] فقدّم الجار والمجرور (في قلوب) على المفعول به (الرعب) وذلك لأنّ الأهم في هذا الموطن مكان الرعب، لا الرعب نفسه، إذ المهم أن تمتلىء قلوب الكافرين بالرعب وليس المهم أنْ يوضع الرعب في مكان آخر.

ثم أنّ الاهمية والعناية يحددها المقام، فقد تكون العناية في مقام تقتضي تقديم لفظ ما وقد تقتضي في مقام آخر تأخير ما قدّمته، وذلك نحو: (مررت بخالد على القائد) و(مررت على القائد بخالد) فالاهتمام بخالد في الجملة الاولى أكبر، وفي الثانية بالعكس وذلك كأنْ يكون الموطن في الاولى الاهتمام بأمر خالد وليس الدخول على القائد، والثانية بالعكس. قال تعالى:

(١) نهاية الايجاز (١٢٢).

﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [آل عمران: ١٢٦].

وقال ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [الانفال: ١٠].

فقدّم (القلوب) على الجار والمجرور في آل عمران، فقال (ولتطمئن قلوبكم به) وأخّرها عنه في الانفال، فقال (ولتطمئن به قلوبكم) مع أنّ الكلام على معركة بدر في الموطنين، غير أن الموقف مختلف.

ففي آل عمران ذكر معركة بدر تمهيداً لذكر موقعة أحد، وما أصابهم فيهامن قرح وحزن والمقام مقام مسح على القلوب، وطمأنة لها من مثل قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ وَتِلْكَ ٱلْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ ٱلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٣٩-١٤٠] الى غير ذلك من آيات المواساة والتصبير، فقال في هذا الموطن ﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ ﴾ [آل عمران: ١٢٦]، فذكر ان البشرى (لهم) وقدّم (قلوبهم) على الأمداد بالملائكة فقال: ﴿ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦ ﴾ كل ذلك من قبيل المواساة والتبشير والطمأنة، ولما لم يكن المقام في الانفال كذلك وإنّما المقام ذكر موقعة بدر وانتصارهم فيها ودور الامداد السماوي في هذا النصر، وقد فصّل في ذلك اكثر مما ذكر في آل عمران، فقال ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَٱسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّى مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُرْدِفِينَ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ إِذْ يُوحِى رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّى مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَأُلْقِى فِى قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ [الأنفال: ٩-١٢].

أقول لما كان المقام مختلفاً خالف في السياق.

انّه لمّا كان المقام في الانفال مقام الانتصار وابراز دور الامداد الرباني، قدّم (به) على القلوب والضمير يعود على الامداد، ولمّا كان المقام في آل عمران هو الطمأنة وتسكين القلوب قدمها على الامداد فقال (ولتطمئن قلوبكم به) وزاد كلمة (لكم) فقال (وما جعله الله إلاّ بشرى لكم) زيادة في المواساة والمسح على القلوب، فجعل كلا في مقامه.

ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِۖ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحْمُ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلْمُنْخَنِقَةُ وَٱلْمَوْقُوذَةُ وَٱلْمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ﴾ [المائدة: ٣].

وقوله ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الانعام: ١٤٥].

فقد قال في آية البقرة (وما أهل به لغير الله) فقدّم (به) على (لغير الله)، ومعنى (ما أهل به) ما رفع الصوت بذبحه وهو البهيمة، وقال في آيتي المائدة والانعام (وما أهل لغير الله به) فقدّم (لغير الله) على (ربه) وذلك أنّ المقام في آية الانعام كان في الكلام على المفترين على الله ممن كانوا يشرعون للناس باسم الله، وهم يفترون عليه فقال ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُوا۟ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَاۖ فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْۗ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ وَقَالُوا۟ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِۚ﴾ [الأنعام: ١٣٦-١٣٨].

الى غير ذلك من الآيات التي تبين أنّ ثمة ذوات غير الله تحلل وتحرّم مفترية على الله وذوات يزعمون أنها شركاء لله، تعبد معه، ونصيبها اكبر من نصيب الله في العبادة، ولذا قدّم إبطال هذه المعبودات من غير الله على (به) فقال (أو فسقاً أهل لغير الله به) لأنّه هو مدار الاهتمام والكلام.

والكلام في المائدة ايضاً على التحليل والتحريم، ومن بيده ذلك ورفض اية جهة تحلل وتحرم من غير الله، فانّ الله هو يحكم ما يريد قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِۚ أُحِلَّتۡ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلۡأَنۡعَٰمِ إِلَّا مَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ وَأَنتُمۡ حُرُمٌۗ إِنَّ ٱللَّهَ يَحۡكُمُ مَا يُرِيدُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُحِلُّواْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ وَلَا ٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ يَبۡتَغُونَ فَضۡلٗا مِّن رَّبِّهِمۡ وَرِضۡوَٰنٗاۚ وَإِذَا حَلَلۡتُمۡ فَٱصۡطَادُواْۚ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ أَن تَعۡتَدُواْۘ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةُ وَٱلدَّمُ وَلَحۡمُ ٱلۡخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ وَٱلۡمُنۡخَنِقَةُ وَٱلۡمَوۡقُوذَةُ وَٱلۡمُتَرَدِّيَةُ وَٱلنَّطِيحَةُ وَمَآ أَكَلَ ٱلسَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيۡتُمۡ وَمَا ذُبِحَ عَلَى ٱلنُّصُبِ وَأَن تَسۡتَقۡسِمُواْ بِٱلۡأَزۡلَٰمِۚ ذَٰلِكُمۡ فِسۡقٌۗ ٱلۡيَوۡمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمۡ فَلَا تَخۡشَوۡهُمۡ وَٱخۡشَوۡنِۚ ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ فِي مَخۡمَصَةٍ غَيۡرَ مُتَجَانِفٖ لِّإِثۡمٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ يَسۡـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمۡۖ قُلۡ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ وَمَا عَلَّمۡتُم مِّنَ ٱلۡجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُۖ فَكُلُواْ مِمَّآ أَمۡسَكۡنَ عَلَيۡكُمۡ وَٱذۡكُرُواْ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ﴾ [المائدة: ١-٤].

فهو يجعل التحليل والتحريم بيده ويرفض أية جهة أخرى تقوم بذلك، لأنّ ذلك من الشرك الذي أبطله الاسلام، ولذا قدّمه في البطلان فقال (وما أُهِلَّ لغير الله به).

ثم انه جاء في الموطنين بذكر اسم الله على الذبائح، فذكر في آية الانعام أنّ المشركين لا يذكرون اسم الله على بعض ذبائحهم تعمّداً، فقال ﴿وَأَنۡعَٰمٞ لَّا يَذۡكُرُونَ ٱسۡمَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَا﴾ [الأنعام: ١٣٨]، وأمر في آية المائدة بذكر اسم الله، فقال: (واذكروا اسم الله عليه) فناسب ذلك تقديم بطلان ذكر غير الله.

واما في آية البقرة فليس المقام كذلك، فلم يذكر أنّ ثمّة جهة أخرى تقوم بالتحليل والتحريم، وإنّما الكلام على ما رزق الله عباده من الطيّبات، فقال: ﴿يا ايها الناس كلوا مما في الارض حلالاً طيباً﴾ وقال بعدها: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَـٰتِ مَا رَزَقْنَـٰكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ وَٱلدَّمَ وَلَحْمَ ٱلْخِنزِيرِ وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيْرِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢-١٧٣].

فلمّا كان المقام الرزق والطعام والامر بأكل الطيبات قدّم (به) والضمير يعود على ما يذبح وهو طعام مناسبة للمقام، والله أعلم.

تعلّق الجار والمجرور

يرى النحاة أن الجار والمجرور ومثله الظرف لابد أن يتعلق بفعل، أو بما يشبه الفعل، أو ما هو بمعناه، فالمتعلق بالفعل نحو (سرت في الطريق) وشبه الفعل نحو (أنا سائر في الطريق) فهو متعلق باسم الفاعل وهو شبيه بالفعل، ومثله اسم المفعول وبقية المشتقات والمصدر، وما هو بمعنى الفعل نحو (أين أنت مني؟) لان معنى (أين أنت) بعدت[١]، ونحو (هو اسد في المعركة) أي شجاع و(هو فرعون على قومه) أي ظالم، وكقوله:

وان لسـانـي شهـدة يشتفـى بهـا وهـو علـى مـن صبّـه الله علقـم

ف (على) متعلقة بعلقم لتأوله بصعب أو شاق، أو شديد.

ومثال تعلق الظرف بالفعل (جلست بينكم) وتعلقه بشبهه، نحو (أنا متحدّث معكم)، ومثال تعلقه بما هو بمعناه قوله:

انا ابو المنهال بعضَ الاحيان

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٥٥).

وقوله:

أنــا ابــن مــاويــة اذ جــدّ النقــر وجــاءت الخيــل اثــافــيّ زُمَــر

فتعلق (بعض) و(اذ) بالاسمين العلمين، لما فيهما من معنى، قولك الشجاع أو الجواد[١].

فان لم يكن في الجملة ما يصح تعلقه به، قدر له متعلق مناسب، نحو (هو في الدار) أي كائن في الدار، ونحو (النفس بالنفس، والسن بالسن) أي النفس مقتولة بالنفس، والسن مقلوعة بالسن، ونحو (من لي بهذا؟) أي (من يتكفل لي بهذا؟).

ومعنى التعلق الارتباط، ويكون التعلق بما فيه صحة المعنى[٢]، فقولك مثلا (شبهت خالداً وهو يجود بماله بالبحر) يكون فيه (بالبحر) متعلقاً- أي مُرتبطاً- بشبهت لا بيجود، اذ لو علقته بيجود لصار المعنى (يجود بالبحر) وهو فاسد. وإذا علقته بشبهت كان المعنى: شبهته بالبحر.

وأما (بماله) فهو مرتبط بيجود لا بشبهت، لأنّ المعنى: يجود بماله اذ لو علقته بشبهت لكان المعنى (شبهت خالداً بماله) وهو فاسد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَٰهِدِينَ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى ٱلْقَٰعِدِينَ دَرَجَةً ﴾ [النساء: ٩٥] فـ (بأموالهم) متعلق بالمجاهدين، لا بفضّل و(على القاعدين) متعلق بـ (فضّل).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن دِينِكُمْ ﴾ [المائدة: ٣]. فارتباط (من دينكم) بيئس لا بـ (كفروا) لأنّ المعنى يكون على هذا (كفروا من دينكم) ولا معنى له والمراد يئسوا من دينكم.

---

(١) انظر المغني (٢/ ٤٣٣-٤٣٥).

(٢) عند النحاة أمور لفظية تمنع من التعلق بالمذكور كان المعنى يقتضيه، فيقدرون له متعلقاً محذوفاً وذلك نحو ﴿ إِنِّي لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾ [القصص: ٢٠] فلا يعلقون (لك) بـ (الناصحين) وإنْ كان المعنى يقتضيه إذ المعنى اني من الناصحين لك لوجود (ال) الموصولة الداخلة على اسم الفاعل فهم يقدرون له محذوفاً يفسره المذكور، أي (اني من الناصحين لك من الناصحين)، وهذا الامر لا يعنينا في هذا الموطن وإنْ كنا لا نقول به، ولا نراه، فنحن نبحث الآن في معنى التعلق وحقيقته.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ لَّا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا۟ عَلَىٰ شَىْءٍ ﴾ [ابراهيم: ١٨] فـ (على شيء) مرتبط بـ (يقدرون) لا بـ (كسبوا) لان المعنى يكون على هذا (كسبوا على شيء) وهو فاسد، وإنّما المعنى لا يقدرون على شيء.

ومثله قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِى ٱشْتَرَىٰهُ مِن مِّصْرَ لِٱمْرَأَتِهِۦٓ أَكْرِمِى مَثْوَىٰهُ ﴾ [يوسف: ٢١] فتعلق (لامرأته) بـ (قال) لا بـ (اشتراه) لانه يكون المعنى على هذا (اشتراه لامرأته) وهو غير مراد، ويبقى المقول له بعد ذلك مجهولاً.

ومثله قوله تعالى: ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٧] فلا يصح تعلق (ليلة الصيام) بـ (أحل) لأنّه يكون المعنى أنّ الرفث أحل ليلة الصيام، أي نزل تحليله في ليلة الصيام وليس المعنى على ذاك، وإنّما المقصود أنّ الرفث حلال في ليلة الصيام، فهو متعلق بالرفث محذوفاً أو مذكوراً، فإنّ النحاة يقدرونه محذوفاً، ذلك لأنّ المصدر (الرفث) يصح تقديره بأنْ والفعل، أي (أنْ ترفثوا) وهذا النوع من المصدر لا يتقدم عليه معموله عندهم، وانا لا أرى مانعاً من تعليقه بالمذكور.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٦١] فلا يصح تعليق (يوم القيامة) بغلّ أو (بيغلل) لأنّ المعنى يكون على ذاك (غلّ يوم القيامة) وليس في يوم القيامة غلول بل هو قبله، وإنّما هو متعلق بـ (يأت)، أي: يأت به يوم القيامة.

ومثله قوله تعالى: ﴿ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، فلا يصح تعلق (يوم القيامة) ببخلوا، لأنّ المعنى يكون عند ذاك أنهم بخلوا يوم القيامة وهم لم يبخلوا يوم القيامة، وإنّما بخلوا في الدنيا فهو مرتبط بـ (سيطوقون).

ونحوه قوله تعالى ﴿ فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [القصص: ٢٥] اذا ربطت فيه (على استحياء) بتمشي، وهو الظاهر، كان المعنى انها تمشي على استحياء، واذا ربطته بـ (قالت) المتأخر كان المعنى أن القول على استحياء أي (على استحياء قالت).

فأنت ترى أنّ المعنى يتغير بحسب تقدير الارتباط.

ثم ان التعلق أو الارتباط ليس مختصاً بالجار والمجرور والظرف، وأنْ كان النحاة لا يذكرونه في غيرهما، بل هو جار في كثير من التعبيرات في الجملة العربية، لأنّه لابد من ارتباط بين الكلمات أحياناً ليتضح المعنى المقصود.

ومثال التعلق أو الارتباط في غير الظرف والجار والمجرور، قوله تعالى: ﴿وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ [الرعد:٢٢] فـ (سّراً وعلانية) مفعولان مطلقان أو حالان، وهما متعلقان بأنفقوا، لا يرزقناهم لأنّ المعنى على ذاك يكون رزقناهم سرًا وعلانية، وليس هو المراد، بل المراد أنهم ينفقون سرا وعلانية.

والنحاة يسمّون هذا المتعلق به، عاملاً فيقولون أنّ العامل في (سرا وعلانية) هو (ينفقون).

ونحوه قوله تعالى ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَن تَرِثُواْ ٱلنِّسَآءَ كَرْهًا﴾ [النساء:١٩] فكرهاً مفعول مطلق أو حال، وهذا المصدر بـ (ترثوا) لا يآمنوا، لأنّ المعنى يكون على ذاك (يا أيها الذين آمنوا كرهًا لا يحل لكم أن ترثوا النساء) ولا بقوله (يحل) لان المعنى سيكون: لا يحل لكم كارهين أنْ ترثوا النساء. ومقتضى هذا الامر أنهم اذا لم يكونوا كارهين جاز لهم ذاك. ذلك لان (كرها) سيكون حالا للمجرور وهذا المعنى فاسد.

ونحوه أن تقول (ما للذي أساء الينا نائما بيننا؟) فلا يصح تعلّق (نائما) وهو حال بـ (أساء) لان المعنى سيكون (اساء نائما) أي أساء وهو في حال نومه، وانما متعلق بمحذوف أي ما حصل له نائما؟.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ [يونس:٦٦] فشركاء مفعول به، وهو مرتبط بـ (يتّبع) أي: مفعول لهذا الفعل أو معمول له، كما يقول النحاة لأنّ المعنى أنهم لم يتبعوا شركاء في الحقيقة،

ولا يصح ربطه بـ (يدعون) لأنّ الكلام على ذلك لا يتم، لانه سيكون (وما يتبع الذين يدعون شركاء) ولا ندري النفي عن أيّ شيء ولا ما يتبعون.

ومن ذلك قوله تعالى ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ ٱلَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾ [هود: ٨١] فامرأتك مستثنى يحتمل تعلقه بـ (أسر) فيكون المعنى: فأسر بأهلك الاّ امرأتك، ويحتمل تعلقه بـ (يلتفت) فيكون المعنى (ولا يلتفت منكم أحدا الاّ امرأتك)، وعلى هذا تكون مُسرى بها معهم، ولكنها تلتفت، والراجح عندي الاول، والله أعلم.

ومثل هذا أن تقول (ذَهب الطلاب الى المكتبة واستعاروا كتبًا إلاّ خالداً) فإنك اذا علقت المستثنى بـ (ذهب) كان المعنى: ذهب الطلاب الى المكتبة إلاّ خالداً فهو لم يذهب، وإذا علقته بـ (استعاروا) كان المعنى: إنّ خالداً ذهب معهم الى المكتبة ولكنه لم يستعر كتاباً.

فالتعلق هو الارتباط المعنوي، سواء كان ذلك في الجار والمجرور والظرف، أم في غيرهما مما يقتضى الارتباط.

الاضافة

معنى الاضافة:

الاضافة نسبة اسم الى اسم آخر، واسناده اليه نحو: غلام هند، وكتاب خالد[١].

وقد استقر الأمر مؤخراً عند النحاة على أن الاضافة، أمّا أن تكون بمعنى اللام، نحو: (دار سالم) و(مال محمد) أي دار لسالم، ومال لمحمد، او تكون بمعنى (من) وذلك إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو (ثوب صوف) و(خاتم ذهب) أي ثوب من صوف وخاتم من ذهب، او تكون بمعنى (في) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه

(١) الاضافة عند النحاة اسناد اسم الى اسم اخر على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه.

المضاف، نحو (شهيد الدار) أي في الدار و﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣] أي في الليل والنهار[١].

ولا تخرج الإضافة عن هذا عندهم.

وذهب بعض النحاة إلى «أنّ الاضافة ليست على تقدير حرف أصلاً، وإلاّ لزم أنّ (غلام زيد) يساوي (غلام لزيد) وليس كذلك، فانّ معنى المعرفة غير النكرة.

وأجيب بأنّ قولنا (غلام لزيد) ليس تفسيراً مطابقاً من كل وجه، بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط»[٢].

والحق فيما نرى أنّ الاضافة تعبير آخر ليس على تقدير حرف، فقد يصح تقدير حرف في تعبير، وقد يمتنع تقدير أيّ حرف في تعبير آخر، وما صح تقديره بحرف لا يطابق معناه معنى المقدر. فهي أعمّ من أنْ تكون بمعنى حرف، ومما يدل على ذلك أمور، منها:

١- امتناع اظهار أي حرف من هذه الحروف في قسم من التعبيرات، نحو: (جئت مع خالد) و﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ [النمل: ٦] و﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: ٣٥] و﴿ ۞ كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴾ [آل عمران: ٩٣] و﴿ مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ ﴾ [الشعراء: ٧] و(عند خالد مال) و(خرج جميع القوم) و(يوم الاحد) و:

غير مأسوف على زمن ينقضي بالهمّ والحزن

ونحو ذلك كثير، مما يدل على أنّ الإضافة أوسع من أنْ تكون بمعنى حرف، وقد لاحظ النحاة ذلك، فحاولوا الخروج من هذا المأزق بقولهم: «ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك (طور سيناء) و(يوم الاحد) بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام في مثله»[٣].

(١) انظر ابن عقيل (٢/٣) «شرح الرضي» (١/٢٩٨-٢٩٩).

(٢) حاشية الخضري (٢/٣) وانظر «الهمع» (٢/٤٦).

(٣) شرح الرضي على الكافية (١/٢٩٩).

ونحن نقول: ومن أين لهم أنّ نحو طور سيناء، ويوم الاحد، وكل الرجال، وجميعهم، فيه مدلول اللام الذي يفيد الاختصاص؟.

٢- اقرّ النحاة أنّ الاضافة غير المحضة (وهي اضافة اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة إلى معمولها) ليست على تقدير حرف، فقولك: (هو حسن الوجه) ليس على تقدير حرف فليس الوجه في مثل هذا «مضافاً اليه (حسن) بتقدير حرف الجر، بل هو هو وكذا في (ضارب زيد) لان (ضارب) وإن كان مضافاً الى زيد، لكنه بنفسه لا بحرف الجر كما كان مضافاً اليه من حيث المعنى حيث نصبه أيضاً، ولم يحتج في إضافته إليه لا في حال الاضافة، ولا قبلها الى حرف جر[1]».

وذلك أنّ قولك (هو ضارب زيد) و﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩] مضاف بنفسه، لا بتقدير حرف لأنّ اسم الفاعل فيهما مأخوذ من متعدّ، وهو يتعدىٰ بنفسه، فقولك (هو ضارب زيداً) تقديره: هو يضرب زيداً وليس التقدير: هو يضرب لزيد، ولذا يقول النحاة في نحوه: (هو ضارب لخالد) إنّ اللام فيه زائدة مقوية، والاصل (هو ضارب خالد) باضافة الوصف الى معموله، وأصل التعبير (هو ضارب خالداً) ومثله ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦] فان اللام فيه زائدة مقوية، والأصل: فعال ما يريد، فكيف ينقلب الزائد أصلاً؟ فالتقدير يختص بالمحضة عندهم.

٣- ونحن نقول: إنّه لا فرق بين المحضة وغيرها، فقد يمتنع التقدير في المحضة ايضاً مما له شبه بغير المحضة من وجه وذلك نحو (إطعام مسكين) وكنوله: ﴿كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِ﴾ [الانبياء: ١٠٤] وقوله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الانبياء: ٧٣] وقوله ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] فهذه كلها اضافة محضة، لأن اضافة المصدر عندهم محضة، وهي ليست على تقدير حرف كما هو ظاهر، وذلك أنّ المصدر في هذه الامثلة متعدّ وقد اضيف الى مفعوله، وهو يتعدّى اليه في الاصل بلا تقدير حرف، كما في (ضارب خالد).

(١) شرح الرضي (١/٢٩٧)، وانظر «الهمع» (٢/٤٦).

ومثله اضافة اسم الفاعل اذا كان ماضياً، نحو (أنا مكرم محمد أمس) فهي محضة، وهي ليست على تقدير حرف في الراجح، لأنّه متعدّ، وقد صرّح بذلك ابن يعيش، قال: «وعندي أنّ اضافة اسم الفاعل إذا كان ماضياً من ذلك، ليس مقدّراً بحرف مع أنّ اضافته محضة»[1].

وعلى هذا فلا يصح تقدير حرف في نحو هذا، وبذا يكون قد خرج قسم من المحضة من التقدير.

٤- اضافة اسم التفضيل في الغالب لا تفيد معنى حرف، ولا تدل عليه، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٨٥]. فهذا نظير قولهم (حسن الوجه)، فلا يصح تقدير حرف فانّ (أشدّ) هو العذاب كما ذكروا في الصفة المشبّهة، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٢٤٣] وقوله ﴿وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٦٧] ونحو (أكرمته أحسن الاكرام).

واضافة اسم التفضيل محضة عند الجمهور، فهذا خرج عن التقدير ايضاً.

٥- ومما يدّل على ضعف مذهبهم أنّ الأَولى أنْ يكون التقدير أحياناً على غير ما ذهب اليه النحاة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَـٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] فهو على تقدير اللام عندهم، وتقدير (من) أرجح وأَولى، أي: حذراً من الموت، وهم لا يقدرونه بـ (من) لأنّ المضاف اليه ليس جنساً للمضاف، وكذلك (هربت خوفَ سعيد)، فهو على تقدير اللام عندهم، وتقدير (من) أظهر في المعنى، أي: خوفًا من سعيد، ونحوه قوله تعالى: ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [البقرة: ١٦١] فهم يقدرونه باللام وتقدير (من) أظهر في المعنى أي: لعنة من الله وهم يمنعون تقديره بـ (من) لأنّ المضاف اليه ليس جنساً للمضاف، ومثله قوله: ﴿غُفْرَانَكَ رَبَّنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥] ومعناه غفراناً منك، وليس غفرانا لك،

---

(١) شرح ابن يعيش (٢/١١٩).

وكذلك قولنا (هو أكبر القوم) و(أفضل الطلاب) فإنّ تقدير (من) فيه أولى من اللام، أي أكبر من القوم وأفضل من الطلاب.

فدّل على ضعف المعنى في تقديرهم أحياناً.

٦- إنّ المعنى يتغير عند التقدير، فتصبح المعرفة نكرة، فلو قدرت (هذه دار محمد) باللام كان التقدير (هذه دار لمحمد) والاولى معرفة، والثانية نكرة، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣] فهو لا يساوي (بأسماء لهم) ومثله قوله تعالى ﴿لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ﴾ [النساء: ٨٤] فهو لا يساوي (إلاّ نفساً لك) إذ يقتضي أن له أكثر من نفس، وقوله ﴿يُؤْذُونَ رَسُولَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦١] فهو لا يساوي (رسولاً لله)، وقوله ﴿فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس: ٩٢] لا يساوي (ببدن لك) إذ يقتضي أنّ له أكثر من بدن، وقوله ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ [الانعام: ١٠٩] لا يساوي (جهداً لأيمانهم) وليس له معنى.

وقد أدرك النحاة ذلك، فقد ذهب أبو حيان تبعاً لابن درستويه كما أسلفنا، إلى «أنّ الاضافة ليست على تقدير حرف أصلاً، والاّ لزم أنّ (غلام زيد) يساوي (غلام لزيد) وليس كذلك، فانّ معنى المعرفة غير النكرة.

وأجيب بأنّ قولنا غلام لزيد ليس تفسيراً مطابقاً من كل وجه، بل لبيان الملك أو الاختصاص فقط[1].

ورد النحاة عليه ليس متينًا، فانهم إنْ قدروا حرفاً تغيّر المعنى واستحالت المعرفة الى نكرة، فالاولى عدم التقدير للخلاص من هذا الامر، جاء في (**المقتضب**) «وأما الأسماء المضافة الى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام، وذلك قولك: المال لزيد كقولك: مال زيد، وكما تقول: هذا أخٌ لزيد، وجار لزيد، وصاحب له، فهذا بمنزلة قوله: جاره وصاحبه.

(١) حاشية الخضري (٢/ ٣).

فلا فصل بينهما، إلاّ أنّ اللام إذا حالت بين الاسمين، لم يكن الاول معرفة بالثاني من أجل الحائل.

فإذا أضفت الاسم الى الاسم بعده بغير حرف، كان الاول نكرة ومعرفة بالذي بعده.

فإذا أضفت اسماً مفرداً الى اسم مثله مفرد، أو مضاف صار الثاني من تمام الاول وصارا جميعاً اسماً واحداً وانجرّ الآخر بإضافة الاول اليه، وذلك قولك: هذا عبد الله، وهذا غلام زيد وصاحب عمرو...

ألا ترى أنّك تقول: هذا غلام رجل فيكون نكرة، فاذا أردت تعريفه قلت: هذا غلام الرجل وهذا صاحب المال»[1].

فالمبرد- وإنْ كان يقدر تبعاً للنحاة- ذكر الفرق بينهما، وأدرك أنّ كلاً منهما تعبير خاص، وأنّ اضافة اسم الى آخر، تصيّر الثاني من تمام الاول، وتجعلهما جميعاً اسماً واحداً.

٧- إنّ إضافة الشيء الى الشيء قد تكون بأدنى ملابسة، وهي أعمّ من أن تكون بمعنى حرف مما يدل على انها تعبير آخر. جاء في (**كتاب سيبويه**): «ألا ترى أنّك تقول هذا حب رمان) فاذا كان لك قلت (هذا حب رماني) فأضفت الرمان اليك، وليس لك الرمان إنما لك الحب، ومثل ذلك هذه ثلاثة أثوابك، فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رماني، تقول (هذا جحر ضبي) وليس لك الضب، إنما لك جحر ضب كما أضفت الجحر اليك مع إضافة الضب»[2].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «ويضاف الشيء الى الشيء بادنى ملابسة نحو قولك: (لقيته في طريقي) اضفت الطريق اليك لمجرد مرورك فيه، ومثله قول أحد حاملي الخشبة (خذ طرفك) اضاف الطرف اليه لملابسته اياه في حال الحمل»[3].

---

(١) المقتضب (٤/١٤٣-١٤٤).

(٢) كتاب سيبويه (١/٢١٧).

(٣) شرح ابن يعيش (٣/٨).

ونحوه قوله تعالى: ﴿عَشِيَّةً أَوْ ضُحَٰهَا﴾ [النازعات:٤٦] لما كانت العشية والضحى طرفي النهار صح اضافة احدهما الى الآخر، ونحو كوكب الخرقاء لسهيل[1]. ومثل سعيد كرز وجبل الجودي وطور سيناء ومدينة الموصل وحق اليقين، وقولهم (رجل صدق ورجل سوء) قال تعالى ﴿وَٱجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي ٱلْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٨٤] وقال ﴿أُمْطِرَتْ مَطَرَ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفرقان: ٤٠] و﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ﴾ [الانبياء: ٧٤] فهذا كله ليس على تقدير حرف معين وتقدير أي حرف مفسد للمعنى.

إنّ العرب قد تفيد المعاني -إذا أرادت- باللام أو (من) أو (في) أو غيرها، فإذا أرادت اطلاق المعاني حررتها من ذلك.

فالاضافة تعبير آخر غير مقيّد بحرف معيّن، إنّه قد يحتمل تقدير حرف احيانًا، غير أن المعنيين لا يتماثلان، وقد يكون غير ذلك فلا يحتمل معنى حرف ولا تقديره.

نوعا الاضافة:

يقسم النجاة الاضافة على ضربين: محضة وغير محضة.

فالمحضة: إضافة غير الوصف نحو (كتاب محمد)، أو اضافة الوصف الى غير معموله نحو (كريم مصر).

وتفيد تعريفًا أو تخصيصاً بحسب المضاف اليه، فإذا كان المضاف اليه معرفة أفادت تعريفاً واذا كان نكرة افادت تخصيصاً، فقولك (غلام محمد) معرفة، وأما قولك (غلام امرأة) فنكرة تفيد التخصيص.

ومعنى التخصيص تقليل الاشتراك، فـ (غلام) أعمُّ من (غلام امرأة)، فبالاضافة قل الاشتراك بعد أن كان يشمل كل غلام.

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٩٩)، «الصبان» (٢/ ٢٣٧).

والتعريف بالاضافة كالتعريف بـ (ال)، قد يكون للعهد، وقد يكون للجنس، فمن تعريف العهد قوله تعالى: ﴿ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ﴾ [النساء: ٨٤] وقوله: ﴿ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦١] وقوله ﴿ هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً ﴾ [الاعراف: ٧٣] وقوله ﴿ فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ [يونس: ٩٢] فهذا كلّه من تعريف العهد، لأنّه يدل على واحد بعينه.

ومن تعريف الجنس قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا ﴾ [النساء: ١٠]. فأموال اليتامى تفيد الجنس، ومثله ﴿ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴾ [النساء: ٧٦] وقوله ﴿ وَلَآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ ﴾ [النساء: ١١٩] وقوله ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾ [التوبة: ٦٠] فكل هذا من تعريف الجنس، لانه لا يراد به واحد بعينه بل هو لعموم الجنس. جاء في (شرح الرضي على الكافية) «اذا قلت (غلام زيد راكب) و لزيد غلمان كثيرة فلا بّد أن تشير به الى غلام من بين غلمانه له مزيد خصوصية بزيد، أمّا بكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلامًا له، دون غيره، أو يكون غلاماً معهودًا بينك وبين المخاطب، وبالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان. . .ثم يقال (جاءني غلام زيد) من غير اشارة الى واحد معيّن، وذلك كما أنّ ذا اللام في أصل الوضع لواحد معيّن ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معيّن كما في قوله:

«ولقد أمرّ على اللئيم يسبنّي»

وذلك على خلاف وضعه، فلا تظنن من اطلاق قولهم، في مثل (غلام زيد) انه بمعنى اللام، إنّ معناه ومعنى (غلام لزيد) سواء، بل معنى (غلام لزيد) واحد من غلمانه غير معين، ومعنى (غلام زيد) الغلام المعين من غلمانه، إنْ كان له غلمان جماعة، أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إنْ لم يكن له الا واحد»[1].

---

(١) شرح الرضي (١/ ٣٠٠).

والمضاف يتعرف بالمضاف اليه، سواء أضيف الى مفرد أم جملة، ومن الاضافة الى الجملة قولنا (جئت يوم سافر محمد) أي جئت يوم سفر محمد، وهو معرفة.

جاء في (**المقتضب**): «فاذا قلت: (هذا يوم يخرج زيد) فقد اضفته الى هذه الجملة فاتصل بالفعل لما فيه من شبهه وأتبعه الفاعل لانه لا يخلو منه، وهو معرفة لان قولك (هذا يوم يخرج زيد) هذا يوم خروج زيد في المعنى و﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ [المرسلات: ٣٥] هذا يوم منعهم من المنطق»(١).

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «قال صاحب المغني: يتعرف الظرف المضاف الى الجمل فيصح أن يقال: جئتك يوم قدم زيد الحار أو البارد، على أن يكون صفة لليوم.

قلت: ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه، ينبغي أنْ لا يتعرف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية، أو المبتدأ في الاسمية، نكرة نحو يوم قدم أمير، ويوم امير كبير قدم، اذ المعنى يوم قدوم أمير»(٢).

وعلى هذا فالمضاف يتعرف أو يتخصص بحسب المضاف اليه، فان كان معرفة عرف وان كان نكرة خصص، جملة أو مفردًا.

فأن قلت: ألا ترى أن (يوم) في نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] وقوله ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء: ٨٨] معلوم مع تنكير الوجوه والمال، فكيف يكون نكرة؟.

---

(١) المقتضب (٣/١٧٦).

(٢) شرح الرضي (٢/١١٧) وانظر حاشية الصبان (٢/٢٣٩).

قلت: هو نكرة لا معرفة غير أنه معلوم لأنه معروف أن المقصود به يوم القيامة فهو كما تقول: (سيحاسبك الله في يوم عظيم) وهو لاشك نكرة، غير أنه معلوم لأنه معروف أنّ المقصود به يوم القيامة، ومثله قولك (إنه قادم على رب كريم فرب كريم) فرب كريم نكرة مع أنّ المقصود به الله تعالى، وذلك لأنّ هذا خصوصية له، ونحو قوله تعالى ﴿سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ﴾ [يس: ٥٨].

فان كان صاحب الجملة معرفة كان المضاف معرفة، وإنْ كان نكرة كان المضاف نكرة مخصصة.

الاسماء الموغلة في الابهام: يذكر النحاة أنّ ثمة اسماء موغلة في التنكير لا تتعرف بالاضافة الى المعرفة، نحو غير ومثل وشبه وسوى، فقولك (مررت برجل غيرك) (غير) فيه نكرة، وكذلك: مررت برجل مثلك وشبهك، مثل وشبه فيه نكرتان وان كانتا مضافتين الى معرفة بدليل، إنّك وصفت بهما النكرة قال تعالى: ﴿أَمۡ لَهُمۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِۚ﴾ [الطور: ٤٣] وقال ﴿حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوۡجًا غَيۡرَهُۥۗ﴾ [البقرة: ٢٣٠] وقال ﴿وَإِن تَتَوَلَّوۡاْ يَسۡتَبۡدِلۡ قَوۡمًا غَيۡرَكُمۡ﴾ [محمد: ٣٨]، وقال: ﴿بَدَّلۡنَٰهُمۡ جُلُودًا غَيۡرَهَا﴾ [النساء: ٥٦] فـ (غير) في هذه كلها نكرة لانها وصفت بها النكرة، وكذلك (مثل) في نحو قولك (مررت برجل مثلك) ومررت برجل مثل الاسد.

وسر ذلك أنّ هذه الكلمات تفيد العموم فقولك (مررت برجل غيرك) (غيرك) فيه عامة في كل الاشخاص الذين هم سواك، فقد يكون أنه مر بخالد أو بحسن أو سعد أو محمد أو رجل آخر غير معلوم، وهي بهذا المعنى نكرة ولاشك.

وكذلك لو قلت (مررت برجل مثلك) فأوجه الشبه متعددة، فقد يكون مثلك في الطول، أو في اللون، أو في الذكاء، أو في القوة، أو في الجود، أو في غير ذلك من أوجه الشبه فلا ينحصر بشخص معيّن.

فهذه كلمات تفيد العموم لا تنحصر فيها أوجه المغايرة والمشابهة فلذلك كانت نكرات.

جاء في (**المقتضب**): «و(مررت برجل مثلك) فانْ قال قائل: كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف الى معرفة؟ هلاّ كان كقولك: مررت بعبد الله أخيك!.

فالجواب في ذلك أنّ الاخوة محصورة، وقولك (مثلك) مبهم مطلق يجوز أن يكون مثلك في أنكما رجلان أو في أنكما أسمران، وكذلك كل ما تشابهتما به، فالتقدير في ذلك التنوين كأنه يقول: مرر برجل شبيهٍ بك ومررت برجل مثل لك.

فأن أردت بـ (مثلك) الاجراء على أمر متقدم حتى يصير معناه: المعروف بشبهك لم يكن إلاّ معرفة فتقول على هذا (مررت بزيد مثلك) كما تقول: مررت بزيد أخيك، ومررت بزيد المعروف بشبهك.

ومثل ذلك في الوجهين مررت برجل شبهك، ومررت برجل نحوك، فأما مررت برجل غيرك، فلا يكون الاّ نكرة لانه مبهم في الناس أجمعين، فانما يصح هذا ويفسد بمعناه[١].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «وقد جاءت اسماء اضيفت الى المعارف ولم تتعرف بذلك للابهام الذي فيها وانها لا تختص واحدا بعينه، وذلك غير، ومثل، وشبه، فهذه نكرات وإنْ كنّ مضافات الى معرفة، وانما نكّرهن معانيهن وذلك، لأنّ هذه الاسماء لما لم تنحصر مغايرتها ومماثلتها لم تتعرف، ألا ترى أنّ كّل من عداه فهو غيره، وجهة المماثلة والمشابهة غير منحصرة فاذا قلت (مثلك) جاز أن يكون مثلك في طولك، وفي لونك، وفي عملك ولن يحاط بالاشياء التي يكون بها الشيء مثل الشيء، فلذلك من الابهام كانت نكرات...

وقد تكون هذه الاشياء معارف إذا شهر المضاف، بمغايرة المضاف إليه، أو بمماثلته فيكون اللفظ بحاله والتقدير مختلف، فاذا قال القائل: مررت برجل مثلك، أو شبهك واراد النكرة فمعناه بمشابهك او مماثلك في ضرب من ضروب المماثلة والمشابهة،

---

(١) «المقتضب» (٤/٢٨٦-٢٨٨).

وهي كثيرة غير محصورة، واذا اراد المعرفة قال: مررت بعبد الله مثلك، فكان معناه المعروف بشبهك، أي الغالب عليه ذلك ونحوه قوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧].

لأنّ المراد بالذين أنعمت عليهم، المؤمنون، والمغضوب عليهم، الكفار فهما مختلفان، ونحوه مررت بالمتحرك غير الساكن، والقائم غير القاعد[(١)]».

وجاء في **(شرح الرضي على الكافية)**: «واعلم أنّ بعض الاسماء قد توغل في التنكير بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو (غيرك) و(مثلك) وكل ما هو بمعناهما من نظيرك، وشبهك، وسواك، وشبهها، وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتاً دون أخرى، اذ كل ما في الوجود الاّ ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص ذاتاً، بلى نحو (مثلك) أخصّ من غيرك، لكن المثلية ايضاً يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى.

قال ابن السري: اذا أضفت (غيراً) الى معرف له ضد واحد فقد تعرّف (غير) لانحصار الغيرية كقولك: عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تعالى ﴿غير المغضوب عليهم﴾ صفة (الذين انعمت عليهم) اذ ليس لمن رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرّف غير المغضوب عليهم، لتخصصه بالمرضيّ عنهم، وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء، كالعلم والشجاعة أو نحو ذلك. فقيل (جاء مثلك) كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني.

والمعرفة والنكرة بمعانيها فكل شيء خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة، وقدح ابن السراج في هذا بقوله تعالى ﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر: ٣٧] مع ان معنى (غير الذي كنّا نعمل) اي الصلاح لان عملها كان فساداً، ويقول الشاعر:

ان قلت خيراً قال شراً غيره

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٢/١٢٥-١٢٦).

والجواب أنّه على البدل، لا الصفة، أو حمل (غير) على الاكثر مع كونه صفة، لأنّ الاغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف اليه[1]».

وجاء في (**الهمع**): «ويعرف ما ذكر من (غير) وما بعده إن تعين المغاير والمماثل كأن وقع بين ضدين نحو ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ وقولك: مررت بالكريم غير البخيل، والجامد غير المتحرك[2]».

فخلاصة ما ذهب اليه النحاة أنّ الاصل في (غير) و(مثل) ونظائرهما، ألاّ تتعرف بالاضافة وقد تتعرف، اذا شهر المضاف بالمغايرة والمماثلة، وأنكر آخرون تعريف (غير) مطلقاً.

وذهب بعضهم الى انها تتعرف اذا أضفتها الى معرّف له ضد واحد. وردّ هذا القول بقوله تعالى ﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ [فاطر: ٣٧]، وقوله: (**ان قلت خيراً قال شراً غيره**[3]).

والتحقيق في هذا، أنّ غيراً ومثلاً، قد تتعرفان بالاضافة، وذلك إذا تعيّن المغاير والمماثل، . وايضاح ذلك أنّك تقول (نزلت بوادٍ غير ذي زرع) و(نزلت بوادٍ غير ذي الزرع) و(نزلت بالوادي غير ذي الزرع) فان الثالثة معرّفة بخلاف الاوليين.

وذلك إنّ قولك (بواد غير ذي زرع) يكون فيه الوادي نكرة، وهو موصوف بأنه ليس بذي زرع كما تقول (نزلت بوادٍ مزروع). واما (بوادٍ غير ذي الزرع) فالمقصود به انه نزل بواد غير الوادي المزروع، فهناك واد ذو زرع معلوم للمخاطب، فهو لم ينزل بذلك الوادي بل نزل بوادٍ آخر، فذو الزرع معرفة، ولكن (غيراً) بقيت نكرة لان الوادي المنزول به نكرة لم يتعيّن.

---

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٠٠-٣٠١)، وانظر «الهمع» (٢/ ٤٧).
(٢) «الهمع» (٢/ ٤٧).
(٣) انظرالمعني (١/ ١٥٨)، «شرح الرضي» (١/ ٣٠٠-٣٠١).

وأما قولك: (نزلت بالوادي غير ذي الزرع) فالوادي المنزول به معرفة والوادي المتروك معرفة، فهنا تكون (غير) معرفة لانّ كلاً من الواديين معلوم، ونحوه قولك (لقيت رجلاً غير خائف ولا وَجل) و(لقيت رجلاً غير الخائف) و(لقيت الرجل غير الخائف).

وأما (شبيهك) فتتعرف بالاضافة، بخلاف (مثلك) و(شبهك) و(نحوك) واضرابها، وذلك لأنّ لفظ (شبيه) يفيد انحصار الشبه في جميع الوجوه، وذلك أنّها على وزن (فعيل) وهي تفيد المبالغة كعليم، وسميع، فدل على شدة المشابهة واتساعها، فاذا قلت (مررت بالرجل شبيهك) فكأنّك قلت: مررت بالرجل الذي يشبهك من جميع الوجوه[١]. بخلاف شبهك ومثلك، فانّه يفيد وجهاً من وجوه المشابهة الكثيرة المتعددة.

وأمّا (حسبك) و(هدّك) و(شرعك) و(كفيك) و(كافيك) و(ناهيك) واخواتها فهي نكرات لانها بمعنى الفعل، فقولك: (حسبك درهم) معناه (يكفيك درهم) او ليكفك. وقولك (مررت برجل حسبك من رجل) معناه يكفيك، أو كافيك، وكذا اخواته[٢].

الاضافة غير المحضة: وتشمل:

١- إضافة اسم الفاعل والمفعول الى معمولهما اذا كانا دالين على الحال أو الاستقبال نحو (هو ضارب خالد الآن أو غدًا) و(هو مضروب الاب الآن أو غدًا) فانْ كانا للمضي فاضافتهما محضة نحو (هو ضارب خالد أمس).

٢- إضافة صيغ المبالغة واضافة الصفة المشبهة مطلقاً الى معمولها، نحو (هو ضرّاب الرؤوس) و(طويل القامة وحسن الوجه).

٣- ويلحق بهذه الصفات المنسوب إذا اضيف الى مرفوعه، نحو (هوعراقي الوطن عربي النسب)، والمصادر إذا كانت بمعنى إسم الفاعل أو المفعول، نحو (قيد الاوابد) أي مقيد الاوابد[٣].

---

(١) «شرح الرضي» (١/٣٠١)، «شرح ابن يعيش» (٢/١٢٦)، «المقتضب» (٤/٢٨٨).
(٢) «المقتضب» (٤/٢٨٨)، «شرح الرضي» (١/٣٠١).
(٣) انظر «شرح الرضي» (١/٣٠٤)، «شرح ابن يعيش» (٢/١١٩-١٢٠).

والمضاف اضافة غير محضة نكرة، وإنْ كان مضافاً الى معرفة كقوله تعالى: ﴿ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة: ٩٥] فبالغ الكعبة نكرة، ولذا وصف بها النكرة، وكذا (مررت برجل طويل القامة) فطويل القامة نكرة ولذا وصفت بها النكرة.

وهذه الاضافة لا تفيد تعريفاً، ولا تخصيصاً، بخلاف المحضة.

أماّ أنّها لا تفيد تعريفاً، فلأنها تصف النكرات، كقولك (مررت برجل حسن الوجه).

وأمّا أنّها لا تفيد تخصيصاً، فلأنّ التخصيص كان قبل الاضافة، فقولك (هو ضارب خالدٍ) أصله (هو ضاربٌ خالداً) ثم أضفته الى مفعوله، وكذلك (هو حسن الوجه) أصله (هو حسنٌ وجهه) ثم أضفته، فالتخصيص حاصل قبل الاضافة، وهي لم تكسبه تخصيصاً جديداً، وإنّما هي تفيد التخفيف أو رفع القبح كما يقول النحاة.

فقولك (هو ضارب خالدٍ) أخف من (هو ضاربٌ خالداً) وذلك لحذف التنوين منه. وأمّا رفع القبح فنحو (هو حسن الوجه) فانّك أمّا تقولها برفع الوجه، أو نصبه او جرّه، فاذا رفعت الوجه وقلت (محمد حسن الوجهُ)، لم يكن ثمة ضمير في الخبر يعود على الموصوف (محمد)، لأنّ الخبر أخذ مرفوعه الظاهر، وهو (الوجه) فلا يرفع ضميراً وظاهراً، واذا نصبته فقلت (محمد حسنُ الوجهَ) كنت أجريت الوصف القاصر، مجرى المتعدي. وفي الجر تخلص من هذين[1] اضافة الى التخفيف بحذف التنوين.

والحق فيما نرى أنْ ليست الاضافة لأحد هذين الغرضين، وإنّما هي لغرض آخر يختلف عن الأعمال، اذ لو كان التخفيف هو الغرض لاستعمل كذلك مطلقاً وامتنع الاعمال في حين نرى الاستعمالين جاريين: الاضافة والاعمال، قال تعالى ﴿ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْۚ ﴾ [البقرة: ١٤٥] بالاعمال، وقال ﴿ رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِۚ ﴾ [آل عمران: ٩] بالاضافة.

---

(١) انظر الأشموني (٢/ ٢٤١)، حاشية الخضري (٢/ ٥).

وقال: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المائدة: ٢] بالاعمال، وقال: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥] و﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦] بالاضافة.

فلماذا لم يخفف دوماً! ويقال كذلك بالنسبة الى الصفة المشبهة في رفع القبح.

والتحقيق أنّ لكل تعبيرٍ غرضاً لا يؤديه الآخر، فالاعمال نص في الدلالة على الحال او الاستقبال، والاضافة ليست نصّاً في ذلك، فانك إذا قلت: (انا ضاربٌ محمداً) كان ذلك دالاً على الحدث في الحال او الأستقبال. قال تعالى ﴿إِنِّى خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [ص: ٧١-٧٢] فهو للاستقبال، أما الاضافة فليست نصّاً في هذا المعنى، بل تحتمل المضي والاستمرار والحال، والاستقبال، فانك اذا قلت (انا مكرم محمد) احتمل ذلك المضي والحال والاستقبال والاستمرار، قال تعالى ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [ابراهيم: ١٠] وهو ماض.

وقال: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ [الانعام: ٩٥-٩٦] وهو استمرار.

فالأضافة تعبير احتمالي، يحتمل اكثر من معنى، بخلاف الاعمال فانه تعبير قطعي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أنه في الاعمال يكون الوصف ملحوظاً فيه جانب الحدث، وقربه من الفعلية، في حين أنه في الأضافة يكون ملحوظاً فيه جانب الأسمية، وذلك أنّ الأضافة من خصائص الأسماء. أما أخذ الفاعل والمفعول، فالأصل فيه للفعل. فأنت تقول (هذا بائعٌ السمكَ) بمعنى (يبيع) وتقول: (رأيت محمداً آكلاً التفاحة) بمعنى (يأكلها)، فاذا قلت: (هذا بائع السمكِ وآكلُ التفاح) بالاضافة دلّ على الذات كما تقول: (مالك الدار).

واذا قلت: (هذا كاتبٌ العقودَ) كان المعنى يكتبها، أي يقوم بكتابتها الآن، أو سيقوم بكتابتها، بخلاف (هذا كاتب العقود) فإنّ المعنى هذا المخصص لها، والموظف فيها،

ونحوه أنْ تقول: (هذا حارسٌ المدرسةَ) و(هذا حارسُ المدرسةِ) فإن المعنى في الأولى أنه يقوم بحراستها أي يحرسها الآن، أما الثانية فمعناها أنه المكلف بحراستها وإن لم يقم بحراستها الآن.

ومما يوضح ذلك أنك تقول: (حارس المدرسة ليس حارساً المدرسة) و(سائق السيارة ليس فيها).

وتقول: (هذا ضرّابُ الرؤوس) فتلحظ فيه معنى الفعلية، وتقول: (هذا بياعُ الفاكهة) فتلحظ جانب الاسمية كما تقول: هذا راوية الشعر وعلامة النحو.

فدلّ ذلك على أنّ الأعمال له غرض والأضافة لها غرض، وليس المقصود بها مجرد التخفيف كما يذكر النّحاة.

إضافة المترادفين والصفة والموصوف:

ذهب جمهور النحاة الى أنه لا تجوز إضافة المترادفين كليث أسد و(قمح بُرّ) فإن جاء ما ظاهره ذلك أوّل، وذلك كاضافة الاسم الى اللقب كـ (سعيد كرز)، و(خالد رأسٍ) قالوا: لأنهما إسمان لمسمّى واحد، وكأضافة العام الى الخاص، كـ (يوم الخميس) و(علم النحو) قالوا: لأنّ الخميس يوم، والنحو علم، فهو من باب إضافة الشيء الى نفسه، فأوّلوا المضاف بمسمّى أي مسمّى كرز ومسمّى الخميس.

كما لا يجوز عندهم إضافة الموصوف إلى صفته وبالعكس، فلا يقال: (رجل قائم) ولا (غلام ضاحك)، وما ورد من ذلك مؤول على تقدير مضاف إليه محذوف، وهو الموصوف بتلك الصفة نحو قوله (حب الحصيد) و(دار الآخرة) و(جانب الغربي) فهو على تقدير حب الزرع الحصيد، ودار الحياة الآخرة، وجانب المكان الغربي.

وأجاز الكوفيون إضافة كل ذلك بشرط إختلاف اللفظين فيقال: عندهم رجل جالسٍ وليث أسد ونحوهما[١].

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية (٣١٥/١)، ابن يعيش (١٠/٤)، ابن عقيل (٦/٢)، «الهمع» (٤٨/٢). =

والحق فيما ذكروه من إضافة المترادفين أنه يجوز إضافة أحدهما إلى الآخر إذا كان بينهما أدنى أختلاف، وكانت الإضافة تفيد معنى ما كاضافة الأسم إلى اللقب، والعام إلى الخاص، وما إلى ذلك، فكل ذلك جائز بلا تأويل، وعليه كلام العرب، فالعرب تقول (سعيد كرز) بإضافة الإسم إلى اللقب، ثم إنّ اللقب في الحقيقة غير الإسم، وليس مرادفاً له، وإنْ كان المسمّى واحداً فان فيه من المدح والذم وغيرهما ماليس في الأسم.

وكذلك (يوم الخميس) و(شهر رمضان) و(علم النحو) فإن الخميس أخص من (يوم) وليس مرادفاً له وكذا ما بعده، فهذا كله جائز وعليه كلام العرب فمنعه تعسف ولا داعي للتأويل فيه.

ولا تمتنع الإضافة إلاّ إذا كان المتضايفان مترادفين حقاً، ولا تحصل في الإضافة فائدة كليث أسد ومدية سكين وقمح حنطة. وما ورد من ذلك يبقى مسموعاً لا يقاس عليه[١].

وأما إضافة الموصوف الى صفته، فالراجح إنها لا تجوز إلاّ بتقدير مضاف إليه محذوف، فلا تقول: (رأيت غلام الضاحكِ) وتعني بالضاحك الغلام نفسه، بل على معنى رأيت غلام الرجل الضاحك، فالضاحك غير الغلام، ولا تقول (رأيت بنت الجالسة) وتعني بالجالسة البنت، بل يصح على معنى رأيت بنت المرأة الجالسة، وكذلك لا تقول: (اشتريت كتاب الجديد) وتعني بالجديد الكتاب، بل على معنى اشتريت كتاب البحث الجديد، أو العلم الجديد، ونحو ذاك.

إكتساب المضاف التذكير والتأنيث من المضاف إليه:

قد يكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير، والتأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحاً للحذف، وأقامة المضاف إليه مقامه[٢]، أو أن يكون المضاف كل المضاف إليه أو بعضه أو كبعضه[٣]، نحو قوله (شرقت صدر القناة من الدم) فـ (صدر) مذكر،

---

(١) انظر حاشية الخضري (٢/٦).

(٢) شرح ابن عقيل (٢/٧)، شرح الرضي على الكافية (١/٣٠٢).

(٣) «الهمع» (٢/٤٩)، حاشية الخضري (٢/٧).

غير أنه أكتسب التأنيث من المضاف إليه لأنه جزء منه، وقال تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، فأخبر عن الاعناق وهي مؤنثة بقوله ﴿خاضعين﴾ وكان القياس أن يقول (خاضعة) ولكنه عاملها معاملة المذكر، وذلك لأن المضاف إليه مذكر والأعناق جزء منهم.

وقال جرير:

لمّا أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشّع

وقال العجّاج:

طول الليالي أسرعت في نقضي نقضن كلّي ونقضن بعضي

وقال الآخر:

إنارة العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

وجاء في كلامهم (ذهبت بعض أصابعه)[1].

فأن لم يكن المضاف صالحاً للحذف، ولا كلاً أو بعضاً، أو كبعض، لم يجز فلا تقول: (جاءت غلام زينب) ولا (ذهبت ابن فاطمة).

وإنما يحسن ما ذكرناه إذا كان يؤدي معنى لا يؤديه الأصل.

فما يؤديه التوسعُ في المعنى، وذلك أنّه إذا أجرى حكم المضاف إليه على المضاف في التذكير والتأنيث، فأنّه يريد بذلك أن ينتظمهما معاً في الحكم، ولا يخص المضاف وحده به.

فمن المعلوم أنّك إذا قلت: (جاء غلام سعيد) كان المجيء للغلام وحده، ولكن إذا قلت: (أفنتنا تتابع السنين) كان في تأنيث الفعل إشارة إلى أنك تريد السنين أيضاً فكأنك قلت: (أفنتنا السنون وتتابعها) وهذا توسع في المعنى، لأنه كسب معنيين في تعبير واحد.

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢٥-٢٦)، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٠٢).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤] فأنه ذكّر ولم يقل خاضعة، وذلك لأنه لا يريد خضوع الأعناق فقط، بل خضوع أصحابها أيضاً فقدّم (الأعناق) للاسناد، ولكنه أخبر عن المضاف إليه فجمع المعنيين بذلك.

وكذلك قول الشاعر (تواضعت سور المدينة) فأنه لم يقل (تواضع سور المدينة) ولاشك أنّ الشاعر مضطر إلى ذلك، لإقامة الوزن، لكن فيه معنى حسناً مع ذلك، وذلك أنه أراد أنّ المدينة كلها تواضعت وليس السور وحده، فذكر السور لأنه حصن المدينة وحماها وأنث الفعل لإرادة المدينة أيضاً فجمع بين المعنيين.

ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦] ولم يقل (قريبة) وذلك لكسب معنيين، وهما قرب رحمة الله وقربه هو أيضاً وليست الرحمة وحدها قريبة وذلك كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦] فجمع المعنيين معاً: قربه وقرب رحمته، فقدّم الرحمة وأخبر عن الله.

وهذا توسع في المعنى لا يؤديه الأصل فبدل أن يقول: أن رحمة الله قريبة والله قريب جمع ذلك من أخضر طريق وأوجزه فقال: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]. نعم قد يكون ذلك لإقامة وزن في شعر، وقد يرد من كلام العرب ما ليس على هذا القصد، ولكن البليغ لا يعدل من تعبير إلى تعبير إلاّ لقصد وغرض.

وهذا باب كبير مرّ طرف منه في مواضع متقدمة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: ٨] وقوله: ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦] وغير ذلك.

الظروف المعرّفة بالقصد:

وهي التي يسميها النحويون (الغايات) وهي: قبل، وبعد، وفوق، وتحت، وأمام، ووراء وخلف، وأسفل، ودون، وأول، وعلى نحوها.

ويذكر النحاة أنّ لها أربعة أحوال:

١- ألاّ تضاف وهي في ذلك نكرات كقول الشاعر:

فساغ لي الشراب وكنت قبلاً ... أكاد أغص بالماء الفرات

فمعنى (قبلاً): فيما مضى من الزمان.

٢- أنْ تضاف، نحو ﴿مِّن قَبْلِ صَلَوٰةِ ٱلْفَجْرِ﴾ [النور:٥٨] و(رجئت بعد محمد) و﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ [آل عمران:١٤٤]، وتكون معرفة إذا أضيفت إلى معرفة، كقوله تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ﴾ ونكرة إذا أضيفت إلى نكرة، نحو (جئت بعد سفر طويل).

٣- أنْ يحذف المضاف إليه وينوى لفظه، وهذا قليل كقوله:

ومن قبلِ نادى كل مولّى قرابة ... فما عطفت مولّى عليه العواطف

أي: ومن قبل ذلك، ويعامل المضاف كأنّ المضاف إليه، مذكور.

وهي في هذه الأحوال المتقدمة معربة.

٤- أنْ يحذف المضاف إليه وينوى معناه، وتكون عند ذاك مبنية على الضم، نحو ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤][1]، وتكون في هذه الحال معرفة، وهذا القسم الأخير هو الذي يسميه النحويون (الغايات) وهو مدار بحثنا ههنا، وهي التي آثرنا تسميتها الظروف المعرّفة بالقصد، أو الظروف المقصودة.

ونعني بالظروف المقصودة أن هذه الظروف معلومة الزمان أو المكان، من دون معرّف لفظي، وإنّما هي معرّفة بمعرّف معنوي، وهو القصد إليها، فبنيت على الضم، لمخالفة حالاتها الأعرابية الأخرى التي تكون فيها نكرة، أو معرّفة بالإضافة.

أما كونها معرّفة فهو مما نص عليه النحاة، جاء في (**المقتضب**): «فأما الغايات فمصروفة عن وجهها، وذلك أنها مما تقديره الأضافة، تعرّفها، وتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها وتركت نياتها فيها، كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة، فصرفت عن وجوهها، وكان محلها من الكلام أنْ يكون نصباً أو خفضاً.

(١) انظر شرح ابن عقيل (٢/ ١٤).

فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم، وكان ذلك دليلاً على تحويلها، وإنّ موضعها معرفة.

وإنّ كانت نكرة، أو مضافة لزمها الإعراب، وذلك قولك: جئت قبلك، وبعدك، ومن قبلك، ومن بعدك، وجئت قبلاً، وبعداً، كما تقول: أولاً وآخراً.

فأنْ أردت قبل ما تعلم فحذفت المضاف إليه قلت: (جئت قبلُ وبعدُ) و(جئت من قبلُ ومن بعدُ). قال الله عزّ وجل: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾، وقال: ﴿وَمِن قَبْلُ مَا فَرَّطتُمْ فِى يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٠]. وقال في الإضافة: ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [آل عمران: ١١] و﴿مِنۢ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [الفتح: ٢٤].

وكذلك جئت من عَلْوُ، وصُبّ عليهم من فوقُ ومن تحتُ يافتى إذا أردت المعرفة وكذلك من دونُ يا فتى»[١].

وجاء في (**التصريح**): «فإن نوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا- يعني قبل وبعد-... على الضم... وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية... وقال الحوفي: إنّما يبنيان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة، أما إذا كان نكرة فإنّهما يعربان سواء نويت معناه أو لا»[٢].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «فإذا أضيف إلى معرفة وقطع عن الإضافة وكان المضاف إليه مرادًا منوياً كان معرفة... وإن قطع النظر عن المضاف إليه، كان معربًا منكورا، وكذلك لو أضفته إلى نكرة وقطعته، كان معربًا أيضاً لأنه منكور كما كان، فمعناه مع قطع الإضافة كمعناه مضافاً»[٣].

---

(١) المقتضب (٢/ ١٧٤-١٧٥)، وانظر الامالي لابن الشجري (١/ ٣٢٨-٣٢٩).

(٢) «التصريح» (٢/ ٥١).

(٣) شرح ابن يعيش (٤/ ٩٠).

إن النحاة يقولون- كما مرّ آنفا- في هذه الظروف إنّ المضاف إليه حذف، ونوي معناه، ولم يوضحوا المقصود بقولهم (نوي معناه) توضيحاً شافياً.

فقد قال الصبان: «والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف إليه، أن يلاحظ معنى المضاف إليه ومسماه، معبّراً عنه بأيّ عبارة كانت، وأيّ لفظ كان، فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية المضاف إليه»(١).

وجاء في (**حاشية الخضري**): «أشتهر أنّ المراد بذلك أنْ ينوى معنى الإضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في (بعد زيد) مثلاً، وذلك المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد، وأمانيّة اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف إليه ملحوظاً ومقدراً في نظم الكلام كالثابت»(٢).

والذي أراه أنه ليس ثمة مضاف إليه محذوف، كما ذهب إليه النحاة، وإنّما هو في الحقيقة ظرف معرّف بالقصد، أي ظرف معلوم للمتكلم، أو للمخاطب، فقوله تعالى: ﴿ومن قبلُ ما فرّطتم في يوسف﴾ يدلّ على أنّ ذلك الزمان معلوم للمخاطبين.

وممّا يُرجّح ذلك:

أنه قد يضعف تقدير مضاف إليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] فليس ثمة مضاف إليه محذوف بعد كلمة (قبل)، وإنما المراد بهذا الزمان زمان معيّن معلوم عند المخاطبين، ومعلوم إنّ المخاطبين لم يقتلوا أنبياء الله، وإنّما المقصود به آباؤهم الاقدمون، غير أنّ الزمان معلوم.

ومثله قوله تعالى: ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة: ١٠٨] فأنه لا يحسن تقدير مضاف إليه، وإنّما المقصود به زمان معيّن معلوم

---

(١) حاشية الصبان (٢/٢٦٨).

(٢) حاشية الخضري (٢/١٦).

غير محدود بإضافة. ونحوه: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٥٩] وقوله ﴿وَلَا تَتَّبِعُوٓاْ أَهْوَآءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ﴾ [المائدة: ٧٧] وقوله: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف: ٧٧] وقوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُ﴾ [الأعراف: ١٠١] وقوله: ﴿وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْـًٔا﴾ [مريم: ٩] وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُواْ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [القصص: ٤٨].

فانّ زمان (قبل) ههنا معلوم مقصود، وليس مقيّداً بإضافة.

وهذا يتضح فيما لاتصح إضافته، وهو (علّ) فأنّ (عل) مما لا يضاف أصلاً، وقد ذكروا أنه إذا كان المقصود به علواً معلوماً بنوه على الضم وإلاّ أعربوه.

جاء في (**شرح شذور الذهب**): «ما الحق بـ (قبل) و(بعد) (من علُ) المراد به معين كقولك: أخذت الشيء الفلاني من أسفل الدار، والشيء الفلاني من علُ، أي من فوق الدار...

ولو أردت بـ (عل) علواً مجهولاً غير معروف تعين الأعراب كقوله:

كجلمود صخر حطّه السيل من علِ

أي من مكان عال[1].

وجاء في (**مغني اللبيب**) في (عل): «اسم بمعنى فوق التزموا فيه أمرين: أحدهما استعمال مجرورا بـ (من).

والثاني استعماله غير مضاف، ... ومتى اريد به المعرفة كان مبنيًا على الضم تشبيهاً له بالغايات... ومتى أريد به النكرة كان معربًا كقوله:

مكرّ مفرّ مقبل مدبر معًا كجلمود صخر حطّه السيل من علِ

(١) شرح شذور الذهب (١٤٦/١٤٧).

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود انحط من مكان عال، لا من علو مخصوص»[١].

وكذلك الأمر في سائر أخواتها، فأنها إذا كانت معلومة بالقصد لا بإضافة، كانت مبنية على الضم وإلاّ كانت معربة.

ويشبهها في ذلك النكرة المقصودة في النداء، مثل (يارجل) بخلاف (يا رجلاً) فإنّ رجلاً الأولى مقصودة، وهي معرّفة بالقصد وتسمّى النكرة المقصودة، بخلاف الثانية فإنها غير مقصودة، ولذا فهي نكرة. فالمعرّفة بالقصد في النداء مبنية على الضم نظيرة تلك في الإضافة بخلاف النكرة والمضافة.

جاء في (**شرح ابن يعيش**): وقيل بنيت على الضم لشبهها بالمنادي المفرد من نحو (يازيد) ووجه الشبه بينهما أنّ المنادي المفرد متى نكّر أو أضيف أعرب. . .وإذا أفرد معرفة بني، وقد كان له حالة تمكن، وكذلك قبل وبعد، إذا نكر أو أضيف أعرب، وإذا أفرد معرفة بني[٢].

فعلى هذا يكون الأمر كما يأتي:

إنّ هذه الظروف إذا لم تضف كانت نكرة لا تدل على زمان أو مكان معيّن، وإن أضفتها كانت مقيّدة بذلك المضاف إليه تخصيصاً أو تعريفاً، وإن بنيتها على الضم كان المعنى أنك قصدت بها زماناً معيّناً أو مكاناً معيّنًا فأشرت إليه. فإذا قلت: (رأيته قبلا) كان المعنى إنك رأيته فيما مضى، وكذا إذا قلت: (ابدأ بذا أولاً) فإنّ المعنى ابدأ به مقدماً ولم تتعرّض للتقدم على ماذا[٣].

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١٥٤)، وانظر حاشية الخضري (٢/ ١٦).

(٢) شرح ابن يعيش (٤/ ٨٦-٨٧).

(٣) شرح ابن يعيش (٤/ ٨٨)، شرح شذور الذهب (١٤٣).

وإذا قلت: (رأيته قبل محمد) أو (قبل مدة طويلة) كان مقّيدا بقيد الإضافة، نكرة أو معرفة.

وأما قولك: (رأيته قبلَ) فهو تعبير قليل، ولا يصح إلاّ إذا كان هناك لفظ معّين قامت القرينة عليه فحذفته لذلك وأبقيت المضاف على حاله كأنّ المضاف إليه مذكور في الكلام.

فإن قلت: (رأيته قبلُ) قصدت به زمنا معينا معلوما وهذا الزمن معرفة، وكذا أن قلت (سقط من علُ) فإن المعنى أنه سقط من علو مخصوص، بخلاف ما لو قلت (سقط من علٍ) فإن المعنى سقط من مكان عال غير معلوم، والله أعلم.

حذف المضاف:

يحذف المضاف كثيراً في الكلام بدلالة القرائن الدالة عليه، ولحذفه أغراض أهمها:

١ - التجوز في الكلام والاتساع فيه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] والمعنى عندهم، ولكنّ ذا البر من آمن بالله، أو ولكن البر برّ من آمن بالله[1]، قالوا وذلك لأنّ البرَّ مصدر و(من آمن) جثة، فلا يخبر بالذات عن المصدر[2]. ومثله قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ [البقرة: ١٨٩].

والحق أنه ورد في اللغة الأخبار بالذات عن المصدر، وبالمصدر عن الذات لقصد التجوزّ والمبالغة، فمن الأول ما ذكرناه في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ ونحوه، والقصد منه تجسيد المعاني وتحويلها إلى شخوص حيّة متحركة تراها العيون، فقوله تعالى ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ يفيد أنّ البر إذا تجّسد كان شخصاً مؤمناً بالله واليوم الآخر، فهو بذلك جعل البر شخصاً يمشي على رجلين له سماته وصفاته.

ومن الثاني أعني الأخبار بالمصدر عن الذات قوله تعالى ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦] فقد أخبر عن ابن نوح بقوله (عمل غير صالح)، والقصد منه تحويل الذات

---

(١) «كتاب سيبويه» (١٠٨/١).

(٢) انظر «شرح ابن يعيش» (٢٤/٣).

الى حدث بعكس القسم الاول، والمعنى في الآية أنّ ابنك يانوح تحوّل الى عمل غير صالح ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات.

وهذا التحويل والتجوّز لا يؤديه التقدير، فإنك إذا قدّرت كما قدّر النحاة (إنه ذو عمل غير صالح) أو (ذا البر من آمن) لم يبق فيه شيء من هذا المعنى، فلا داعي لتقدير مضاف أو نحوه، فإنّ لكل تعبير دلالته ومعناه.

ومن هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي حبّ العجل[١]، لأن العجل لا يشرب في القلوب.

وهو نظير ما مرّ من ارادة التجوّز، والمعنى إن قلوبهم كأنما أشربت عجل الذهب حقيقة فكان في تكوينها وتركيبها، ولا يؤدي هذا المعنى تقدير كلمة (حب).

ومنه قولهم (بنو فلان يطؤهم الطريق) وهو مجاز عقلي، والمعنى يطؤهم أهل الطريق ولكنه أسند الوطء إلى الطريق تجوّزاً.

جاء في (**الكتاب**): ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]. إنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية...

ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلان يطؤهم الطريق، وإنما يطؤهم أهل الطريق[٢].

فهذا في الحقيقة تعبير مجازي، يؤدي معنى لايؤديه المقدر، ولذا نحن لا نرى في هذا تقديراً لأنه يفسد الغرض الفني الذي صيغ من أجله.

٢- الحذف للاختصار، وذلك إذا دلّ عليه المعنى نحو قولهم: «هذه الظهر أو العصر أو المغرب، إنما يريد صلاة هذا الوقت، واجتمع القيظ يريد اجتمع الناس في القيظ، وقال الحطيئة:

---

(١) «شرح ابن عقيل» (٢/١٧).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/١٠٨-١٠٩).

وشـرّ المنايـا ميّت وسط أهـلـه كهلك الفتى قد أسلم الحيَّ حاضره

يريد منّية ميّت. وقال الجعدي:

وكيــف تــواصــل مــن أصبحــت خــلالتــه كــأبــي مــرحــب

يريد كخلالة أبي مرحب[1].

ومن ذلك قوله الشاعر:

المـال يـزري بـأقـوام ذوي حسـب وقـد يسـوّد غيـر السـيـد المـال

أي فقد المال يزري[2].

ومنه قولك: (جئت طلوع الشمس) أي وقت طلوع الشمس و(انتظرني صلاة ركعتين) أي مقدار صلاة ركعتين، وهو مفهوم من الكلام.

٣- الإستغناء بدلالة المضاف المذكور على المحذوف إذا دلّت عليه قرينة، وذلك نحو قولك: (أبو محمد وخالد حاضران) فإنّ المعنى أبو محمد، وأبو خالد حاضران بدليل قوله (حاضران) إذ لو لم يرد ذلك لقال (حاضر). فإنك إذا قلت: (أبو محمد وخالد حاضر) كان المعنى إنْ أباهما حاضر، وإن قلت (حاضران) كان المعنى إنّ أبويهما حاضران فثنيت إشارة إلى أنهما أثنان لا واحد.

ونحوه أنْ تقول: (كتاب سعيد وخالد ممزقان) فدل قولك (ممزقان) على أنهما كتابان لاكتاب واحد، والمعنى: كتاب سعيد وكتاب خالد، ولو قلت: (مّمزق) لكان كتاباً واحداً يعود اليهما.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/١٠٩-١١٠).
(٢) شرح ابن يعيش (٣/ ٢٤).

ومثله أن تقول: (ما مثل أخيك ولا أبيك يقولان ذاك)، فهذا لابد فيه من تقدير (مثل) أيضاً فيكون التقدير ما مثل أخيك ولا مثل أبيك يقولان ذاك[١]. لأنه لو كان المقصود بمثل أخيك وأبيك شخصاً واحداً لأخبر عنه بـ (يقول) فعلم بقوله (يقولان) أنهما شخصان لا شخص واحد.

فقد استغنينا بالمضاف المذكور عن المحذوف فقد دلت عليه القرينة.

حذف المضاف إليه:

قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه مذكوراً وأكثر ما يكون ذلك إذا أستغني بالمضاف إليه المذكور عن المحذوف، وذلك نحو: (اخذت كتاب وقلم خالد). وهذا يدل على أنّ الكتاب والقلم هما لخالد، بخلاف ما لو قلت (أخذت كتاباً وقلم خالد) فيدل ذاك على أنّ القلم لخالد دون الكتاب.

ونحو هذا التعبير كثير وذلك نحو قولهم (قطع الله يد ورجل من قالها) وقوله:

سقى الأرضين الغيث سهلَ وحَزنها

أي سهلها وحزنها، وقوله:

إلاّ علالة أو بداهة قارح نهد الجزاره

أي علالة قارح وبداهته[٢].

ونحن هنا لا نريد أنْ نذكر الخلاف العقيم في موطن المضاف إليه المحذوف، أو هل هذا من باب حذف المضاف، إليه أو أن الأسمين مضافان إلى مضاف إليه واحد، فهذا خلاف لا طائل فيه، لأنّ المهم المعنى، والمعنى واحد، سواء قلت بهذا أم بذاك.

---

(١) انظر شرح ابن يعيش (٢٨/٣).

(٢) انظر «المقتضب» (٢٢٨/٤)، «شرح ابن عقيل» (١٨/٢)، «التصريح» (٥٦/٢-٥٧).

المصدر

المصدر هو الحدث المجرد، يستعمل أحياناً أستعمال الفعل فيكون له فاعل، ومفعول به، وذلك كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤-١٥] وقوله: ﴿إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤]، وقوله الشاعر:

ضعيف النكاية اعداءه يخال الفراء يراخي الأجل

وقد يستعمل أستعمال الأفعال اللازمة نحو: ﴿وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ﴾ [غافر: ٣٧].

المصدر الصريح والمؤول

أستعملت العربية نوعين من المصادر: مصادر صريحة ومصادر مؤولة، فمن المصادر الصريحة قولك (أعجبني أنطلاقك) ومن المؤولة قولك (أعجبني أن تنطلق).

وهناك أختلاف بينهما في المعنى، والأستعمال، فقد يقع المصدر الصريح في مواطن لا يقع فيها المؤول وبالعكس، وقد يؤدي أحدهما معنى لا يؤدّيه الآخر.

فمن الأختلاف في الأستعمال:

١- أنّ المصدر المؤول قد يسدّ مسدّ المسند، والمسند إليه، نحو (ظننت أنك ذاهب) و﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [العنكبوت: ٢] ولا يسدّ المصدر الصريح مسدّهما، وذلك أن المصدر المؤول في الأصل جملة لها معناها الحاصل من الأسناد، أوقعها الحرف موقع المفرد بخلاف المصدر الصريح، فإنه مفرد أصلاً.

٢- إنّ المصدر المؤول يسد مسدّ خبر فعل الرجاء[1] أو مسدَّ فاعله نحو: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن

(١) نحن نرى أن (أنْ) ليست مصدرية في هذا الموطن كما ذكرنا.

تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] و﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٢] ولا يسدّ ذلك المصدر الصريح.

٣- ينوب المصدر الصريح عن ظرف الزمان ولا ينوب عن ذلك المؤول، تقول (جئتك غروب الشمس) أي وقت غروبهما و(جئت قدوم الحاج) أي وقت قدومهم، ولا تقول (جئتك أن تغرب الشمس) ولا (جئت أنْ قدم الحاج).

٤- يكثر حذف حرف الجر مع أنْ وأنّ نحو ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾ [المائدة: ٢] أي لأنْ صدّوكم و(عجبت أنّ أخاك ناجح) أي من أنّ أخاك ناجح، وهذا قياس إذا أتضح المعنى، وليس الأمر كذلك مع المصدر الصريح.

٥- يصح وصف المصدر الصريح، ولا يصح وصف المصدر المؤول، تقول: (يعجبني أنطلاقك السريع) ولا يصح (يعجبني أن تنطلق السريع)[١].

٦- ينوب المصدر الصريح، عن فعله نحو (صبراً آل ياسر) و(فضَرْبَ الرقاب) أي أصبروا واضربوا، ونحو (سقياً لك) و(أتوانياً وقد جدّ الناس؟) ولا ينوب عنه المصدر المؤول.

٧- يؤكد المصدر الصريح فعله[٢] ويبين نوعه، وعدده، نحو (انطلقت انطلاقاً) و(انطلقت الأنطلاق) و(أنطلاق السهم) و(انطلاقتين) ولا يستعمل المصدر المؤول لذلك.

الى غير ذلك من أوجه الخلاف في الإستعمال.

ثم إنّ لكلٍّ من المصدرين (الصريح والمؤول) غرضاً لا يؤدّيه الآخر، فمن ذلك:

١- أنّ المصدر المؤول يفيد الدلالة على الزمن، بخلاف المصدر الصريح، تقول (أعجبني أنْ قمت) و(أن تصبرَ خيرٌ لك) فهذا يفيد الدلالة على الماضي، أو الحال، أو الأستقبال، بحسب الفعل بخلاف المصدر الصريح، فإنّك إذا قلت (صبرك خير لك)

---

(١) انظر المغني (٢/٦٧٩)، «الهمع» (١/١٥١-١٥٢)، الأشباه والنظائر (٢/١٩٥).

(٢) حاشية الصبان (١/١٧٦).

أحتمل المضي والحال والاستقبال لأنه ليس في صِيغته ما يدل على تحديد زمن[١].

ثم إضافة إلىٰ أنه يستعمل للتمييز بين ما هو واقع، وما سيقع، يستعمل أيضاً للدلالة على المأمور، أو المنهي عنه، أو المدعو به، وما إلى ذلك نحو (أشرت إليه بأنْ قم) أو بأنْ لاتقم وبأن حفظك الله وهذا يختلف عمّا سبق أنْ ذكرناه من نيابة المصدر الصريح عن فعله فهذا ليس من باب النيابة، وإنّما هذا مدلول المصدر المؤول، ولو أبدلت الصريح به لم يفهم المعنى نفسه.

٢- أنْ المصدر المؤول ولا سيّما مع (أنْ) يدل على مجرد معنى الحدث دون أحتمال زائد عليه، ففيها [يعني أنْ] تحصين من الأشكال، وتخليص له من شوائب الأجمال، بيانه أنك إذا قلت: (كرهت خروجك) و(أعجبني قدومك) أحتمل الكلام معاني، منها أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته، وهيآته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات، واحتمل أيضاً أنك تريد أنه أعجبك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته فإذا قلت: (أعجبني أنْ قدمت) كان [دخول] أن على الفعل بمنزلة الطبائع والصواب من عوارض الاجمالات المقصودة في الاذهان[٢].

وأيضاح ذلك أنك إذا قلت مثلا (يعجبني مشي محمد) فقد يفيد ذاك أن في مشيه صفة معينة هي التي تعجبك فيه، ويحتمل أيضاً أنه يعجبك مجرد المشيء من دون قصد إلى صفة معينة، ولكن إذا قلت (يعجبني أن يمشي) كان ذلك لمجرد المشي، لا لشيء آخر أو صفة خاصة، ونحو ذلك قول تعالى: ﴿ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ مَكْرُهُمْ وَصُدُّواْ عَنِ ٱلسَّبِيلِۗ ﴾ [الرعد: ٣٣] فإن قوله (زيّن للذين كفروا مكرهم) يحتمل أنّ مكرهم إنما زيّن لهم لما فيه من الدهاء والحيلة والاستدراج، ولو قال (زينّ للذين كفروا أن يمكروا) لكان المعنى أنه زيّن لهم أنْ يفعلوا مكراً، لا أنّ مكرهم له صفة معينة هي التي تزيّنه لهم. ومثله.

(يعجبهم علمهم) و(يعجبهم أن يعلموا).

(١) انظر بدائع الفوائد (١/ ٩٢) وانظر المقتضب (٣/ ٢١٤).
(٢) بدائع الفوائد (١/ ٩٢-٩٣): زيادة أقتضاها.

٣- إنّ (أَنْ) والفعل قد تفيد الاباحة، ولا تفيد القطع بحصول الفعل، بخلاف المصدر الصريح، فإنه قد يفيد القطع بحصوله، وذلك نحو أن تقول (له صراخ صراخ الثكلى) فهذا يختلف عن قولك (له أن يصرخ صراخ الثكلى)، فإنّ قولك (له صراخ) قطع بحصول الفعل، أي هو يصرخ، أما إذا قلت: (له أن يصرخ) فلا يفيد ذاك أنّ الصراخ حصل وإنما المعنى يحق له أن يصرخ[1]، كما تقول (لك أن تذهب الى البصرة) أي يحق لك.

٤- إنّ المصدر المؤول يبين الفاعل من المفعول من نائب الفاعل ولا يبين ذلك المصدر الصريح، تقول (ساءني أن يعاقَب محمد) محمد نائب فاعل و(ساءني أن يعاقب محمد) فمحمد فاعل و(ساءني أن يعاقب خالد محمدا) فمحمداً مفعول به، فإن قلت: (ساءني معاقبة محمد) أحتمل أن يكون محمد فاعلاً ومفعولاً، ولا يبين المصدر الصريح نائب الفاعل، فإذا أردت بيان نائب الفاعل، وجب أن تأتي بالمصدر المؤول تقول: (عجبت من أن يضرب عمرو) فعمرو نائب فاعل، فإذا قلت: (عجبت من ضرب عمرو) تبادر إلى الذهن أنه فاعل[2]، الآ في تعبيرات محدودة.

٥- إنّ لكل حرف من الحروف المصدرية معنى خاصاً به، فإذا جئت بالمصدر الصريح لم يتبين المقصود وذلك أن (أنّ) تفيد التوكيد و(أنْ) للاستقبال و(ما) للحال إذا دخلت على المضارع و (لو) للتمني و(كي) للتعليل، فإذا جئت بالمصدر الصريح أنتفى التمييز بينها فعلى سبيل المثال أنك تقول:

١- يسرني أنْ تذهب.

٢- يسرني أنْ ذهبت.

٣- يسرني أنّك ذاهب.

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية (١/ ١٣١)، حاشية يس على التصريح (١/ ٣٣٣).

(٢) حاشية الصبان (٢/ ٢٨٣).

٤- يسرني أنك تذهب.

٥- يسرني أنك ذهبت.

٦- يسرني أنك ستذهب.

٧- يسرني لو ذهبت.

٨- يسرني ما ذهبت.

وهذه كلها تؤول. بيسرني ذهابك.

٦- التمييز بين الصيغ ومدلولاتها، فإنه في المصادر المؤولة تستطيع أن تأتي بالفعل وأسم الفاعل، وأسم المفعول، والصفة المشبهة، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، فتفيد كل صيغة دلالتها من حدوث، وثبوت، وتكثير، وتفضيل، وغيرها، في حين لا يتأتى ذلك في المصادر الصريحة، فأنت تقول: (يعجبني أنّ محمداً ضارب، ومضروب، وضرّاب وأضرب من غيره) في حين أنّها كلها تكون بلفظ واحد في المصدر الصريح، تقول: (يعجبني ضرب محمد) أو تتكلّف تعبيرات أخرى لا تؤدّي مؤدّي الأصل نحو: يعجبني أفضلية ضرب محمد أو كثرته، ونحو ذلك ففي المصدر المؤول من التمييز بين المعاني ما ليس في المصدر الصريح.

٧- يؤتى بالمصدر المؤول فيما ليس له مصدر صريح من الأفعال، كالأفعال الجامدة نحو: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] و﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩].

٨- قد يؤتى بالمصدر الصريح لأرادة الحدث وحده، دون إرادة صاحبه، أو ارادة زمنه نحو (الحمد لله رب العالمين) فإنه يراد بالحمد مجرد الحدث، لا صاحبه، ولا زمنه، ونحو ﴿ٱلطَّلَـٰقُ مَرَّتَانِ ۖ فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَـٰنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ونحو ﴿هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٧] و﴿وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: ١٢٠] و﴿وَمَا كَيْدُ ٱلْكَـٰفِرِينَ إِلَّا فِى ضَلَـٰلٍ﴾ [غافر: ٢٥] فإمساك وتسريح، وشقاق وغرور،

وضلال أحداث مجردة فجيء بها مصادر صريحة، ولا يراد معها أصحابها، ولو قال: (وما بعدهم الشيطان إلاّ أن يغرهم) لتغيير المعنى، ولو قال (وما كيد الكافرين إلاّ في أن يضلّوا) لم يكن لذلك معنى.

٩- إيقاع الجمل المختلفة بدلالاتها المتميزة موقع المصدر في المصدر المؤول ولا يتأتى ذلك في المصدر الصريح وذلك كالجمل الفعلية والأسمية الكبرى والصغرى، المؤكدة بطرائق التوكيد المختلفة وغير المؤكدة، المثبتة والمنفية بأساليب النفي المختلفة، الشرطية وغيرها وما الى ذلك من أنواع الجمل ممّا لا يتأتي في المصدر الصريح نحو ﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَـٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَـٰهُم مَّآءً غَدَقًا﴾ [الجن: ١٦] و(أعلم أن لا إله الاّ الله) و (علمت أن محمداً ذو مال كثير) و(علمت أن محمداً ماله كثير) و(علمت أن محمداً ليس له مال) و(علمت أن محمداً لا مال له) وغير ذلك.

وإليك مثلاً يوضح كيف أن المصادر المؤولة المختلفة ذات الدلالات المتعددة تؤول بلفظ واحد على تباينها:

١- يسرني أنّ محمداً ضرب.

٢- يسرني أنّ محمداً يضرب.

٣- يسرني أنْ ضرب محمد.

٤- يسرني أنْ قد ضرب محمد.

٥- يسرني أنْ قد يضرب محمد.

٦- يسرني أنْ محمدٌ ضرب.

٧- يسرني أنْ محمدٌ يضرب.

٨- يسرني أنّه محمد ضرب.

٩- يسرني أنه محمد يضرب.

١٠- يسرني أنه قد ضرب محمد.

١١- يسرني أنه قد يضرب محمد.

١٢- يسرني أنّ محمداً سيضرب.

١٣- يسرني أنْ سيضرب محمد.

١٤- يسرني أنه سيضرب محمد.

١٥- يسرني أنه محمد سيضرب.

١٦- يسرني أن محمداً ضارب.

١٧- يسرني أنه محمد ضارب.

١٨- يسرني أنه ضارب محمد.

١٩- يسرني أنْ محمدٌ ضارب.

٢٠- يسرني أنْ ضاربٌ محمد.

٢١- يسرني أنّ محمداً إنّه ضارب.

٢٢- يسرني أنّ محمداً إنه لضارب.

٢٣- يسرني أنّ محمداً أنه هو الضارب.

٢٤- يسرني أنّ محمداً ضرّاب.

٢٥- يسرني أنّه محمد ضرّاب.

٢٦- يسرني أنْ محمدٌ ضرّاب.

٢٧- يسرني أنّه ضرّاب محمد.

٢٨- يسرني أنْ ضرّابٌ محمد.

٢٩- يسرني أنّ محمداً إنّه ضرّاب.

٣٠- يسرني أنّ محمداً إنه لضرّاب.

٣١- يسرني أنّ محمداً إنّه هو الضّراب.

٣٢- يسرني أنّ محمداً أضرب.

٣٣- يسرني أنْ محمدٌ أضرب.

٣٤- يسرني أنّه محمد أضرب.

٣٥- يسرني أنّ محمداً أنه أضرب.

٣٦- يسرني أنّ محمداً أنه لأضرب.

٣٧- يسرني أنّ محمداً أنه هو أضرب.

٣٨- يسرني أنه أضربُ محمدُ.

٣٩- يسرني أنّ محمداً مضروب.

٤٠- يسرني أنّه محمد مضروب.

ونكتفي بهذا القدر، وهناك صور أخرى لهذا التعبير، وهذه كلها تؤول بتعبير واحد هو (يسرني ضربُ محمدٍ).

وبهذا يتضح لنا أنّ أحد المصدرين لا يغني عن الآخر، ولا يسدّ مسدّه بل لكل منهما خصائصه وغرضه.

الحروف المصدرية

في العربية حروف تسّمى الحروف المصدرية، وهي: (أنّ) و(أَنْ) و(ما) و(لو) و(كي). ووظيفة الحرف المصدري، إيقاع الجملة موقع المفرد، فتوقعها فاعلاً، ومبتدأ، ومفعولاً به ومضافاً إليه، ومجرورة بحرف الجر، وغير ذلك.

تقول: (أنْ تعدل في حكمك خير لك من أنْ تجور) فأوقعت (تعدل) مبتدأ أخبرت عنه.

وتقول: (يسرني أنْ تفوز) فجعلت فاعلاً.

وتقول: (سررت بأنّك فائز) فأوقعت (أنت فائز) مجروراً بالحرف. وهكذا، ولا يتأتى ذلك لولا الحرف المصدري.

وقد تقول: إذا كانت هذه الغاية من الحرف المصدري، فلماذا تعددت الحروف المصدرية؟.

والجواب إنّ هذه الأحرف ليست متطابقة من حيث الوظيفة، بل أنّ لكل حرف معنى ووظيفة قد تختلف عن الآخر.

فـ (أنّ): تدخل على الجمل الأسمية وتفيد التوكيد، نحو ﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُم مُّلَٰقُوهُ ﴾ [البقرة: ٢٢٣] بخلاف (أنْ) الخفيفة الأصل فهي لا تفيد التوكيد، ولذا قالوا إذا وقعت (أنّ) المشددة بعد أفعال الرجحان أفادت العلم، نحو: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] وإذا وقعت الخفيفة لم تفد ذلك تقول (أظن أنْ يأتي محمد).

والمخففة من هذه حرف مصدري أيضاً يدخل على مالا تدخل عليه المشددة، كالأفعال الجامدة والانشائية وغيرها، نحو ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩] و﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾ [الجن: ١٦] وهي تفيد التوكيد أيضاً كما أسلفنا في بابه.

أنْ: وتدخل على الجمل الفعلية، وهي تدخل على المضارع فتصرفه الى الاستقبال غالباً نحو (أريد أن تأتيني) وتدخل على الماضي نحو ﴿ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة: ٥٩]، وتدخل على الأمر نحو ﴿ وَإِذَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ أَنْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَجَٰهِدُواْ مَعَ رَسُولِهِ ٱسْتَـْٔذَنَكَ أُوْلُواْ ٱلطَّوْلِ مِنْهُمْ ﴾ [التوبة: ٨٦]، ونحو قولك (ناديتهم بأن أقدموا).

وقد تفيد التعليل نحو ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴾ [عبس: ١، ٢]. وقد ذكر برجشتراسر أنها تفيد التعليل. جاء في غالتطور النحوي): وأخرجوا (أن) عن كونها مصدرية محضة

فإنّ قولي: (أريد أنْ تفعل ذلك) يتعدى قولي: أريد فعلك، ذلك في أنّ نصب الفعل يقرب (أن) من (كي) كأنّي قلت: (أريد كي تفعل ذلك) أي غرض إرادتي فعلك ذلك كما جاء في القرآن الكريم ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُم بِهَا﴾ [التوبة: ٥٥]. فالجمل المصدرية النائبة عن مفعول فعل من أفعال الارادة والطلب وما يشاكلها، تقترب من الجمل الغرضية في جوهر معناها[1].

غير أنّي أخالفه في المثال الذي ذكره (أريد أن تفعل ذلك) فهذا لا يفيد التعليل، ولا شك أنه يعني بالغرض التعليل، خصوصاً وأنه نظّرها بـ (كي) أما إذا كان يقصد بقوله (غرض) المعنى العام فإنّ كثيراً من المفعول به غرض، فإذا قلت (أريد كتاباً) كان الكتاب غرضاً، وإذا قلت (أود لقاءه) كان اللقاء غرضاً بهذا المعنى.

وقد وردت (أنْ) للتعليل كثيراً في القرآن الكريم، وذلك نحو قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا۟﴾ [المائدة: ٢] أي لأن صدّوكم.

وقوله: ﴿تَوَلَّوا۟ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا۟ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢]، وقوله: ﴿وَتَخِرُّ ٱلْجِبَالُ هَدًّا أَن دَعَوْا۟ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠-٩١].

وقد تقول إنّ معنى التعليل لم يأت من (أنْ) وإنما هو من الحرف المقدّر اللام أو غيره.

وأقول: إذا كان بالامكان تقدير حرف يفيد التعليل في قسم من الأمثلة فقد يمتنع في قسم آخر، فمن الأول قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١، ٢] أي لأن جاءه.

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، فلا يصح إبدال (كي) أو اللام بها، فلا يصح للمعنى نفسه أنْ تقول (أتقتلون رجلاً كي يقول ربي الله) أو (ليقول ربي الله) واللام عندهم على تقدير (أنْ)، فمعنى الآية: أتقتلونه لأنّه يقول ربي الله، ومعناها باللام أو بـ (كي) أتقتلونه حتى يقولها.

فمعناها بـ (أنّ) أنّه يقولها ومعناها بـ (كي) وباللام أنه لا يقولها.

---

(١) التطور النحوي (١٢٦).

ومثله: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] وهي كالآية السابقة.

وقد تقول أنّه يصح أنْ أقول: (أتقتلون رجلاً لأنْ يقول ربي الله)، للمعنى نفسه أو قريب منه، فأقول أن ذكر (أن) يؤدي معنى لا يؤديه حذفها، وابدال غيرها بها، فاللام عندهم على تقدير (أن)، ومع ذلك إذا حذفت (أن) وجئت باللام تغير المعنى، في نحو هذا، فذكر (أنَّ) يفيد نوعاً من التعليل لا يؤديه حذفها.

وهي تستعمل للتعليل مع الفعل الماضي بدلا من (كي) أو اللام، لأنّ هذين الحرفين لا يباشران الفعل الماضي، وذلك نحو ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥]، والنحاة يقدرون اللام في نحو هذا.

وجاء في (**المقتضب**) أنّها تكون علّة لوقوع الشيء[١].

والخلاصة أنّها استعملت في التعليل كثيراً، في الماضي، والمضارع من دون حرف يفيد العلة، ثم أنّ التعليل بها قد يختلف عن التعليل بـ (كي) واللام.

هذا من ناحية التعليل.

وأما من ناحية الزمن فإنها تصرفه لزمن الأستقبال غالباً، وذلك نحو: قوله تعالى ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨] فالسؤال مستقبل، ونحو قوله: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وهذا ليس للتنصيص على الأستقبال بل يشمل الحال أيضاً، وكقوله تعالى: ﴿تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢] وهم لا يجدون ما ينفقون في الحال، ونحوه قوله: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَن يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كَنزٌ﴾ [هود: ١٢] فـ (أن يقولوا) ليس تنصيصاً على الأستقبال، بل هو يفيد الحال، وما قبل الحال أيضاً، لأن هذا القول صدر منهم قبل نزول الآية.

وكقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَىٰ فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥] فقوله (أن تميد) غير متخصص بالاستقبال، بل هو يشمل الزمان المتطاول الممتد من قبل خلق الإنسان على الارض، إلى أن يرث الله الارض ومن عليها، وقوله: ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن

(١) المقتضب (٣/ ٢١٤).

دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾ [الحج: ٤٠] وهم أخرجوا لأنهم قالوا ذلك ومستمرون على قوله أيضا، وقوله ﴿فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النمل: ٢٤، ٢٥]، والمقصود بـ (ألاّ يسجدوا) الحال.

ومثله قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] وقوله: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]. وقوله: ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨]، وإن كل ذلك ليس فيه تنصيص على الأستقبال.

ونحوه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥] وهو لم يسجد في الماضي، وقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ [الروم: ٢٥]، وهما قائمتان بأمره لم تزال ولا تزالان.

غير أنه يمكن أن يقال إن أغلب ما ذكرنا من الأمثلة يفيد الاستمرار الذي منه الاستقبال فتكون دلّت على الاستقبال ضمناً لا تنصيصاً، ولا ينطبق هذا على نحو قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾ فيما أحسب فإن هؤلاء قد يجدون في الاستقبال ما ينفقون، والله أعلم.

ما: و(ما) تدخل على الفعل المتصرف في الغالب، ماضياً كان أو مضارعاً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦] وقوله: ﴿وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ [هود: ٣٥] أي من إجرامكم، وقوله: ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥] أي بسعيها، وقد تدخل على غير ذلك قليلاً، نحو (بَقُوا في الدنيا ما الدنيا باقية)، وقوله:

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنانُ رأسك كالثغام المخلس

وقيل (ما) كافة لـ (بعد) من الاضافة(١).

---

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢٨، «المغني» (١/٣١١).

وهي إذا دخلت على الفعل المضارع أفادت الحال[1]، نحو ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٠] ونحو ﴿فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١١٢].

وقد تكون زمانية نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَن نَّدْخُلَهَا أَبَدًا مَّا دَامُوا فِيهَا﴾ [المائدة: ٢٤] أي مدة دوامهم فيها، وقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، أي مدة استطاعتكم.

وقد ذكر برجشتراسر أنّ التطابق كثير بين (أَنْ) و(أَنّ) و(ما). قال: وإذا تساءلنا عن الفرق بين (أَنْ) و(أَنّ) وبين (ما) مع صرف النظر عن الحالات التي تفي فيها (أَنْ) بوظيفة خاصة بها، فتعمل في نصب الفعل، وجدنا أنّ التطابق بينها كثير، مثاله من القرآن الكريم ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً﴾ [الأنفال: ٥٣] و﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا﴾ [البقرة: ٦١] فـ (أن) و(ما) معناهما واحد، ومنه ﴿مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ﴾ [الجاثية: ١٧] و﴿مِن بَعْدِ أَن نَّزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي﴾ [يوسف: ١٠٠]. وعلى العموم فـ (ما) أندر كثيراً من (أَنْ) و(أَنّ) ويقل استعمالها تدريجياً مع تطور اللغة العربية، غير أنّها احتفظت بها في بعض الأحوال نحو (قل ما وجد مثل ذلك) و(طالما) و(بئس ما)...

وقد تميز العربية بين (أَنْ) و(أَنّ) وبين (ما) في المعنى، واشهر مثال لذلك هو الفرق بين (كأَنْ) و(كأَنّ) وبين (كما) فـ (كأَنْ) و(كأَنّ) تفيدان فرض كون الشيء غير ما هو عليه في الحقيقة و(كما) تفيد التشبيه والتمثيل الحقيقي، مثال ذلك ﴿۞ وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٧١] والجبل لم يكن ظلّة أو مثل ظلّة، بل كان ضدها في المتانة والرسو، والمعنى لو كان الجبل كظلّة لكان نتقه ورفعه وزلزلته قريباً من الاحتمال فلأنه لم يكن كظلّة كان نتقه من المعجزات. و(كما) مثل (آمنا كما آمن الناس) يعني إيماننا مثل إيمانهم»[2].

---

(١) أنظر «التصريح» (٢/ ٦٢)، «الهمع» (٢/ ٩٢).

(٢) «التطور النحوي» (١٢٦-١٢٧).

والحق أنه ليس ثمّة تطابق بين هذه الاحرف، فـ (أنّ) تفيد التوكيد، وأما (أنّ) و(ما) فبينهما أوجه اختلاف منها:

١- أنَّ (أن) تفيد الاستقبال في الغالب، و(ما) تفيد الحال، وذلك إذا دخلتا على الفعل المضارع، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَن يَبْسُطُوٓاْ إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾ [المائدة: ١١] فـ (يبسطوا) المقصود به الاستقبال، ولو قال (ما يبسطون) لكان للحال، وقوله ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا﴾ [الكهف: ٦٦] أي شريطة أن تعلمني، فالتعليم في المستقبل، ولو قال (على ما تعلمني) لكان المقصود به الحال.

وقوله: ﴿فذرهم وما يفترون﴾ [الأنعام: ١٢] و﴿وَأَنَا۠ بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ [هود: ٣٥] فهذه كلها للحال بعكس (أن).

٢- أنّ (ما) قد تكون ظرفية زمانية بخلاف (أن) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] وقوله ﴿وَأَوْصَٰنِى بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] وقولك: (أنت مفلح ما تفعل الخير) أي مدة فعلك الخير.

٣- أنّ (ما) تكون اسماً موصولاً وتكون حرفاً مصدرياً، وفي قسم من التعبيرات يحتمل الكلام المعنيين، فيكون من باب التعبير الاحتمالي الذي سبقت له نظائر، وذلك نحو ﴿سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٦] فقد يحتمل المعنى ساء عملهم وساء الذي يعملونه، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ﴾ [الزخرف: ٤٩] فالمعنى يحتمل أدع ربك بعهده عندك، ويحتمل بالذي عهده عندك، ونحوه قوله: ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى وَجَعَلَنِى مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾ [يس: ٢٦-٢٧] فهذا يحتمل يا ليت قومي يعلمون بمغفرة ربي لي، ويحتمل أنه ياليتهم يعلمون بالشيء الذي غفر لي به ربّي.

ونحوه أن تقول: (صبرت على ما كذبتني) فالمعنى يحتمل (صبرت على تكذيبي) ويحتمل صبرت على ما كذبتني به، أي الشيء الذي كذبتني به ونحوه أنْ تقول (صدق ما عاهد الله) فهذا يحتمل أنّه صدق عهد الله، ويحتمل صدق ما عاهد الله عليه، أي صدق الشيء الذي عاهد الله عليه.

أما (أنّ) فلا تكون الاّ مصدرية.

وبذا قد تؤدي (ما) أكثر من معنى أحياناً.

٤- ولكون (ما) كذلك أي أنّها قد تكون مصدرية، وقد تكون اسماً موصولاً وقد تحتمل المعنيين أحيانا يؤتى بـ (أن) اذا أريد التنصيص على المصدر، وبخاصة اذا كان مجيء (ما) قد يصرف الكلام الى معنى آخر، وذلك نحو قوله تعالى ﴿مَّا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَلَا ٱلْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٥] فلو أبدلت (ما) بـ (أن) لكان المعنى أنهم لا يودون ما ينزل عليكم، أي لا يودون الخير النازل عليكم من الله، وكقوله تعالى ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ﴾ [عبس: ١، ٢]، أي لمجيء الاعمى، ولو قلت: عبس وتولى لما جاءه الأعمى أو بما جاءه الاعمى لكان المعنى: عبس للشيء الذي جاء به الأعمى ولم يأت الاعمى بشيء، وانما عبس لمجيئه لا لشيء جاء به، ولو قال (عبس وتولى ما جاءه الاعمى) لكان المعنى أنه عبس وتولى كلما جاءه الأعمى، وكلا المعنيين غير مراد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]، والمعنى انكم لا تشاؤون الاّ بمشيئة الله، أي الاّ إذا شاء الله، ولو قيل (وما تشاؤون إلاّ ما يشاء الله) لكان المعنى أنكم لا تشاؤون إلاّ الشيء الذي يريده الله ويشاؤه. وهذا غير مراد ولا يصح.

٥- الاصل في مصدر (ما) أن يكون مخصوصاً، وفي مصدر (أن) أن يكون لارادة مجرد الحدث، وهذا فرق رئيس بين استعماليهما، ولذا لا يحسن وضع احداهما مكان الاخرى أحيانا، فمثلا قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥] يصح فيه تأويل (مما قضيت) بمصدر فتقول: (ثم لايجدوا في أنفسهم حرجاً من قضائك)، ولكن مع ذلك لا يحسن وضع (أن) مكان (ما) فلا تقول: (ثم لايجدوا في أنفسهم حرجا من أن قضيت) لأن المعنى سيكون عند ذلك: عليهم الاّ يجدوا في أنفسهم حرجاً من كونك تقضي، أو من مبدأ أنك تقضي، وليس هذا المقصود، وليس في أنفسهم

حرج من ذلك، بل المقصود أنّ عليهم أنْ يرضوا بما يقضي، ولو كان لا يوافق هواهم ورغبتهم، ليس في أنفسهم حرج من ذلك، لا من مجرد أنه يقضي، فيكون مصدر (ما) مخصوصا، وقد يراد بـ (ما قضيت) المقضيّ به أي أسم موصول.

ونحوه قوله سبحانه ﴿ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٠] فأنّه يصح تأويل (عما يصفون) بـ (عن وصفهم)، غير أنّا لو أبدلنا (أن) بـ (ما) لوجدنا أنّ المعنى يختلف، فلو قلت: (سبحانه وتعالى عن أن يصفوا) لكان المعنى تنزيه الله عن مجرد الوصف، وليس هذا المقصود، إذ لا شكّ أنّ الله له الصفات العيا، وانما المقصود تنزيهه عن الوصف الباطل والصفات التي لا تليق به سبحانه، ويحتمل أن تكون (ما) اسماً موصولاً، أي عمّا يصفونه به من الصفات الباطلة.

ونحوه قوله: ﴿ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، وهذا يحتمل أن المعنى: أفتهلكنا بفعل المبطلين، ومع ذلك لا يصح ابدال (أن) بـ (ما) فلا تقول: أفتهلكنا بأنْ فعل المبطلون، فأن الاول فعل مخصوص، وهو الذي يؤدي الى الاهلاك. أما الثانية فيكون المعنى أتهلكنا لان المبطلين فعلوا، ولا ندري ما فعلوا، فالفعل اولال مخصوص معلوم بخلاف مصدر (أن)، ويحتمل أن تكون (ما) اسماً موصولاً أيضاً.

ومثله قوله تعالى: ﴿ ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [التوبة: ١١٨]، والمعنى برحبتها. ولو قلت: (بأن رحبت) لكان المعنى أنها ضاقت عليهم بكونها رحبة، وهو معنى متناقض غير مراد.

ونحوه قوله تعالى: ﴿ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ ﴾ [الكهف: ٧٣]، والمقصود به نسيان مخصوص وهو العهد الذي بينهما، ولو قال (بأن نسيت) لاحتمل المعنى انّه آخذه بمبدأ النسيان أي آخذه لكونه نسي، أي لمجرد حصول النسيان عنده.

ونحو قوله تعالى: ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه: ١٥]، أي بسعيها، ولو ابدلت (أن) بها فقلت (لتجزى كلُّ نفس بأن تسعى) تغير المعنى، وأصبح أنها تجزي لأنّها تسعى، فالأولى سعي مخصوص تجزي به أن كان خيراً فخير، أو شراً فشرّ. والثانية أنه مطلق السعي فهي تجزى لانها تسعى وليس فيها المعنى الاول.

ونحوه قوله تعالى: ﴿رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثْتُمْ﴾ [الكهف: ١٩] أي: يلبثكم، والمقصود به زمن لبثكم ومدته، ولو قال: (ربكم أعلم بأنّ لبثتم) لكان المعنى أنّ ربكم يعلم بأنكم لبثتم، وهذا غير مراد، فالاولى لبث مخصوص بخلاف الثانية.

فمصدر (ما) مخصوص محدود، بخلاف مصدر (أنّ) فانه لمجرد الحدث، وهذا فرق رئيس بينهما كما ذكرت.

٦- إنّ (أنْ) تستعمل للتعليل كما ذكرنا بخلاف (ما) وهي تقوم مقام حرف التعليل مع الافعال الماضية، وذلك نحو ﴿وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا أَن دَعَوْا لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدًا﴾ [مريم: ٩٠، ٩١]. وقد تقول ان (ما) وردت للتعليل أيضا، نحو ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦]، وقوله ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا﴾ [المؤمنون: ١١١].

والحق أنّ (ما) لم تأت للتعليل إلاّ مع حرف يفيد التعليل، أما (أنْ) فهي حيث وردت للتعليل منزوعة من حروف التعليل في القرآن الكريم، إلاّ في نحو قوله تعالى: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، وقد مر بنا هذا.

٧- ثم أنهما يختلفان من حيث التعليل، وذلك أن تقول مثلا (عاقبتك بما ذهبت الى القرية) أي عاقبتك بسبب ذهابك، ولو قلت: (عاقبتك بأن ذهبت إلى القرية) احتمل هذا المعنى واحتمل أنه عاقبه بالذهاب، أي جعل ذهابه هو العقوبة.

ونحوه أن تقول: (لقد جزاك الله بما كنت من المصلحين) و(جزاك الله بأنْ كنت من المصلحين) فالأولى معناها أنه جزاك بسبب كونك من المصلحين، والثانية تحتمل السببية، وتحتمل أنّه جزاه بأنْ جعله من المصلحين، فالجزاء هو جعله من المصلحين.

٨- التشبيه بـ (ما) يختلف عن التشبيه بـ (أن) وذلك نحو قولك: (اضرب كما ضرب خالد) أي أن خالدا ضرب فاضرب أنت كضربه، ولو قلت (اضرب كأن ضرب خالد) لكان المعنى: اضرب كأنه خالدا ضرب، ولا يدل على أنّ خالداً ضرب، فتريد أن يضرب مثله، وانّما المعنى اضرب كأنّ الضارب خالد، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ﴾ [هود: ١١٢]، ولو قال (فاستقم كأن أمرت) لكان المعنى: استقم كأنك أمرت، ولم يفد أنه مأمور حقيقة، إلى غير ذلك من أوجه الخلاف.

كي:

ويفيد التعليل، نحو جئت كي استفيد، جاء في **(لسان العرب)**: كي حرف من حروف المعاني ينصب الأفعال بمنزلة (أن) ومعناه العلّة لوقوع الشيء، كقولك: جئت كي تكرمني . . .

الجوهري: وأما (كي) فجواب لقولك: لم فعلت كذا؟ فتقول: كي يكون كذا. وهي للعاقبة كاللام[(١)].

وعند بعضهم أنها لا تفيد التعليل، وانما التعليل من اللام المقدرة، فاذا قلت: جئت كي استفيد فإذا قدّرت (كي) مصدرية، وجب تقدير اللام قبلها، أي جئت لكي استفيد، واللام تفيد التعليل[(٢)].

والراجح أنها للتعليل، كما هي في الجارة، ولنا عودة إلى هذا الموضوع في بابه.

لو:

وهي للتمني، ولذا كثر وقوعها بعد ما يفيد التمني، نحو (ودّ) وما في معناها، قال تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] جاء في **(الكشاف)** في قوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾: فان قلت لم رفع فيدهنون ولم ينصب باضمار (أن) وهو جواب التمني؟.

---

(١) «لسان العرب» (٢٠/ ١٠١).

(٢) انظر «المغني» (١/ ١٨٢).

قلت: قد عدل به إلى طريق آخر[١].

ولذا اذا لم يقصد معنى التمني بعد (ودّ) فلا يؤتي بها، قال تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ وَلَهُۥ ذُرِّيَّةٌ ضُعَفَآءُ فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَٱحْتَرَقَتْ﴾ [البقرة: ٢٦٦]، وقال: ﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٧] بخلاف قوله: ﴿وَوَدُّوا۟ لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الممتحنة: ٢]، وقوله: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَعَصَوُا۟ ٱلرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ ٱلْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٤٢].

اسم المصدر

ذهب النحاة الى أن اسم المصدر هو ما ساوى المصدر في الدلالة على الحدث وخالفه بخلوه من بعض حروف فعله لفظاً وتقديراً دون تعويض[٢]، وذلك كالعطاء والثواب والسلام والكلام والعشرة.

وحق المصدر أنْ يتضمن حروف فعله بمساواة، نحو تعلّم تعلّماً، أو بزيادة نحو أعلم إعلاماً[٣]، فان نقص عن حروف فعله دون عوض أو تقدير كان اسم مصدر، فاعطاء مصدر لأعطى، واما العطاء فاسم مصدر لأنه خلا من الهمزة التي في أوله دون عوض. والتكلم مصدر تكلم، اما الكلام فهو أسم مصدر لتكلم لأنه خلا من التاء دون عوض. وقد تقول أنّ الألف قبل الآخر عوض عن التاء، غير أنّ النحاة لا يعدون المدة التي قبل الآخر عوضاً لأن العوض يكون في الأول، أو في الآخر، بدليل ثبوتها في المصدر دون

(١) «الكشاف» (٣/ ٢٥٧) وانظر «جواهر الأدب» (١٥٦).

(٢) انظر «شرح الأشموني» (٢/ ٢٨٧).

(٣) «شرح الاشموني» (٢/ ٢٨٧).

تعويض كالانطلاق والاكرام والاستخراج[١].

والمصدر المعوض نحو (عدة) و(زنة) فانّ فعليهما (وعد) و(وزن)، فحذفت الواو وعوض عنها التاء في الآخر، ونحو تعليم وتسليم فإنّ فعليهما، علّم وسلّم، فانّ التاء عوض، عن أحدى اللامين[٢].

وعندي أنّ أسم المصدر أيضاً ما خرج عن قياس المصدر فيما كان فيه المصدر قياساً نحو عشرة وقُبلة فانّ (عشرة) أسم للمعاشرة، وفعله (عاشر)، وقد حذف الالف منه، وعلى مقتضى قول النحاة ينبغي أنْ يكون مصدراً وذلك لأنه عوّض عن الألف المحذوفة بالتاء في آخره، ومثله الهجرة من هاجر وقبلة من قبّل مع أنهم يقولون أنها أسماء مصادر[٣] وليست مصادر.

وأسم المصدر يدل على الحدث عندهم كالمصدر، فالعطاء معناه الأعطاء، والقبلة معناها التقبيل، والعذاب معناه التعذيب، ولذا عمل عمل المصدر. قال الشاعر:

بعشرتك الكرام تُعَدّ منهم ... فلا ترين لغيرهم الوفا

أي بمعاشرتك، وقال الآخر:

قالوا كلامك هنداً وهي مصغية ... يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا

أي تكليمك.

وفي **موطأ مالك** عن عائشة رضي الله عنها (من قبلة الرجل زوجته الوضوء) أي تقبيل[٤].

---

(١) «الصبان» (٢/ ٢٨٧).

(٢) انظر «الصبان» (٢/ ٢٨٧).

(٣) انظر «شرح الاشموني» (٢/ ٢٨٨) في العشرة والقبلة.

(٤) انظر «شرح الاشموني» (٢/ ٢٨٧-٢٨٨).

وقيل أيضاً أنّ المصدر يدل على الحدث، واسم المصدر يدل على الشيء أو الذات، ونحو ذلك العطاء والاعطاء، فالاعطاء هو الحدث، والعطاء اسم لما يعطى، والغَسْل فعل الغاسل، أي الحدث والغسل الماء يغتسل به[١] والتقبيل هو فعل المقبّل، والقبلة أسم لذاك.

وهو عند البصريين لا يعمل، لأنّ أصل وضعه لغير المصدر، بل للاسم، وأعماله رأي الكوفيين[٢]، وقد أخذ به النحاة المتأخرون.

والذي يترجح عندي أنّ الاصل في أسم المصدر أن لايدل على الحدث بل وضع للدلالة على الاسم، فالقَرْض ما سلفت، وأما الأقراض فمصدر أقرض وهو الحدث.

والإمطار مصدر أمطر، والمطْر بالسكون مصدر مطر، وأما المطَر بالفتح فماء السحاب.

والرَّزق بالفتح مصدر رزق وهو الحدث، والرِّزق بالكسر ما ينتفع به.

والحَمْل بالفتح مصدر حَمَل، والحِمْل بالكسر ماحمل.

والوُقود بالضم المصدر، والوَقود بالفتح الحطب.

والتكليم المصدر، والكلام أسم لما يخرج من الفم من اللفظ، وكان مفيداً تاماً.

وهو لا يكون فقط بالحذف دون تعويض، بل يكون بتغيير الحركات أيضاً، كالدَّهْن والدُّهن والكَحْل والكُحْل، فالدَّهن مصدر دَهَن، والدُّهن الاسم، والكَحْل مصدر كحل والكُحْل أسم لما يكتحل به، والحَمْل والحِمْل والغَسْل والغُسْل.

وممّا يدل على أن أسماء المصادر ليست للحدث في الأصل أننا نقول: السلام عليكم ولا نقول: التسليم عليكم، لأن السلام أسم وهو الأمان. أمّا التسليم فهو الحدث،

---

(١) انظر حاشية «يس على التصريح» (٢/ ٦٤)، «الأشموني» (٢/ ٢٨٨)

(٢) انظر «التصريح» (٢/ ٦٤)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٨٨)

ومثله الكلام والتكليم. قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ﴾ [التوبة: ٦] ولا يصح أن نقول (حتى يسمع تكليم الله أو تكلّم الله) فان كلام الله القرآن أما التكليم فهو الحدث، ولو كانا بمعنى واحد ان يستعمل أحدهما مكان الآخر.

هذا هو الأصل في أسم المصدر، وقد يستعمل أحياناً للدلالة علي الحدث، كما ان المصدر يستعمل للدلالة على الأسم، أحياناً وأصله الدلالة على الحدث.

فكما يراد بالخَلْق أحياناً المخلوق، وبالقول المقول، وباللفظ الملفوظ، وبالنبت النبات وهي مصادر قد يراد على قلة بالدُّهن الدَّهن، وبالكُحْل الكَحَل، وبالقبلة التقبيل، وبالعذاب التعذيب.

جاء في (**الأصول**): وحكى قوم أنّ العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصدر، فقالوا: عجبت من طعامك طعاماً، يريدون من أطعامك، وعجبت من دهنك لحيتك، يريدون من دهنك. قال الشاعر:

أظليم أنّ مصابكم رجلاً ... أهدى السلام تحيّة ظلم

ومنه قوله:

وبعد عطائك المائة الرتاعا

أراد بعد أعطائك[1].

فالراجح أنّ أسماء المصادر في الأصل لاتدل على الأحداث، بل تدل على الأسماء وقد تستعمل أحياناً للدلالة على الحدث، كما تستعمل المصادر أحياناً في الدلالة على الذوات.

---

(١) «الأصول» (١/ ١٦٥-١٦٦).

الأتباع على محل المضاف إليه

ذهب قسم من النحاة الى أنه يجوز الأتباع على محل ما أضيف إليه المصدر، أو على لفظه، فمثلا يصح أنْ تقول: (عجبت من اكرام خالدٍ ومحمد) أو (محمداً) وساءني أهانة خالد الكريم) أو (الكريمَ).

وذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنّه لا يجوز الاتباع على المحل، بل على التقدير[1].

جاء في (**كتاب سيبويه**): «وتقول عجبت من ضرب زيد وعمروٍ، إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل، ومن قال (هذا ضارب زيدٍ وعمراً) قال (عجبت له من ضرب زيدٍ وعمراً) كأنه أضمر: ويضرب عمرا أو: وضَرَب عمراً»[2].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «إذا عطفت على ماخفض بالمصدر جاز لك في المعطوف وجهان:

أحدهما أن تحمله على اللفظ فتخفضه وهو الوجه.

والآخر أنْ تحمله على المعنى، فإنْ كان المخفوض مفعولاً في المعنى نصبت المعطوف، وإنْ كان فاعلاً رفعته فتقول: (عجبت من ضرب زيد وعمرٍو) وإنْ شئت (وعمرا) فهو بمنزلة قولك: هذا ضارب زيد وعمروٍ وعمراً.

وإنّما كان الوجه الجر لتشاكل اللفظين، واتفاق المعنيين.

وإذا نصبت قدر المصدر بالفعل، كأنّك قلت عجبت من أنْ ضرب، أو من أنْ يضرب ليحقق لفظ الفاعل والمفعول.

---

(١) انظر «الرضي على الكافية» (٢/ ٢١٩)، «شرح الأشموني» (٢/ ٢٩١).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٩٨).

والنعت في ذلك كالعطف، في جواز الحمل على اللفظ والمعنى تقول فيه: «عجبت من ضرب زيد الظريف» بالخفض على اللفظ، والظريف بالرفع على المعنى[(١)].

وخلاصة الأمر أنّه يجوز العطف على غير اللفظ على كلا الرأيين، إلاّ أنه على مذهب سيبويه يكون بتقدير محذوف، وعلى غير مذهبه يكون العطف على المحل، فعلى مذهب سيبويه وغيره يصحّ أنْ تقول (ساءني ضرب محمد وعمراً)، غير أن التوجيه يختلف.

والغرض من الأتباع على المحل إيضاح الفاعل من المفعول، فتقول (عجبت من أكرام خالد اللئيم أو اللئيم) فرفع اللئيم يدل على أن خالداً فاعل في الأصل، ونصبه يدلّ على أنه مفعول به.

وتقول: (أعجبني أكرام خالد أخوك، أو أخاك) على البدل للغرض نفسه، وكذلك (عجبت من ضرب زيدٍ، وخالداً، أو خالدٌ).

ومقتضى ما ذهب إليه سيبويه أنّ الدلالة تختلف من وجه آخر، وذلك أنه يقدّر فعلاً محذوفاً والفعل يدلّ على الحدوث بخلاف الإسم الذي يدل على الثبوت، فإنّ قولك (عجبت من ضرب زيدٍ وعمرو) يدل على أنّ الضرب لهما واحد، من حيث الدلالة على الثبوت.

وأما قولك (عجبت من ضرب زيد وعمراً) فإن قدّرته (وأنْ يضرب عمرا) كان الضرب لعمرو في الاستقبال، وأن قدّرته (وأنْ ضرب عمراً) كان الضرب له في الماضي بخلاف (عجبت من ضرب زيد) فانّه ليس نصاً على زمن بعينه، بل هو يحتمل ذلك كما يحتمل الاستمرار والثبوت.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٦/ ٦٥-٦٦).

اسم الفاعل

اسم الفاعل كالفعل[1] لازم ومتعدٍّ. فإذا كان لازماً اكتفى بفاعله نحو: (أمسافرٌ الرجلان) وإنْ كان متعدياً نصب مفعولاً نحو (أضاربٌ محمودٌ أخاك؟)

ويشترط النحاة لنصبه المفعول شرطين:

الأول: الاعتماد على نفي أو استفهام، أو أن يقع صفة، أو حالاً، أو مسنداً، أو يقع بعد حرف نداء.

الثاني: أنْ يدل على الحال، أو الاستقبال، نحو (هو ضاربٌ سعداً الآن أو غداً).

ولا يشترطون لعمل الرفع، إلاّ الاعتماد، فلا يشترطون كونه للحال أو للاستقبال[2].

فيصح أن تقول: (أحاضرٌ الرجال أمس؟).

هذا شأن المجرد من (أل) فإن كان محلّى بـ (ال) عمل في جميع الأحوال، تقول: (هو المكرم أخاك أمس أو غداً)[3].

ويتبين من هذا أنّ اسم الفاعل لا يتعدى الى مفعول، إلاّ إذا كان دالاً على حال، أو استقبال، فإنْ لم يكن كذلك لا ينصب مفعولاً. تقول: (أنا مكرمٌ أخاك) والمقصود به الآن أو في الاستقبال، ولا تقول ذلك إذا كان الأكرام ماضياً بل يجب أن تقوله بالجر، أي (أنا مكرمُ أخيك). قال تعالى: ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن صَلۡصَٰلٖ مِّنۡ حَمَإٖ مَّسۡنُونٖ فَإِذَا سَوَّيۡتُهُۥ وَنَفَخۡتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٨] وقال: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ قَالُوٓاْ أَتَجۡعَلُ فِيهَا مَن يُفۡسِدُ فِيهَا وَيَسۡفِكُ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠] وقال: ﴿وَإِنَّا لَجَٰعِلُونَ مَا عَلَيۡهَا صَعِيدٗا جُرُزًا﴾ [الكهف: ٨] أي يوم القيامة، وقال: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمۡ أَيُّهَا ٱلضَّآلُّونَ ٱلۡمُكَذِّبُونَ لَأٓكِلُونَ مِن شَجَرٖ مِّن زَقُّومٖ فَمَالِـُٔونَ مِنۡهَا ٱلۡبُطُونَ﴾ [الواقعة: ٥١-٥٢] وهذه كلها للاستقبال.

---

(١) بل هو فعل عند الكوفيين.

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢١-٢٢٢)، «التصريح» (٢/ ٦٥-٦٦).

(٣) انظر «المفصل» (٢/ ١٢١).

وقال: ﴿ قُلِ ٱللَّهَ أَعۡبُدُ مُخۡلِصٗا لَّهُۥ دِينِي ﴾ [الزمر: ١٤] وهو للحال.

جاء في (الكتاب): «هذا باب من أسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يفعل) كان منوناً نكرة وذلك قولك: (هذا ضاربٌ زيداً غداً) فمعناه وعمله (هذا يضرب زيداً)، وإذا حدّث عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك، وذلك قولك: (هذا ضاربٌ عبدَ الله الساعة) فمعناه وعمله (هذا يضرب زيداً الساعة) و(كان زيداً ضارباً أباك) فإنما يحدّث أيضاً عن أتصال فعلى في حين وقوعه، و(كان موافقاً زيداً) فمعناه وعمله، كقولك (كان يضرب أباك ويوافق زيداً) فهذا كله أجري مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّنا»[1].

وجاء في (معاني القرآن) في قوله تعالى: ﴿ كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۗ ﴾ [الأنبياء: ٣٥] «ولو نونت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صواباً. وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل. فإذا كان معناه ماضياً لم يكادوا يقولون إلاّ بالإضافة فأما المستقبل فقولك (أنا صائم يومَ الخميس) إذا كان خميساً مستقبلاً، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ قلت: (أنا صائمُ يوم الخميس) فهذا وجه العمل»[2].

وجاء في (كتاب الجمل) للزجاجي: «اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضي كان مضافاً الى ما بعده وجرى مجرى سائر الأسماء في الإضافة كقولك: (هذا ضارب زيدٍ أمس) و(هذا شاتم أخيك أمس) وكذلك ما اشبهه، ولو قلت: (هذا ضاربٌ زيداً أمس) بالتنوين والنصب لم يجز عند أحد من البصريين والكوفيين إلاّ الكسائي.

فإذا كان أسم الفاعل بمعنى الحال أو الإستقبال كان لك فيه وجهان: أحدهما، وهو الأجود أن تنوّنه وتنصب ما بعده لأنه ضارع الفعل المستقبل، وذلك قولك (هو ضاربٌ زيداً الساعة) و(هذا ضاربٌ زيداً غداً)...

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٨٢).
(٢) «معاني القرآن للفراء» (٢/ ٢٠٢).

والوجه الآخر أنْ تحذف التنوين، وتخفض وأنت تريد الحال والأستقبال، فتقول: (هذا ضارب زيدٍ غداً)[١].

وجاء في (**المفصل**): «ويشترط في أعمال أسم الفاعل أنْ يكون في معنى الحال، أو الإستقبال، فلا يقال: (زيد ضاربٌ عمراً أمس) ولا (وحشيّ قاتلٌ حمزة يوم أحد) بل يستعمل ذلك على الإضافة»[٢].

وُذكر «لو أن قائلاً قال (هذا قاتلٌ أخي) بالتنوين، وقال آخر: (هذا قاتلُ أخي) بالإضافة لدل التنوين على أنّه لم يقتله، ودلّ حذف التنوين على أنه قتله»[٣].

إضافة أسم الفاعل:

ذكرنا آنفاً أنّ أسم الفاعل لا يتعدى إلاّ إذا كان دالاً على الحال أو الإستقبال، فإنْ لم يدل على الحال أو الإستقبال بأنْ كان ماضياً أضيف، تقول: (هذا ضاربُ محمدٍ) إذا ضربه و(ضاربٌ محمداً) إذا كان يضربه أو ينوي ضربه.

جاء في (**كتاب سيبويه**): «فإذا أخبر أنّ الفعل قد وقع وانقطع، فهو بغير تنوين البتة. . . وذلك قولك (هذا ضارب عبدالله وأخيه) وجه الكلام وحدّه الجر. لأنه ليس موضعاً للتنوين، وكذلك قولك: (هذا ضارب زيد فيها وأخيه) وهذا قاتل عمروٍ أمس وعبدالله»[٤].

وجاء في (**المقتضب**): «تقول (هذا ضارب زيدٍ أمس) و(هما ضاربا زيد) و(هم ضاربو عبدالله). . . كل ذلك إذا أردت به معنى الماضي لم يجز إلاّ هذا، لأنه أسم بمنزلة قولك (غلام زيد) و(أخو عبدالله). . . .

---

(١) «الجمل» (٩٥-٩٩)، وانظر «المقتضب» (٤/ ٣٠).
(٢) «المفصل» (٢/ ١٢١).
(٣) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ١١ وانظر في (الإشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٢٢٤) المناظرة بين الكسائي والقاضي أبي يوسف.
(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٨٧).

فان جعلت أسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع أو ما تفعله بعد ولم يقع جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره... وذلك: (زيد آكل طعامك الساعة) إذا كان في حال أكل و(زيد آكلٌ طعامك غدا) كما تقول: (زيد يأكل الساعة) إذا كان في حال أكل وزيد يأكل غداً»[١].

ولا يفهم من هذا أنّ الإضافة لا تصح إلاّ إذا كان أسم الفاعل دالاً على المضي، بل الاضافة جائزة سواء كان أسم الفاعل دالاً على المضي أم غيره، تقول (هو ضارب محمدٍ أمس) و(هو ضارب محمدٍ غدا)، إلاّ أنّ النصب لا يصح إلاّ إذا دلّ على الحال أو الإستقبال[٢].

وقد مرّ بنا في باب الإضافة غير المحضة أنّ ما كان من أسم الفاعل دالاً على الحال أو الإستقبال فاضافته غير محضة بخلاف ما إذا كان دالاً على المضي.

فالفرق بين الإضافة والنصب، أنّ النصب دلالته قطعية إذ هو لا يدل إلاّ على الحال أو الإستقبال، أما الإضافة فدلالتها أحتمالية فهي تحتمل:

١- المضي كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ١]، وكقولك: (أنا ضارب خالدٍ أمس).

٢- الحال والأستقبال كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ جَامِعُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْكَٰفِرِينَ فِى جَهَنَّمَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٤٠] وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ [العنكبوت: ٥٧] وقوله: ﴿إِنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ﴾ [هود: ٢٩]، وهذا كله إستقبال.

وقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [الأنعام: ٩٢] وهذا حال.

---

(١) «المقتضب» (١٤٨/٤-١٤٩).
(٢) انظر «كتاب سيبويه» (٨٣/١)، «الجمل» (٩٥-٩٩)، «شرح ابن يعيش» (١١٩/٢)، «شرح ابن عقيل» (٢٧/٢).

٣- الدلالة على الاستمرار، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَىٰ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ذَٰلِكُمُ اللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾ [الأنعام: ٩٥-٩٦] فهو في كل حين يفلق الحب والنوى ويخرج الميت من الحي، وفي كل يوم يفلق الإصباح.

٤- ثم أنّ الإضافة قد تفيد تغليب جانب الذات على الحدث في اسم الفاعل، بخلاف النصب، فإنه يفيد دلالته على الحدث، فنحن نستعمل اسم الفاعل للدلالة على الحدث أحياناً، وأحياناً نقصد به الدلالة على الاسم، وذلك كالحارس والكاتب والسائق، فقد يراد بالحارس صفته وقد يقصد به شخصه وكذلك الكاتب والسائق.

جاء في (**الكتاب**): «هذا ما كان من ذلك عملاً وذلك قولك (مررت برجل ضاربٍ أبوه رجلاً) و(مررت برجل ملازمٍ أبوه رجلاً)... فالمعنى فيه على وجهين: إن شئت جعلته يلازمه ويخالطه فيما يستقبل، وإن شئت جعلته عملاً كائناً في حال مرورك، وإن ألقيت التنوين وأنت تريد معناه جرى مثله إذا كان منوناً.

فإذا جعله اسماً لم يكن فيه إلاّ الرفع على كل حال، تقول: (مررت برجل ملازمُه رجلٌ)، أي مررت برجل صاحبُ ملازمته رجلٌ، فصار هذا كقولك (مررت برجل أخوه رجل)، وتقول على هذا الحدّ (مررت برجل ملازموه بنو فلان) فقولك (ملازموه) يدلك على أنه اسم ولو كان عملاً لقلت: (مررت برجل ملازمه قومه)»[1].

فبالإضافة قد يراد الاسم، وأما النصب فللدلالة على الحدث فقط، وذلك لأن الإضافة من خصائص الأسماء، تقول (هذا سائقٌ السيارةَ) أي يسوقها، وتقول (هذا سائقُ السيارة) بالإضافة وتريد به شخصه، وتقول (هذا حارس المدرسة) أي يحرسها، وتقول (خرج حارسُ المدرسة) وتعني به شخصه، وتقول (لا يسوق سائقُ السيارة) و(لا يحرس حارس المدرسة) وتقصد به شخصيهما ولو كان المقصود به الحدث لتناقض القول إذ كيف لا يسوق وهو يسوق، ولا يحرس وهو يحرس؟ ولكن المقصود به الشخص كما ذكرنا.

(١) «كتاب سيبويه» (١/٢٢٦-٢٢٨).

العطف على المضاف إليه:

قد يعطف على المضاف إليه الذي أضيف إليه أسم الفاعل بالجر، وبالنصب، فتقول (هذا ضارب محمدٍ وخالدٍ) و(هذا ضارب محمدٍ وخالداً).

أما الأول فلا أشكال فيه وهو عند النحاة أجود[1].

وأما العطف بالنصب فهو أما أنْ يكون المقصود به الزمن الماضي، فيكون على تقدير فعل ماضٍ قبل المنصوب عند سيبويه، ومن تابعه[2]. ففي قولك (هو ضاربُ محمدٍ وخالداً) يقدرون (وضرب خالداً)، وأما أن لا يقصد به الماضي فيقدرون له فعلاً مضارعاً أو أسم فاعل منوناً، ففي قولك (هو ضارب محمدٍ وخالداً غداً) يقدرون (ويضرب خالداً) أو (وضاربٌ خالداً)[3].

والذي يترجح عندي في تفسيره أنه إذا عطفت بالنصب على المجرور ولم تكن ثمة دلالة على أن المقصود به الماضي كان المضاف تعبيراً أحتمالياً والمنصوب تعبيراً قطعياً، فقولك (هو ضارب محمد وخالدا) يدل على أن (ضَرْب محمد) يحتمل المضي والحال والاستقبال والاستمرار و(ضَرْب خالد) يدل على الحال، أو الإستقبال قطعاً ولا يحتمل غيرهما كما مرّ في تفسير المضاف والمنصوب.

أما إذا كانت هناك دلالة تدل على أن ضربهما جميعاً حصل في الماضي كقولك (هو ضارب محمدٍ وخالداً أمس) فهو على تقدير فعل ماض كما قدّر سيبويه، ومقتضي هذا التقدير أن (ضَرْب محمد) يفيد الدلالة على الثبوت و(ضَرْب خالد) يفيد الانقطاع ذلك لأن دلالة أسم الفاعل ليست كدلالة الفعل، فقولك (هو ضارب محمد) يحتمل ثبوت الضرب، وتكرر حصوله في الماضي، بخلاف الفعل الماضي، فإنه يدل على أنه حصل وانقطع، تقول (كان سعيد كذب) و(كان سعيد كاذباً) فالفعل الماضي (كذب) يدل على

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٨٩)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢٥).

(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٨٧)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٢٥).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١١/ ٣٥)، «شرح ابن يعيش» (٦/ ٦٩).

أن سعيداً وقع منه كذب، وأما أسم الفاعل (كاذب) فهو يدل على ثبوت هذه الصفة فيه في الماضي. ونحوه قولك: (هو مجتهد وهو اجتهد) و(هو قائم بالامر وقام بالامر) و(هو شارب الخمر وهو شرب الخمر).

جاء في (**التفسير الكبير**): «أنّ أسم الفاعل يدل في كثير من المواضع على ثبوت المصدر في الفاعل ورسوخه فيه، والفعل الماضي لا يدل عليه كما يقال: فلان شرب الخمر وفلان شارب الخمر، وفلان نفذ أمره وفلان نافذ الأمر، فإنه لا يفهم من صيغة الفعل التكرار والرسوخ ومن أسم الفاعل يفهم ذلك»[١].

فخلاصة الأمر أنّ قولك:

(هذا ضارب محمد وخالدٍ) يفيد أن الضرب لهما واحد من حيث الزمن والدلالة.
وقولك: (هذا ضارب محمدٍ وخالداً) إذا لم يتعين أنهما للمضي يفيد أنّ ضَرْب محمد أحتمالي الدلالة فهو يحتمل الماضي، والحال، والإستقبال، والإستمرار، و(ضرب خالد) يدل على وقوعه في الحال والإستقبال.

وإذا تعين أنّ ضربهما كان في الماضي جميعاً، فضرب محمد يفيد الدلالة على الثبوت، وقد يحتمل الدوام والتكرار، وضرب خالد يفيد وقوعه وإنقطاعه، وهذا الفرق متأتٍّ من الفرق بين الفعل وأسم الفاعل.

(١) «التفسير الكبير للرازي» ج(٢٥) ص(٢٩).

صيغ المبالغة

المشهور أن الذي يتعدي منها ثلاثة هي (فَعال) نحو (خَوّاض إليها الكتائب) و(فَعول) نحو (ضروب بنصل السيف سوق سمانها. و(مفعال) نحو (إنه لمنحارٌ بوائكَها)[١].

وعند سيبويه يعمل أيضاً (فعيل) و(فَعِل)[٢].

ولا يشترط في أعمالها الدلالة على الحال، أو الإستقبال[٣]، وهي فيما عدا ذلك كأسم الفاعل.

أسم المفعول

وما قيل في أسم الفاعل يقال في أسم المفعول من حيث الشروط[٤] والدلالة، غير أنه للمفعول وذلك للفاعل.

قال ابن مالك:

وكـل مـا قـرر لأسـم فـاعـل ... يعطـى أسـم مفعـول بـلا تفـاضـل

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢٤).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٥٦-٥٨).

(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٢٢٤).

(٤) انظر «شرح ابن عقيل» (٢/ ٢٨)، «شرح الإشموني» (٢/ ٣٠١-٣٠٢).

الصفة المشبّهة

استعملت الصفة المشبّهة مع سببيها استعمالات متعددة، نحو:

مررت برجل حسنٍ وجهُه- باتباع الصفة ورفع الوجه.

ومررت برجل حسنٌ وجهُه- برفع الصفة والوجه.

ومررت برجلٍ حسنِ الوجهِ- بالاضافة.

ومررت برجل حسنٍ وجهَه أو الوجهَ- بنصب الوجه فيهما.

ومررت برجل حسنٍ وجهاً.

وقد تقول: أيترتب على هذه الخلافات في الأوجه، أختلاف في المعنى، أم هي متطابقة؟

والجواب إنّنا نعتقد أنّ لكل وجهٍ معنى، والنحاة يذكرون بعضاً من هذه التفسيرات وسنذكرها موضحين معناها:

١- مررت برجل حسن وجهُه- باتباع الصفة المشبهة لما قبلها ورفع الوجه، والصفة ههنا فيها جانب الحدث غالباً، وهي قريبة من الفعلية، ولذا ارتفع بها الفاعل كالفعل، ونحوه أن تقول في غير السببي: أكريمٌ المحمدان؟ وما حسنٌ الخالدان. كأنك قلت: مررت برجل حَسُنَ وجهُه وأكَرُم المحمدان؟ وما حُسنَ الخالدان.

ويدلك على ذلك أنها تستعمل في هذا الوجه إستعمال الإفعال فهي تطابق ما بعدها من حيث التذكير والتأنيث، وأنها تكون مفردة مع مرفوعها فتقول: (محمد حسنة أمه) و(الرجلان حسنٌ أبواهما) بخلاف الإضافة، مثلاً إذ تقول (محمد حسن الأم) و(الرجلان حسنا الأبوين) لأن الإضافة فيها جانب الأسمية هو الغالب.

٢- مررت برجل حسنٍ أبوه- برفع الصفة المشبهة وما بعدها، وهذا على التقديم والتأخير، وأصل الكلام (مررت برجل أبوه حسن)، فحسن خبر مقدّم وأبوه مبتدأ مؤخر، وقدمت الخبر للاهتمام.

وليست الصفة هنا على إرادة تغليب الحدث، فإنها لم تستعمل استعمال الأفعال، فهي تطابق المبتدأ فتقول: (مررت برجل حسنان أبواه) و(مررت برجل حسنون آباؤه)، وأصل الكلام (أبواه حسنان) و(آباؤه حسنون) ولو أردت معاملتها معاملة الفعل لقلت: مررت برجل حسن أبواه وحسن آباؤه.

٣- مررت برجل حسنِ الوجهِ- بإضافة الصفة الى الوجه، والصفة ههنا مراعى فيها جانب الإسمية أكثر من الحدث بخلاف التعبير الأول، وذلك لأنّ الإضافة من خصائص الإسماء، ثم ألا ترى أن الصفة هنا لا تعامل معاملة الفعل، بل هي تتبع ما قبلها أياً كان صاحبها الحقيقي، فتقول (مررت برجل حسن الأم) فتذكّر الصفة وإنْ كانت (الأم) مؤنثة، وتقول: (مررت برجلين حسني الآباء) فتثني الصفة اتباعاً لما قبلها وإنْ كان (الآباء) جمعاً بخلاف ما لو قلت (مررت برجل حسنة أمه) و(مررت برجلين حسنٍ آباؤهما).

٤- مررت برجل حسنٍ وجهَه أو حسنٍ الوجهَ- بنصب الوجه، وهذا عند النحاة للمبالغة من ناحيتين، وذلك أنك جعلت الحسن للرجل عموماً، ثم خصصت وجهه فتكون قد مدحته مرتين، مرة لعموم شخصه ومرة لوجهه.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنّ في هذا التعبير إيضاحاً بعد الأبهام، فإنك عندما قلت (مررت برجل حسنٍ) ونونت الصفة كنت كأنك انهيت الكلام على الابهام، ثم أوضحت جهة الحسن بعدما ابهمت، وللايضاح بعد الابهام مزية كما مر في بحث التمييز.

جاء في (**شرح شذور الذهب**): «زيد حسنٌ وجهَه بنصب الوجه والاصل (زيد حسن وجهه) بالرفع فـ (زيد) (مبتدأ) و(حسن) خبر، و(وجهه) فاعل بـ (حسن) لأن الصفة تعمل عمل الفعل، وأنت لو صرحت بالفعل فقلت (حسُنَ) بضم السين وفتح النون

لوجب رفع الوجه بالفاعلية فكذلك حق الصفة أن يجب معها الرفع، ولكنهم قصدوا المبالغة مع الصفة فحولوا الإسناد عن الوجه الى ضمير مستتر في الصفة راجع الى زيد ليقتضي ذلك أنّ الحسن قد عمّه بجملته فقيل (زيد حسنٌ) أي هو، ثم نصب وجهه[١].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «أما حسن انتصاب المعمولين في القياس فلأنك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن، فنصب (وجهاً) على التمييز، ليحصل له الحسن إجمالاً وتفصيلاً، ويكون أيضاً أوقع في النفس للابهام أولاً ثم التغسير ثانياً[٢].

وليس كل التعبيرات فيها هذان الجانبان، بل ليس في بعضها إلاّ الإيضاح بعد الإبهام فلا يصح جعل الصفة فيها لجملة الموصوف، وذلك نحو قولك: (الفيل مدّببٌ نابَه) إذ لا يصح أن يقال (الفيل مدبّب)[٣]، ونحوه (كلبك كثيفٌ شعرَه) و(أخوك قليل مالَه) فلا يصح وصف الكلب بالكثافة والأخ بالقلّة على جهة العموم، وإنما فيه إيضاح بعد إبهام فإنك إبهمت جهة الوصف، ثم بيّنتها.

٥- مررت برجل حسنٍ وجهاً- وهذا التعبير كالذي قبله من حيث المبالغة والابهام غير تنكير الوجه، والمعنيّ بالوجه وجه الرجل، والمعرفة والنكرة هنا يتقاربان، في الدلالة، فإنك إذا قلت: (محمد حسنٌ الوجهَ) أو قلت: (محمد حسنٌ وجها) فإن الوجه يعود إلى محمد عرّفته، أو نكّرته، والفرق بينهما كالفرق بين قولك (الله خلقكم من ماء) و(الله خلقكم من الماء) فإن المعرّف بـ (ال) الجنسية فيه من العموم ما يقرّ به من النكرة، وإن كان لا يطابقه، وقد مرّ هذا في بابه.

وقد يكون الاختلاف بين معنى هذين التعبيرين، أو بين هذه التعبيرات من وجه آخر، وذلك نحو قولك (هو كريمٌ أبا) فـ (أبا) يحتمل الحال والتمييز، فهو يحتمل أنّه كريم في حال أبوته، أي هو كريم إذا كان أباً ويحتمل أن أباه كريم، بخلاف قولك (هو كريم أبوه أو كريم الأب) بالإضافة فهو لا يحتمل إلاّ أن أباه كريم.

---

(١) «شرح شذور الذهب» (٣٠٢).
(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٢١-٢٣٢).
(٣) هذه صفة مشبهة وإن كانت على صيغة أسم المفعول لأنها صفة دالة على الثبوت.

وفي مثل هذا التعبير يتضح الفرق بين تنكير المنصوب، وتعريفه، فإن قولك (هو كريمٌ الابَ) بالتعريف لا يحتمل إلاّ أباه كريم ولا يحتمل أنه كريم في حال أبوته، فهو لا يكون حالاً، ونحوه أن تقول: (هو حسن ضيفاً) وحسنُ الضيفِ وحسنُ الضيفَ.

وقد يكون الأختلاف على وجه آخر، وذلك نحو قولك (هو عظيم القوم) و(هو عظيم قوماً). فالأول قد يكون على معنى أنه عظيم في القوم كقولك (هو رئيس القوم وكبيرهم) وقد يكون على معنى أن قومه عظماء.

فإنْ قلت: (هو عظيم قوماً) كان المعنى أنّ قومه عظماء لاغير، فتبين من هذا أنه ليس ثمة تطابق وإنّما لكل تعبير معنى.

النعت

النعت هو التابع المكمل متبوعه، ببيان صفة من صفاته، نحو: (مررت برجل كريم) أو ببيان صفة من صفات ما تعلّق به، هو ما يسمى بالنعت السببي، نحو (مررت برجل كريم أبوه[1])، ونحو قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَخْرِجْنَا مِنْ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [النساء: ٧٥].

ويأتي لأغراض أهمها:

١ - **التخصيص**: ومعنى التخصيص تقليل الإشتراك الحاصل في النكرات[2]، نحو (مررت برجل طويل) وذلك أنّ كلمة (رجل) عامّة تشمل كل واحد من أفراد الجنس، فإن قلت (طويل) فقد قللت الإشتراك باخراجك القصار، وغير الطوال عموماً، فإن قلت (مررت برجلٍ طويل أسمر) زدته تخصيصاً، بتقليلك الإشتراك أكثر، فإنّك أخرجت غير السمر من الرجال الطوال، فإن قلت: (مررت برجل طويل أسمر أعرج) زدته تخصيصاً، وهكذا.

---

(١) «شرح ابن عقيل» (٢/ ٥١)، «التصريح» (٢/ ١٠٨).

(٢) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣١)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٧)، «الهمع» (٢/ ١١٦).

٢ – التوضيح: ومعنى التوضيح إزالة الإشتراك الحاصل في المعارف[1]، وذلك نحو قولك: (مررت بمحمد الخياط) فقد يكون أكثر من شخص مسمّى بمحمد، فإن قلت: (الخياط) أزلت الإشتراك وتعين المقصود، ونحو: (إشتريت من الخباز الأعرج) فقد يكون أكثر من خباز وبذكرك (الأعرج) أزلت الإشتراك فتعين المقصود.

٣ – الثناء والمدح: وذلك إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطب[2]، لا يحتاج إلى توضيح، وذلك كقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١] فإنه ليس ثمّة رب أسفل فتميزه منه بكلمة (الأعلى) فهو لا يحتاج إلى توضيح، وإنما ذكرت الصفة للثناء عليه وتعظيمه. ونحوه قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الواقعة: ٩٦]، ونحو قولك: (جاء خالد القائد المظفّر) ولست تقصد بذلك توضيحه وفصله من خالد آخر، وإنّما تذكر ذلك للتعظيم والثناء.

وقد يكون المدح والثناء في النكرات، كما يكون في المعارف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ١٩–٢٠].

٤ – الذم والتحقير: وذلك إذا كان الموصوف معلوماً عند المخاطَب، لا تقصد تمييزه من شخص آخر[3]، نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) ونحو: (مررت بمسيلمة الكذّاب)، ونحو (لا تسمع إلى سالم الخبيث اللئيم) لا تقصد بذلك تمييزه من شخص آخر مسمّى بهذا الإسم، وإنما ذكرت هذه الصفات لذمّه وتحقيره.

وقد يكون الذم والتحقير في النكرات أيضاً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ [التكوير: ٢٥] إذ ليس ثمّة شيطان غير رجيم ففصل الرجيم منه، ونحو (دونكم رجلاً خائناً لئيماً).

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣١)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٧)، «الهمع» (٢/ ١١٦)، «التصريح» (٢/ ١٠٨).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣١).

(٣) «شرح الرضي» (١/ ٣٣١)، «الهمع» (٢/ ١١٦)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٧٤).

٥- **الترحّم**:[١] نحو (مررت بعباس البائس) ونحو (ياويح إبراهيم المسكين) ونحو (ارحموا هذا الرجل الفقير الضائع).

ويكون في النكرات أيضاً، نحو (ارحموا رجلاً بائساً مضيّعاً).

٦- **التأكيد**:[٢] نحو: (أمس الدابرُ لا يعود) فإن كل أمس دابر، ونحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] فإنّ (واحدة) مفهومة من قوله (نفخة) وقوله: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] فإنّ (أثنين) صفة مؤكدة لالهين، ونحو (إنّ غداً القابل قريب) فإنّ كل غد قابل.

٧- **التعميم**: نحو (إنّ الله يرزق عباده الطائعين والعاصين) و(إنّ الله يحشر الناس الاولين والآخرين[٣]) و(يقبل الله من عباده صالح الإعمال الكثير والقليل) ونحو ﴿وَلَا يُنفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٢١].

٨- **التفصيل**[٤]: نحو (مررت بثلاثة رجالٍ، كاتبٍ، وشاعرٍ، وفقيه)، و(مررت برجلين عربيٍّ، وعجمي) و(رأيت رجلين، طويلاً، وقصيراً).

٩- **الإبهام**[٥]: وذلك كأن تقول لصاحبك (أتصدقت بقليل، أم كثير؟) فيقول: (تصدقت بصدقةٍ قليلةٍ، أو كثيرة) ونحو (هل كتبت له رسالة حسنة؟) فيقول: (كتبت له رسالةً حسنةً أو سيئة) يريد إبهامها عليك.

١٠- ثم أنّ النعت قد يؤتى به لاعلام المخاطب بأنّ المتكلم عالم بحال المنعوت، كأنْ يقول لك صاحبك (هل رأيت خالداً؟) فتقول: (نعم رأيت خالداً البائعَ داره والمفارقَ أهله) تريد أن تُعلم صاحبك بأنّك عالم بأحواله التي يخفيها عليك.

---

(١) انظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣١)، «الهمع» (٢/ ١١٦)، «التصريح» (٢/ ١٠٩).
(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٣١)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٨)، «التصريح» (٢/ ١٠٩).
(٣) «التصريح» (٢/ ١٠٩)، «الهمع» (٢/ ١١٦).
(٤) «الهمع» (٢/ ١١٦)، «التصريح» (٢/ ١٠٩).
(٥) «التصريح» (٢/ ١٠٩).

جاء في (**حاشية الصبان**) أنه «نقل عن أبن الخياز أنّ النعت يجيء لاعلام المخاطب بأنّ المتكلم عالم بحال المنعوت، كقولك (جاء قاضي بلدك الكريم الفقيه) إذا كان المخاطب يعلم أتصاف القاضي بذلك، ولم تقصد مجرد المدح، بل قصدت أعلام مخاطبك بأنك عالم بحال الموصوف[١]».

النعت الجامد

الأصل في النعت أنْ يكون مشتقاً نحو: (مررت برجل ضاحك) و(مررت برجل طويل) وقد ينعت بالجامد كثيراً كالمنسوب، نحو: (مررت برجل بصري) والموصول، نحو (مررت بالشخص الذي فاز) والمقادير والاعداد، نحو (أقبل رجالٌ مائةٌ) و(اقبل رجالٌ سبعةٌ) و(اشتريت حريراً ذراعين)[٢].

ومنه النعت بـ (مثل) ونحوها مما يفيد التشبيه، نحو: (مررت برجل مثلك وضَرْبك وشبهك ونحوك)[٣].

ومنه النعت بـ (ذي) نحو: (رأيت رجلاً ذا علم).

ومنه النعت بـ (أيّ) نحو: (مررت برجل أيِّ رجل وأيمّا رجل) وهي التي تسمّى أيّا الكمالية، ويراد بها التعجب والمبالغة في المدح، وتنعت بها النكرة.

جاء في (**كتاب سيبويه**) «ومن النعت أيضاً (مررت برجل أيّما رجل) فـ (أيّما) نعت للرجل في كماله وبذّه غيره كأنه قال: مررت برجل كامل[٤]».

وعند قسم من النحاة أن أصلها استفهام، ثم إستعيرت لوصف الشيء بالكمال.

---

(١) «حاشية الصبان» (٣/ ٥٩).

(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٤).

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠).

(٤) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠) وانظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٨)، «الكليات» (٨٩).

جاء في (**شرح الكافية للرضي**): «والذي يقوى عندي أن (أي رجل) لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن (أيّ) الإستفهامية وذلك أن الإستفهامية موضوعة للسؤال عن التعيين، وذلك لا يكون إلاّ عند جهالة المسؤول عنه، فاستعيرت لوصف الشيء بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله، والجامع بينهما أنّ الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه»[١].

وجاء في (**بدائع الفوائد**): «وأما وقوعها نعتاً لما قبلها نحو: (مررت برجل أيّ رجل) فـ (أيّ) تدرجت إلى الصفة من الإستفهام كان الأصل (أي رجل هو؟) على الإستفهام الذي يراد به التفخيم والتهويل، وإنما دخله التفخيم لأنهم يريدون إظهار العجز، والإحاطة لوصفه، فكأنه ممّا يستفهم عنه بجهل كنهه، فأدخلوه في باب الإستفهام الذي هو موضوع لما يجهل.

وكذلك جاء (القارعة ما القارعة والحاقة ما الحاقة) أي أنها لايحاط بوصفها، فلما ثبت هذا اللفظ في باب التفخيم والتعظيم للشيء قرب من الوصف، حتى أدخلوه في باب النعت وأخروه في الإعراب عمّا قبله[٢].

ومنه النعت بـ (كل) و(جدّ) و(حق) مضافة الى مثل متبوعها لفظاً، ومعنى، نحو قولك (مررت بالرجل كل الرجل وحق الرجل وجدّ الرجل)، والمقصود بها المبالغة في الكمال وبلوغ الغاية[٣].

قال الرضي: «ومعنى (كل الرجل) إنه أجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال، ومعنى (جد الرجل) أي كأن ما سواك هزل. و(حق الرجل) أي أن من سواك باطل. وهما من باب (جرد قطيفة).

---

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٢).
(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ١٥٩).
(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٢٣-٢٢٤)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٨).

ويقال أيضاً في الذم (أنت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم) و(أنت لئيم جد لئيم وحق لئيم)[1].

ومنه قولهم: (ماشئت) في نعت النكرات، نحو (رأيت رجلاً ماشئت من رجل[2]) أي رجلاً يسد مشيئتك وإرادتك.

ومنه قولهم: (مررت برجل حسبك من رجل وشرعك من رجل وهمك من رجل وناهيك من رجل وهدك من رجل وكفيك من رجل) بلفظ واحد للمذكر والمؤنث المفرد والمثنى والجمع فتقول: (مررت بامرأة هدّك من امرأة، وامرأتين هدّك من امرأتين، ونساء هدك من نساء)، وبعضها يطابق كـ (ناهيك) لأنها اسم فاعل، وبعضها استعمل فعلاً أيضاً نحو (هدّك) و(هدّتك) و(هدّاك)[3].

ومعانيها متقاربة في معنى الكفاية[4]، فمعنى (حسبك) كافيك من (أحسبني الشيء) بمعنى كفاني، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢] أي كافيك، ولعل أصلها من (حسب) والهمزة للسلب أي أزال حسابك وأبعده كـ (اصرخ) و(أقسط) أي أزال الصراخ والقَسْط وهو الظلم فقولك: (أحسب الشيء) معناه أزال حسابه، فلا يفكر في شيء بعد من قولك: هو يحسب للامر حسابه، فـ (أحسبه) أزال ذلك الحساب بكفايته وإغنائه.

ومعنى (همك) مقصودك كما تقول (كل همّي أن أحصل على كذا) أي همّي ومقصودي.

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فقولهم (همك من رجل) بمعنى حسبك، وهو من الهِمّة واحدة الهِمَم، أي هو ممن يهمك طلبه[5]».

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٣).
(٢) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠)، «الأصول» (٢/ ٣٣).
(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠).
(٤) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٠).
(٥) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٠).

وجاء في (شرح الرضي): «وقولهم (همك من رجل) مصدر بمعنى المفعول أي مهمومك أي مقصودك أو من (همه) أي أذابه يذيبه، أي يذيبك وصف محاسنه»[(١)].

ومعنى (ناهيك) ينهاك عن طلب غيره لما فيه من الكفاية والمطلوب.

ومعنى (هدّك) يثقلك عدّ محاسنه. جاء في (شرح ابن يعيش): «وأما هدّك فهو من معنى القوة يقال (فلان يُهد) على مالم يسم فاعله، إذا نسب إلى الجلادة والكفاية[(٢)]».

وجاء في (شرح الرضي): «هدك أي يثقل عليك عدّ مناقبه، من هدّته المصيبة، أي أوهنته وكسرته»[(٣)].

وجاء في (لسان العرب): «ومررت برجل هدك من رجل، أي حسبك وهو مدح، وقيل معناه أثقلك وصف محاسنه»[(٤)].

ومعنى (شرعك) مطلوبك وبغيتك من شرع في الشيء طلبه.

جاء في (لسان العرب): «مررت برجل شرعك... والمعنى أنه من النحو الذي تشرع فيه وتطلبه، وأشرعني الرجل أحسبني. ويقال: شرعك هذا أي حسبك»[(٥)].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «وكذلك (شرعك) بمعنى حسبك من شرعت في الأمر إذا خضت فيه أي هو من الأمر الذي تشرع فيه وتطلبه، وفي المثل (شرعك ما بلغك المحل) يضرب في التبلغ باليسير»[(٦)].

ومن النعت بالجامد تكرار الموصوف، وإضافته، الى نحو (صدق) و(سوء) نحو قولك: (مررت برجل رجلِ صدق).

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٤).
(٢) «شرح ابن يعيش» (١/ ٣٣٤).
(٣) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٤).
(٤) «لسان العرب» (هدّ) (٤/ ٤٤٤).
(٥) «لسان العرب» (شرع) (١٠/ ٤٤).
(٦) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٠).

جاء في (شرح الرضي): «ومن المقيس أيضاً أن تكرر الموصوف، وتضيفه إلى نحو (صدق) و(سوء)، نحو عندي رجل رجل صدق، وحمار حمار سوء، والمراد بالصدق في مثل هذا المقام مطلق الجودة، لا الصدق في الحديث، وذلك لأن الصدق مستحسن جيد عندهم، حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال» (ثوب صدق) و(خلّ صادق الحموضة)... ويجوز أن يكون الثاني بدلاً من الاول»[١].

وجاء في (كتاب سيبويه): «ومنه (مررت برجل رجل صدق) منسوب إلى الصلاح كأنك قلت: مررت برجل صالح، وكذلك (مررت برجل رجل سوء) كأنك قلت: مررت برجل فاسد لأن الصدق صلاح والسوء فساد، وليس الصدق ههنا بصدق اللسان لو كان كذلك لم يجز لك أن تقول: هذا ثوب صدق وحمار صدق، وكذلك السوء ليس في معنى سؤته»[٢].

ومنه الوصف باسم الجنس، والوصف به على ضروب منها أن تصفه بأسم جنس مشهور بمعنى من المعاني نحو: (مررت برجل أسدٍ) أي جريء وبرجل حمار، أي بليد وبأمرأة كلبة أي دنيّة[٣].

ومنها أن يكرر لفظ الجنس على إرادة معنى الكمال، نحو: (مررت برجلٍ رجلٍ) أي كاملٍ.

جاء في (شرح الرضي): «وثانيها جنس يوصف به ذلك الجنس فيكرر اللفظ بمعنى الكامل نحو (مررت برجل رجل) أي كامل في الرجولة، و(رأيت أسداً أسداً أي كاملاً»[٤].

ومنه الوصف بالجواهر نحو: (مررت بصحيفة طينٍ خاتمها) و(مررت برجلٍ فضةٍ حلية سيفه) و(مررت برجل صوفٍ تكّته) وأشهر معنى لهذا التعبير هو التشبيه،

---

(١) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٤)، وانظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ٤٩).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٣-٢١٤).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٤-٣٣٥)، «شرح ابن يعيش» (٥/ ٣١).
(٤) «شرح الرضي» (١/ ٣٣٥)، «شرح ابن يعيش» (٥/ ٣١).

أي مفضضة حلية سيفه، وخشنة تكّته و(بسرج خزّصفّته) أي ليّنة[١]، فإذا أردت حقيقة هذه الأشياء فالأجود الرفع، بل يوجبه بعض النحاة فتقول: (مررت برجل فضةٌ حلية سيفه وخزٌ صفته).

جاء في (**شرح السيرافي**): «قال أبو سعيد: أما قولك (مررت بسرج خزّ صفته) الى آخر ما مثل به فإنك إن أردت حقيقة هذه الأشياء لم يجز غير الرفع، لأنّ هذه جواهر، ولا يجوز النعت بها، وإن أردت المماثلة والحمل على المعنى، اختير فيها ما حكى عن العرب فقد سمع منهم: (هذا خاتم طين) أي مطيّن وإذا سمع منهم (خزّ صفته) يحمل على ليّنة كأنه قال هو ليّن»[٢].

وقد مرّ بنا هذا في باب التمييز والذي رجحناه أنّ الأشهر في الأتباع أن يراد به معنى التشبيه، وإذا أردنا الجوهر حقيقة رفعنا، وقد يراد بالاتباع الجوهر أيضاً وهو لغة[٣].

وقد مرّ بنا هذا فلا داعي لتكراره.

ومن النعت بالجامد:

النعت بالمصدر

نعت العرب بالمصدر كثيراً نحو قولهم: (هو رجلٌ عَدْلٌ ورجلٌ فَضْلٌ وزَوْرٌ) أي عادل وفاضل وزائر و(رجل صَوْم) أي صائم. قال تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍۚ﴾ [يوسف: ١٨].

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٣٣١)، «شرح السيرافي» (١/ ٢٢٨)، الخصائص ٣/ ٢٧٢)، المقتضب (٣/ ٢٥٩).

(٢) «شرح السيرافي بهامش كتاب سيبويه» (١/ ٢٢٨)، وانظر «المقتضب» (٣/ ٢٥٩)، «منثور الفوائد» ١٥.

(٣) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٢٣١، ٢٣٠)، «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٥).

وإذا نعت بالمصدر التزم افراده وتذكيره، أياً كان المنعوت نحو: أقبل رجلان عدل ورجال عَدْلٌ وفَضْلٌ وزَوْرٌ[(١)].

والنحاة في توجيه ذلك على ثلاثة آراء:

أما أن يكون المصدر على التأويل بالمشتق، نحو (هو رجل زَوْر) أي: زائر و(عدل) أي: عادل و(رضا) أي: مرضيّ، وهذا رأي الكوفيين.

وإما على تقدير مضاف، أي ذو عدل، وذو زور، وذو كذب، وهو رأي البصريين.

وقيل: لا تأويل ولا حذف، بل هو على جعل العين نفس المعنى، مبالغة[(٢)].

وهذا الأخير هو الأولى، فإنّ قولهم (مررت برجل عدل) معناه انه مرَّ برجل هو العدل، أي لكثرة ممارسته إياه واتصافه به، أصبح هو العدل نفسه.

وقد جاء وصف الذات بالمصدر، أو الاخبار بالمصدر عن الذات كثيراً، وإن لم يجعله النحاة قياساً، وكله فيما نرجّح على قصد المبالغة، على معنى أن الذات تحولت إلى معنى.

جاء في (**شرح الرضي**): «والأولى أن يقال: أطلق أسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة، كأنهما من كثرة الفعل تجسما منه»[(٣)].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة، كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى، لكثرة حصوله منه، وقالوا: (رجل عدل ورضىً وفضل) كأنه لكثرة عدله، والرضىٰ عنه، وفضله، جعلوه نفس العدل والرضي والفضل»[(٤)].

وجاء في (**الخصائص**): «إذا وصف بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل، وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده اياه، ويدلّ على أن هذا معنى

---

(١) «التصريح» (٢/ ١١٣)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٠).

(٢) «التصريح» (٢/ ١١٣)، «شرح الرضي» (١/ ٣٣٤).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٣٤).

(٤) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٠).

لهم ومتصورًّ في نفوسهم قوله:

ألا أصبحت أسماء جاذمة الحبل وضنّت علينا والضنين من البخل

أي كأنه مخلوق من البخل لكثرة ما يأتي به منه، ومنه قول الآخر:

وهن من الإخلاف والولعان

وأصل هذا الباب عندي قول الله عزّ وجل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾...

وقولك (رجل دنَف) أقوى معنى لما ذكرناه، كأنه مخلوق من ذلك الفعل، وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة[1].

وقال: «فهذا كقولك: هو مجبول من الكرم، ومطين من الخير، وهي مخلوقة من البخل... وأقوى التأويلين في قولها: (فإنّما هي أقبال وأدبار) أنْ يكون من هذا أي كأنها مخلوقة من الإقبال والأدبار، لا على أن يكون من باب حذف المضاف، أي ذات أقبال وذات أدبار، ويكفيك من هذا كله قول الله عزّ وجل: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧] وذلك لكثرة فعله أيّاه واعتياده له»[2].

وجاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَجَآءُو عَلَىٰ قَمِيصِهِۦ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨] «ذي كذب، أو وصف بالمصدر مبالغة، كأنه نفس الكذب وعينه، كما يقال للكذاب: هو الكذب بعينه والزور بذاته ونحوه:

فهن به جود وأنتم به بخل[3]

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] «حسنًا قولاً هو حُسْن في نفسه لافراط حسنه»[4].

(١) «الخصائص» (٣/ ٢٥٩-٢٦٠) وانظر (٣/ ١٨٩).
(٢) «الخصائص» (٢/ ٢٠٣).
(٣) «الكشاف» (٢/ ١٢٧).
(٤) «الكشاف» (١/ ٢٥٠) وانظر «الكشاف» (٢/ ١٠١) قوله تعالى (إنه عمل غير صالح) و(١/ ٢٧٠) قوله تعالى: (كتب عليكم القتال وهو كره لكم).

الوصف بالجملة

قد توصف النكرة بالجملة، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام: ٩٢] فـ (أنزلناه) نعت لـ (كتاب) أي منزل، وكقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠] فـ (تسعى) صفة لحيّة، أي: ساعية.

ولا توصف بها المعرفة ذلك، لأن الجملة تؤول بنكرة فتصف النكرة، فقولك: (رأيت طفلا يبكي) تؤول فيه (يبكي) بـ (باكياً).

ويشترط النحاة في الجملة التي يوصف بها أن تكون خبرية، فلا يصحّ أنْ يقال (رأيت رجلا أضربْه) ولا (رأيت رجلاً هل تكرمه؟) فإنْ جاء ما ظاهره ذلك، أول على إضمار قول محذوف هو الصفة، كما في قول رؤية:

حتى إذا جنّ الظلام واختلط ... جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

قالوا: التقدير جاؤا بمذق مقول فيه ذلك، أي جاؤا بلبن مخلوط بالماء حمل رائيه أن يقول لمن يريد وصفه: هل رأيت الذئب في حياتك فهو مثله في اللون[١].

وقال ابن عمرون: «الأصل بمذق [مثل][٢] لون الذئب هل رأيت الذئب؟ يقولون: مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا؟ وفي الحديث (كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيتم شوك السعدان؟ قالوا: نعم يا رسول الله. قال فإنها مثل شوك السعدان). ثم حذف (مثل لون الذئب) وبقي (هل رأيت الذئب) وتأولوه: (مقول) عند رؤيته هذا الكلام»[٣].

ويبدو لي أن هذا الرأي مسوغ، لأن المقصود بهذا القول التشبيه، وهذا التعبير مستعمل كثيرا في لغتنا، فإنك قد تقول لصاحبك: (أكلت فاكهة هل ذقت التمر) أي هي

---

(١) انظر «شرح ابن يعيش» (٣/ ٥٣) «الإيضاح في علم البلاغة» / (٥٠)، «التصريح» (٢/ ١١٢).
(٢) زيادة اقتضاها السياق.
(٣) «التصريح» (٢/ ١١٢).

مثل طعمه، والقصد تشبيهها به، وتقول (اشتريت عقداً هل رأيت حب الرمان) أي يشبهه، وتقول: (اشتريت قماشاً هل لمست الحرير غير أنه ليس بحرير) أي مثله في الملمس، وكل ذلك على معنى أكلت فاكهة مثل التمر. هل ذقت التمر، واشتريت عقدا مثل حب الرمان، هل رأيت حب الرمان، ونحو ذلك، فإن النعت في الحقيقة محذوف هو (مثل) واستغني بالجملة عنها لأن القصد معلوم.

والراجح فيما أرى أن يكون الوصف بالجملة الأنشائية التي يراد بها التشبيه قياساً على هذا التأويل والله أعلم.

النعت المقطوع

في العربية ظاهرة جديرة بالالتفات اليها وهي ظاهرة (القطع)، ونعني بها مغايرة النعت للمنعوت في الأعراب، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعاً ونعته منصوباً، وقد يكون المنعوت منصوبا، ونعته مرفوعاً، وقد يكون المنعوت مجروراً فيقع نعته مرفوعاً، أو منصوباً نحو: (مررت بمحمد الكريمُ أو الكريمَ).

ويقع القطع في النعت كثيراً، وقد يقع أيضاً في العطف، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُواْ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فعطف بالنصب على المرفوع ومثله قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢] فعطف بالنصب على المرفوع، ثم عاد الى الرفع.

وقد اختفت هذه الظاهرة من التعبير منذ زمن بعيد.

ويستعمل القطع لاداء معنى لا يتم بالاتباع، فهو يلفت نظر السامع الى النعت المقطوع ويثير انتباهه، وليس كذلك الاتباع، وذلك لأن الأصل في النعت أن يتبع المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبهت الذهن وحركته الى شيء غير معتاد، فهو كاللافتة أو المصباح الأحمر في الطريق، يثير انتباهك ويدعوك الى التعرف على سبب وضعه.

فهذا التعبير يراد به لفت النظر، واثارة الأنتباه الى الصفة المقطوعة، وهو يدل على أن اتصاف الموصوف بهذه الصفة بلغ حداً يثير الانتباه.

جاء في (**حاشية يس على التصريح**): «قال السعد في حواشي الكشاف: فإن قلت: ماوجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم؟.

قلت: إنّ في الافتنان لمخالفة الأعراب وغير المألوف زيادة تنبيه، وايقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيّما مع التزام حذف الفعل، أو المبتدأ، فإنه أدلّ دليل على الاهتمام»[١].

وجاء في (**إرشاد العقل السليم الى مزايا الكتاب الكريم**) في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة:٣]: «قال أبو علي: إذا ذكرت صفات للمدح، وخولف في بعضها الأعراب فقد خولف للافتنان، . . . الموجب لايقاظ السامع وتحريكه الى الجد في الأصغاء فإنّ تغيير الكلام المسوق لمعنى من المعاني وصرفه عن سنن السلوك، ينبىء عن اهتمام جديد شأنه من المتكلم، ويستجلب مزيد رغبة فيه من المخاطب»[٢].

وجاء في (**معترك الاقران**): «قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من أجرائها، قال الفارسي: إذا تكررت صفات في معرض المدح أو الذم فالاحسن أنْ يخالف في أعرابها لأن المقام يقتضي الاطناب، فإذا خولف في الأعراب كان المقصود أكمل، لأنّ المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً»[٣].

وذكر الفراء أنّ العرب تقصد بمخالفة الصفة للموصوف في الحركة أنْ تجدد له وصفاً جديداً غير متبع لاوله، جاء في (**معاني القرآن**): «والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم فيرفعون إذا كان الأسم رفعاً وينصبون بعض المدح فكأنهم ينوون أخراج المنصوب بمدح مجدد غير مُتْبع لأول الكلام. . .

---

(١) «حاشية يس على التصريح» (٢/١١٧).

(٢) «إرشاد العقل السليم».

(٣) «معترك الاقران» (١/ ٣٥٤) وانظر «التفسير الكبير للرازي» (٥/٤٩)، «البرهان» (٢/ ٤٤٦).

وقال بعض الشعراء:

الـى الملـك القـرم وابـن الهمـام وليـثَ الكتيبـة فـي المـزدحـم
وذا الـرأى حيـن تغـم الأمـور بـذات الصليـل وذات اللجـم

فنصب (ليث الكتيبة) و(ذا الرأى) على المدح والأسم قبلهما مخفوض[(١)]».

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنك إذا قطعت فإنّك تعني أن المخاطب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة، ما يعلمه المتكلم، فإنّ القطع يدل على أن الموصوف مشتهر بهذه الصفة، معلوم بها عند السامع، كما عند المتكلم ولست تريد أن تعلمه بها، فإذا قلت (مررت بمحمد الكريم) كان المعنى: مررت بمحمد المعروف بالكرم المشتهر به بخلاف قولك (مررت بمحمد الكريم) فإنّك قد تريد بذلك أنْ تميزه عن غيره، وتبينه به، فالقطع لا يكون إلاّ إذا كان الموصوف مشتهراً بالصفة، معلوماً بها حقيقة، أو ادّعاء، أي تدّعي أنه مشهور بهذه الصفة، فإذا مدحته بالقطع أدّعيت أنه معروف بهذه الصفة مشتهر بها فيكون أمدح له. وإذا ذممته كنت أدّعيت إنه مشهور بهذه الخصلة الذميمة معلوم بها، فإنك إذا قلت (مررت بخالدِ الدنيء) لم ترد أنْ تعلم المخاطب بأنّ خالداً دنيء لأن المخاطب لا يجهل ذلك، وإنما أردت ذكره بأمر يعلمه كل أحد فيكون أهجى له وأذم، قال تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] فنصب لأنه لم يرد أن يخبر بأمر مجهول، وإنما ذكرها بأمر مشهور يعرفه كل أحد إضافة الى الذم بصيغة المبالغة فهو ذمّها بصيغة المبالغة أولاً ثم بالقطع بأن جعل هذا أمراً معلوما لا يخفي على أحد.

ولهذا إذا كانت الصفة لقصد التوضيح والتبيين، وتمييز الموصوف من غيره، لا يصح قطعها «إذ لاقطع مع الحاجة» فالموصوف إذا احتاج الى مائة صفة ليتميز من غيره لم يصح قطع واحدة منها، قال ابن مالك:

وإن نعـوت كثـرت وقـد تلـت فتقـرا لـذكـرهـن أتبعـت

---

(١) «معاني القرآن» (١/ ١٠٥).

وذلك كأنْ تقول (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب) فإنّك إذا أردت أنْ تميزه من ثلاثة آخرين كل واحد أسمه محمد أحدهم تاجر شاعر والثاني تاجر كاتب والثالث شاعر كاتب، كان عليك أن تميز الآخر منهم بقولك، (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب) فإنك إذا حذفت أية صفة ألتبس بمحمد آخر، ففي نحو هذا لا يجوز القطع لأن هذه الصفات لقصد تمييزه من غيره، فإن كانت له صفة أخرى مشهوراً بها معلومة للمخاطبين كأن يكون فقيهاً جاز لك القطع على قصد أنه معلوم بها فتقول: (مررت بمحمد التاجر الشاعر الكاتب الفقيهُ) فتتبع النعوت الأولى وجوباً ويجوز في النعت الآخر القطع.

جاء في (التصريح): «وأن لم يعرف مسمى المنعوت إلاّ بمجموعها وجب أتباعها كلها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد، وإليه أشار الناظم بقوله:

وإن نعــوت كثــرت وقــد تلــت مفتقــرا لــذكــرهــنّ أتبعــت

وذلك كقولهم (مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب) إذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفات يشاركه في أسمه ثلاثة من الناس أسم كل واحد منهم زيد وأحدهم تاجر كاتب والآخر فقيه كاتب فلا يتعين زيد الأول من الاخيرين إلاّ بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها.

وإن تعيّن ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاوجه الثلاثة الاتباع والقطع الى الرفع أو الى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح.

وإذا كان المنعوت نكرة تعّين في الأول من نعوته الأتباع لأجل التخصيص بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع»[1].

فالقطع إنّما يكون للدلالة على أن الموصوف مشهور بالصفة المقطوعة.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «أعلم أن جواز القطع مشروط بأن لا يكون النعت للتأكيد نحو (أمس الدابر)...

---

(١) «التصريح» (١١٧/٢)، «وانظر شرح الأشموني» (٦٨/٣)، «الهمع» (١١٩/٢).

والشرط الآخر أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم لأنه أن لم يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت ليبينه ويميزه، ولا قطع مع الحاجة، وكذا إذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب، لكن ذلك الوصف يستلزم وصفاً آخر فلك القطع في ذلك الثاني. اللازم، نحو (مررت بالرجل العالم المبجل) فإنّ العلم في الاغلب مستلزم للتبجيل»[1].

وجاء في **(التصريح)**: «إذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز أتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد، نحو: (نفخة واحدة) أو ملتزم الذكر نحو (جاؤا الجماء الغفير) أو جاريا على مشار إليه نحو (بهذا الرجل)[2].

وجاء في **(شرح قطر الندى)**: «ويجوز قطع الصفة المعلوم موصوفها حقيقة أو إدّعاء رفعا بتقدير (هو) ونصبا بتقدير (أعني) أو (أمدح) أو (أذم) أو (أرحم)»[3].

وجاء في **(الكامل)**: «إذا قال (جاءني عبدالله الفاسق الخبيث) فليس يقول إلاّ وقد عرفه بالخبث والفسق، فنصبه بـ (أعنى) وما أشبهه من الأفعال، نحو (اذكر) وهذا أبلغ في الذم أن يقيم الصفة مقام الأسم وكذلك المدح»[4].

وجاء في **(الكتاب)**: «(هذا باب ما ينتصب في التعظيم والمدح)، وإن شئت جعلته صفة فجرى على لأول وإن شئت قطعته فابتدأته وذلك قولك: الحمد ﷺ الحميد هو والحمد لله أهل الحمد والملك له أهل الملك، ولو ابتدأته فرفعته كان حسناً، كما قال الاخطل:

نفسي فداء أمير المؤمنين إذا ... أبدى النواجذ يوم باسل ذكر

الخائض الغمر والميمونُ طائره ... خليفةُ الله يستسق به المطر

---

(١) «شرح الرضي» (١/٣٤٦).

(٢) «التصريح» (٢/١١٦).

(٣) «شرح قطر الندى» (٢٨٨)، وانظر «الكليات لأبي البقاء» (٢٢٠).

(٤) «الكامل» (٢/٧٤٨).

زعم الخليل أنّ نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدّث الناس، ولا من تخاطبه بامر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمتَ فجعلته ثناء وتعظيما، ونصبه على الفعل كأنه قال: (اذكر أهل ذاك) و(أذكر المقيمين) ولكنه فعل لا يستعمل إظهاره، وهذا شبيه بقوله: (أنا بني فلان نفعل كذا) لأنه لا يريد أن يخبر من لا يدري أنه من بني فلان ولكنه ذكر ذلك افتخارا وابتهاء»(١).

وجاء فيه أيضا: «(هذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) وذلك قولك: أتاني زيد الفاسقَ الخبيثَ لم يرد أن يكرره، ولا يعرّفك شيئا تنكره، ولكنه شتمه بذلك... وقال عروة الصعاليك:

سقـــونـــي الخمـــر ثـــم تكنفـــونـــي   عـــداةَ الله مـــن كـــذب وزور

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين،... وقد يجوز (مررت بقومك الكرام) إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم»(٢).

وجاء في (**شرح السيرافي**) بهامش الكتاب: «قال أبو سعيد: يحتاج التعظيم إلى إجتماع معنيين في المعظم:

أحدهما أن يكون الذي عظم به فيه مدح وثناء ورفعة.

والآخر أن يكون المعظم قد عرفه المخاطب وشهر عنده بما عظم أو يتقدم من كلام المتكلم ما يتقرر به عند المخاطب حال مدح وتشريف في المذكور يصح أن يورد بعدها التعظيم»(٣).

فهذه حقيقة القطع وغرضه.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٢٤٨-٢٥٠).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/٢٥٢).
(٣) «شرح السيرافي» (١/٢٥٢).

ثم أنه يقطع مع المرفوع الى النصب، ومع المنصوب الى الرفع، ومع المجرور الى الرفع، أو النصب، فتقول: (مررت بخالدٍ العظيم أو العظيم) ،يبدو أنّ القطع إلى الرفع اثبت وأشهر، وذلك لأنه في النصب بتقدير جملة فعلية، نحو: (أعني العظيم أو امدح) وفي الرفع بتقدير أسم أي (هو العظيم)، والأسم أثبت وأقوى وأدوم من الفعل كما مرّ في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞۖ﴾ [هود: ٦٩].

فقولك (مررت بمحمدٍ العظيم) بالاتباع قد يراد منه تمييزه من غيره الذي هو حقير أو يراد مدحه بهذه الصفة.

وقولك (مررت بمحمدٍ العظيمَ) بالنصب، تريد تنبيه السامع على هذه الصفة كما تعني أن محمدا مشهور بهذه الصفة معلوم بها للمخاطب يعلمه كل أحد.

وقولك (مررت بمحمدٍ العظيمُ) بالرفع، يدل على أن محمداً معلوم أتصافه بهذه الصفة مشهور بها، غير أن أتصافه بهذه الصفة واستقرارها ورسوخها فيه وتمكنها منه أكثر واشدّ مما قبلها.

وورد القطع في العطف أيضاً للدلالة على أهمية المقطوع من بين المعطوفات، جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ﴾ [البقرة: ١٧٧]: «وأخرج (الصابرين) منصوباً على الاختصاص والمدح، إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال»[١].

وجاء في (شرح شذور الذهب) في قوله تعالى ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَۚ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ﴾ [النساء: ١٦٢]: «إن المقيمين نصب على المدح، وتقديره وامدح المقيمين، وهو قول سيبويه والمحققين وانّما قطعت هذه الصفة عن بقية الصفات لبيان فضل الصلاة على غيرها»[٢].

(١) «الكشاف» (١/ ٢٥٢).

(٢) «شرح شذور الذهب» (٥٤)، وانظر «الكشاف» (١/ ٤٣٨).

تعاطف النعوت

يجوز عطف النعوت بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة تقول: (مررت برجل كريم شاعر خطيب) ويجوز أن تقول (مررت برجل كريم وشاعر وخطيب). قال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١-٤]، وقال الشاعر:

الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم[١]

وتعطف النعوت بالواو كما مرّ، وإذا دلت على ترتيب وتعقيب عطفت عند ذاك بالفاء، قال تعالى: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشْرًا فَٱلْفَٰرِقَٰتِ فَرْقًا فَٱلْمُلْقِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [المرسلات: ١-٥] وقال: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجْرًا فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ١-٣].

قال أبو حيان: «ولا يجوز- أي العطف- بالفاء إلاّ أن دلت على أحداث واقع بعضها على أثر بعض، نحو: مررت برجل قائم إلى زيد فضاربه فقالته»[٢].

وإن دلت الأحداث على ترتيب وتراخ عطفت بـ (ثم) فتقول: (مررت برجل قائم إلى زيد ثم ضاربه ثم قاتله) وتقول (مررت برجل أعانني ثم أكرمني) ومنه (مررت برجل راكب ثم ذاهب) فبيّن أن الذهاب بعده وأن بينهما مهلة غير متصل به»[٣].

الى غير ذلك من حروف العطف الأخرى كالعطف بـ (أو) أو بـ(لا) بحسب المعنى المقصود[٤].

ويجب العطف في الصفات إذا تعددت لتعدد الموصوفين، بها نحو (مررت برجال كاتب وشاعر وفقيه) أي كل رجل منهم له صفة من هذه الصفات.

---

(١) أنظر «الهمع» (٢/١١٩)، «شرح الرضي» (١/١٠٧-١٠٨).
(٢) «الهمع» (٢/١١٩)، «كتاب سيبويه» (١/٢١٣).
(٣) «كتاب سيبويه» (١/٢١٣).
(٤) أنظر «كتاب سيبويه» (١/٢١٣).

أما إذا تعددت الصفات وصاحبها واحد «فالأحسن أن تباعد معنى الصفات العطف نحو ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] وإلاّ تركه نحو ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ﴾ [القلم: ١٠-١٣]»[١].

وقد يؤتي بالواو للأهتمام.

جاء في (تفسير الرزاي) في قوله تعالى: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ١١٢]: «في إدخال الواو على هؤلاء (والناهون)، وذلك لأن كل ما سبق من الصفات عبادات يأتي بها الإنسان لنفسه، ولا تعلق لشيء منها بالغير، أما النهي عن المنكر فعبادة متعلقة بالغير، وهذا النهي يوجب ثوران الغضب وظهور الخصومة وربما أقدم ذلك المنهي على ضرب الناهي، وربما حاول قتله، فكان النهي عن المنكر أصعب أقسام العبادات والطاعات، فأدخل عليها الواو تنبيهاً على ما يحصل فيها من زيادة المشقة والمحنة»[٢].

وقال تعالى: ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ وَقَابِلِ ٱلتَّوْبِ شَدِيدِ ٱلْعِقَابِ ذِى ٱلطَّوْلِ﴾ [غافر: ٣] ففصل بالواو بين (غافر الذنب) و(قابل التوب) للإهتمام بالتوبة ههنا، ويدل على ذلك قوله تعالى فيما بعد هذه الآيات: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَٱغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا۟ وَٱتَّبَعُوا۟ سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ ٱلْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧].

ثم إنّ العطف بالواو قد يؤتي به لتحقيق إجتماع الصفات في الموصوف، وذلك كأن تقول لشخص ينكر او يستبعد إتصاف الموصوف بصفة واحدة من صفات الكمال، فضلاً عن عدة صفات (هو كاتب وخطيب وشاعر) فتأتي بالواو لتحقيق إجتماع هذه الصفات فيه.

---

(١) الأتقان: (٢/ ٧٠).

(٢) «التفسير الكبير» (١٦/ ٢٠٥).

جاء في (**بدائع الفوائد**): «إن الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم وتقريره في الكلام متضمناً لنوع من التأكيد من مزيد التقرير.

وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة الى ما نحن فيه، إذا كان رجل مثلاً له أربع صفات هي (عالم وجواد وشجاع وغني) وكان المخاطب لا يعلم ذلك أو لا يقرّ به ويعجب من إجتماع هذه الصفات في رجل فإذا قلت (زيد عالم) وكان ذهنه استبعد ذلك فتقول: (وجواد) أي وهو مع ذلك جواد، فإذا قدرت إستبعاده لذلك قلت (وشجاع) أي وهو مع ذلك شجاع وغني فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدونه تدرأ به توهم الإنكار»[١].

حذف النعت

يجوز حذف النعت إذا عُلِم وذلك كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَآءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف:٧٩] أي كل سفينة صالحة فحذف النعت وأبقى المنعوت فإنه أن لم يقدر ذلك فلا فائدة في خرقها. ومنه قول المرقش الاكبر:

وربّ أسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد

فحذف النعت وأبقى المنعوت أي فرع فاحم أو نحو ذلك وجيد طويل وإلاّ فكل أمرأة لها فرع وجيد أن قصد بذلك مطلق الفرع والجيد[٢] فلا فائدة في التشبيب.

وقد تحذف الصفة وتدل عليها حال المتكلم، وللنغمة الصوتية أثر في إيضاحها، وذلك كأن تقول (هو رجل) فتقوى اللفظ وتطيل الصوت وتفخمه، فتدل بذلك أنه رجل عظيم ونحو ذلك، وتقول (عنده مال) فتفخم كلمة (مال) وتمد صوتك بها فتعني أنه عنده مال كثير، وتقول (عنده مال) وتزوي وجهك وتغير النغمة، فيدّل ذلك على أنّ عنده شيئاً قليلاً من المال ونحو ذلك[٣].

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ١٩١).

(٢) انظر «التصريح» (٢/ ١١٩).

(٣) انظر «الخصائص» (٢/ ٣٧٠-٣٧١).

البدل

يعرّف النحويون البدل بأنه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، ومعنى ذلك أنّك إذا قلت مثلا (أقبل أخوك محمد) فالمقصود فيه بالحكم هو (محمد) وهو المهم وأما (أخوك) فقد ذكر تمهيداً لذكر العلَم، فالبدل هو المهم وهو المقصود بالحكم، وأما المبدل منه فإنما يذكر تمهيداً وتوطئة لذكر البدل.

ويذهب النحويون إلى أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه، وأما المبدل منه فعلى نية السقوط.

جاء في (**المفصل**) أن البدل «هو الذي يعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد[١]».

وقال السيرافي: «أعلم أن البدل إنما يجيء في الكلام، على أن يكون مكان المبدل منه كأنه لم يذكر»[٢].

ولا يعنون بذلك أنّ المبدل منه لا فائدة فيه، وليس له غرض، بل على معنى أن البدل مستقل بنفسه وإن العامل كأنما باشر البدل.

جاء في (**شرح السيرافي**): «وقول النحويين أن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس على معنى الغائه وإزالة فائدته، بل على أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه، تبيين النعت للمنعوت، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك (زيد رأيت أباه عمرا) في تقدير (زيد رأيت عمرا) وهذا فاسد محال»[٣].

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٣/٦٦).
(٢) «شرح السيرافي بهامش الكتاب» (١/ ٧٥).
(٣) المصدر السابق (١/ ٧٥).

وجاء في (**المقتضب**): «ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أن تقول (زيد مررت به أبي عبدالله) لأنك لو لم تعتدّ بالهاء فقلت (زيد مررت بأبي عبدالله) كان خلفاً لأنك جعلت (زيداً) ابتداء، ولم تردّ إليه شيئاً، فالمبدل منه مثبت في الكلام.

وإنما سمي البدل بدلاً لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة، . . . والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معا لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلاّ في بدل الغلط فإن المبدل منه بمنزلة ماليس في الكلام»(١).

وقال الرضي: «ولا كلام أن المبدل منه ليس في حكم الطرح لفظاً لوجوب عود الضمير إليه في بدل البعض والاشتمال»(٢).

فقولك (أعجبني محمد علمه) فيه (علمه) بدل من (محمد) فلو كان (محمد) على نية السقوط لكان القول (أعجبني علمه) فلا يعود الضمير على شيء وهو غير صحيح.

أقسام البدل

البدل على أقسام هي:

١- **البدل المطابق** ويسمى أيضا بدل كل من كل وذلك نحو ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ﴾ [الأعراف:١٤٢] وقوله ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم:١، ٢] فالعزيز الحميد هو الله.

وفائدة هذا البدل الإيضاح والتبيين ويؤدي البدل والمبدل منه بإجتماعهما معنى لا يؤدي بانفراد أحدهما عن الآخر، فقد يكون الأول مبهماً يوضحه الثاني، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة:٤٩] فقوله (يسومونكم سوء العذاب) مبهم يحتمل أموراً كثيرة فأوضحه البدل ﴿يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾. ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ

(١) «المقتضب» (٤/٣٩٩-٤٠٠).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٧٥).

يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] فالفدية مبهمة يوضحها (طعام مسكين).

وقد يكون الثاني مبيناً حقيقة الأول، كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [الأعراف: ١٤٨] فحقيقة العجل المتخذ ليست عجلاً حقيقاً وإنما هو جسد له خوار، ولو ذكرت البدل أو المبدل منه على أنفراد لم يتضح الأمر كما أوضحه إجتماعهما.

وقد يكون أحد الطرفين أعني البدل أو المبدل منه متصفاً بصفة دالة على المدح أو الذم أو غيرهما، وذلك نحو قوله تعالى ﴿إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فقوله (العزيز الحميد) صفتان لله تعالى دالتان على المدح، ونحوه أن تقول: (مررت بالرجل العالم سالم) فالمبدل منه موصوف بصفة العلم والأكتفاء بإحدهما لا يؤدي معنى الجمع.

ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ [طه: ١٢] فلو قال: ﴿إِنَّكَ بِٱلْوَادِ طُوًى﴾ لم يعلم أنه مقدّس، ولو قال (إنك بالوادي المقدّس) ولم يذكر أسمه لم يعلم أي واد هو؟

ونحوه قوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦] فبين صفة الناصية المسفوعة.

وقد يكون الأول عاماً والثاني مخصصاً له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾ [الصافات: ٦] فالزينة عامة وقد خصصت بالكواكب، ونحوه قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْىِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] وقوله: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِم بِـَٔانِيَةٍ مِّن فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ قَوَارِيرَا۟ مِن فِضَّةٍ﴾ [الإنسان: ١٥، ١٦]. فبين جنس القوارير، وقوله: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّنۢ بَعْدِ ٱلْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وقد يأتي للتفصيل وذلك نحو قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا رَأَوْا۟ مَا يُوعَدُونَ إِمَّا ٱلْعَذَابَ وَإِمَّا ٱلسَّاعَةَ﴾ [مريم: ٧٥] ففصل (ما يوعدون).

وقد يكون للتفخيم وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰٓؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحجر:٦٦] فإنه أبهم الأمر أولاً، ثم أوضحه وللايضاح بعد الإبهام وقع في النفس ليس كما إذا جعل الكلام سرداً واحداً.

جاء في (الطراز): «أعلم أن المعنى المقصود إذا ورد في الكلام مبهماً فإنه يفيده بلاغة ويكسبه إعجاباً وفخامة، وذلك لأنه إذا قرع السمع على جهة الإبهام فإن السامع له يذهب في إبهامه كل مذهب، ومصداق هذه المقالة قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ﴾ ثم فسره بقوله (إن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) وهكذا في قوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا﴾ فأبهمه أولاً ثم فسّره بقوله ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ . . .

ألا ترى أنك إذا قلت: هل أدلك على أكرم الناس أباً وأفضلهم فعلاً، وحسباً وأمضاهم عزيمة وانفذهم رأياً؟ ثم تقول: فلان، فإن هذا وأمثاله يكون أدخل في مدحته مما لو قلت: فلان الأكرام الأفضل الأنبل»[1].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) «وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الإبهام مع أنه ليس في الأول فائدة ليست في الثاني وذلك لأن للابهام أولاً، ثم التفسير ثانياً وقعاً وتأثيراً ليس للاتيان بالمفسر أولاً، وذلك نحو (برجل زيد) فإنّ الفائدة الحاصلة من (رجل) تحصل من (زيد) مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا»[2].

وقد يفيد البدل التوكيد وذلك إذا دل على الإحاطة والشمول[3]، نحو (جاءوا كبارهم وصغارهم) ونحو قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤].

جاء في (كتاب سيبويه): «فالبدل أن تقول: (ضُرب عبدالله ظهرُه وبطنه) و(ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطن) و(قُلب عمروٌ ظهرُه وبطنه) و(مُطرنا سهلُنا وجبلنا) و(مُطرنا السهلُ والجبل) وإن شئت كان على الإسم بمنزلة أجمعين توكيدا. . .

(١) «الطراز» (٢/٧٨-٧٩)، وانظر «البرهان» (٢/ ٤٥٥).
(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٧٠).
(٣) انظر «أبن الناظم» (٢٢٩).

فإنْ قلت: (ضُرب زيدٌ اليدُ والرجل) جاز على أن يكون بدلاً، وأن يكون توكيداً»[١].

فسيبويه يجوّز أن يعربها بدلا أو توكيداً فإذا أعرب بدلاً أفاد معنى التوكيد لما فيه من الإحاطة.

ثم أنّ قولك: (أقبل أبوك خالد) فيه توكيد لأن أباك هو خالد، غير أنه ذكر مرة قرابته ومرة أسمه، وقد تقول: ولم لا يكون توكيداً؟.

والجواب أنّ الإسمين ليسا متطابقين تماماً، والتوكيد يفيد المطابقة، فإن قولك (أبوك) يفيد القرابة و(خالد) الإسم.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «قوله (فالأول مدلوله مدلول الأول) فيه تسامح إذ مدلول قولك (أخيك) في (بزيد أخيك) لو كان عين مدلول (زيد) لكان تأكيداً و(أخوك) يدل على أخوة المخاطب ولم يكن يدل عليها (زيد) لكن مراده أنهما يطلقان على ذات واحدة وإن كان أحدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر»[٢].

وجاء في (**شرح أبن يعيش**): «وأعلم أنه قد أجتمع في البدل ما افترق في الصفة والتأكيد لأن فيه إيضاحاً للمبدل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع مجاز وابطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه. إلا ترى أنك إذا قلت (جاءني أخوك) جاز أن تريد كتابه أو رسوله، فإذا قلت (زيد) زال ذلك الإحتمال كما لو قلت (نفسه) أو (عينه) فلذلك قال صاحب الكتاب: وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد، يعني أنه حصل بإجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بـ (النفس) و(العين) ومن البيان ما يحصل بالنعت ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل بإجتماعهما كما لو أنفرد التأكيد والمؤكد أو النعت والمنعوت لم يحصل ما حصل بإجتماعهما»[٣].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٧٩-٨٠).

(٢) «شرح الرضي» (١/٣٧١-٣٧٢).

(٣) «شرح ابن يعيش» (٣/٦٦).

وذهب النحاة إلى أن نحو (رأيتك إيّاك) و(رأيته إيّاه وفعلت أنت) بدل[١]، ولا شك أنه يفيد التوكيد. وقد ذهب آخرون إلى أنه توكيد لا بدل[٢].

وذكر بعض النحاة أن التأكيد متأتٍّ أيضاً من أن البدل على نية تكرار العامل، فإن قولك (جاء أخوك خالد) معناه جاء أخوك، جاء خالد، فكأنك كررت (جاء) مرتين، ومن هنا جاء التأكيد. فالتأكيد حاصل في المجيء.

قال ابن الناظم: «أعلم أنّ الغرض من الإبدال أن يذكر الإسم مقصوداً بالنسبة كالفاعلية، والمفعولية، والإضافة بعد التوطئة، لذكره بالتصريح بتلك النسبة، لافادة توكيد الحكم، وتقريره لأنّ الإبدال في قوة إعادة الجملة، ولذلك تسمع النحويين يقولون: البدل في حكم تكرار العامل»[٣].

وجاء في (**الإتقان**): «والقصد به الإيضاح بعد الإبهام، وفائدته البيان والتأكيد، أما الاول فواضح أنك إذا قلت: (رأيت زيداً أخاك) بينت أنك تريد بزيد الأخ لا غير، وأما التأكيد فلأن على نية تكرار العامل فكأنه من جملتين، ولأنه دل على ما دل عليه الأول»[٤].

والذي يبدو لي أنّ ليس ثمة توكيد في الحكم، وأن العامل غير مكرر، وإنما قد يحصل تالتوكيد من إجتماع البدل والمبدل منه، كأن يكون البدل دالاً على الإحاطة والشمول فيفيد معنى الجميع، أو كأن يكون الإسمان يطلقان على ذات واحدة، فيفيد إجتماعهما فضل توكيد نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]. فعيسى هو ابن مريم.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٣٩٣)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٦٩).
(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٧٣).
(٣) «شرح ابن الناظم» (٢٢٦).
(٤) «الإتقان» (٢/ ٧٠).

٢- بدل بعض من كل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] وقوله ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فـ (من أستطاع) هو بعض الناس ونحو (أعجبني خالد وجهه) و(أكلت الرغيف ثلثه).

٣- بدل أشتمال: وهو ما دل على معنى في متبوعه وذلك نحو: (أعجبني خالد علمه) ونحو قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقوله: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ [مريم: ١٦] فـ (إذ) بدل إشتمال من مريم، وقوله: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ٱلنَّارِ ذَاتِ ٱلْوَقُودِ﴾ [البروج: ٤، ٥] فـ (النار) بدل إشتمال من (الأخدود) لأن الأخدود أشتمل على النار.

ولابد في هذين البدلين أعني البدل الذي هو بعض، وبدل الإشتمال، من ضمير يربطهما بصاحبهما ظاهر أو مقدّر، فالظاهر نحو قولك (أعجبني محمد علمه) والمقدّر نحو (النار ذات الوقود) أي النار فيه[1].

ولا يشترط في البدل الواقع في الإستثناء ضمير، وذلك نحو (ما أقبل الرجال إلاّ خالد).

وفائدة هذين البدلين هو الإيضاح بعد الإبهام.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والفائدة في بدل البعض والإشتمال البيان بعد الإجمال والتفسير بعد الإبهام لما فيه من التأثير في النفس. وذلك أنّ المتكلم يحقق بالثاني بعد التجوز والمسامحة بالأول تقول (أكلت الرغيف ثلثه) فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف ثم تبين ذلك بقولك (ثلثه)، وكذا في بدل الإشتمال، فإن الأول فيه يجب أن يكون بحيث يجوز أن يطلق ويراد به الثاني نحو (أعجبني زيد علمه) و(سُلب زيد ثوبُه) فإنك قد تقول (أعجبني زيد) إذا أعجبك علمه و(سُلب زيد) إذا سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز أن تقول: (ضربت زيداً) وقد ضربت غلامه»[2].

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٥٠٦)، «شرح الرضي» (١/ ٣٧٤).
(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٧١).

٤- **البدل المغاير**: وهو بدل الغلط والإضراب والنسيان. فبدل الغلط نحو قولك (أقبل محمدٌ خالدٌ) فإنك عندما قلت (أقبل محمد) تبين لك أنك غلطت بذكر (محمد) وإنما أردت (خالداً) فجئت بكلمة (خالد) صححت بها غلطك فهي بدل الغلط أي جئت بها مكان الغلط لا أنها غلط.

وأما الإضراب فيكون إذا ذكرت شيئاً، ثم بدا لك أن تضرب عنه، بذكر آخر بدله كأن تقول: (سأذهب إلى المقهى الكلية) فحين ذكرت أنك سيذهب إلى المقهى بدا لك أن تترك ذهابك إليها وأن تذهب إلى الكلية بدلها. قال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [النحل: ٧٣] فأخبر أولاً أنهم لا يملكون رزقاً، ثم أضرب عن ذلك فقال: بل لا يملكون شيئاً، والذي عليه النحاة أن (شيئاً) مفعول به لـ (رزقاً) وكل صواب فيما أرى.

وأما **بدل النسيان** فيكون بأن تنسى فتذكر أمراً على غير حقيقته ثم تتذكر الأمر المنسيّ فتذكره بدل الأول كأن تقول: (زارني سعدٌ إبراهيم) فإن الذي زارك هو إبراهيم لا سعد، ولكنك نسيت فذكرت سعداً، ثم تذكرت الشخص الذي زارك وهو إبراهيم.

جاء في (**الكتاب**): «(هذا باب المبدل من المبدل منه) والمبدل يشرك المبدل منه في الجر وذلك قولك: (مررت برجل حمار) فهو على وجه محال وعلى وجه حسن.

فأمّا المحال فأن تعني أنّ الرجل حمار، وأما الذي يحسن، فهو أن تقول (مررت برجل) ثم تبدل الحمار مكان الرجل، فتقول (حمار) أما أن تكون غلطت أو نسيت فأستدركت، وأما أن يبدو لك أن تضرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار، بعد ما كنت أردت غير ذلك، ومثل ذلك قولك: (لا بل حمارٍ)، ومن ذلك قولك: (مررت برجل بل حمار) وهو على تفسير (مررت برجل حمار)، ومن ذلك (ما مررت برجل بل حمارٍ) وما مررت برجل ولكن حمار أبدلت الآخر من الأول، وجعلته مكانه»[1].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٢١٨-٢١٩).

وبدل الغلط والنسيان لا يكون في قرآن ولا شعر.

جاء في (**المقتضب**): «فهذا البدل لا يكون مثله في قرآن ولا شهر ولكن إذا وقع مثله في الكلام غلطاً أو نسياناً فهكذا إعرابه»[1].

وقد يقع في الشعر على سبيل ادّعاء الغلط أو النسيان، كقوله:

(**ألا إنما هند عصا خيزرانةٌ**) فذكر أولاً أنها عصا، ثم بين أنه غلط بقوله هي عصا فصحح غلطه وذكر أنها خيزرانة.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة أقسام:

أما بداء وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد، وتعمد ثم توهم أنك غالط لكون الثاني أجنبياً وهذا يعتمده الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنن، في الفصاحة، وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك (هند نجم بدر شمس) كأنك وإن كنت معتمداً لذكر النجم تغلط نفسك، وترى أنك لم تقصد في الأول، ألاّ تشبيهها بالبدر، وكذا قولك: بدر شمس.

وأما غلط صريح محقق كما إذا أردت مثلاً أن تقول (جاءني حمار)، فسبقك لسانك إلى (رجل) ثم تداركت الغلط فقلت (حمار).

وأما نسيان...

ولا يجيء الصرف ولا بدل النسيان، في كلام الفصحاء، وما يصدر عن روية وفطانة، فلا يكون في شعر أصلاً، وإنْ وقع في كلام فحقه الإضراب عن الأول المغلوط فيه، بـ (بل)[2].

---

(١) «المقتضب» (١/ ٢٨).

(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٧٢-٣٧٣).

٥- بدل كل من بعض، وأنكره الجمهور واستدل المثبتون له بقوله تعالى: ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا جَنَّٰتِ عَدۡنٍ﴾ [مريم: ٦٠-٦١]. قالوا: (جنات عدن) بدل كل من (الجنة) وهي بعض والجمهور على أنها بدل مطابق، لأن الجنة فيها جنّات.

واستدل المثبتون أيضاً بقول الشاعر:

رحم الله أعظُما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

فـ (طلحة) كل و(الأعظم) بعض، والآخرون على أن (طلحة) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أعني).

واستدل المثبتون بنحو قولهم (لقيته غدوةً يومَ الجمعة) كل، والغدوة بعض، وبقوله:

كأني غداة البين يوم تحمّلوا لدى سمرات الحي ناقف حنظل

فاليوم كل، والغداة، والآخرون على أن (يوم) في البيت بمعنى (وقت)[١]، والقول بهذا البدل لابد منه في نحو قولهم (ما قام إلاّ زيدٌ القومُ) إذ لا يكونَ إلاّ بدل كل من بعض.

جاء في (شرح ابن عقيل): «وقد روي رفعه فتقول (ما قام إلاّ زيد القومُ). قال سيبويه حدثني يونس أنّ قوماً يوثق بعربيتهم يقولون (مالي إلاّ أخوك ناصر) وأعربوا الثاني بدلاً من الأول على القلب[٢]».

ويقصدون بالقلب أن أصل الكلام (مالي ناصرٌ إلاّ أخوك) فـ (أخوك) بدل بعض من كل ثم قدم البدل على المبدل منه فصار بدل كل من كل[٣]، لأنّ المقصود بالناصر أخوك غير أن هذا لا ينطبق على مثال ابن عقيل، (ما قام إلاّ زيد القوم) إذ لا يمكن عدّ (زيد) عاماً و(القوم) خاصاً، فعلى مذهب من يجيز هذا التعبير يجب قبول هذا النوع من البدل.

---

(١) أنظر «الهمع» (٢/ ١٢٧)، «الصبان» (٣/ ١٢٦)، حاشية الخضري (٢/ ٦٩).

(٢) «شرح ابن عقيل» (١/ ٢٠٥-٢٠٦).

(٣) «شرح الأشموني» (٢/ ١٤٨)، «التصريح» (١/ ٣٥٥)، حاشية الخشري (١/ ٢٠٦).

البدل وعطف البيان

عطف البيان عند النحاة، تابع يوضح، أو يخصص متبوعه، غير مقصود بالنسبة لا يكون مشتقاً، ولا مؤولاً بالمشتق، نحو (أقبل أبو محمد خالد) و(أقسم بالله أبو حفص عمر[١]) ونحو: ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وقوله: ﴿أَوْ كَفَّـٰرَةٌ طَعَامُ مَسَـٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥].

فالغرض من عطف البيان توضيح المتبوع أو تخصيصه، فالمتبوع على هذا أهم لأنه إنما جيء بالبيان لقصد إيضاحه.

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «عطف البيان مجراه مجرى النعت يؤتي به لايضاح ما يجري عليه، وإزالة الإشتراك الكائن فيه من تمامه، كما أنّ النعت من تمام المنعوت نحو قولك (مررت بأخيك زيد) بنت الأخ بقولك (زيد) وفصلته من أخ آخر ليس بزيد كما تفعل الصفة في قولك (مررت بأخيك الطويل) تفصله من أخ آخر ليس بطويل ولذلك قالوا إن كان له أخوة فهو عطف بيان وإن لم يكن له أخ غيره فهو بدل[٢]».

فهو شبيه بالبدل المطابق، غير أنهم يفرقون بينهما، بأن المهم في البدل هو الثاني، وأما المهم في البيان فهو الأول، وإنما ذكر الثاني إيضاحاً للاول وتفسيراً له، فإذا قلت: (أقبل أخوك محمد) وكان إهتمامك بالثاني أعرب بدلاً، وإن كان إهتمامك بالإخوّة أعرب الثاني عطف بيان.

وفرقوا بينهما فروقاً أهمها:

إنّ عطف البيان لا يكون ضميراً، ولا تابعاً لضمير بخلاف البدل.

وإنّ البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، ولا يختلف في جواز ذلك في البدل.

---

(١) «شرح ابن الناظم» (٢١٢)، «شرح شذور الذهب» (٥١٥).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٣/ ٧١).

وأنه لا يكون جملة، ولا تابعاً لجملة، بخلاف البدل.

وأنه لا يكون فعلاً، ولا تابعاً لفعل، بخلاف البدل.

ثم إنّ البيان ليس على نية أحلاله محل الأول بخلاف البدل، ولهذا أمتنع البدل وتعين البيان في نحو: (يا زيدُ الحارثُ) لأنك لا تقول (بالحارث) وأمتنع البدل وتعين البيان في نحو (يا سعيدُ كرزٌ) بالرفع أو (كرزاً) بالنصب بخلاف (يا سعيدُ كرزُ) بالضم فإنه بدل. وفي نحو (أنا الضارب الرجل زيد) لأنّك لا تقول (أنا الضارب زيد) عند الجمهور، وفي نحو (زيد أفضل الناس الرجال والنساء) لأنّ أسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف إليه يشترط أن يكون منهم، فلا يصح أن تقول (زيد أفضل النساء) ففي كل ذلك يتعين البيان ويمتنع البدل، وكذلك إذا قلت: (يا أخانا خالداً) كان عطف بيان بخلاف ما إذا قلت (يا أخانا خالدُ) بالضم فإنه بدلا لأنه على نيّة أحلاله محل الأول.

ثم إنّ عطف البيان ليس في التقرير من جملة أخرى بخلاف البدل، ولهذا أمتنع أيضاً البدل وتعين البيان، في نحو قولك (هند قام عمرو أخوها) لأن البدل على تقدير (هند قام عمرو قام أخوها) فتكون جملة الخبر بلا رابط وهو لا يجوز[١].

وقد أجازوا أعراب عطف البيان، بدل كل من كل، إذا لم يكن ثمة مانع من الموانع المذكورة.

والحق فيما أرى أن هذا ضرب من التعسف، ولا أرى عطف البيان إلاّ البدل، ولا داعي لادّعاء الفروق بينهما، ويمكن الأكتفاء بباب واحد هو البدل أو البيان، وكل ما قيل في البدل يمكن أن يقال في البيان وبالعكس، واصطلاح البدل أولى، وذلك لتعدد أنواعه: بدل بعض واشتمال، وبدل أضراب وغلط ونسيان، فإنّ كلمة (بدل) أدل على المعنى من كلمة (بيان) ولاسيما في البدل المغاير وإن كان يمكن أن يطلق عليه (بيان) بتأول.

---

(١) انظر «المغني» (٢/ ٤٥٥)، «شرح ابن يعيش» (٣/ ٧٢)، «التصريح» (٢/ ١٣٣).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأنا الى الآن لم يظهر لي فرق جلى بين بدل الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلاّ البدل كما هو ظاهر قول سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان[١]، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبدالله كأنه قيل: بمن مررت؟ أو ظن أن يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه . . .

قالوا: الفرق بينهما أنّ البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه، بخلاف عطف البيان فإنه بيان، والبيان فرع المبيَّن فيكون المقصود هو، الأول.

والجواب أنا لا نسلم أنّ المقصود بالنسبة في بدل الكل، هو الثاني فقط، ولا في سائر الإبدال إلاّ الغلط، فإنّ كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر، وإنّما قلنا ذلك لأنّ الأول في الإبدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر، ولابد أن يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما يذكر في كل واحد من الثلاثة صوناً لكلام الفصحاء عن اللغو، ولا سيما كلامه تعالى، وكلام نبيه صلّى الله عليه وسلم، فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوباً إليه في الظاهر وإشتماله على فائدة يصح أنْ ينسب إليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر[٢]».

وقال: «قالوا والفرق الآخر أنّ البدل في حكم تكرير العامل، ولو سلمنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهراً فبأي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه؟.

ولنا أن ندعي ذلك فيما سموه عطف البيان، مع التسليم في البدل.

وفرقوا أيضاً بينهما بعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفاً، وتنكيراً، بخلاف عطف البيان.

والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف بيان أيضاً، هذا الذي ذكرت هو الذي يقوي عندي[٣]».

وعلى كل فالاكتفاء بباب واحد وهو البدل أولى كما ذهب إليه الرضي، والله أعلم.

---

(١) الصواب أن «سيبويه» ذكر عطف البيان في عدة مواضع من كتابه- ينظر على سبيل المثال (١/ ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٤).

(٢) «شرح الرضي» (١/ ٣٦٩-٣٧٠).

(٣) «شرح الرضي» (١/ ٣٧١).

العطف

حروف العطف

الواو:

وهي لمطلق الجمع، فإذا قلت (حضر محمدٌ وخليلٌ) فليس فيه دلالة على أنّ محمداً حضر قبل خليل، فقد يكون حضر محمد قبله، ويحتمل أنّه حضر بعده، كما يحتمل أنهما حضرا معاً.

جاء في **(كتاب سيبويه)**: «وليس في هذا دليل على أنّه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأنّه يجوز أنْ تقول (مررت بزيدٍ وعمرو)، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أنْ يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة. فالواو يجمع هذه الاشياء على هذه المعاني. فاذا سمعت المتكلم يتكلم بهذا اجبته على ايها شئت لأنها قد جمعت هذه الأشياء»(١).

وجاء في **(شرح الرضي على الكافية)**: «قوله (فالواو للجمع مطلقاً): معنى المطلق أنّه يحتمل أنْ يكون حصل من كليهما في زمان واحد، وأنْ يكون حصل من زيد أولاً، وأنْ يكون حصل من عمرو أولاً، فهذه ثلاثة احتمالات عقلية، لا دليل في الواو على شيء منها، هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين.

ونقل بعضهم عن الفراء، والكسائي، وثعلب، والربعي، وابن درستويه، وبه قال بعض الفقهاء أنّها للترتيب، ودليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب، نحو (المال بين زيد وعمرو) و(تقاتل زيد وعمرو) وفيما الثاني فيه قبل الأول كقوله:

أو جونة قدحت وفضّ ختامها

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٨) وانظر (٢/ ٣٠٤).

وقوله تعالى: ﴿وَٱسْجُدِي وَٱرْكَعِي﴾ [آل عمران: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧] والأصل في الاستعمال الحقيقة، لو كانت للترتيب لتناقض قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨]، وقوله في موضع آخر: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] إذ القصة واحدة»[1].

والحق إنّها لا تفيد الترتيب، بدليل قوله تعالى: ﴿قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [البقرة: ١٣٦] ولا شكّ أنّ ما أنزل إلى محمد متأخر عمّا أنزل إلى إبراهيم ومن ذكر بعده من الأنبياء، ونحوه قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾ [الشورى: ٣] فلو كانت الواو تفيد الترتيب، لكان الوحي اليه قبل الوحي إلى الذين من قبله، وهو غير صحيح.

وقد تقول إنّها وردت للترتيب أيضاً في القرآن الكريم، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَـٰعِيلَ وَإِسْحَـٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٦] وهؤلاء مذكورون على الترتيب، وكما في آية الوضوء، وهي قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. فالأعضاء مذكورة بحسب الترتيب.

فنقول: ليس معنى قولنا إنّها لا تفيد الترتيب، إنّها لا تأتي للترتيب البتة، بل قد تأتي للترتيب وتأتي لغيره، فقد يصح أنْ يكون المعطوف بعد المعطوف عليه، كما يصح أنْ يكون قبله أو مصاحباً له، فهي قد تأتي للترتيب ولا مانع من ذلك، وإنّما ردّنا على الذين يزعمون أنّها لاتكون إلاّ للترتيب، ولذا نرى في القرآن الكريم تقديم الشيء على الشيء في موضع، ثم قد يتأخر المتقدم في موضع آخر، وذلك كتقديم الضرر والنفع، فهو مرة يقول: ﴿مَا لَا يَنفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ﴾ [الفرقان: ٥٦]. ومرة يقول ﴿مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [يونس: ١٨].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٤٠٣) وانظر «المغني» (٢/٣٥٤)، «المفصل» (٢/١٩٧)، «الجمل» للزجاجي (٣١).

وكتقدم اللعب واللهو، فمرة يقدم اللعب، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [الأنعام: ٣٢] وقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ﴾ [محمد: ٣٦] ومرة يقدّم اللهو، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾ [العنكبوت: ٦٤].

وكتقديم السماء والأرض، فهو مرة يقدّم السماء على الأرض، وذلك كقوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣]، ومرة يقدّم الأرض على السماء، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١].

وكتقديم السجود والركوع، فهو مرة يقدّم الركوع على السجود، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱرْكَعُوا۟ وَٱسْجُدُوا۟ وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ﴾ [الحج: ٧٧] وقوله تعالى: ﴿وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥]، ومرة يقدّم السجود على الركوع، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰمَرْيَمُ ٱقْنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسْجُدِي وَٱرْكَعِي مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣].

وربما قدم شيئاً في موطن، وأخره في موطن آخر والقصة واحدة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] وقوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] فقد قدّم السجود على القول في البقرة، وقدّم القول على السجود في الأعراف والقصة واحدة، ولا تناقض في هذا، إذ لو كانت الواو تفيد الترتيب لتناقض القولان.

إنّ التقديم والتأخير بالواو، يدخل في عموم موضوع التقديم والتأخير، فالتقديم إنّما يكون للاهتمام والعناية بالمتقدم، وتختلف العناية باختلاف المواطن، فقد يعنىٰ المتكلم في موطن بأمر فيقدمه، وقد تكون العناية في موطن آخر بأمر فيقدّم ذلك الشيء.

وكلمة العناية والاهتمام عامة، ومظاهرها ومواطنها متعددة متشعبة، ولا يحسن الاكتفاء بأنْ تقول: إنّ ما قدّم ههنا إنّما قدّم للعناية والاهتمام، دون أنْ نبين وجه الاهتمام، فإنّك إذا قلت مثلاً إنّما قدّم السماء على الأرض في سورة سبأ للعناية بالسماء، وقدّم الأرض على السماء في سورة يونس للعناية بالأرض، قيل لك: ولم كانت العناية هناك بالسماء وهنا بالأرض؟.

وإذا قلت: إنّما قدم السجود على القول في البقرة، للعناية والاهتمام بالسجود، وقدّم القول على السجود في الاعراف للعناية بالقول، قيل: ولم كانت العناية بالقول أهم من السجود ههنا؟.

فهذا كلام عام لا يتبينه كثير من الناس، وقد يصبح ستاراً يخفى تحته الجهل، وعندئذ يكون هذا القول عبارة عن كلمة عامة مبهمة، لا معنى واضحاً تحتها، بل لا معنى لها إلاّ التحكم المحض، لذا سنضرب أمثلة لطرف من أوجه العناية والاهتمام، تكون مرقاة لما فوقها، وهذا الموضوع- وإنْ كان يدخل في موضوع التقديم والتأخير- فيه فائدة كبيرة ههنا فيما أحسب، لأنه ذو مساس باستعمال الواو.

إنّ التقديم والتأخير تكون له اسباب متعددة يقتضيها السياق، فقد يكون السياق متدرجاً حسب القدم والاولية في الوجود، فيترتب ذكر المعطوفات على هذا الأساس، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فخلق الجن قبل الانس، بدليل قوله تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ﴾ [الحجر: ٢٧]، ونحو ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لأن السِنة، وهي النعاس تسبق النوم.

وقد يكون الكلام متدرجاً من القلة الى الكثرة، فترتب المذكورات بحسب ذلك، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥] فكل طائفة هي أقل من التي بعدها، فتدرج من القلة الى الكثرة، فالطائفون أقل من العاكفين، لأن الطواف لا يكون إلاّ حول الكعبة، والعكوف يكون في المساجد عموماً، والعاكفون أقل من الراكعين لأنّ الركوع أي الصلاة تكون في كل أرض طاهرة، أما العكوف فلا يكون الاّ في المساجد، والراكعون أقلُّ من الساجدين، وذلك لأنّ لكل ركعة سجدتين، ثم إنّ كل راكع لابد أنْ يسجد، وقد يكون سجود ليس له ركوع، كسجود التلاوة وسجود الشكر، فهو هنا تدرج من القلة الى الكثرة، ولهذا التدريج سبب اقتضاه المقام، فانّ الكلام على بيت الحرام، قال تعالى: ﴿وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ﴾ [البقرة: ١٢٥] فالطائفون هم ألصق

المذكورين بالبيت، لأنّهم يطوفون حوله فبدأ بهم، ثم تدرج الى العاكفين في هذا البيت، أو في بيوت الله عموماً، ثم الركعّ السجود الذين يتوجهون إلى هذا البيت في ركوعهم، وسجودهم، وهم في كل الأرض[١].

ونحوه قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ وَٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمۡ وَٱفۡعَلُواْ ٱلۡخَيۡرَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ۩﴾ [الحج: ٧٧] فبدأ بالركوع وهو أقل المذكورات، ثم السجود وهو أكثر، ثم عبادة الرب وهو أعم، ثم فعل الخير، ولهذا سببه وذلك أنه لمّا قال قبل هذه الآية ﴿يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرۡجَعُ ٱلۡأُمُورُ﴾ فبدأ بما هو أقرب اليهم وهو (ما بين ايديهم) ثم بما هو أعم واكثر، وهو (ما خلفهم) جاء بالكلام على نسق ذلك، فتدرج من الأقل الى الأكثر، ويمكن أنْ يقال أيضاً، أنه بدأ بما هو من فعل العبد مع نفسه وربّه، ثم تدرج الى ما بينه وبين العباد، فبدأ بالركوع والسجود ثم عبادة الرب عموماً، ثم فعل الخير متدرجاً في ذلك بحسب الكثرة والعموم، والله أعلم.

وقد يكون الكلام بالعكس فيتدرج من الكثرة الى القلة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَـٰمَرۡيَمُ ٱقۡنُتِي لِرَبِّكِ وَٱسۡجُدِي وَٱرۡكَعِي مَعَ ٱلرَّـٰكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣] فتدرّج من الكثرة إلى القلة، فبدأ بالقنوت وهو عموم العبادة، ثم السجود وهو أقل وأخص، ثم الركوع، وهو أقل وأخص[٢].

أو لمَلاحظَ أخرى غير ما ذكرناها، كأنْ يكون السياق يُعنىٰ بأمر اكثر من آخر، وذلك كتقديم الضرر على النفع، أو بالعكس.

جاء في (**البرهان**): «وحيث تقدم النفع على الضر فلتقدّم ما يتضمن النفع»[٣].

وكقوله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾ [البقرة: ٥٨] وقوله: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ [الأعراف: ١٦١].

---

(١) انظر «بدائع الفوائد» (١/ ٦٥).
(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ٨٠).
(٣) «البرهان» (١/ ١٢٢).

وسبب تقديم السجود على القول في البقرة، هو أنّ السياق اقتضى ذلك، فقد جاءت هذه القصة في عقب الامر بالصلاة، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ ۝ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ ۚ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٣-٤٥] والسجود من أركان الصلاة، ثمّ أنّ المقام في البقرة مقام تعديد النعم على بني اسرائيل، فقد بدأ هذه القصة بقوله تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٤٧] والسجود أفضل من قول حطّة، فناسب ذلك تقديم السجود وكلا الامرين مرفوع في الأعراف.

ومنه تقديم السماء على الأرض في قوله تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣] وتقديم الأرض على السماء. في قوله: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١].

وسر ذلك والله أعلم، أنّ الكلام في آية يونس على أهل الأرض وأحوالهم وشؤونهم وانّ الله عالم بهم، قال تعالى: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ۚ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [يونس: ٦١] في حين أن الكلام في سورة سبأ على الساعة والاتيان بها، والساعة إنّما تأتي من السماء وتبدأ بأهل السماء، ولذا قدم السماء على الأرض، قال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ ۖ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣].

جاء في (الكشاف) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾: «فان قلت: لم قدمت الارض على السماء بخلاف قوله في سورة سبأ ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾؟.

قلت: حق السماء أنْ تقدم على الأرض، ولكنه لما ذكر شهادته على شؤون أهل الأرض وأحوالهم وأعمالهم، ووصل بذلك قوله (لا يعزب عنه) لاءم ذلك أنْ قدّم الأرض على السماء»[1].

---

(١) «الكشاف» (٢/ ٧٩).

وجاء في (**بدائع الفوائد**): «واما تقديم الارض عليها، أي السماء في قوله ﴿وَمَا يَعۡزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثۡقَالِ ذَرَّةٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ وتأخيرها عنها في (سبأ) في ضمن قول الكفار ﴿لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ كيف قدّم السماوات هنا لانّ الساعة إنّما تأتي من قبلها، وهي غيب فيها، ومن جهتها تبتدىء وتنشأ، ولهذا قدّم صعق أهل السماوات على أهل الارض عندها، فقال تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الزمر: ٦٨].

واما تقديم الأرض على السماء في سورة يونس، فانّه لما كان السياق سياق تحذير وتهديد للبشر، واعلامهم أنه سبحانه عالم بأعمالهم، دقيقها وجليلها، وأنه لا يغيب عنه منها شيء، اقتضى ذلك ذكر محلهم، وهو الارض قبل ذكر السماء»[١].

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُهُمۡ وَإِيَّاكُمۡۚ﴾ [الإسراء: ٣١]، وقوله: ﴿وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ﴾ [الأنعام: ١٥١] فقدّم رزق الأولاد على الآباء في الآية الاولى ﴿نَّحۡنُ نَرۡزُقُهُمۡ وَإِيَّاكُمۡۚ﴾، وقدّم رزق الآباء على الاولاد في الثانية، نحو ﴿نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ﴾ وسبب ذلك والله أعلم، أنه في الآية الاولى انهم يقتلون أولادهم خشية الفقر، لا انهم مفتقرون في الحال فقال: لا تقتلوهم فانّا نرزقهم واياكم، أي أن الله جعل معهم رزقهم، فهم لا يشاركونكم في الرزق فلا تخشوا الفقر.

وأما في الآية الثانية فهم يقتلون أولادهم من الفقر الواقع بهم، لا أنّهم يخشونه فهم في حاجة الى الرزق الآتي السريع، ليعولوا أولادهم فعجل لهم ذاك فقال: ﴿نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ﴾.

جاء في (**بديع القرآن**): «قوله تعالى في الاولى (من إملاق) ليشير الى الخطاب للفقراء دون الاغنياء، فأوجبت البلاغة تقديم عدتهم بالرزق، وتكميل العدة برزق الاولاد. . . .وقال في الآية الثانية (خشية إملاق) ليشير إلى أنّ الخطاب للأغنياء، دون الفقراء، الذين يخافون أنْ تسلبهم كلف الاولاد ما بأيديهم من الغنىٰ فوجب تقديم العدة برزق الاولاد. . . .فيأمنوا ما خافوه من الفقر»[٢].

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ٧٤).

(٢) «بديع القرآن» (٢٦١)، «تحرير التحبير» (٥٦١).

إلى غير ذلك من موجبات التقديم التي يقتضيها السياق.

فتبين من هذا أنّ الواو لمطلق الجمع، وليست للترتيب، غير أنّه لا ينبغي أنْ يفهم من قولنا (انها لمطلق الجمع) أنه يؤتي بها بين المتعاطفين، أو بين الحكمين بلا مناسبة بينهما ولا رابط، بل لابد من رابط بينهما، فلا يصح أنْ تقول: رأيت محمداً وجبلاً، ولا رأيت خالداً ونملة، بل لابد من رابط بين المتعاطفين، ولا سيما في الجمل: «والجامع بين الجملتين يجب أنْ يكون باعتبار المسند إليه في هذه، والمسند اليه في هذه، وباعتبار المسند في هذه، والمسند في هذه، جميعاً، كقولك: يشعر زيد، ويكتب، ويعطي، ويمنع، وقولك (زيد شاعر وعمرو كاتب) و(زيد طويل وعمرو قصير) إذا كان بينهما مناسبة كأن يكونا أخوين أو نظيرين بخلاف قولنا (زيد شاعر وعمرو كاتب) اذا لم يكن بينهما مناسبة، وقولنا (زيد شاعر وعمرو طويل) كان بينهما مناسبة أوْ لا»[1].

فلا يصح أنْ تربط بين مسند إليهما، ليس بينهما علاقة، ولا رابط، فلا تقول (محمد شاعر وخالد كاتب) وليس بين محمد وخالد مناسبة البتة، ولا تقول (محمد شاعر وأخوك أحول) لانه لا مناسبة بين الحكمين.

جاء في **(دلائل الاعجاز)**: «وذلك أن لاتقول (زيد قائم وعمرو قاعد) حتى يكون عمرو بسبب من زيد، وحتى يكونا كالنظيرين، والشريكين، وبحيث إذا عرف السامع حال الأول، عناه أنْ يعرف حال الثاني، يدلك على ذلك أنك إنْ جئت فعطفت على الأول شيئاً ليس منه بسبب، ولا هو يذكر بذكره، ويتصل حديثه بحديثه، لم يستقم، فلو قلت: (خرجت اليوم من داري) ثم قلت (وأحسن الذي يقول بيت كذا) قلت ما يضحك منه ومن هنا عابوا أبا تمام في قوله:

لا والذي هو عالم أن النوى صبر وأنّ أبا الحسين كريم

وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبي الحسن ومرارة النوى، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وليس يقتضي الحديث بهذا الحديثَ بذاك.

واعلم انه كما يجب أنْ يكون المحدّث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدَّث

---

(١) «الايضاح» للقزويني (١/ ١٦١-١٦٢).

عنه في الاخرى، كذلك ينبغي أنْ يكون الخبر عن الثاني ممّا يجري مجرى الشبيه، والنظير أو النقيض للخبر عن الأول، فلو قلت (زيد طويل القامة، وعمرو شاعر) كان خُلفاً لأنه مشاكلة ولا تعلق بين طول القامة وبين الشعر، وإنّما الواجب أنْ يقال: (زيد كاتب وعمرو شاعر) و(زيد طويل وعمرو قصير).

وجملة الأمر: أنها لا تجيء حتى يكون المعنى في هذه الجملة لفقا لمعنى في الاخرى، ومضامّاً له، مثل أنّ زيداً وعمراً كانا اخوين أو نظيرين أو مشتبكي الاحوال على الجملة، كانت الحال التي يكون عليها أحدهما من قيام أو قعود أو شاكل ذلك مضمومة في النفس الى الحال التي عليها الآخر من غير شك، وكذا السبيل أبداً.

والمعاني في ذلك كالاشخاص، فإنّما قلت مثلاً (العلم حسن والجهل قبيح) لأنّ كون العلم حسناً، مضموم في العقول إلى كون الجهل قبيحاً»[١].

ثم إنّه قد يؤتي بالواو للدلالة على التأكيد والاهتمام بما بعدها، فقد تزاد الواو للتأكيد، وجعل منه قولهم (ما من أحد إلاّ وله طمع وحسد) و(ما من أحد إلاّ وله نفس أمّارة).

جاء في (**الكليات**) لابي البقاء: «قد يزداد بعد (إلاّ) لتأكيد الحكم المطلوب إثباته، إذا كان في محل الرد والإنكار نحو (ما من أحد إلاّ وله طمع وحسد)»[٢].

وجاء في (**الكليات**) أيضاً: «وقالوا إذا دخلت على الشرط بعد تقدم الجزاء، يراد به تاكيد الوقوع بالكلام الأول، وتحقيقه كقولهم (أكرم أخاك وإنْ عاداك) أي أكرمه بكل حال»[٣].

ومرّ بنا ما ذهب اليه الزمخشري من أنّه يؤتي بالواو، لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤]

(١) «دلائل الاعجاز» (١/ ١٧٢-١٧٤).
(٢) «الكليات» (٤١٥).
(٣) «الكليات» (٣٦٧).

وقوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِٱلْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] فقد ذكر أنّ فائدة الواو «تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أنّ اتصافه بها أمر ثابت مستقر»[١].

وقد ذكرنا في واو الحال انها قد تأتي للتأكيد والاهتمام، كما ذكرنا ذلك في باب عطف الاخبار والصفات.

جاء في **(بدائع الفوائد)**: «إنّ الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم، وتقريره، يكون في الكلام متضمناً لنوع من التأكيد من مزيد التقرير، وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة الى ما نحن فيه، إذا كان لرجل مثلا أربع صفات، هو عالم، وجواد، وشجاع، وغني، وكان المخاطب لا يعلم ذلك، أو لا يقرُّ به ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل، فإذا قلت (زيد عالم) وكان ذهنه استبعد ذلك فتقول: (وجواد) أي وهو مع ذلك جواد، فإذا قدرت استبعاده لذلك قلت: (وشجاع) أي وهو مع ذلك شجاع، وغني، فيكون في العطف مزيد تقرير توكيد، لا يحصل بدونه تدرأ توهم الانكار»[٢].

جاء في **(الكشاف)** في قوله تعالى: ﴿ٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْمُنفِقِينَ وَٱلْمُسْتَغْفِرِينَ بِٱلْأَسْحَارِ﴾ [آل عمران: ١٧]: «الواو المتوسطة بين الصفات للدلالة على كمالهم في كل واحدة منها»[٣].

وقد يؤتي بالواو لقصد الدلالة على المغايرة، وذلك إذا كان طرحها يؤدي إلى أنْ يكون الثاني مفسراً للأول، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩] فقال (يذبحون) بلا واو.

وقال في سورة إبراهيم: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنجَىٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٦] فإنّ طرح الواو في الآية الأولى دلّ على أنّ التذبيح هو سوء العذاب،

---

(١) «الكشاف» (٢/٢٥٥).

(٢) «بدائع الفوائد» (١/١٩١).

(٣) «الكشاف» (١/٣١٣).

والواو في الثانية أفادت المغايرة، فجعلت التذبيح غير سوء العذاب، وسرّ هذه المغايرة هو أنّ قوله تعالى: (يذبحون أبناءكم) بلا واو، وفي (ابراهيم) بالواو «لأنّ الأولى من كلامه تعالى لهم، فلم يعدد عليهم المحن تكريماً في الخطاب، والثانية من كلام موسى فعددها عليهم»[(١)].

جاء في (**معاني القرآن**): «فمعنى الواو أنّهم يمسهم العذاب غير التذبيح، كأنّه قال: يعذبونكم بغير الذبح والذبح.

ومعنى طرح الواو كأنّه تفسير لصفات العذاب، وإذا كان الخبر من العذاب أو الثواب مجملاً في كلمة، ثم فسرته فاجعله بغير الواو، واذا كان أوّله غيره فبالواو، فمن المجمل قول الله عز وجل ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]. فالاثام فيه نيّة العذاب قليله وكثيره، ثم فسرّه بغير الواو، فقال: ﴿يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الفرقان: ٦٩]. ولو كان غير مجمل لم يكن ما ليس به تفسيراً له، ألا ترى أنّك تقول: عندي دابتان بغل وبرذون، ولا يجوز عندي دابتان وبغل وبرذون، وأنت تريد تفسير الدابتين بالبغل والبرذون»[(٢)].

وقد يؤتي بها للتنصيص على جمع حكمين، وذلك إذا كان طرحها يحتمل الاضراب عن الحكم الأول، كما تقول (ضربت محمداً وخالداً) فانّك دللت بالواو أنك ضربتهما جميعاً، فان طرحت الواو دل على أنك ضربت خالداً، وأضربت عن الحكم السابق.

جاء في (**دلائل الاعجاز**): «واعلم أنّه إذا كان المخبر عنه في الجملتين، واحداً كقولنا: هو يقول، ويفعل، ويضر، وينفع، ويسيء، ويحسن، ويأمر وينهىٰ، ويحلّ، ويعقد، ويأخذ، ويعطي، ويبيع، ويشتري، ويأكل، ويشرب، وأشباه ذلك ازداد معنى الجمع في الواو قوة وظهوراً، وكان الأمر حينئذٍ صريحاً، وذلك إنك إذا قلت: هو يضر وينفع كنت قد أفدت بالواو، إنّك أوجبت له الفعلين جميعاً، وجعلته يفعلهما معاً، ولو قلت (يضر ينفع) من غير واو لم يجب ذلك، بل قد يجوز أنْ يكون قولك (ينفع) رجوعاً عن قولك (يضر) وإبطالاً له»[(٣)].

---

(١) «الاتقان» (٢/ ١١٥) وانظر «معترك الاقران» (١/ ٧٨-٨٨).

(٢) «معاني القرآن» (٢/ ٦٨-٦٩).

(٣) «دلائل الاعجاز» (١٧٤).

وقد يؤتي بالواو للدلالة على الاستمرار والتكثير، وذلك في الافعال خاصة وذلك نحو: هو يركض ويركض، أي مستمر على ذلك، وأخذ يدور ويدور، أي يكثر من ذلك، وهو مستمر عليه.

أحكام الواو:

ذكر النحاة أنّ الواو تنفرد بأحكام أشهرها:

١- إقترانها بإما نحو (خذ إمّا درهماً وإماً ديناراً).

٢- إقترانها بـ (لكن) نحو (ما جاء محمد ولكن خالد).

٣- اقترانها بـ (لا) إن سبقت بنفي، نحو (ما جاءني محمد ولا سعيد) «ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق. . . .إذ لو لم تدخل (لا) لاحتمل أنّ المراد نفي المجيء عند الاجتماع، دون الافتراق»[١].

فأنت إذا قلت (ما جاءني محمد وسعيد) احتمل أنّ المراد لم يحضرا معاً، وقد يكون كل منهما حضر على حدة، فجئت بـ (لا) لنفي مجيئهما على كل حال.

٤- عطف العقد على النيف، إذا وقعا دفعة واحد كأحد وعشرين[٢]، فانْ تأخر وقوع العقد، جاز أنْ تقول (قبضت ثلاثة فعشرين، أو ثم عشرين)[٣].

٥- عطف ما لا يستغني عنه، قال ابن عقل: «اختصت الواو من بين حروف العطف بانّها يعطف بها حيث لا يكفي بالمعطوف عليه، نحو (اختصم زيد وعمرو) ولو قلت (اختصم زيد) لم يجز، ومثله (اصطفى هذا وابني) و(تشارك زيد وعمرو)، ولا يجوز أنْ يعطف في هذه المواضع بالفاء، ولا بغيرها من حروف العطف»[٤].

---

(١) «الهمع» (٢/ ١٢٩).

(٢) «المغني» (٢/ ٣٥٥-٣٥٧).

(٣) «الصبان» (٣/ ٩٢).

(٤) «شرح ابن عقيل» (٢/ ٦١).

وأما قولك (اختصم الزيدون فالخالدون، أو ثم الخالدون) فيدلّ على أنّ الزيدين اختصموا أولاً، فيما بينهم، ثم تبعهم الخالدون فاختصموا بينهم أيضاً[١].

فان أردت اختصام الزيدين والخالدين معا، لم يجز إلاّ أنْ تقول: اختصم الزيدون والخالدون.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٨] لأنّ الفعل (استوى) يقضي أمرين، وأمّا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: ٣٤] فقالوا فيه: ان (لا) الثانية زائدة لأمن اللبس، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾ [فاطر: ١٩، ٢٠][٢].

وذهب آخرون الى أنّ المعنى، أنّ الحسنات لا تستوي فيما بينها، وكذلك السيئات فحسنة أعظم من حسنة، وسيئة أكبر من سيئة، فجيء بـ (لا) لهذا المعنى.

جاء في (البرهان): «وأما قوله ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ فمن قال: المراد أنّ الحسنة لا تساوي السيئة، فـ (لا) عنده زائده، ومن قال أن جنس الحسنه لا يستوي أفراده وجنس السيئة لا يستوي افراده- وهو الظاهر من سياق الآية- فليست زائدة والواو عاطفة جملة على جملة»[٣].

وقد ورد هذا الفعل في نحو هذا التعبير في خمسة مواطن من القرآن الكريم، هي قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ [فاطر: ١٨-٢٢].

وقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ﴾ [غافر: ٥٨].

وقوله: ﴿وَلَا تَسْتَوِي ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ ٱدْفَعْ بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [فصلت: ٣٤].

---

(١) انظر «التصريح» (٢/١٣٦)، «حاشية يس على التصريح» (٢/١٣٦).
(٢) «الهمع» (٢/١٢٩).
(٣) «البرهان» (٤/٣٥٧).

وكل هذه المواطن تحتمل أنْ يكون قصد الاستواء في الجنس نفسه، فيمكن أنْ يقال أنّ الظلمات لا تستوي فيما بينها، والنور لا يستوي فقد تكون الظلمات بعضها أشد من بعض وكذلك النور، وكذلك قوله (ولا الظل ولا الحرور) فإنّ الظل لا يستوي في جنسه والحرور أيضاً، ونحو قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ فانّ الأموات لا يستوون وكذلك الاحياء، وكذلك ما بعده، فالمؤمنون لا يستوون والمسيئون لا يستوون، والحسنة لا تستوي والسيئة لا تستوي، كل هذا ممكن لغة.

ويحتمل ايضاً زيادة (لا) والمقصود نفي الاستواء بين المتعاطفين.

وعلى هذا فانه يمكن أنْ يقال: إذا ورد بـ (لا) احتمل أنْ يكون معناه نفي استواء الجنس فيما بينه، كما يحتمل نفي الاستواء بين المتعاطفين، اللهّم إلاّ فيما لا يمكن أنْ يكون جنساً، كما اذا ورد نحو قولنا (ما يستوي محمد ولا خالد) فانّه في نحو هذا تتعين زيادة (لا) لأمن اللبس، و(لا) تزاد كثيراً للتوكيد عند امن اللبس، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] أي ما منعك أن تسجد؟.

فان لم يرد التعبير بـ (لا) تعين أنّ المقصود نفي الاستواء بين المتعاطفين.

٦- عطف الشيء على نفسه، أو على مرادفه بشرط زيادة فائدة في المعطوف ليست في المعطوف عليه، فانّ لم تكن فائدة لم يصح العطف، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [البقرة: ١٣٣] فاله آبائه هو الهه ولذا قال (الهاً واحداً) وصح العطف، لانّ في الثاني زيادة فائدة ليست في الأول.

ومنه ﴿فَلِلَّهِ ٱلْحَمْدُ رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَرَبِّ ٱلْأَرْضِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الجاثية: ٣٦]، وقوله: ﴿تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ وَقُرْءَانٍ مُّبِينٍ﴾ [الحجر: ١] ونحوه أن تقول (هذا صديقك وصديق خالد).

جاء في (**الاصول**): «تقول: مررت بزيد أنيسك وصاحبك، فانْ قلت: مررت بزيد أخيك فصاحبك والصاحب زيد لم يجز»[1].

---

(١) «الأصول في النحو» (٢/ ٧٧).

فهذا كله من باب عطف الشيء على نفسه لزيادة فائدة.

ومن عطف الشيء على مرادفه قولك: (هذا كذب وافتراء) والافتراء كذب، ومنه قول الشاعر:

والفى قولها كذباً ومينا.

والمين كذب، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] وقوله: ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢] وقوله: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه: ٧٧] وقوله: ﴿لَّا تَرَىٰ فِيهَا عِوَجًا وَلَآ أَمْتًا﴾ [طه: ١٠٧] وقوله: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدثر: ٢٨][١].

وكل ذلك لزيادة فائدة في الثاني ليست في الأول، فانْ لم تكن فائدة في المعطوف فلا يصح العطف، فلا تقول (هذا بر وحنطة) و(هذه مدية وسكين).

جاء في **(بدائع الفوائد)**: «القاعدة أنّ الشيء لا يعطف على نفسه.... فاذا وجدت مثل قولهم (كذباً ومينا) فهو لمعنى زائد في اللفظ الثاني وإنْ خفي عنك، ولهذا يبعد جداً أن يجيء في كلامهم (جاء عمر وأبو حفص)... فان الواو انما تجمع بين الشيئين لا بين الشيء الواحد، فإذا كان في الاسم الثاني فائدة زائدة على معنى الاسم كنت مخيّراً في العطف وتركه»[٢].

وقيل: إنّ عطف أحد المترادفين على الآخر يقصد منه التأكيد[٣]، والتأكيد غير عزيز في كلامهم.

٧- عطف العام على الخاص، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] وقوله: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ

---

(١) «الاتقان» (٢/ ٧١) وانظر «المغني» (٢/ ٣٥٧).

(٢) «بدائع الفوائد» (١/ ١٨٩).

(٣) «الاتقان» (٢/ ٧١).

﴿إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٣٦]، وقوله: ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨].

وأما عطف الخاص على العام، نحو قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] وقوله: ﴿حَٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فلا تختص الواو بها، بل قد يشاركها فيه غيرها، وذلك نحو (مات الناس حتى الأنبياء)(١).

الفاء:

وتفيد الترتيب والتعقيب.

ومعنى الترتيب أنّ المطعوف بها يكون لاحقاً لما قبلها، فإذا قلت: (جاء محمد فخالد) كان المعنى أنّ مجيء محمد كان قبل مجيء خالد.

جاء في (**الكتاب**): «ومن ذلك قولك (مررت بزيد فعمرو) و(مررت برجل فامرأة) فالفاء اشركت بينهما في المرور وجعلت الاول مبدوءاً به»(٢).

وربما لاتفيد ترتيباً، بل قد تكون لعطف مفصل على مجمل وهو ما يسميه النحاة (الترتيب الذكري) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقَدْ سَأَلُوا۟ مُوسَىٰٓ أَكْبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓا۟ أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] فقوله (أرنا الله جهرة) تفصيل لقوله (فقد سألوا موسى أكبر من ذلك) فالسؤال مجمل بينه بقوله (ارنا الله جهرة).

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ [هود: ٤٥] فقوله: ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ تفصيل للنداء، ومنه قوله: ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَٰهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الزخرف: ٥٥] فالاغراق تفصيل للانتقام، ومنه قوله: ﴿وَكَم مِّن

(١) «التصريح» (٢/١٣٨).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/٢١٨).

﴿قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] ونحوه قولهم: (توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه) فقوله (غسل وجهه.. الخ) تفصيل للوضوء ونحوه «أجبته فقلت لبيك»[١].

وأما التعقيب فمعناه ان وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه بغير مهلة أو بمدة قريبة.

جاء في (**كتاب سيبويه**): «والفاء تضم الشيء الى الشيء كما فعلت الواو، غير انها تجعل ذلك متاسّقا بعضه في أثر بعض وذلك قولك: مررت بعمرو فزيد فخالد، وسقط المطر بمكان كذا وكذا فمكان كذا وكذا»[٢].

وجاء في (**المقتضب**): «وهي توجب أن الثاني بعد الأول وإنّ الأمر بينهما قريب»[٣].

جاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿فَانْطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا﴾ [الكهف: ٧٤]: «فان قلت: لم قيل ﴿حَتَّىٰ إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا﴾ بغير فاء، و﴿حَتَّىٰ إِذَا لَقِيَا غُلَامًا فَقَتَلَهُ﴾ بالفاء؟.

قلت: جعل (خرقها) جزاء للشرط وجعل (قتله) من جملة الشرط، معطوفاً عليه، والجزاء (قال أقتلت).

فان قلت: فلم خولف بينهما؟.

قلت: لأنّ خرق السفينة لم يتعقّب القتل لقاء الغلام»[٤].

ثم أنّ تعقيب كل شيء بحسبه «ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له، إذا لم يكن بينهما إلاّ مدة الحمل وإنْ كانت متطاولة، و(دخلت البصرة فبغداد) إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين»[٥].

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤٠٤)، «المغني» (١/١٦١).

(٢) «كتاب سيبويه» (٢/٣٠٤).

(٣) «المقتضب» (١/١٠)، «الجمل» (٣١).

(٤) «الكشاف» (٢/٦٦).

(٥) «المغني» (١/١٦١-١٦٢).

جاء في (**شرح قطر الندى**): «وتعقيب كل شيء بحسبه، فاذا قلت (دخلت البصرة فبغداد) وكان بينهما ثلاثة أيام ودخلت بعد الثالث، فذلك تعقيب في مثل هذا عادة فاذا دخلت بعد الرابع أو الخامس، فليس بتعقيب ولم يجز الكلام»(١).

وفي (**شرح ابن يعيش**) ان معنى قولك (دخلت الكوفة فالبصرة):

«إنّ البصرة داخلة في الدخول، كالكوفة على سبيل الاتصال، ومعنى ذلك انه لم يقطع سيره الذي دخل به الكوفة حتى اتصل بالسير الذي دخل به البصرة من غير فتور ولا مهلة»(٢).

غير أن في لزوم افادة الفاء التعقيب بحثا فقد ورد في القرآن الكريم التعبير بالفاء في غير ما يفيد التعقيب وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ [الاعلى: ٤، ٥] فجعلُه غثاء أسود لا يعقب خروج المرعى، بل يكون بعده بمدة بدليل قوله تعالى في آية اخرى ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُّخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَجْعَلُهُ حُطَامًا﴾ [الزمر: ٢١] فعبر عن جعله حطاما بـ (ثم)، ونحوه ما جاء في سورة الحديد: ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا﴾ [الحديد: ٢٠].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢] فاخراج الثمرات لايعقب نزول الماء بل بينهما مهلة ومدة، ونحوه قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ٤]. وخصومة الانسان لاتعقب كونه نطفة، بل ان الانسان ينتقل في اطوار حتى يبلغ الرشد، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ﴾ [الحج: ٥] فعبّر عمّا دون ذلك وأقرب منه بـ (ثم).

---

(١) «شرح قطر الندى» (٣٠٢).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/ ٩٥).

وللنحاة في ذلك تخريجات منها ان الفاء نابت عن (ثم)، ومنها أنّ في الكلام حذفاً يقتضيه المعنى اذ التقدير في آية الاعلى «والذي اخرج المرعى فمضت مدة فجعله غثاء»[(١)].

ومثل هذا الحذف كثير في القرآن الكريم فانّه- أي القرآن- يذكر ما يريد ذكره وما هو محط العناية والاهتمام ويطوي ما عدا ذلك، فلا يذكره وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] أي فضربه فانفجرت فحذف الفعل، (فضربه) لأنّه مفهوم من السياق، ولأنّه لا يتعلق غرض بذكره، فقوله: ﴿فَٱنفَجَرَتْ﴾ في عقب الفعل المحذوف لا في عقب (فقلنا اضرب).

ونحوه قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴾ [الفرقان: ٣٦] فانّ التقدير: فذهبا الى اولئك القوم فدعوا هم إلى عبادة الله وأرياهم آياته فكذبوهما فدمرناهم تدميراً، فقوله: ﴿ فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا ﴾ ليس في عقب (فقلنا اذهبا) وإنّما في عقب المحذوف وهو التكذيب بالآيات الذي هو مفهوم من السياق.

وهناك توجيه آخر، وهو أنّ الأصل في الفاء أنْ تكون للتعقيب، وهذا التعقيب قد يكون حقيقاً، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١] وقوله: ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ﴾ [البقرة: ٣٤].

وقد يكون التعقيب مجازياً كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ . فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾ ومعنى التعقيب المجازي ان المقام يقتضي المتكلم تقصير المدة الطويلة فيأتي بالفاء وقد يقتضيه العكس فيأتي بـ (ثم)، فيقال مثلا في مقام: (الدنيا طويلة)، وفي مقام يقال: (الدنيا قصيرة)، ألا ترى إنّك قد تقول مهدداً خصمك: (الايام طويلة وأنا لك بالمرصاد)، وفي مقام تقول: (الدنيا قصيرة وسنلتقي عند احكم الحاكمين).

---

(١) «حاشية الخضري» (٢/٦).

ثم ألا ترى أنّك قد تكون في مقام تريد فيه أنْ تبين طول الدنيا وتقلبها، فتقول: (إنّ هذه الدنيا طويلة تغر الحليم وتغير النفوس، وكثيراً ما تتغير الطباع بتبدل الدهر وطول الزمان وتغير الحدثان) وتقول: (إنّ الصبر قد ينفد في هذا العمر الطويل، والنفس لا تحتمل مثل هذه المشقة، والمرارة طوال أيام العمر).

وقد تكون في مقام تريد فيه النهي عن الانصراف الى الدنيا، فتقصّرها في عين الرائي فتقول: (إنها سريعة الفناء والزوال، وكثيراً ما شاهدنا أناساً ذوي سطوة وجاه، زالوا في أسرع من لحظة العين، فاللبيب اللبيب من شمرّ للآخرة، وسعى لها سعيها ولا يغتر بهذه الدنيا الخدّاعة).

فإذا كان المقام مقام تطويل، جئت بـ (ثم)، وإذا كان المقام مقام تقصير، جئت بالفاء فتقول مثلا: (ألا ترى إلى فلان كيف نشأ من أبوين فقيرين، ثم كبر، ثم ساد، ثم انتزع الملك من بني فلان، وحكم ما شاء الله له أنْ يحكم، وبقي أولئك يتربصون به ويستعدون ويجمعون عليه الأنصار، ثم انقضّوا عليه فأهلكوه).

فإذا أردت أن تقصّر ذلك، قلت: (ألا ترى إلى فلان كيف ساد وملك، فإذا هو بعد مرة كأن لم يكن فأصبح أثراً بعد عين وغيبا بعد شهود).

ولكل مقامٍ مقال.

وقد تفيد الفاء الدلالة على السبب، وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص: ١٥] ونحو قولك (أغضب خالد أباه فأهانه) و(أكل فشبع)، و (تعب فنام) فيؤتي بالفاء لارادة السببية، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٢] فالفاء أفادت السبب، فإذا أردنا السبب لم يصح الإتيان بـ (ثم)، لأنها لا تفيده، بل تأتي بالفاء وإنْ كان ثمة تراخ، فإنّ فاء السبب لا تفيد التعقيب دوماً، بل هي قد تفيده، كما في قوله تعالى: ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ وربما لا تفيده نحو ﴿ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ﴾.

جاء في (الامالي النحوية) لابن الحاجب في قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]. «الفاء للتعقيب من غير مهلة، واصباح الأرض مخضرة بعد الانزال إنما يكون بمهلة، أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلك وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسبباً عن الأول كما لو صرح بالشرط، الا ترى إلى صحة قولك (أن يسلم زيد فهو يدخل الجنّة) مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما»[١].

ويمكن أنْ يكون من ذلك قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [النحل: ٤] فإنّه يمكن أنْ يخرج على أن القصد أسراع الإنسان في الخصومة فليس بين كونه نطفة، وكونه خصيماً إلاّ فترة النمو، فهو من قبيل (تزوج فلان فولد له)، ويمكن حمل ذلك على السببية أي كان عاقبة خلقه من نطفة، والاحسان إليه خصومته لربه فكأنما خلقه كان سبباً للخصومة.

وذلك أنك تقول: (مدحني فكافأته، وأسديت له معروفاً فشكرني) فالمدح سبب المكافأة، وإسداء المعروف سبب الشكر، وقد يكون الجزاء على عكس المؤمل والمرجو كما تقول (أحسنت إليه فأساء اليّ، ودفعت عنه فشتمني) أي كان أحساني إليه سبباً للاساءة إليّ ودفعي عنه كان سبباً لشتمي، وعلى هذا يمكن حمل قوله تعالى ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ أي هو بدل أن يكون شاكراً لربه عارفاً له حقه كان خصماً له، جاحداً لنعمه، كما تقول: (غذوته وربيته فإذا هو عدو لي أي أن غذائي وتربيتي اياه كان سببا لعداوتي.

ولا تؤدي (ثم) هذا المعنى.

والفاء العاطفة لا تفيد السبب دوماً، بل هي قد تفيد، كما في قوله تعالى: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ وربما لم تفده كما في قوله تعالى ﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾ [الذاريات: ٢٦، ٢٧][٢].

---

(١) «الإمالي النحوية» (ص٤).
(٢) «المغني» (١/ ١٦٣).

الفاء مع الصفات:

ذكر الزمخشري أن للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال.

«أحدها أنْ تدل على ترتيب معانيها في الوجود كقوله:

يـالهـف زيّـابـة للحـارث الصـ ... ـابـح فـالغـانـم فـالآيـب

أي: الذي صبح فغنم فآب.

ونحوه أنْ تقول: (مررت برجل خادع صاحبه فقاتله) أي خدعه فقتله، فالخداع قبل القتل.

«والثاني أنْ تدل على ترتيبها من بعض الوجوه، نحو قولك: خذ الأكمل فالافضل واعمل الأحسن فالأجمل».

ونحو ذلك أن تقول: إبدأ بالاسهل فالأصعب، واحفظ السور القصار فالطوال.

«والثالث أنْ تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك، نحو (رحم الله المحلقين فالمقصرين»[1]. فالمحلقون أفضل من المقصرين فبدأ بهم بحسب ترتيبهم في الفضل، ونحو ذلك أنْ يقال: (يتقدم الأقرأ فالاسنّ) فالأقرأ أفضل من الاسنّ.

وهي في كل ذلك تفيد الترتيب، سواء كان الترتيب في الحدوث أم غيره.

ثمّ:

حرف عطف يفيد الترتيب والتراخي، ومعنى التراخي المهلة، فإذا قلت (أقبل محمد ثم خالد) كان المعنى أنه أقبل محمد أولا وبعده بمهلة أقبل خالد.

جاء في (كتاب سيبويه): «ومن ذلك: مررت برجل ثم أمرأة، فالمرور ههنا مروران وجعلت (ثم) الأول مبدوءاً به، وأشركت بينهما في الجر»[2].

---

(١) «المغني» (١/ ١٦٣).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٢١٨).

وجاء في (**المقتضب**): «وثم مثل الفاء إلاّ أنها أشد تراخيا»[١].

وجاء في (**جواهر الأدب**) أنّ (ثم) حرف «يفيد الترتيب كالفاء مع المهلة والتراخي لأنّها أكثر حروفاً منها»[٢].

قال تعالى: ﴿أَمَاتَهُۥ فَأَقْبَرَهُۥ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [عبس: ٢١-٢٢] فعقب بالفاء بعد (أماته) لأنّ الأقبار في عقب الموت، وراخى بعد ذلك لأن النشور يتأخر[٣].

وقال تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾ [يس: ٣٧] فجاء بالفاء لأن الليل يعقب النهار[٤]. وقال: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠] فجاء بـ (ثم) لانّ البشر المنتشر متراخ عن كونه تراباً، وبينهما مهلة.

جاء في (**تفسير الرازي**) في قوله: ﴿ومن آياته أن خلقكم من تراب ثم إذا أنتم بشر تنتشرون﴾ وقوله ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: ٢٥]: «قال ههنا (إذا أنتم تخرجون) وقال في خلق الإنسان أولاً (ثم إذا أنتم بشر تنتشرون) فنقول هناك يكون خلق وتقدير وتدريج وتراخ، حتى يصير التراب قابلاً للحياة فينفخ فيه روحه فإذا هو بشر، وأما في الإعادة لا يكون تدريج وتراخ بل يكون نداء وخروج، فلم يقل ههنا (ثم)»[٥].

وخالف قوم في اقتضائها الترتيب والتراخي، واستدلوا على عدم الترتيب بقوله تعالى ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦] فإنّ خلق الزوج ليس بعد خلقهم من نفس واحدة، وبقول الشاعر:

---

(١) «المقتضب» (١/ ١٠)، وانظر للزجاجي (٣١)، «المفصل» (٢/ ١٩٧).

(٢) «جواهر الأدب» (٢١٦).

(٣) أنظر «التصريح» (٢/ ١٤٠).

(٤) أنظر «روح المعاني» (٢٣/ ١٠).

(٥) «التفسير الكبير» (٢٥/ ١١٦).

إن مــن ســاد ثــم ســاد أبــوه ثــم قــد ســاد قبــل ذلــك جــدّه

فسيادة الأب ليست بعد سيادة الابن.

وإستدلوا على عدم التراخي بقولهم (أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب «لأن (ثم) في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين»(١).

وبقوله:

كهــز الــرديني تحــت العجــاج جــرى فــي الأنــابيــب ثــم اضطـرب

«إذا الهز متى جرى في أنابيب الرمح، يعقبه الأضطراب ولم يتراخ عنه»(٢).

وأجيب عن ذلك باجابات:

منها: أنّه في الآية الكريمة أراد أنْ يذكر بدء خلق الإنسان، فذكر أنه خلقهم من نفس واحدة، خلق منها زوجها، وليس القصد أنّه جعل منها زوجها بعد خلقهم من النفس الواحدة.

ومنها أن الترتيب مخصوص بالمفردات، «مستدلين بعدم الترتيب في قوله تعالى ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس: ٤٦] وقوله تعالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٥٢]... وردّ بأنّ الترتيب للأخبار لا للمخبر عنه، كقولهم: زيد عالم كريم ثم هو شجاع»(٣).

ومنها أنّها لمجرد الترتيب في الذكر.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وقد تجيء (ثم) لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الأولى، ثم الأولى من دون إعتبار التراخي والبعد

(١) «المغني» (١/١١٨).

(٢) «المغني» (١/١١٩).

(٣) «جواهر الأدب» (٢١٦).

بين تلك الدرج، ولا أن الثاني بعد الأول في الزمان، بل ربما يكون قبله كما في قوله:

إنّ من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جدّه

فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فأبتدأ بسيادته، ثم بسيادة أبيه، ثم بسيادة جده، وإنّ كان سيادة الأب مقدمة في الزمان على سيادة نفسه... وقد تكون (ثم) والفاء أيضاً لمجرد التدرج في الأرتقاء، وإن لم يكن الثاني مترتباً في الذكر على الأول، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه، نحو بالله، ووالله، ثم والله، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ ثُمَّ مَآ أَدۡرَىٰكَ مَا يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾ [الأنفطار: ١٧، ١٨]، وقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤]... وقوله ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٞ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا ثُمَّ ٱهۡتَدَىٰ﴾ [طه: ٨٢] أي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والإيمان والعمل الصالح، كما قيل في ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، أي أبقنا عليه، فأستعمل (ثم) أما نظراً إلى تمام البقاء أو أستبعاداً لمرتبة البقاء عليها من مرتبة أبتدائها، لأن البقاء عليها أفضل»[(١)].

وأما التراخي فقد أجيب عنه، أن (ثم) واقعة موقع الفاء في قوله: (جرى في الأنابيب ثم أضطرب)[(٢)].

والحق أنه ليس المقصود بالتراخي المهلة الزمانية فقط، بل عموم البعد والتباين سواء كان ذلك في الزمان أم في الصفات أم في غيرهما، وذلك إنّ هذه اللفظة تفيد البعد عموماً، فهي بفتح الثاء (ثَمَّ) إشارة الى المكان البعيد، ويضم الثاء للتراخي في الزمان والبعد في الصفات والأحوال، يدل على ذلك استعمالها الكثير في فصيح الكلام.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وقد تجيء في الجمل خاصة لأستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها، وعدم مناسبته له، كما ذكرنا في قوله تعالى:

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤٠٧).

(٢) «المغني» (١/١١٨-١١٩).

﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، وكقوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١] فالأشراك بخالق السماوات والأرض مستبعد غير مناسب، وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه»(١).

وجاء في (**البرهان**): «قال ابن بري: قد تجي (ثم) كثيراً لتفاوت ما بين رتبتين في قصد المتكلم فيه تفاوت ما بين مرتبتي الفعل مع السكوت عن تفاوت رتبتي الفاعل، كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ فـ (ثم) هنا لتفاوت رتبة الخلق والجعل، من رتبة العدل مع السكوت عن وصف العادلين.

ومثله قوله تعالى: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١] إلى قوله ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [البلد: ١٧](٢) دخلت لبيان تفاوت رتبة الفك والأطعام من رتبة الإيمان...

وذكر غيره في قوله: ﴿ثم الذين كفروا بربهم يعدلون﴾ أنّ ثمّ دخلت لبعد ما بين الكفر وبين خلق السماوات والأرض.

وعلى ذلك جرى الزمخشري في مواضع كثيرة من الكشاف... قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾ [فصلت: ٣٠] قال: كلمة التراخي دلت على تباين المنزلتين دلالتها على تباين الوقتين في جاء زيد ثم عمرو، أعني أنّ منزلة الأستقامة على الخير مباينة لمنزلة الخير نفسه لأنها أعلى منها وأفضل...

والحاصل أنها:

للتراخي في زمان وهو المعبرّ عنه بالمهلة.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤٠٦).

(٢) يعني الآيات: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْعَقَبَةُ فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾ [البلد: ١١-١٧].

وتكون للتباين في الصفات وغيرها من غير قصد مهلة زمانية، بل ليعلم موقع ما يعطف بها وحاله، وأنه لو أنفرد لكان كافياً فيما قصد فيه، ولم يقصد في هذا ترتيب زماني، بل تعظيم الحال فيما عطف عليه وتوقعه وتحريك النفوس لاعتباره»(١).

وجاء في (الكشاف) في قوله ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١٢]: «فإن قلت: ما معنى ثمّ؟.

قلت: ليس معناها التراخي في الوقت، ولكن في الحال، كما تقول هي محكمة أحسن الأحكام ثم مفصلة أحسن التفصيل، وفلان كريم الأصل ثم كريم الفصل»(٢).

وجاء فيه في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة: ٢٢]: «(ثم) في قوله (ثم أعرض عنها) للأستبعاد والمعنى أن الأعراض عن مثل آيات الله في وضوحها وأنارتها وأرشادها إلى سواء السبيل والفوز بالسعادة العظمى بعد التذكير بها مستبعد في العقل والعدل، كما تقول لصاحبك: (وجدت مثل تلك الفرصة ثم لم تنتهزها) أستبعاداً لتركه الأنتهاز ومنه (ثم) في بيت الحماسة:

لا يكشف الغمّاء إلاّ ابن حرّة ... يرى غمرات الموت ثم يزورها

أستبعد أن يزور غمرات الموت بعد أنْ رآها واستيقنها وأطلع على شدتها»(٣).

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلتَّوْبَةُ عَلَى ٱللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧] فلو كان المقصود بـ (ثم) التراخي في الزمان لتناقض ذلك مع قوله تعالى ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِن قَرِيبٍ﴾ ولكنها دخلت لبعد ما بين الحالين: عمل السوء والتوبة من قريب.

وقال ﷺ: «أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الامثل فالأمثل».

---

(١) «البرهان» (٤/٢٦٦).

(٢) «الكشاف» (٢/٩٠).

(٣) «الكشاف» (٢/٥٢٦).

فليس ههنا تراخ في الزمان بين الابتلاء، وإنما التراخي في الوصف فجاء بعد الأنبياء بـ (ثم) وذلك لأن التفاوت كبير بين الأنبياء وغيرهم، وجاء فيمن بعدهم بالفاء لأنهم قد يتقاربون في الامثلية.

وأما قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٣، ٤] فقالوا فيه إنها داخلة للتوكيد، وقيل بل أنّ العلم الأول في القبر، والعلم الثاني في الآخرة، وكذلك قالوا في قوله: ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٦، ٧].

وهي للتوكيد في نحو قولنا: (والله إنه لكاذب، ثم كاذب، ثم كاذب) ولعل القصد إيغاله بعيداً في هذه الصفة الذميمة، وهي كذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الأنفطار: ١٧، ١٨]، ولعلها لتبعيد المعرفة، أو أستبعادها.

ويبدو لي أنها تدخل على التوكيد اللفظي للايغال في التوكيد.

حتى:

حتى عطف يفيد الغاية نحو (يمرض الناس جميعاً حتى الأطباء)، وشرط معطوفها أن يكون بعضاً من المعطوف عليه أو كبعضه، ففي المثال السابق الأطباء جزء من الناس ونحوه (نجح الطلاب حتى الكسالى) فالكسالي جزء من الطلاب، ونحو (أكلت السمكة حتى رأسها) و(حطمت التمثال حتى قدمه) فالرأس جزء من السمكة، وكذلك القدم جزء من التمثال، ولا تقول: (حضر الرجال حتى النساء) ولا (أكلت الفاكهة حتى السمك) لأن النساء لسن جزءاً من الرجال والسمك ليس جزءاً من الفاكهة.

ومثال ما هو كالجزء قولك: (أعجبني خالد حتى حلمه) فالحلم كالجزء من خالد، و(راعتني حديقتك حتى تنظيمها) و(أعجبتني الجارية حتى حديثها)[١].

كما يشترط في المعطوف بها أن يكون غاية لما قبلها في زيادة أو نقص، ومعنى الغاية في الزيادة والنقص، أن المعطوف بها يكون آخر الاجزاء «إذا رتبت الاجزاء الأقوى

(١) أنظر «المغني» (١/١٢٧)، حاشية الخضري (٢/٦٢)، «شرح ابن يعيش» (٨/١٦).

فالأقوى فإذا ابتدأت بقصدك من الجانب الأضعف مصعداً كان آخر الأجزاء أقواها نحو (مات الناس حتى محمد عليه الصلاة والسلام) بالعطف وليس هو صلى الله عليه وسلم آخرهم حسباً، ولا دخولاً، بل هو آخرهم قوّة وشرفاً، واذا ابتدأت بعنايتك من الجانب الاقوى منحدراً كان آخر الأجزاء أضعفها نحو (قدم الحاج حتى المشاة) عطفاً، ويجوز أن يكونوا قادمين قبل الركبان أو معهم»[١].

وجاء في (**الأصول**): «وإنما يذكر- أي الأسم بعد (حتى)- لتحقير أو تعظيم أو قوة أو ضعف وذلك قولك (ضربت القوم حتى زيدٍ) فـ (زيد) من القوم وانتهي الضرب به فهو مضروب مفعول، ولا يخلو أن يكون أحقر من ضربت أو أعظمهم شأنا والاّ فلا معنى لذكره، وكذلك المعنى إذا كانت عاطفة كما تعطف الواو، تقول (ضربت القوم حتى عمراً) فـ (عمرو) من القوم، به أنتهى الضرب و(قدم الحاج حتى المشاة والنساء)فهذا في التحقير والضعف. وتقول: (مات الناس حتى الأنبياء والملوك) فهذا في التعظيم والقوة»[٢].

وهذا هو الغالب وليس لازماً، فإنه قد يكون العطف بها أو الجر يفيد الغاية، فحسب من دون تعظيم أو تحقير، وذلك نحو قولك (قرأت القرآن حتى سورة الناس) عطفاً أو جراً، فهذا للغاية في كون سورة الناس آخر القرآن، وليس لتحقير أو تعظيم، ونحو قولك (قرأت الكتاب حتى الصفحة الأخيرة).

وهي تعطف المفردات ولا تعطف الجمل[٣]، فهي في قولك (أكرمت أخاك حتى قمت على رأسه)، وقوله:

فمـا زالـت القتلـى تمـج دمـاءهـا بـدجلـة حتـى مـاء دجلـة أشكـل

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٣٦١).
(٢) «الأصول» (١/ ٥١٦-٥١٧) وانظر المفصل (٢/ ١٩٧).
(٣) أنظر «المغني» (١/ ١٢٧)، «التصريح» (٢/ ١٤١)، «حاشية الخضري» (٢/ ٦٢).

ابتدائية.

و(حتى) العاطفة لاتفيد ترتيباً، بل هي كالواو، فإذا قلت (حضر رجال الكلية حتى العميد) لم يدل ذلك على أن العميد آخرهم حضوراً، بل قد يكون أولهم، وكذا إذا قلت (أكلت السمكة حتى رأسها)[١].

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «واعلم أنه لا يلزم أن يكون ما بعد حتى العاطفة آخر أجزاء ما قبلها حساً، ولا آخرها دخولاً في العمل، بل قد يكون كذلك وقد لا يكون»[٢].

وجاء في (**حاشية الخضري**): «حتى العاطفة لمطلق الجمع كالواو لا للترتيب، في الحكم فيجوز (مات كل أب لي حتى آدم) بدليل قوله عليه الصلاة والسلام: (كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس) إذ لا يتأخر تعلّق القضاء والقدر بهما عن غيرهما»[٣].

والفرق بين العاطفة والجارة.

إنّ المعطوف بـ (حتى) ينبغي أن يكون جزءاً مما قبله، أو كجزئه، كما ذكرنا نحو (ضربت القوم حتى خالداً) ولا يشترط ذلك في المجرور، بل قد يكون المجرور بها متصلاً بالآخر، وليس بعضاً مما قبله، نحو (صمت رمضان حتى يوم الفطر)، ونمت البارحة حتى الصباح[٤].

ثم أنّ المجرور بـ (حتى) يكون حكمه الدخول غالباً في حكم ما قبله، إلاّ اذا دلّ على عدم الدخول دليل، وأما العاطفة فالمعطوف بها داخل في حكم ما قبلها ولا بد وذلك أنك إذا قلت (صمت رمضان حتى يوم الفطر) كانت (حتى) جارّة وليست عاطفة لأن يوم الفطر غير داخل في الصوم، إذ لو كانت عاطفة لدخل ما بعدها في الصوم.

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/١٩٧).
(٢) «شرح الرضي» (٢/٣٦١)، وانظر (٢/٤٠٨).
(٣) «حاشية الخضري» (٢/٦٣).
(٤) أنظر «الرضي» (٢/٣٥٩).

جاء في (شرح ابن يعيش): «وربما أستعملت غاية ينتهي الامر عندها كما تكون (الى) كذلك، وذلك نحو قولك (أن فلانا ليصوم الأيام حتى يوم الفطر) والمراد أنه يصوم الأيام إلى يوم الفطر، ولا يجوز فيه على هذا إلاّ الجر، لأن معنى العطف قد زال لإستعمالها أستعمال إلى، فلا يجوز أن ينتصب يوم الفطر لأنه لم يصمه فلا يعمل الفعل فيما لم يفعله، وكذلك إذا خالف الإسم الذي بعدها ما قبلها»(١).

أم:

أم على ضربين: متصلة، ومنقطعة.

فالمتصلة تنحصر في نوعين:

الأول: أن تتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين، نحو: (أخاك عندك أم محمد؟) أي ايّهما عندك؟ والمتكلم يعلم أنّ واحداً منهما عنده، لا بعينه، ويطلب بسؤاله التعيين، وهذا الهمزة بمعنى (أي) ونحو (أضربت أخاك أم وبّخته؟) أي: أيّ ذلك فعلت؟

فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب في الأولى: ليس عندي واحد منهما، وفي الثانية: لم أفعل واحدا منهما، أو تقول: عندي محمد، أو كلاهما عندي، وفي الثانية: فعلت كليهما.

جاء في (كتاب سيبويه): «وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ و(أزيداً لقيت أم بشراً؟) فأنت الآن مدّعٍ أن عنده أحدهما. . . .ألاّ أن علمك قد أستوى فيهما»(٢).

الثاني: أن تتقدم عليها همزة التسوية، وهي الواقعة بعد (سواء)، و(ما أبالي) وما في معناها، نحو ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة: ٦]، ونحو (ما أبالي أأقبلت أم أدبرت)(٣).

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/١٦)، وانظر «الأصول» (١/٥١٩)، «الصبان» (٣/٩٧).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٢-٤٨٣).

(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/٤١٣)، «المقتضب» (٣/٢٨٦)، «المغني» (١/٤١).

وأنما سميت هذه الهمزة متصلة لأن ما قبلها لا يستغني عمّا بعدها، وذلك أنها وقعت بين شيئين، أو أشياء لا يكتفى بأحدها، فإنّ طلب التعيين لا يتحقق إلاّ بأكثر من واحد وكذلك التسوية.

وتسمى (معادلة) لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الإستفهام(١).

والمنقطعة:

وتقع بين جملتين مستقلتين وتفيد الإضراب عن الكلام الأول، ومعناها في الغالب (بل) والهمزة الإستفهامية نحو (أن هذا القادم محمد أم خالد) أي بل أهو خالد؟ وذلك أنك كنت ترى أن القادم محمد، ثم ظهر لك أنه غير محمد، فظننت أنه خالد فقلت مستفهما (ام هو خالد؟) أي: بل أهو خالد؟ فصدر الكلام يقين وآخره سؤال.

والإستفهام الذي تفيده (أم) قد يكون حقيقياً كما في المثال السابق، وقد يكون غير حقيقي بل يراد به الإنكار والتوبيخ والتعجب، ونحو ذلك، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْ عِندَهُمْ خَزَآئِنُ رَبِّكَ أَمْ هُمُ ٱلْمُصَيْطِرُونَ﴾ [الطور: ٣٧]، وقوله: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] أي بل أله البنات ولكم البنون؟ منكراً عليهم أعتقادهم هذا، ونحو ﴿ أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ خَرْجًا فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ [المؤمنون: ٧٢] والمعنى أنك لا تسألهم مالا على هدايتهم، ونحوه قوله تعالى ﴿ أَمْ تَسْـَٔلُهُمْ أَجْرًا فَهُم مِّن مَّغْرَمٍ مُّثْقَلُونَ﴾ [القلم: ٤٦].

جاء في (**المقتضب**): «والموضع الثاني أن تكون منقطعة ممّا قبلها خبراً كان أو أستفهاما وذلك قولك فيما كان خبرا: (أن هذا لزيد أم عمرو يافتي) وذلك أنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيدا فقلت على ما سبق إليك، ثم أدركك الظن أنه عمرو فانصرفت عن الأول فقلت (أم عمرو) مستفهما، فإنما هو أضراب عن الأول على معنى (بل) إلاّ أن ما يقع بعد (بل) يقين وما يقع بعد (أم) مظنون مشكوك فيه وذلك أنك تقول (ضربت زيدا) ناسياً أو غالطاً ثم تذكر أو تنبه فتقول (بل عمرا) مستدركاً مثبتاً للثاني،

(١) «المغني» (١/ ٤١)، حاشية الخضري (٢/ ٦٣).

تاركاً للأول. فـ (بل) تخرج من غلط الى استثبات ومن نسيان إلى ذكر، و(أم) معها ظن أو استفهام واضراب عمّا كان قبله. . .

فأما قول الله عزّ وجل: ﴿الٓمٓ تَنزِيلُ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ [السجدة: ١-٣] وقوله ﴿أم تسألهم أجرا﴾ وما كان مثله نحو قوله عزّ وجل: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦]، فإن ذلك ليس على جهة الإستفهام، لأن المستخبر غير عالم، إنما يتوقع الجواب فيعلم به، والله عزّ وجل منفي عنه ذلك، وإنّما تخرج هذه الحروف في القرآن مخرج التوبيخ والتقرير»[1].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «فإنما قيل لها منقطعة لأنها انقطعت مما قبلها خبرا كان أو أستفهاما إذا كانت مقدّرة بـ (بل) والهمزة على معنى (بل كذا) وذلك نحو قولك فيما كان خبرا (إن هذا لزيد أم عمرو) كأنك نظرت إلى شخص فتوهمته زيداً فأخبرت على ما توهمت. ثم أدركك الظن انه عمرو فانصرفت عن الاول، وقلت (أم عمرو) مستفهماً على جهة الإضراب، ومثل ذلك قول العرب (أنها لإبلٌ أم شاء) أي (بل أهي شاء)، فقوله (أنها لإبلٌ) أخبار وهو كلام تام وقوله (أم شاء) أستفهام عن ظن وشكّ عرض له بعد الأخبار. فلا بد من أضمار هي لانه لا يقع بعد (أم) هذه إلاّ الجملة لأنه كلام مستانف إذ كانت (أم) في هذا الوجه تعطف جملة على جملة إلاّ أنّ فيها ابطالاً للاول، وتراجعاً عنه من حيث كانت مقدّرة بـ (بل) والهمزة على ما تقدم، فـ (بل) للاضراب عن الأول والهمزة للإستفهام عن الثاني وليس المراد أنها مقدّرة بـ (بل) وحدها ولا بالهمزة وحدها لأن ما يقع بعد (بل) متحقق وما بعد (أم) مشكوك فيه مظنون، ولو كانت مقدّرة بالالف وحدها لم يكن بين الاول والآخر علقة، والدليل على أنها ليست بمنزلة (بل) مجردة من معنى الإستفهام قوله تعالى: ﴿أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ﴾ [الزخرف: ١٦] وقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَـٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] إذ يصير ذلك متحققاً تعالى الله عن ذلك»[2].

---

(١) «المقتضب» (٣/٢٨٨-٢٩٢).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/٩٨).

وقد تكون بمعنى (بل) فقط من دون أستفهام، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴾ [الزخرف: ٥٢] قالوا لأنه لا معنى للاستفهام هنا، وكذا إذا جاءت بعدها أداة أستفهام نحو: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد: ١٦]، ونحو ﴿ أَمَّن جَعَلَ ٱلْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَٰلَهَآ أَنْهَٰرًا ﴾ [النمل: ٦١] وقوله: ﴿ أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [الملك: ٢٠][(١)] لأن الإستفهام لا يدخل على الإستفهام.

جاء في (**المغني**): «ومعنى (ام) المنقطعة- الذي لا يفارقها- الإضراب. ثم تارة تكون له مجرداً وتارة تتضمن مع ذلك أستفهاماً طلبياً، فمن الأول ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾ . أما الاولى فلان الأستفهام لا يدخل على الاستفهام، وأما الثانية فلأن المعنى على الأخبار عنهم باعتقاد الشركاء، ومن الثاني ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾ إذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال.

ومن الثالث قولهم (أنها لإبل أم شاء) التقدير (بل اهي شاء)[(٢)].

والذي يبدو لي أن (أم) لا تستعمل إلاّ في الإستفهام.

جاء في (**المقتضب**): «فأما (ام) فلا تكون إلاّ أستفهاما»[(٣)]، وهي أما أن تفيده بنفسها أو تقترن به ولا تكون كـ (بل) لليقين والتقرير.

قال تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلْأَرْضِ أَم بِظَٰهِرٍ مِّنَ ٱلْقَوْلِ بَلْ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مَكْرُهُمْ ﴾ [الرعد: ٣٣] فجاء بـ (أم) للإستفهام الإنكاري، وفي التقرير والإثبات بـ (بل). ومثله قوله تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَٰرِهُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧٠] وقوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ﴾ [السجدة: ٣] وقوله: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الطور: ٣٣] وقوله: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤١٤).
(٢) «المغني» (١/ ٤٤-٤٥).
(٣) «المقتضب» (٣/ ٢٨٦) وانظر الجمل (٣١)، «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٢).

ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾ [الطور: ٣٦] فجاء للاستفهام بـ (أم) وللتقرير بـ (بل).

وأما قوله: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ﴾ [الزخرف: ٥٢] فليست (أم) فيه بمعنى (بل) فيما أرى، وأنت تحس أن ثمة فرقاً بين قولك (بل أنا خير من هذا الذي هو مهين) وقوله (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين) فالاول كلام تقريري يقرر فيه فرعون الأمر، وأما الثاني ففيه معنى التعجب والتهكم، وفيه طلب مشاركة السامعين في ذلك، ثم هي تحتمل الإتصال.

جاء في (**الكشاف**) في هذه الآية: «(أم) هذه متصلة لان المعنى: افلا تبصرون أم تبصرون. إلاّ أنه وضع قوله (أنا خير) موضع (تبصرون) لأنهم إذا قالوا له: (أنت خير) فهم عنده بصراء وهذا من إنزال السبب منزلة السبب.

ويجوز أن تكون منقطعة على (بل أأنا خير)، والهمزة للتقرير وذلك أنه قدّم تعديد أسباب الفضل والتقدم عليهم من ملك مصر وجري الأنهار تحته، ونادى بذلك، وملأ به مسامعهم ثم قال: أنا خير كأنه يقول: أثبت عندكم واستقر أني أنا خير وهذه حالي»[١].

ويحتمل أنّ (أم) متصلة حذف المعطوف عليه وبقي المعطوف والمعنى: أموسى خير أم أنا خير منه؟[٢].

أو:

وهي لاحد الشيئين، أو الأشياء، ذكر لها المتأخرون معاني عدة أشهرها:

١- **الشك**، وذلك إذا كان المتكلم شاكّاً في الأمر نحو قوله تعالى: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍۚ﴾ [الكهف: ١٩] ونحو (رأيت محمداً أو خالداً) إذا كنت شاكاً فيمن قد رأيته منهما.

---

(١) «الكشاف» (٣/ ١٠٠).

(٢) أنظر «بدائع الفوائد» (١/ ٢٠٦-٢٠٧).

٢- **الإبهام**، وذلك إذا كنت عالماً بالأمر ولكن أردت أن تبهمه على السامع، نحو (تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة) إذا كنت تريد أن تبهم ذلك على السامع، ونحو (كلمت محمد أو سعيدا) جوابا لمن قال لك: أسعيدا كلمت أم محمداً؟ فالمثال الواحد قد يصلح للشك والإبهام فإذا كان المتكلم شاكاً في الأمر غير متيقن منه فهو للشك وإذا كان المتكلم عارفاً بالأمر ولكنه يريد أبهامه على المخاطب فهو للإبهام.

٣- **التخيير**، وهي الواقعة بعد الطلب، نحو (تزوج سعاد أو أختها) و(خذ قلما أو دفترا).

٤- **الإباحة**[١] نحو (جالس العلماء أو الزهاد) و(تعلم الفقه أو النحو) والفرق بين الإباحة والتخيير أن التخيير لا يبيح الجمع بين الشيئين أو الإشياء والإباحة تبيحه[٢]، فإذ قلت (خذ قلماً أو دفترا) لم يجز له أخذهما جميعاً، وإذا قال (جالس العلماء أو الزهاد) جاز له أن يجالسهم جميعاً، إذ المقصود جالس هذا الضرب من الناس.

جاء في (**المقتضب**): «والباب الذي يتسع فيه قولك: إئت زيدا أو عمراً أو خالداً لم ترد ائت، واحدا من هؤلاء ولكنك أردت: إذا أتيت فائت هذا الضرب من الناس، كقولك إذا ذكرت فاذكر زيداً أو عمراً أو خالداً»[٣].

وإذا دخلت (لا) الناهية على التخيير، أو الإباحة امتنع فعل الجميع، فإذا قلت: (جالس خالدا أو أخاه) جاز لك أن تجالسهما أو تجالس واحداً منهما فاذا قلت: (لا تجالس خالدا أو أخاه) أمتنع مجالسة أيّ واحد منهما أو مجالستهما معا.

جاء في (**المغني**): «وإذا دخلت (لا) الناهية امتنع فعل الجميع نحو ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٢٤] إذ المعنى لاتطع أحدهما فأيهما فعله فهو احدهما»[٤].

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٦٢)، «شرح ابن عقيل» (٢/ ٦٤).

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤١٠).

(٣) «المقتضب» (٣/ ٣٠١).

(٤) «المغني» (١/ ٦٢).

وجاء في (المقتضب): «فإذا نهيت عن هذا قلت: لا تأت زيدا أو عمراً أو خالدا أى لا تأت هذا الضرب من الناس، كما قال عزّ وجل: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾.

والفصل بين (أو) وبين الواو انك إذا قلت: (أضرب زيداً وعمرا) فإنّ ضرب أحدهما فقد عصاك، وإذا قلت (أو) فهو مطيع لك في ضرب أحدهما، أو كليهما.

وكذلك إذا قال (لا تأت زيداً وعمراً) فاتي أحدهما فليس بعاصٍ وإذا قال: (لا تأت زيداً أو عمرا) فليس له أن يأتي واحدا منهما فتقديرها في النهي: لا تأت زيدا ولا عمرا، وتقديرها في الإيجاب: أئت زيداً وأن شئت فائت عمرا معه»[1].

وذُكر أنّ معنى الإباحة او التخيير، متأتٍّ من فعل الطلب، وليس من (أو)، وإنما (أو) لاحد الشيئين[2].

٥- الإضراب كـ (بل) نحو (سأزور خالداً اليوم أو سأمكث) إذا كنت قررت الزيادة أولا ثم أضربت عن ذلك، فقررت المكث أي بل سأمكث، ونحو قول جرير:

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم ... لم أحص عدتهم إلاّ بعدّاد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ... لولا رجاؤك قد قتلت أولادي

أي بل زادوا ثمانية، ومثله:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى ... وصورتها أو أنت في العين أملح

أي: بل أنت أملح.

جاء في (التصريح): «وللاضراب كـ (بل) مطلقاً عند الكوفيين وأبي على الفارسي وابن برهان نحو (انا أخرج) ثم تقول (أو أقيم) أضربت عن الخروج، ثم أثبت الإقامة فكأنك قلت (لا بل أقيم).

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٣٠١-٣٠٢).

(٢) «المغني» (١/ ٦٧)، وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٤١٠).

حكى الفراء: أذهب إلى زيد أودع ذلك فلا تبرح اليوم»[1].

وجعل بعضهم منه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] قيل: المعنى بل يزيدون.

جاء في (شرح الرضي على الكافية): «وكذا في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ أي بل يزيدون وإنما جاز الإضراب بـ (بل) في كلامه تعالى لأنه أخبر عنهم بأنهم مائة ألف بناء على ما يحرز الناس من غير تعمق، مع كونه تعالى عالماً بعددهم، وانهم يزيدون ثم أخذ تعالى في التحقيق، فأضرب عمّا يغلط فيه غيره بناء منهم، على ظاهر الحزر، أي أرسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة ألف وهم كانوا زائدين على ذلك»[2].

وقيل: بل هي في الآية للابهام، وقيل هي للتخيير «أي اذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول هم مائة ألف أو يقولون هم أكثر»[3].

وجاء في (**الخصائص**): «فأما قول الله سبحانه: ﴿وَأَرْسَلْنَٰهُ إِلَىٰ مِاْئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى (بل) ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو، لكنها عندنا على بابها في كونها شكّا، وذلك أن هذا الكلام أخرج حكاية من الله عزّ وجل قلول المخلوقين، وتأويله عند أهل النظر: وارسلناه الى جمع لو رأيتموه لقلتم أنتم فيه: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون»[4].

وهو تأويل مقبول.

٦- **التقسيم** نحو (الكلمة أسم أو فعل او حرف) ونحو: (الناس مسلم او كافر) و(المادة صلبة أو سائلة أو غازية).

---

(١) «التصريح» (٢/ ١٤٥-١٤٦)، وانظر «المغني» (١/ ٦٤-٦٥)، شرح الرضي (٢/ ٤٠٩).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٤٠٩).
(٣) «المغني» (١/ ٦٤).
(٤) «الخصائص» (٢/ ٤٦١).

٧- أن تكون بمعنى الواو ومنه قوله توبة:

وقد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها

قيل: ومن أحسن شواهده حديث (اسكن حرا فما عليك إلاّ نبي او صدّيق أو شهيد)[١].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) أن مجيئها بمعنى الواو متأتٍّ من أستعمالها بمعنى الإباحة التي لا تمنع الجمع. قال: «ولما كثر استعمال (أو) في الإباحة التي معناها جواز الجمع جاز أستعمالها بمعنى الواو، قال:

وكان سيّان أن لا يسرحوا نعما أو يسرحوه بها واغبرّت السوح

فإن (سيّان) بمعنى مستويان وهو بين الشيئين»[٢].

وجاء في (المغني) أن التحقيق في ذلك «أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى (بل) وإلى معنى الواو، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها»[٣].

أما خروجها الى الإضراب فلا يخرجها عن أنها لأحد الشيئين، فإنك إذا أضربت عن شيء إلى شيء كنت أستعملتها لأحد الامرين.

وأما ما ذكروه من أنها بمعنى الواو، فلست أرى أنها كالواو تماما، بل هي لأحد الشيئين أو الأشياء أيضا وليست للجمع فقوله ﷺ: (اسكن حرا فما عليك ألاّ نبي أو صديق أو شهيد) ليست (أو) فيه بمعنى الواو وانما هي لأحد الأشياء ومعناه واحد نبي وواحد صديق، وواحد شهيد، ولو قيل بالواو لاحتمل التعبير أنه شخص واحد، اجتمعت فيه هذه الصفات كقولك: هو شاعر وكاتب وفقيه.

(١) «الهمع» (٢/ ١٣٤)، «المغني» (١/ ٦٢-٦٤).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٤١٠).
(٣) «المغني» (١/ ٦٧).

ثم إن المعنى بـ (أو) ان عليك اما نبيا واما صديقا واما شهيدا، وكل واحد من هؤلاء له من الفضل والشرف ما ينبغي أن تسكن له.

وبالواو يحتمل المعنى أن السكون ينبغي أن يكون لإجتماع الثلاثة، لا أن كّل واحد منهم ينبغي أن يتطامن له الجبل.

ونحو ذلك أن تقول: (ابتعد عنه فإنه لا يجالسه إلاّ لئيم أو مخادع) ومعنى ذلك انه يجالسه هذان الصنفان من الناس وكل صنف منهما ينبغي أن يبتعد عنه، وإذا قلت ذلك بالواو احتمل أن يكون الذي يجالسه صنفا واحدا اجتمعت فيه هاتان الخصلتان، واحتمل ان النهي كان لاجتماع الصنفين، لا أن كل صنف ينبغي أن يبتعد عنه فلو كان معه صنف واحد لما كان هذا النهي.

ونحوه قولك: (أصبحنا فإنه ليس معنا إلاّ فقيه أو ناسك) أي وكل صنف ينبغي أن يصحب، ولو جاء بالواو لاحتمل أنه شخص واحد أجتمع فيه الفقه والنسك، واحتمل أيضا أن يكون معهم شخصان فقط أحدهما فقيه والآخر ناسك.

وأما بـ (أو) فالمعنى أنهم كلهم ما بين فقيه وناسك، واحتمل أيضا أنّ الصحبة، إنما حسنت لاجتماع الصنفين ولو تفرد صنف لم يكن ثمة أمر بالصحبة، وهذا ظاهر، فهي ليست بمعنى الواو تماما.

أم وأو:

يستعمل الناس اليوم، حتى المتأدبون منهم (أم) و(أو) بمعنى واحد، فيقولون (أحضر محمد أو خالد؟) بمعنى (أحضر محمد أم خالد؟)، ويجيبون عن الاثنين بالتعيين فيقولون: (حضر محمد) أو (حضر خالد) وهذا غير صحيح، وذلك لأن السؤال بـ (أم) يقصد به التعيين ولا يقصد بـ (أو) ذلك، فانك إذا قلت (أمحمد عندك أم خالد) كان المعنى أيهما عندك؟ ويكون الجواب (محمد) مثلا، وذلك أنّ السائل يعلم، أنّ أحدهما عنده ولكن لا يعلم من هو؟

وإذا قال: (أمحمد عندك أو خالد) كان المعنى: أعندك واحد منهما؟ فيكون الجواب (نعم) أو (لا). وهكذا أبداً يكون تقدير (أم) بـ (أيهما) و(أو) بـ (أحدهما). قال تعالى: ﴿هَلْ يَنصُرُونَكُمْ أَوْ يَنتَصِرُونَ﴾ [الشعراء: ٩٣] وقال: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم: ٩٨]، وقال: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾ [الشعراء: ٧٢، ٧٣] والجواب: (لا)، وهكذا ابدا.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «واعلم ان الفرق بين (أو) و(أم) المتصلة في الاستفهام أن معنى قولك (ازيداً رأيت أو عمرا؟) أأحدهما رأيت؟ وجوابه: (لا أو نعم).

ومعنى قولك (ازيداً رأيت أم عمرا؟) أيهما رأيت؟ وجوابه بالتعيين، كما تقول: (زيدا) أو تقول: (عمرا)...

وحيث أشكل عليك الأمر في (أو) و(أم) المتصلة في الاستفهام، فقدّر (أو) بـ (أحدهما)، و(أم) بـ (أيهما) تقول: (الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية؟) والمراد: أأحدهما أفضل من ابن الحنفية، أم ابن الحنفية أفضل من أحدهما؟ والمعنى أيهما أفضل من أحدهما وابن الحنفية؟ والجواب احدهما»[1].

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «والفصل بين (أو) و(أم) في قولك (أزيد عندك أو عمرو) و(أزيد عندك أو عمرو) أنك في الاول لا تعلم كون أحدهما عنده، فأنت تسأل عنه، وفي الثاني تعلم أن أحدهما عنده، إلاّ أنك لا تعلمه بعينه فانت تطالبه بالتعيين...

فقد تبين أن السؤال بـ (أو) معناه (أأحدهما) وبـ(أم) معناه (أيهما)، فإذا قال: (ازيد عندك أو عمرو) فأجبت بـ (نعم) علم أن عنده احدهما، وإذا أراد التعيين وضع مكان (أو) (أم) واستأنف بها السؤال وقال: أزيد عندك أم عمرو؟ فيكون حينئذ الجواب (زيد) أو (عمرو)»[2].

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤١٨).

(٢) «شرح ابن يعيش» (٨/٩٨) وانظر الجمل (٣٣٤)، «كتاب سيبويه» (١/٤٨٧).

وجاء في (**المقتضب**): «وتقول: ما أدري أزيداً او عمراً ضربت أم خالدا؟.

لم ترد أن تعدل بين زيد وعمرو ولكنك جعلتهما جميعا عدلا لخالد في التقدير، والمعنى ما ادرى أحد هذين ضربت أم خالدا؟»[١].

وجاء في (الخصائص): «قولهم (ما أدري أأذّن أو أقام) إذا قالها بـ (أو) لا (أم) فهو أنه لم يعتدّ أذانه أذانا ولا أقامته أقامة، لأنه لم يوّف ذلك حقه. فلما ونى فيه لم يثبت له شيئا منه...

ولو قال: (ما ادرى أأذن أم أقام) بـ (أم) لأثبت له أحدهما لا محالة»[٢].

لكنْ:

تفيد الاستدراك، وتعطف بعد نفي أو نهي، بشرط أفراد معطوفها، نحو: (ما اقبل محمد لكنْ خالدٌ) و(لا تضرب خالدا لكنْ سالما)، فان وليتها جملة فهي ليست عاطفة، وانما هي حرف ابتداء يفيد الاستدراك، نحو (ما جاءني خالد لكنْ جاءني عمرو) وتدخل عند ذاك بعد الموجب وغيره، نحو: (أقبل سعيد لكن عامر لم يقبل)[٣].

بل:

حرف اضراب يدخل على المفردات والجمل.

فان دخلت على جملة كان معنى الاضراب، أما إبطالياً، وأما انتقالياً.

فالاضراب الإبطالي، هو أن تأتي بجملة تبطل معنى الجملة السابقة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الانبياء: ٢٦] فقوله (بل عباد مكرمون) إبطال للكلام الأول، ونحو قوله تعالى ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ ﴾ [المؤمنون: ٧٠] وقوله: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤] وهو ردّ على القول الاول.

---

(١) «المقتضب» (٣/٣٠٣).

(٢) «الخصائص» (٢/١٦٩) وانظر (٢/٢٦٦-٢٦٧).

(٣) «المغني» (١/٢٩٢)، «التصريح» (١٤٦-١٤٧).

وأما الاضراب الانتقالي فهو أن تنتقل من غرض الى غرض آخر، مع عدم ارادة ابطال الكلام الاول، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٤-١٧] فجملة (بل تؤثرون الحياة الدنيا) ليست إبطالاً للجملة الاولى بل هي انتقال من غرض الى غرض آخر، ومثله قوله: ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة﴾ [المؤمنون: ٦٣][1] وقوله: ﴿أَوَكُلَّمَا عَٰهَدُوا۟ عَهْدًا نَّبَذَهُۥ فَرِيقٌ مِّنْهُم ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ١٠٠] وقوله: ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا ۚ بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨].

وإنْ دخلت على مفرد فهي عاطفة بشرط أنْ يتقدمها ايجاب، أو أمر، أو نفي، أو نهي. فإذا وقعت بعد إيجاب أو أمر نحو (جاء محمد بل خالد) و(أكرم سالماً بل خالداً) فهي للاضراب وذلك أنها تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه، فقولك (جاء محمد بل خالد) يعني أن الذي جاء هو خالد، وأما محمد فيجوز أنه جاء، ويجوز أنه لم يجيء، وقولك (أكرم سالما بل خالدا) أضربت فيه عن الكلام الاول وأمرت باكرام خالد، وأما (سالم) فمسكوت عنه. وليست (بل) ناهية عن اكرام سالم.

جاء في (المغني): «وان تلاها مفرد فهي عاطفة ثم أن تقدمها أمر أو ايجاب كقولك: (اضرب زيدا بل عمرا) و(قام زيد بل عمرو) فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء واثبات الحكم لما بعدها»[2].

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «فإن جاءت بعد إيجاب أو أمر نحو: (قام زيد بل عمرو) فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوباً حكمه الى التابع، فيكون الأخبار عن قيام زيد غلطاً، يجوز أن يكون قد قام وأن لم يقم، أفدت بـ (بل) أن

---

(١) انظر «المغني» (١/١١٢)، «شرح الدماميني على المغني» (١/٢٣٢)، «حاشية الخضري» (٢/٦٥)، «شرح ابن يعيش» (٨/١٠٥).

(٢) «المغني» (١/١١٢)، «شرح ابن عقيل» (٢/٦٦).

تلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمد أو سبق لسان»[١].

واذا وقعت بعد نفي أو نهي، نحو: (ما اقبل محمد بل خالد) و(لا تضرب محمدا بل خالدا) فجمهور النحاة على انها في المعنى كـ (لكن) فمعنى الاولى أنّ محمداً لم يقبل وإنما الذي أقبل هو خالد، ومعنى الثانية أنك منهي عن ضرب محمد ومأمور يضرب خالد.

جاء في (شرح ابن عقيل): «يعطف بـ (بل) في النفي والنهي فتكون كـ (لكن) في انها تقرر حكم ما قبلها وتثبت نقيضه لما بعدها نحو: (ما قام زيد بل عمرو) و(لا تضرب زيدا بل عمراً) فقررت النفي والنهي السابقين وأثبت القيام لعمرو واملا بضربه»[٢].

وجاء في (التصريح): «ومعناها بعد الاخيرين وهما النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي أو نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها، (لكن) كذلك كقولك: (ما كنت في منزل ربيع بل ارض لا يهتدي بها)... فتقرير نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون في أرض لا يهتدي بها. و(لا يقم زيد بل عمرو) فتقرر نهي زيد عن القيام وتأمر عمرا بالقيام»[٣].

وأجاز المبرد أن تكون بعد النفي والنهي للاضراب أيضاً، فتكون ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها، وعلى هذا يكون معنى (ما اقبل محمد بل خالد) ما اقبل محمد بل ما اقبل خالد، فاقبال محمد حكمه كالمسكوت عنه، يحتمل أنه يكون أقبل، أو لم يكن أقبل وما بعدها منفي، وكذلك المعنى في النهي نحو (لا تضرب محمدا بل خالدا) فالمعنى عنده لا تضرب محمدا بل لا تضرب خالدا.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤١٩)، وانظر (٢/٤٢٠).
(٢) «شرح ابن عقيل» (٢/٦٦)، «المغني» (١/١١٢).
(٣) «التصريح» (٢/١٤٨).

جاء في (المغني): «واجاز المبرد وعبد الوارث أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قولها فيصح: ما زيد قائما بل قاعداً، وبل قاعد ويختلف المعنى»(١)، إذ القعود منفي على التقدير الاول مثبت على التقدير الثاني(٢).

وجاء في (شرح الرضي على الكافية): «وإذا عطفت بـ (بل) مفرداً بعد النفي، أو النهي فالظاهر أنها للاضراب أيضا، ومعنى الأضراب جعل الحكم الأول موجباً كان، أو غير موجب، كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه، ففي قولك: (ما جاءني زيد بل عمرو) أفادت (بل) أن الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل أن يصح هذا الحكم فيكون غير جاء، ويحتمل أن لايصح فيكون قد جاءك كما كان الحكم على زيد بالمجيء في (جاءني زيد بل عمرو) احتمل أن يكون صحيحاً وأن لا يكون.

وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي.

وقال ابن مالك: (بل) بعد النفي والنهي كـ (لكن) بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي أن عدم مجيء زيد في قولك (ما جاءني زيد بل عمرو) متحقق بعد مجيء (بل) أيضاً كما كان ذلك في (ما جاءني زيد لكن عمرو) بالاتفاق... وهذا كله حكم (بل) بالنظر الى ما قبلها، وأما حكم بعد (بل) بعد النفي أو النهي فعند الجمهور أنه مثبت فعمرو جاءك في قولك (ما جاءني زيد بل عمرو) فكأنك قلت: (بل جاءني عمرو) فـ (بل) ابطل النفي والاسم المنسوب إليه المجيء...

وعند المبرد أنّ الغلط في الاسم المعطوف عليه فقط، فيبقى الفعل المنفي مسنداً الى الثاني فكأنك قلت (بل ما جاءني عمرو) كما كان في الاثبات الفعل الموجب مسنداً الى الثاني»(٣).

---

(١) «المغني» (١/ ١١٢).
(٢) «شرح الدماميني على المغني» (١/ ٢٣٤).
(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٤١٩) وانظر «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٠٥)، «الهمع» (٢/ ١٣٦).

والظاهر صحة رأي الجمهور وذلك أنه هو الذي يشهد له استعمال العرب، فمن ذلك قوله:

لـو اعتصمـت بنـا لـم تعتصـم بعـدا ... بـل أوليـاء كفـاة غيـر أوكـال

فلا يصح أنْ يقال (بل لم تعصم بأولياء) لأنه للفخر، وكذلك قوله:

ومـا أنتميـت إلـى خـور ولا كشـف ... ولا لئـام غـداة الـروع أوزاع

بل ضار بين بحسك البيض أنْ لحقوا ... شم العرانين عند الموت لذّاع[1]

وظاهر أنك إذا أردت المعنى الذي ذكره المبرد كررت العامل، نحو (ما جاءني محمد بل ما جاءني خالد) و(لا تضرب خالداً بل لا تضرب محمداً).

وكذلك يؤدي المعنى الذي ذهب اليه المبرد الاضراب بغير الاداة، واعني به بدل الاضراب، فإنك إذا قلت (لا تكرم سالما سعداً) كان المعنى أنك نهيت عن اكرام سالم أولاً، ثم أضربت عن ذلك فنهيت عن أكرام سعد فصار كأنك قلت: لا تكرم سعداً.

وكذا في النفي، فأنت إذا قلت (ما جاءني محمد خالد) كان المعنى: ما جاء محمد ثم اضربت عن ذلك فقلت: بل ما جاء خالد.

ومما يؤيد ذلك أن البدل على نية تكرار العامل عندهم.

ويجوز ما ذكره المبرد فيما دلّ عليه دليل نحو (ما محمد كاتباً بل شاعراً) وذلك أن نصب (شاعر) يدل على أنّ النفي مكرر، وذلك أن (ما) لا ينتصب الخبر بعدها إذا كان موجباً.

وربما كان المعنى قديماً كما ذكر المبرد، وذلك أنّ الأصل أن يكون لكل اداة معنى ثم تطور الإستعمال الى ما ترى، وتطور الدلالة كثير في اللغة والله أعلم.

---

(١) انظر «شرح ابن الناظم» (٢٢٢)، «الهمع» (١٣٦/٢).

لا بل:

قد يضم إلى (بل) (لا) فتفيد توكيد الاضراب، وذلك بعد الايجاب، والامر، والنفي، والنهي، نحو (جاء محمد لا بل خالد) ومعناها نفي المجيء عن محمد واثباته لخالد. فالفرق بين قولنا (جاء محمد بل خالد) و(جاء محمد لا بل خالد) أنّ مجيء محمد في الأول صار كالمسكوت عنه، فأنه يجوز أنه حصل ويجوز أنه لم يحصل، وفي الثاني نفينا المجيء عن محمد واثبتناه لخالد. قال الشاعر:

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس غيبة وأفول

وكذا في الأمر، فانك إذا قلت (اضرب محمداً لا بل خالداً) كان المعنى لا تضرب محمداً وإنما آمرك بضرب خالد، ولو قال (اضرب محمداً بل خالداً) لكان الامر بضرب محمد كالمسكوت عنه، يجوز أن يوقعه وألا يوقعه، وكذلك في النفي والنهي نحو (ما جاء محمد لا بل خالد) فنفي المجيء عن محمد مؤكد بـ (لا) مثبت لخالد، وكذلك نحو (لا تضرب محمداً لا بل خالداً).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وإذا ضممت (لا) إلى (بل) بعد الايجاب او الأمر نحو (قام زيد لا بل عمروا) و(اضرب زيداً لا بل عمراً) فمعنى (لا) يرجع الى ذلك الايجاب والامر المتقدم لا الى ما بعد بل، ففي قولك: (لا بل عمرو) نفيت بـ (لا) القيام عن زيد واثبته لعمرو بـ (بل) ولو لم تجيء بـ (لا) لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وان لا يثبت، وكذا في الامر نحو (اضرب زيداً لا بل عمراً) أي لا تضرب زيداً بل اضرب عمراً ولولا (لا) المذكورة، لاحتمل أن يكون امراً بضرب زيد، وأن لا يكون مع الامر بضرب عمرو، وكذا (لا) الداخلة على (بل) بعد النهي والنفي، راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناها[1]».

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤١٩-٤٢٠) وانظر «المغني» (١/١١٣)، «الهمع» (٢/١٣٦).

أحرف الأضراب

تقدم أنّ الإضراب معنى يؤدّى بعدة أحرف، فله حرف رئيس هو (بل)، وقد يؤدِّي بـ (أم) المنقطعة وبأو أيضاً، فما الفرق بين هذه الأحرف في الدلالة على الاضراب؟ والجواب أنّ الاضراب بـ (بل) هو الاصل وذلك:

١- أنّ الإضراب بـ (بل) يكون في المفردات والجمل، نحو (رأيت محمداً بل سعيداً) ونحو (بل افتراه بل هو شاعر).

أما الإضراب بـ (أم) فلا يكون الاّ في الجمل كما مر، ولا يكون في المفردات، وكذا الاضراب بـ (أو) نحو (سأسافر اليوم أو أقيم فلا أسافر).

جاء في (شرح الرضي): «وتجيء (أو) أيضاً للاضراب بمعنى (بل)، فلا يكون اذن بعدها إلاّ الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استئناف[1]».

٢- أن (أم) لا تستعمل الاّ في الاضراب الانتقالي، ولا تستعمل في الاضراب الابطالي، وأما (أو) فبالعكس فلا تكون الاّ للابطال، و(بل) تكون لهما جميعاً كما ذكرنا فهي أوسع استعمالا منهما.

٣- الأصل في (أو) ألاّ تكون للاضراب، وإنما هي لأحد الشيئين ،ولذا كان أستعمالها في الاضراب مقيداً، وعن سيبويه أنها لا تكون للاضراب الاّ بشرطين:

تقدم نفي أو نهي.

وأعادة العامل نحو (ما قام زيد أو ما قام عمرو) و(لا يقم زيد أو لا يقم عمرو)[2].
وعن آخرين أنه لا يشترط تقدم ذلك عليها.

والاصل في (أم) أن تستعمل استفهاماً أو مع أستفهام، فيكون اضرابها مصحوباً بانكار

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٤٠٩).
(٢) «المغني» (١/ ٦٤).

أو توبيخ أو استفهام حقيقي، وأما (بل) فتستعمل للتقرير واليقين وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُۥ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ﴾ [الطور: ٣٣] وقوله ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ۚ بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [السجدة: ٣].

ولذا لا يحسن أستعمال الواحدة مكان الأخرى، في مواطن كثيرة، فلا يحسن أن تقول في قوله تعالى ﴿وَلَا تَقُولُوا۟ لِمَن يُقْتَلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتٌۢ ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ﴾ [البقرة: ١٥٤] (أم أحياء). ولا يحسن في قوله ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] أم يداه مبسوطتان ولا أو يداه. ولا يحسن في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة: ١٧٠] (أم نتبع) ولا (أو نتبع).

وكذا لا يصح في قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ١٠٨] أن يقال (بل تريدون)، ولا في قوله: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾ [الطور: ٣٩] أن يقال: بل له البنات، ولا في قوله: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥] أن يقال بل خلقوا من غير شيء.

ولو كانت (أم) و(أو) كـ (بل) في إفادة الإضراب لم يمتنع ذلك.

لا:

وتفيد النفي وتعطف بثلاثة شروط:

الأول: أن يتقدمها أثبات، نحو (أقبل محمد لا خالد) أو أمر، نحو (أهِنْ خالداً لا سعداً) أو دعاء نحو (غفر الله لبكر لا زيد) أو تحضيض، نحو (هلا تكرم محمداً لا سالماً) أو تمنّ نحو (ليت لي ولداً لا بنتاً).

قال سيبويه: او نداء نحو (يا محمد لا خالد).

الثاني: أن لا تقترن بعاطف، فإذا قلت: (ما جاء محمد ولا خالد) كانت الواو هي العاطفة و(لا) زائدة لتوكيد النفي.

الثالث: أن يتعاند متعاطفاها نحو (أقبل رجل لا أمرأة) بخلاف (أقبلت هند لا أمرأة) لأن هنداً امرأة[١].

العطف على اللفظ والمعنى:

الأصل أنْ يعطف على اللفظ، نحو (أقبل محمد وخالد)، وقد يعطف على المعنى ويدخل تحت هذا ما يسميه النحاة العطف على المحل والعطف على التوهم، فمن الأول قولهم (ليس زيد بقائم ولا قاعداً) قالوا: إن (قاعداً) معطوف على محل (قائم) وذلك أنه خبر (ليس) وحقه النصب.

ومن الثاني قوله:

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ آلا ببين غرابها

عطف (ناعب) على توهم وجود الباء في خبر (ليس) (مصلحين) لأنه يكثر دخولها على خبرها.

والحق أنّ هذا كله من باب العطف على المعنى، فقولنا (ليس زيد بقائم ولا قاعداً) المعطوف فيه ليس على ارادة الباء، ومعنى ذلك أنّ الخبر مؤكد والمعطوف غير مؤكد فإنك نفيت القيام نفياً مؤكداً، ونفيت القعود نفياً غير مؤكد، فإذا جررت المعطوف فقلت (ليس محمد بقائم ولا قاعد) كان نفي القعود مؤكداً أيضاً كنفي القيام.

ومن العطف على المعنى قولنا: (إنّ محمداً حاضر وأخوه) وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [المائدة: ٦٩] وسبب رفع المعطوف أنه على غير ارادة (أنّ) ومعنى ذلك أنّ الإسم مؤكد والمعطوف غير مؤكد، ولو نصبنا المعطوف فقلنا (أنّ محمداً حاضر واخاه) لكان مؤكداً أيضاً كتأكيد المعطوف عليه.

ومثله (ما كان محمد قاعداً ولا اخوه نائم) فأنّ الثانية على غير ارادة (كان) فيكون زمن الأولى المضي بخلاف زمن الثانية.

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٢٤١-٢٤٢)، «الهمع» (٢/ ١٣٧).

جاء في **الكتاب**: «وتقول: (ما عبد الله خارجا ولا معنٌ ذاهبٌ) ترفعه على ألا تشرك الإسم الآخر في (ما) ولكن تبتدئه كما تقول: (ما كان عبد الله منطلقاً ولا زيدُ ذاهبٌ) إذا لم تجعله على (كان) وجعلته غير ذاهب الآن[1]».

ومنه ما يسميه النحاة العطف على التوهم، نحو (ما زيد قائماً ولا قاعدٍ) فقاعد مجرور على توهم الباء في خبر (ما) وهو في الحق عطف على المعنى، وذلك أنّ الخبر غير مؤكد والمعطوف مؤكد.

وجعلوا من هذا الضرب قوله تعالى ﴿ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠] عطف (أكن) المجزوم على (أصّدّق) المنصوب وهو عطف على المعنى، وذلك أنّ المعطوف عليه يراد به السبب، والمعطوف لا يراد به السبب فإن (أصدّق) منصوب بعد فاء السبب، وأما المعطوف فليس على تقدير الفاء ولو أراد السبب لنصب، ولكنه جزم لأنه جواب الطلب، نظير قولنا (هل تدلني على بيتك أزرك) كأنه قال: إن تدلني على بيتك ازرك، فجمع بين معنيي التعليل والشرط، ومثل ذلك أن أقول لك: (احترم أخاك يحترْمك) و(احترم أخاك فيحترمك) فالاول جواب الطلب والثاني سبب وتعليل، وتقول في الجمع بين معنيين: (أكرم صاحبك فيكرمك ويعرف لك فضلك) وهو عطف على المعنى وليس توهماً بمعنى الغلط[2].

المتعاطفان: المتعاطفان يكونان على أقسام هي:

١- عطف الشيء على مغايره: وهو الأصل نحو: (رأيت محمداً وخالداً).

٢- عطف الشيء على مرادفه: نحو (هذا كذب وافتراء) و(عملك غيّ وضلال).

٣- عطف العام على الخاص كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴾ [الحجر: ٨٧] فالقرآن العظيم عام عطف على الخاص وهو السبع المثاني، ونحو ذلك أن تقول (أشتريت رماناً وفاكهة).

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٢٩).

(٢) «البرهان» (٤/ ١١٢) وانظر «الهمع» (٢/ ١٤٢)، «الإتقان» (١/ ١٩٩).

٤- عطف الخاص على عام، كقوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨] فجبريل وميكال خاص عطف على عام، وهو الملائكة، وذلك للاهتمام بما افرد ذكره.

٥- عطف الشيء على نفسه لزيادة فائدة، نحو ﴿ نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ﴾ [البقرة: ١٣٣] فاله آبائه هو الهه.

٦- عطف الصفات بعضها على بعض والموصوف واحد، نحو (مررت برجل فقيه وشاعر وكاتب) وكقوله تعالى ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١-٤].

٧- عطف الأسم على الفعل وبالعكس: الأصل أن يعطف الإسم على الإسم نحو: (هو لبيب وحذر)، والفعل على الفعل نحو: (هو يهين ثم يندم).

وقد يعطف الإسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه على الفعل وبالعكس، نحو قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [الملك: ١٩] فعطف الفعل (يقبضن) على (صافات) ونحو قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ ۖ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] فعطف اسم الفاعل (مخرج) على (يخرج)، وقوله: ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا﴾ [العاديات: ٣، ٤] وهذه المغايرة سببها اختلاف الدلالة وذلك أن دلالة الفعل غير دلالة الإسم، فالفعل يدل على الحدوث، والتجدد، والإسم يدل على الثبوت كما ذكرنا في أكثر من موضع، فإذا أقتضى المقام الحدوث جيء بالفعل، وإذا اقتضى الثبوت جيء بالاسم، فجاء بـ (صافات) في قوله (صافات ويقبض) على صيغة الإسم للدلالة على الثبوت، وذلك أنّ الطير يصف جناحه عند الطيران، وهي الحالة الثابتة، وجاء بـ (يقبضن) على الفعل لان القبض حالة ليست ثابتة، ثم أن (القبض) حالة حركة وتجدد والصف حالة ساكنة، ثابتة فجاء بالقبض على صيغة الفعل الدالة على الحركة والتجدد، وجاء بـ (صافات) على صيغة الاسم الدالة على الثبوت.

ونحوه قوله تعالى: ﴿يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي﴾ فجاء بقوله (يخرج الحي) على صيغة الفعل لان من ابرز صفات الحي الحركة والتجديد فجاء بالفعل

الدال على الحركة والتجدد، وجاء بـ (مخرج الميت من الحي) على الإسم لأن الميت لا حركة فيه ولا تجدد فجاء باسم الفاعل الدال على الثبوت.

وقد تقول: ولم قال اذن في مكان آخر ﴿وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾ [آل عمران: ٢٧] بصيغة الفعل فيهما؟.

والجواب أنّ المقام يقتضي ذلك، واليك الآية ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٦، ٢٧] فإنّ المقام كله تغيير، وتبديل، وحركة، وتجدد من تغير الملوك، وادالة الدول، وتعاقب الليل والنهار، وامور الموت والحياة، وغيرها، فالمقام كله حركة تغيير وتبديل بخلاف الآية الاولى، التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥].

فالمقامان مختلفان، فجاء في كل مقام بما يناسبه، والله أعلم.

حذف أحد المتعاطفين:

قد يحذف أحد المتعاطفين للدلالة عليه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠] أي فضرب فانفجرت[1]. فحذف المعطوف عليه لدلالة ما بعده عليه، فإنه لو لم يضرب لم تنفجر بالماء، ونحوه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَٰلِكَ يُحْىِ ٱللَّهُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ [البقرة: ٧٣] أي فضربوه فأحياه الله كذلك يحيي الله الموتى، ونحوه قوله تعالى ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟ ثُمَّ أَحْيَٰهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٣] أي فماتوا ثم احياهم، ومثله قوله: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا فَدَمَّرْنَٰهُمْ تَدْمِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٦] أي فذهبا فكذبوهما فدمرناهم.

---

(١) «المغني» (٢/٦٢٨).

وهذا في القرآن كثير فإن القرآن قد يطوي بعض المشاهد التي تفهم بالقرائن، والتي لا يتعلق غرض بذكرها، ويعرض المشاهد التي يتعلق بذكرها الغرض.

ومن هذا الباب قولهم (راكب الناقة طليحان)[١] والطليح المتعب، والمعنى: راكب الناقة والناقة متعبان، فالمعطوف عليه محذوف، وهو مفهوم من القرينة، لأنه لا يخبر عن المفرد بالمثنى.

حذف حرف العطف:

قد يحذف حرف العطف للدلالة، وذلك نحو (ذهبت الى السوق فاشتريت خبزاً لحماً فاكهة) والمعنى: فأشتريت خبزاً ولحماً وفاكهة، ويحتمل نصب اللحم والفاكهة على أنه بدل أضراب أيضاً، أي فأشتريت خبزاً بل لحماً بل فاكهة، فيكون الخبز واللحم كالمسكوت عنهما يحتمل أنه أشتراهما ويحتمل أنه لم يشترهما.

فهو تعبير احتمالي يحتمل كلا المعنيين، وقد تعين القرينة أحدهما دون الآخر، ومنه قولك (جالس محمداً سعداً إبراهيم) والمعنى: جالس محمداً أو سعداً او إبراهيم، والمقصود بذلك الاباحة، ويحتمل بدل الاضراب أيضاً، فإنه إذا ذكر الحرف فقد تعينت دلالة التعبير وان لم يذكر الحرف، كان التعبير مطلقاً يحتمل أكثر من معنى.

جاء في (المغني): «حكى أبو زيد (أكلت خبزاً لحماً تمراً) فقيل على حذف الواو وقيل على بدل الاضراب.

وحكى أبو الحسن: (أعطه درهما درهمين ثلاثة) وخرج على اضمار (أو) ويحتمل البدل المذكور[٢]».

---

(١) «شرح ابن عقيل» (٢/ ٦٧).

(٢) «المغني» (٢/ ٦٣٥)، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (١/ ٣٥٧).

العدد

أن وضع العدد مع المعدود له قواعد معلومة محددة في العربية اجملها بإيجاز:

١ - أن الأعداد من الثلاثة الى العشرة تضادّ المعدود، تذكر مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، وتمييزها جمع مجرور بالإضافة، تقول سبعة رجال وسبع نسوة، وهذه القاعدة قديمة سامية الأصل(١).

غير أنها إذا وقعت بعدها المائة افردت ولم تجمع، تقول: ثلاثمائة واربعمائة، وكان القياس أنْ يقال ثلاث مئات، واربع مئات.

وقد يؤتي بلفظ (مئات) للتنصيص على معنى معين، تقول مثلا: (عندي مئات كثيرة أعطيته أربع مئات منها) فإن قلت (اعطيته اربعمائة منها) أحتمل أن يكون المعنى أعطيته اربعمائة مائة واحتمل المعنى الأول أيضاً بخلاف التعبير الأول، فإنه لا يحتمل إلاّ معنى واحدا. ويقال لك: كم مائة أخذت؟.

فتقول: سبع مئات، فأن قلت: سبعمائة، أحتمل سبعمائة مائة، واحتمل المعنى الاول أيضاً.

وقد يؤتي بلفظ (مئات) للدلالة على معنى آخر، وذلك كأنْ تقول (هذه ثلاث مئات الرجال) والمعنى أنّ الثلاث تعود لمئات الرجال، فإنك لم تنص على أنّ عدد الرجال ثلاثمائة، بل ذكرت إنهم مئات وهذه الثلاث تعود لهم، فقد تكون هذه الثلاث نوقاً أو أفراساً أو غيرها فمعدود الثلاث محذوف للعلم به، ونحوه أن تقول (هذه خمسة الف الرجل) والمعنى أنّ هذه الخمسة تعود لالف الرجل، وليس المعنى أنهم خمسة آلاف رجل.

٢ - يكون المعدود مع الأعداد المركبة مفرداً منصوباً، ويتطابق الجزءان تذكيراً وتأنيثاً في أحد عشر واثني عشر، ويخالف صدر العدد المركب المعدود ويطابقه عجزه، تقول: ستة عشر رجلاً، وست عشرة امراة.

---

(١) انظر «التطور النحوي» (٨٠)، «تاريخ العرب قبل الإسلام» (١١٥/٧).

ويذكر النحاة أن أصل العدد المركب أن يكون بالواو فخمسة عشر أصلها خمسة وعشرة «فحذفت الواو وركب العددان اختصاراً ودفعا لما يتبادر من العطف، أن الإعطاء دفعتان قاله الدماميني»[١].

والحق أنّه إذا فك التركيب وجيء بحرف العطف اختلف المعنى بحسب الحرف، فاذا قلت (جاء خمسة فعشرة رجال) أو جاء (خمسة ثم عشرة رجال) دلّ ذلك على أن مجيء الخمسة سبق مجيء العشرة بتعقيب أو بمهلة بحسب الحرف بخلاف مفهوم التركيب.

واذا جيء بالواو فقد ذكروا أنّ المعنى يختلف أيضاً فقولك (أعطيتك خمسة عشر كتابا) يختلف عن قولك (اعطيتك خمسة وعشرة كتب) وذلك أن العطف يحتمل أن الاعطاء دفعتان لا دفعة واحدة ويحتمل أنه اعطاه دفعة واحدة. ومعنى هذا ان التركيب يفيد أن الاعطاء كان دفعة واحدة.

والحق أنّ التركيب قد يحتمل أكثر من دفعة أيضا غير أنّ هناك فرقاً بين التركيب والعطف بالواو غير ما ذكروا وذلك:

أ- أن قولك (أعطيتك خمسة عشر كتابا) معناه أنّ مجموع ما اعطيته خمسة عشر كتاباً فقد يكون ذلك بدفعة أو بدفعتين، أو بدفعات، فقد يكون اعطاه مرة أربعة، ومرة ثمانية، ومرة ثلاثة فيكون المجموع خمسة عشر، وأما العطف بالواو فهو يحتمل أنه أعطاه أياها دفعة واحدة أو دفعتين فقط، دفعة بخمسة كتب، ودفعة بعشرة كتب، وقد تكون العشرة سابقة للخمسة، أو العكس، ولا يحتمل أنه أعطاه أياها على دفعات، بخلاف التركيب فإنه يفيد المجموع الكلي.

ب- إنّ العطف بالواو يحتمل معنى آخر يختلف عن التركيب، فإنّ التركيب في قولك (أعطيتك خمسة عشر كتابا) يفيد أنّ المعطى هو كتب، ليس غير، وأما العطف فيحتمل

---

(١) «حاشية الصبان» (٤/ ٦٨).

أكثر من معنى، وذلك أنك إذا قلت مثلاً: (أعطيته خمسةً، وعشرة كتب) بتنوين (خمسة) أحتمل أنّ الخمسة ليست كتباً، وإنما قد تكون أقلاماً بخلاف ما إذا قلت: (أعطيته خمسة وعشرة كتب) بلا تنوين فإنها تعني أن المعطَى كتب فقط.

وتقول: (أعطيته خمساً وعشرة كتب) فيكون معدود الخمس مؤنثاً، بخلاف معدود العشرة، ونحوه أنْ تقول (أقبل خمس وعشرة رجال) فمعدود الخمس مؤنث، بخلاف معدود العشرة، فقد يكون الخمس نسوةً أو نحوهن.

٣- يكون المعدود بعد الفاظ العقود مفرداً منصوباً، تقول (أقبل عشرون رجلاً) و (رأيت ثلاثة واربعين غلاماً).

قالوا و«لا يجوز تركيب النيّف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول: خمسة وعشرون، ولا يجوز خمسة عشرين، ولعله للالباس في نحو (رأيت خمسة عشرين رجلاً) فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلاً، وقيل غير ذلك»[1].

ومعنى ذلك أنك إذا ركبت فقلت مثلا (رأيت خمسة عشرين رجلا) أحتمل المعنى أن الخمسة ليست رجالاً وإنما قد يكون المعدود شيئاً آخر، كأنْ تكون خمسة كتب تعود لعشرين رجلاً ونحو ذلك، فالخمسة ملك للعشرين وليست رجالاً.

وقد تقول: أولاً يفهم هذا من الإعداد المركبة، في نحو قولنا (خمسة عشر رجلا)؟.

والجواب: لا، وذلك لأمور منها، أنه لو كانت الخمسة ليست رجالاً، وإنما هي ملك لهم لقلنا (خمسة عشرة رجال) لأن معدود العشرة جمع مجرور، والمعنى خمسة جمال تعود لعشرة رجال.

ثم أنّ البناء على فتح الجزءين ينفي هذا المعنى، فانك إذا أردت الإضافة جررت لعشرة بالإضافة فتقول: خمسة عشرة رجال، بجر العشرة.

٤- يكون المعدود بعد المائة والالف مفرداً مجروراً، نحو (مائة عامٍ) و(الف سنةٍ).

---

(١) «شرح الإشموني» (٤/٦٩).

٥- من الملاحظ أنّه في التركيب نستعمل لفظة (أحد) و(أحدى)، فتقول: أحد عشر وإحدى عشرة، ولا نستعمل لفظة (واحد) أو (واحدة)، وكذلك قبل الفاظ العقود، فتقول: أحد وعشرون، واحدى وعشرون، وقد تقول واحد وعشرون، وواحدة وعشرون على قلة. فما أختلاف لفظة (أحد) عن لفظة (واحد)؟.

أحد وواحد:

تدلّ الابحاث الحديثة على أنّ لفظة (أحد) أسبق وجوداً من (واحد). في اللغات السامية وهي بمعنى الواحد، جاء في **(التطور النحوي)**: «فأحد سامية الأصل وواحد مشتقة منها»[١] ويقال للواحد المذكر في العربيات الجنوبية (أحد) وللمؤنث (احدت)[٢]، وفي اللحيانية أحد للواحد المذكر، و(إحدى) للواحدة[٣]، وفي لغة النبط (حد) بمعنى «أحد وبمعنى الأول والواحد»[٤].

فلفظة (أحد) أقدم من (واحد) غير أنّ العربية خصصت لكل منهما معنى وأستعمالاً جاء في **(التطور النحوي)**: «والفرق في المعنى بين (أحد) و(واحد) معروف وهو مثال ما قلناه من أن العربية تميل إلى التخصيص، فإستفادت من وجود شكلين للكلمة، فلم تستعملهما مترادفين، بل فرقت بينهما وخصصت كل واحد منهما بمعنى ووظيفة، غير ما لصاحبه»[٥].

إنّ لفظة (أحد) كما يرى النحاة على ضربين:

الأول أنْ يراد بها عموم العقلاء، فتلزم الأفراد والتذكير، وتقع بعد النفي، والنهي، والإستفهام، والشرط، وفي غير الموجب عموماً[٦]، تقول (ما في الدار أحد) أي ما

(١) «التطور النحوي» (٧٩).
(٢) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١١٥).
(٣) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١٦٩).
(٤) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ٣١٥).
(٥) «التطور النحوي» (٧٩).
(٦) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٦٣-١٦٤).

فيها شخص عاقل، قال تعالى ﴿هَلْ يَرَىٰكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [التوبة: ١٢٧] وقال ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦] وقال ﴿إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُۥنَ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾ [آل عمران: ١٥٣]. والذي يدل على وقوعها بلفظ واحد في المفرد وغيره قوله تعالى ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] وقوله تعالى ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥] فهذا جمع لأن (بين) لا تقع إلاّ على اثنين فما زاد[١]، وقال تعالى ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] فأوقعها على المؤنث.

ويرى كثير من النحاة أنّ همزة (أحد) هذه أصلية وليست بدلاً من الواو، ويرى آخرون أنها كصاحبتها الأخرى مبدلة همزة عن الواو[٢]، وهذا الذي يترجح عندي.

وقد تقول أنّ لفظة (واحد) قد تفيد العموم أيضاً، في النفي وشبهه، تقول: (ما زارني واحد منهم) و(هل زارك واحد منهم؟) جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ويستعمل (واحد) أيضا لعموم العقلاء في غير الموجب، لكن يؤنث نحو (ما لقيت واحد منهم ولا واحدة منهن»[٣].

والحق أنهما مختلفان في الدلالة على العموم، وذلك أنّ لفظة (أحد) تفيد العموم في النفي، سواء اقترنت بها (من) الدالة على الاستغراق أم لم تقترن، فإذا اقترنت أفادت التوكيد، فإنك إذا قلت (لم أر أحدا في الدار)، دل ذلك على أنك لم تر أيّ شخص، واحداً أو اكثر، فأن قلت (لم أر من أحد) أكدت نفي العموم.

أما إذا قلت (لم أر واحداً) فأنه يحتمل أنك لم تر احداً، ويحتمل أنك لم تر واحداً فقط بل رأيت أكثر من واحد.

والضرب الاخر من ضَرْبَي (أحد) أن يُراد بها معنى (واحد)، وأجمعوا على أنّ همزتها منقلبة عن واو وأصلها وَحَد[٤].

---

(١) «لسان العرب» (٤/ ٤٦١-٤٦٢)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٦٣)، «شرح ابن يعيش» (٦/ ٣١، ١٧).

(٢) «شرح الرضي» (٢/ ١٦٤).

(٣) «شرح الرضي» (٢/ ١٦٤).

(٤) «شرح ابن يعيش» (٦/ ٣١، ٦/ ١٦)، «شرح الرضي» (٢/ ١٦٤).

والحق أنها ليست بمعنى (واحد) في الضرب الثاني أيضاً، وذلك من وجوه منها:

١- أنّ الواحد أسم وضع لمفتتح العدد[١]، وهو ما يقابل الأثنين تقول (جاءني منهم واحد) أي لم يجئني اثنان ولا تقول (جاءني منهم أحد) قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [المائدة: ٧٣] «قبل والواحد يدخل في الأحد والأحد لا يدخل فيه، فإذا قلت: لا يقاومه واحد جاز أن يقال لكنه يقاومه اثنان بخلاف قولك لا يقاومه أحد»[٢].

٢- أنّ (أحداً) إذا اضيفت تكون بمعنى (واحد)، غير أنها تكون بعضاً من المضاف إليه، فأحد القوم واحد منهم، وهو بعضهم، قال تعالى ﴿فَٱبْعَثُوٓا۟ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ﴾ [الكهف: ١٩] أي واحداً منكم، وقال: ﴿قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾ [القصص: ٢٦] أي واحدة منهما فأنت ترى أن المضاف بعض المضاف إليه.

جاء في (**لسان العرب**): «وتقول: هو أحدهم، وهي أحداهن، فإنْ كانت امرأة مع رجال لم يستقم أنْ تقول هي أحداهم، ولا أحدهم، ولا احداهن، إلاّ أنْ تقول: هي كأحدهم، أو هي واحدة منهم»[٣].

أما كلمة (واحد) إذا اضيفت فلا تؤدي هذا المعنى، فإذا قلت (هو واحدهم) لم يفد أنه أحدهم بل يكون المعنى أنّه المتقدم فيهم، جاء في (**لسان العرب**): «ورجل واحد متقدم في بأس، أو علم، أو غير ذلك، كأنّه لا مثل له»[٤]. وجاء فيه: «والواحد بني على أنقطاع النظير وعوز المِثْل»[٥].

فأنت ترى أنْ أحد القوم ليس بمعنى واحد القوم، وإنّما بمعنى واحد من القوم،

---

(١) «لسان العرب» (وحد) (٤/ ٤٦١).
(٢) تفسير «فتح القدير للشوكاني» (٥/ ٥٠٢).
(٣) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٠).
(٤) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٠).
(٥) «لسان العرب» (٤/ ٤٦١).

وواحد أمه معناه ليس معه غيره، وليس بمعنى أحد أمه، ولا يصح هذا التعبير.

٣- يأتي الواحد بمعنى المماثلة، وعدم المخالفة والمغايرة، تقول «الجلوس والقعود واحد واصحابي، واصحابك واحد»[1] قال تعالى ﴿وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ﴾ [العنكبوت: ٤٦] ولا تستعمل كلمة (أحد) كذلك.

٤- تستعمل (أحد) وصفاً في الإثبات بلا إضافة ولا تبيين بمن، فتختص بالله وحده، لا يشركه فيها غيره، قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] جاء في **(لسان العرب)**: «قال الازهري: وأما أسم الله عز وجل (أحد) فإنه لا يوصف شيء بالأحدية غيره، لا يقال رجل أحد، ولادرهم أحد، كما يقال رجل وَحَد، لأنّ أحداً صفة الله عز وجل التي استخلصها لنفسه، ولا يشركه فيها شيء»[2].

وجاء في **(تفسير ابن كثير)** في قوله تعالى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾: «يعني هو الواحد الأحد الذي لا نظير له، ولا يطلق هذا اللفظ على أحد في الإثبات، إلاّ على الله عزّ وجلّ، لأنه الكامل في جميع صفاته وأعماله»[3].

وأما (وَحَد) التي هي أصل لأحد، فيوصف بها الإنسان وغيره، تقول رجل وَحَد، ودرهم وَحَد، بخلاف كلمة أحد، فلا يقال رجل أحد، ولادرهم أحد، فالابدال كان لغرض إداء معنى جديد، وإستعمال جديد، فالوحَد من الوحش المتوحد، ومن الرجال الذي لا يعرف نسبه ولا أصله[4].

فليس (وحد) كأحد، ولا (أحد) كواحد.

---

(١) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٠).
(٢) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٤).
(٣) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٥٧٠).
(٤) «لسان العرب» (٤/ ٤٦٤).

اسم الفاعل من العدد:

يصاغ من العدد من لفظ اثنين فصاعداً الى عشرة أسم فاعل على وزن فاعل، فيقال ثان وثالث، ورابع، ونحوها، ويستعمل على أحد معنيين:

أحدهما أن يكون المراد به (واحداً) فتستعمله مع أصله الذي صيغ منه تقول: هو ثاني أثنين، أي هو أحد أثنين، وثالث ثلاثة أي هو أحد ثلاثة، ورابع أربعة، أي هو أحد أربعة.

والمعنى الآخر أنْ يراد به معنى الجعل والتصيير، فيستعمل مع مادون أصله بمرتبة واحدة فيقال: هو رابعٌ ثلاثةً، أي يجعل الثلاثة أربعة، وسادسٌ خمسةً، أي يجعل الخمسة ستة، بأنْ يدخل فيهم.

وللمعنى الأخير أستعمالان:

أما أنْ ننون أسم الفاعل وننصب ما بعده، فنقول: هو رابعُ ثلاثةً، وسادس خمسةً. وهو أمّا على معنى المضي، أي جعلهم وصيّرهم، وأما على معنى الحال والإستقبال، كما مرّ في أسم الفاعل[1].

وإذا أردنا أستعمال الواحد والواحدة إستعمال أسم الفاعل في التنييف بعد العشرة، أو بعد الفاظ العقود، فإننا نستعملهما بلفظ الحادي، والحادية، على القلب كما يقول النحاة فنقول الحادي والعشرون، والحادي عشر، ولهذا القلب والتغيير سببه، فإنه إذا نطقنا بلفظ (الواحد) لم يفهم منه الدلالة على إسم الفاعل، وإن كان على وزن فاعل، لأن الواحد أسم بني على لفظ مفتتح العدد، فإنك إذا قلت مثلاً (أقبل الواحد والعشرون)- ولم يكن وزن آخر لاسم الفاعل- لم يفهم منه أنّهم أقبلوا جميعاً، أو أقبل واحد منهم، ألا ترى أنك تقول (الواحد والعشرون حضروا)، وتقول (الحادي والعشرون حضر)؟

---

(١) انظر «شرح ابن يعيش» (٦/ ٣٦)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ١٧٧)، «التصريح» (٢/ ٢٧٦). «الإشموني» (٤/ ٧٤).

وكذلك الحادي عشر، والواحد عشرة، تقول هذا واحد عشرة رجال) أي واحد من عشرة، أما الحادي عشر فلمعنى آخر معلوم.

تمييز العدد:

مرّ بنا أنّ تمييز العدد من ثلاثة الى عشرة، جمع مجرور بالإضافة، وبعد الاعداد من أحد عشر الى تسعة وتسعين، مفرد منصوب، وبعد المائة والالف مفرد مجرور، غير أن هناك أموراً يجدر بنا التنبيه عليها منها:

١- أنّ الإضافة تحتمل التمييز، والإضافة الى المالك، فقولك (رأيت خمسة الرجال) يحتمل أنّ الخمسة هم الرجال، ويحتمل أنّ الخمسة ملك للرجال، كما تقول: هذه ثلاثتك وهذه ثلاثة محمد، وهذا يكون في الاعداد المركبة والفاظ العقود وغيرها، تقول (هذه خمسة عشر خالد) أي هي له (وهي عشرو خالد) بحذف النون، وهذه مائة محمد، وألف سعيد، على معنى التملك، جاء في (**المقتضب**): «أعلم أنك اذا أضفت عدداً، حذفت منه النون والتنوين، أي ذلك كان فيه فتقول: هذه عشروك، وثلاثوك، وأربعوك، ورأيت ثلاثيك واربعيك، وهذه مائتك والفك»[1].

وجاء في (**حاشية الخضري**): «العدد مطلقاً تجوز إضافته الى غير تمييزه، نحو عشروك وثلاثة زيد، وحينئذ يستغنى عن التمييز، فلا يذكر أصلاً، لأنك لا تقول ثلاثة زيد، إلاّ لمن عرف جنسها»[2].

٢- إنّ المفرد المنصوب، قد يختلف عن الجمع، في أنه قد يراد بالجمع المنصوب الحال أحياناً، تقول (أقبل خمسة عشر راكبا)، وتقول (أقبل خمسة عشر راكبين)، فالثانية حال[3]، والأولى تمييز، وتقول (ما أقبل ستة عشر رجلاً)، و(ما أقبل ستة عشر رجالاً) فالاولى تمييز، والثانية تحتمل الحال، أي يمشون على ارجلهم، وتقول (أقبل أربعون

---

(١) «المقتضب» (٢/١٧٨)، وانظر «شرح ابن يعيش» (٦/٢٠-٢١)، «شرح الرضي على الكافية» (١/٢٣٦)، ملاجامي (١٥٥).

(٢) «حاشية الخضري» (٢/١٣٨) وانظر «التصريح» (٢/١٧٥)، «شرح ابن عقيل» (٢/١٣٨).

(٣) مذهب «سيبويه يجيز مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ كما مر».

فارساً) و(اربعون فرساناً) فالاولى تمييز، والثانية حال، و(رأيت خمسة مشاةٍ، وخمسةً مشاةً) و(مائة ماشٍ، ومائةً مشاةً) فالأولى تمييز مجرور بالإضافة، والثانية حال.

٣- ثم إنّ التمييز المفرد قد يختلف عن الجمع، من ناحية أخرى، وذلك أنه قد يراد بالجمع أنّ كلاً من التمييز جمع لا مفرد، تقول (عندي عشرون سمكة)، و(عندي عشرون سمكاً)، فمعنى الاولى مفهوم، ومعنى الثانية أن عنده عشرين نوعاً من السمك، وقولك (خمسة عشر صفاً) يختلف عن قولك (خمسة عشر صفوفاً) فإنّ الثانية تفيد أنّ كلاً من الخمسة عشر هو مجموعة صفوف، لا صف واحد.

جاء في **(حاشية الخضري)** في قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [الاعراف: ١٦٠]: «قال بعضهم: إذا كان كل واحد من المعدود جمعاً، جاز جمع التمييز فإنّ المعدود هنا قبائل، وكل قبيلة اسباط، لا سبط واحد، فوقع أسباط موقع قبيلة فتدبر»[(١)].

وجاء في **(شرح ابن يعيش)**: «فان قلت (عندي عشرون رجالاً) كنت قد أخبرت أنّ عندك عشرين، كل واحد منهم جماعة رجال»[(٢)].

وجاء فيه أيضاً: «وأما قوله تعالى ﴿ثَلَٰثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] فإنّ (سنين) نصب على البدل من ثلثمائة، وليس بتمييز، وكذلك قوله ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ نصب (أسباطا) على البدل، هذا رأي أبي إسحاق الزجاج قال: ولا يجوز أن يكون تمييزاً، لأنه لو كان تمييزاً لوجب أن يكون أقل ما لبثوا تسعمائة سنة، لأن المفسر يكون لكل واحد من العدد وكل واحد سنون وهو جمع، والجمع أقل ما يكون ثلاثة، فيكونون قد لبثوا تسعمائة سنة وأجاز الفراء أن يكون (سنين) تمييزاً»[(٣)].

وجاء في **(شرح الرضي على الكافية)**: «وتقول (عشرون ضروباً)، بمعنى أختلاف أنواع آحاده، لأنّ الأعداد لا يثني تمييزها المنصوب، ولا يجمع»[(٤)].

---

(١) «حاشية الخضري» (٢/١٣٨).
(٢) «شرح ابن يعيش» (٦/ ٢١).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٦/ ٢٤).
(٤) «شرح الرضي» (١/ ٢٣٨).

وقال ابن الناظم: «وقد تميز بجمع صادق على الواحد منها، فيقال (عندي عشرون دراهم) على معنى عشرون شيئاً كل واحد منها دراهم، ومنه قوله تعالى ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ المعنى والله أعلم وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة، كل فرقة منهم أسباطاً»[1].

٤- فإن جررت التمييز بمن، أحتملت (من) أن تكون للجنس، وإن تكون للبعض، وذلك نحو (أقبل مائة من الرجال) فهو يحتمل أنّ المقصود بالرجال هم الجنس، أي أقبل مائة رجل، ويحتمل التبعيض، أي أنّ ثمة رجالاً أكثر من مائة، أقبل منهم مائة، فأل على هذا تكون للعهد.

٥- أنّ المفرد المنصوب نص على التميز، وهو المبين للعدد نحو أربعين سنةً، وخمسة عشر رجلاً.

يتبين من هذا أن قولك:

١- رأيت خمسة عشر رجلاً- نص على التمييز، أي رأيت خمسة عشر شخصاً، كل شخص هو رجل.

٢- رأيت خمسة عشر رجلٍ- معناه أنّ الخمسة عشر تعود الى رجل، وهي ملكه وليست كلمة (رجل) هي المعدود.

٣- رأيت خمسة عشر رجالاً- تفيد الحالية، والوصفية، أي رأيت خمسة عشر شخصاً يمشون على أرجلهم كما تقول (أقبل خمسة عشر راكبين).

وتحتمل أيضا أنّ كل واحد من الخمسة عشر هو مجموعة رجال، لا رجل واحد.

٤- رأيت خمسة عشر من الرجال- تحتمل الجنسية، بمعنى خمسة عشر رجلاً وتحتمل البعضية، فتكون (أل) للعهد، أي هناك رجال يزيدون على خمسة عشر، رأى خمسة عشر منهم.

---

(١) «شرح ابن الناظم» (٣٠٢).

الممنوع من الصرف

في العربية أسماء تمنع من التنوين، تسمى الأسماء الممنوعة من الصرف، والمقصود بالصرف التنوين، نحو أحمد وفاطمة، وقد وضع النحاة لهذه الأسماء ضوابط تبين متى يمنع الإسم من الصرف.

سبب المنع من الصرف:

ذهب النحاة الى أنّ سبب المنع من الصرف هو مشابهة الإسم للفعل، وليس المقصود بالمشابهة بينهما اتفاق الإسم والفعل في المادة اللغوية، نحو قدوم وقادم، وإنّما تكون المشابهة في أوجه مخصوصة، تتبعها النحاة، متى وجد قسم منها في الإسم حرم التنوين، فـ (بغداد) و(إبراهيم) يشبهان الفعل من تلك الاوجه، بخلاف (منطلق) و(انطلاق) مثلاً.

ومدار الامر يقوم عندهم على الخفة والثقل، وذلك أنّ الفعل عندهم أثقل من الإسم، فما شابه الفعل في الثقل حُرم التنوين، وما لم يشابهه كان خفيفاً متصرفاً.

ويستدلون على أنّ الفعل أثقل من الإسم، بكون الإسم أكثر دوراناً في الكلام من الفعل، بدليل أنّ الإسم قد يستغني عن الفعل في الكلام، فنقول (الله ربنا) و(خالد غلامنا)، ولا يستغني الفعل عن الإسم، وإذا كثر اللفظ في الكلام، كان ذلك دالاً على أي خفّته لأن الناس يستحبون الخفيف.

ومن الدلالة على ثقل الفعل أيضاً، أنه يدخله الحذف والسكون، فقد يحذف أوله، وأوسطه، وآخره، نحو يعد، وقم، واشترِ، وتقول لم يذهبْ، واكتبْ، وذلك أنّ الثقيل قد يتخفف منه بالحذف.

ومن الدلالة على ثقل الفعل وخفة الإسم أيضاً، أنّ بناء الإسم أكثر من بناء الفعل، فالإسم المجرد، ثلاثي، ورباعي، وخماسي، نحو قمر، ودرهم، وسفرجل، والفعل المجرد ثلاثي، ورباعي، نحو ذهب ودحرج.

والإسم المزيد، رباعي، وخماسي، وسداسي، وسباعي، نحو إستقبال، والفعل المزيد لا يتعدى السداسي، نحو أستقبل.

وأوزان الأسماء أكثر من أوزان الأفعال، فقد ذكروا أنّ أبنية الإسماء تبلغ الف مثال ومائتي مثال، وعشرة أمثلة[١]، أمّا الفعل الثلاثي، فله ثلاثة أوزان فعل، فعِل، وفِعل، وفعُل، والرباعي المجرد له وزن واحد، هو فعلل، والثلاثي المزيد أوزانه إثنا عشر، والرباعي المزيد له ثلاثة أوزان، والمبني للمجهول معلوم، والمللحقات قليلة، فدل ذلك على أنَّ الإسم أخفّ من الفعل، ولما كان الإسم أخف من الفعل، إحتمل زيادة التنوين عليه، لأنّ الخفيف يحتمل الزيادة، بخلاف الثقيل.

جاء في (**الكتاب**): «وأعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالافعال أثقل من الإسماء، لأنّ الإسماء هي الأول، وهي أشد تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون، وإنّما هي من الإسماء، ألا ترى أنّ الفعل لابدّ له من الإسم، وإلاّ لم يكن كلاماً، والإسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبدالله أخونا»[٢].

وقد تقول كيف يكون الفعل أثقل من الإسم، مع أن وزنهما قد يكون واحداً، بل أن لفظهما قد يكون واحداً؟

فإنّ (ضَرَب) مثلا قد يكون فعلاً. وقد يكون إسماً بمعنى (العسل)، و(حجر) قد يكون فعلاً بمعنى (حبس)، وقد يكون إسماً، وهو معروف، فكيف يكون (ضرب) الفعل أثقل من (ضرب) الإسم ولفظهما واحد، وكذلك (حجر)؟

والجواب أنّ ما يقتضيه الفعل في الكلام من متعلقات هو الذي يفضي إلى الثقل، فإنه يصح أنْ تقول (هذا ضَرَبٌ) أي (هذا عسل)، ويتم الكلام ولا يقتضي (ضَرَبٌ) ههنا شيئاً. ولكن إذا قلت (هذا ضربَ)، فإنّ (ضرب) ههنا يقتضي فاعلاً قد يكون مستتراً.

---

(١) «المزهر» (٢/٤).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/٦).

وقد يكون ظاهراً، نحو (هذا ضرب أخوه)، وقد يقتضي مفعولاً علاوة على ذلك، نحو (هذا ضرب أخوه عامراً) ولابد من هذا الإقتضاء، هذا علاوة على ما يتضمنه أو يقتضيه من الظروف وغيرها، نحو (هذا ضرب أخوه أمس)، في حين لا يقتضي الإسم شيئاً من ذلك، فإنّ الكلام قد يتم بالإسم، ولكن الفعل يقتضي في الأقل لفظاً آخر وهو الفاعل، فدلّ ذلك على أنّ الفعل أثقل من الإسم في اللفظ، لأنه يقتضي لفظاً آخر علاوة على لفظه.

جاء في (شرح ابن يعيش): «ولابد من بيان ثقل الأفعال، فإنّ مدار هذا الباب على شبه مالا ينصرف الفعل في الثقل، حتى جرى مجراه فيه، ولذلك حذف التنوين مما لا ينصرف لثقله حملاً على الفعل، وإنّما قلنا أنّ الأفعال أثقل من الأسماء لوجهين:

أحدهما أنّ الإسم أكثر من الفعل من حيث إنّ كل فعل لابد له من فاعل إسم، يكون معه، وقد يستغني الإسم عن الفعل، وإذا ثبت أنه أكثر في الكلام كان أكثر إستعمالاً، وإذا كثر إستعماله خفّ على الألسنة لكثرة تداوله، ألا ترى أنّ العجمي إذا تعاطي كلام العرب ثقل على لسانه، لقلة إستعماله له وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم، كان ثقيلاً عليه لقلة إستعماله له.

الوجه الثاني أن الفعل يقتضي فاعلاً ومفعولاً، فصار كالمركب منهما إذ لا يستغني عنهما، والإسم لا يقتضي شيئا من ذلك»[(١)].

وقد تقول: ألأن الإسم أكثر في الكلام، دلّ ذلك على خفته، أم لأن الإسم خفيف كثر في الكلام؟.

وبتعبير آخر: هل الخفة سبب الكثرة، أم الكثرة سبب الخفة؟.

والجواب: كلاهما، فإنّ اللفظ إذا كثر في الكلام إستخفه الناس ولم يشعروا بثقله، ألا ترى أنّ هناك جملاً وعبارات تصنع لتمرين اللسان، يستثقلها الناطق بادىء ذي بدء، حتى إذا أكثر من النطق بها خفت على لسانه، فلا يشعر بما فيها من ثقل، كما أنّ الشيء الخفيف يستحبه الناس فيدور على ألستهم.

---

(١) «شرح ابن يعيش» (١/ ٥٧).

وعلى أيّ حال فالنحاة يرون أن الإسم أخف من الفعل، ولذا أحتمل التنوين الذي يسمى تنوين التمكين، فهذا التنوين دليل على خفة الإسم كما يقول النحاة، قال سيبويه: «فالتنوين علامة للأمكن عندهم، والأخف عليهم وتركه علامة لما يستثقلون»[١].

وجاء في (شرح ابن يعيش): «إنّ الأفعال إنّما يمتنع منها تنوين التمكين، وهو الدال على الخفة»[٢]، وجاء فيه: «فلما كانت النكرة أخف عليهم الحقوها التنوين، دليلاً على الخفة ولذلك لم يلحق الأفعال لثقلها»[٣].

وذكر ابن الناظم المنصرف فقال، أنه «يدخله التنوين للدلالة على خفته، وزيادة تمكنه»[٤].

فما كان مشابهاً للفعل في ثقله، حرم التنوين لأنّ الفعل لا ينون، وحرم الجر بالكسرة لأنّ الفعل لا يجر أصلاً، وقيل بل حرم الجر بالكسرة، «لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت واجتزىء بالكسرة، وقيل: لئلا يتوهم أنّه مبني، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلا مع التنوين، أو الألف واللام، أو الإضافة، فلمّا منع الكسر حمل جرّه على نصبه فجرّ بالفتحة»[٥].

ولذا قسم النحاة الإسماء المعربة إلى قسمين:

قسم ثقيل، وهو غير المنصرف، والآخر منصرف، وهو الذي يحتمل زيادة التنوين[٦].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٧).

(٢) «شرح ابن يعيش» (١/٦٤).

(٣) «شرح ابن يعيش» (١/٥٧).

(٤) «شرح ابن الناظم» (٢٥٧).

(٥) «الهمع» (١/٢٤).

(٦) انظر «الإشموني» (٣/٢٢٩)، «ابن الناظم» (٢٥٨)، «حاشية يس على التصريح» (٢/٢٠٩-٢١٠).

وتعليلات النحاة تذكر أنّ سبب المنع من الصرف، هو وجود علتين فرعيتين في الإسم يشبه الإسم بهما الفعل، أو علة تقوم مقامهما، وذلك أنّ الفعل- كما يرون- فرع على الإسم من ناحيتين:

الأولى أنّ الفعل مشتق من المصدر الذي هو أسم، فالأسم أصل للفعل فهو إذن أوّل، أي أقدم من الفعل.

والثانية أن الفعل يحتاج إلى الأسم في الكلام.

فما شابه من الأسماء الأفعال في علتين فرعيتين، أو واحدة تقوم مقام علتين، منع من الصرف، وقد ذكر سيبويه هاتين الفرعيتين فقال: «فالافعال أثقل من الإسماء لأن الأسماء هي الأول... وإنّما هي من الأسماء، ألا ترى أنّ الفعل لابد له من الإسم، وإلاّ لم يكن كلاماً، والإسم قد يستغني عن الفعل»[1].

ومعنى قوله أنّ الأسماء هي الأول، أنّها مقدمة في الرتبة على الأفعال، لأنها أصل الأفعال[2].

وجا في (**التصريح**): «ثم المعرب أن أشبه الفعل في فرعيتين من تسع، أحداهما من جهة اللفظ، والثانية من جهة المعنى، أو في واحدة تقوم مقامهما، وذلك لأنّ في الفعل فرعية عن الإسم في اللفظ، وهي إشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى، وهي إحتياجه إلى الإسم في الإسناد، منع الصرف»[3].

وعلل الممنوع من الصرف فرعية، كما يقول النحاة، فالتعريف فرع على التنكير، لأن التنكير أصل، والجمع فرع على الواحد، لأن الواحد أصل، والتأنيث فرع على التذكير وهكذا.

---

(١) «كتاب سيبويه» (٦/١).

(٢) «شرح السيرافي بهامش الكتاب» (٦/١).

(٣) «التصريح» (٢٠٩/٢)، وانظر «شرح الرضي على الكافية» (٣٨/١).

جاء في (**الكتاب**): «وأعلم أنّ النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكناً لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تعرّف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة.

وأعلم أنّ الواحد أشدّ تمكناً من الجمع، لأنّ الواحد الاول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال، ليس يكون الواحد نحو مساجد ومفاتيح.

وأعلم أنّ المذكر أخفّ عليهم من المؤنث، لانّ المذكر أول، وهو أشدّ تمكناً، وإنّما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أنّ (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم، أذكر هو أو أنثى، والشيء مذكر»[١].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وأما فرعية هذه العلل فإنّ العدل فرع إبقاء الإسم على حاله، والوصف فرع الموصوف، والتأنيث فرع التذكير، والتعريف فرع التنكير إذ كل ما نعرفه كان مجهولاً في الأصل عندنا، والعجمة في كلام العرب فرع العربية، إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر، فيكون العربية اذن في كلام العجم فرعا، والجمع فرع الواحد، والتركيب فرع الإفراد، والإلف والنون فرع الفي التأنيث. . .ووزن الفعل في الإسم فرع وزن الإسم إذا كان خاصاً بالفعل، أو اوله زيادة كزيادة الفعل، لأنّ أصل كل نوع لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره»[٢].

كما أنّ تعليلات النحاة تشير إلى أنّ ما يكثر في الكلام يكون منصرفاً، وما لا يكثر يكون غير منصرف، لأنه أشبه الفعل في هذه الناحية، والأسماء غير المنصرفة بالقياس الى المنصرفة قليلة.

فمدار كل ذلك على الخفة والثقل الذي مداره على الكثرة والقلة، فالمعارف أقل من النكرات، لأن النكرات أصل ثم يدخلها التعريف بأل وغيرها، ثم إنّ الممنوع من الصرف يتعلق بالعلم، ولا مدخل له مع غيره من المعارف، فإنّ الضمائر واسماء

(١) «كتاب سيبويه» (١/٦-٧).

(٢) «شرح الرضي» (١/٣٩-٤٠).

الإشارة، والإسماء الموصولة، والمعرف بالنداء، وهو النكرة المقصود مبنية، ومنع الصرف متعلق بالمعربات. وأنّ المعرف بأل، والمضاف يجران بالكسرة، ولا ينونان أصلاً، فلا مدخل لها بالمنع من الصرف، فهو إذن متعلق بالعلم وحده من المعارف، ولا شك أنّ أسماء الاجناس أكثر بكثير من العلم، يطلق على واحد من أفراد الجنس، فكلمة (نهر) أكثر من (دجلة) أو (النيل) لأنّ كلمة (دجلة) خاصة بواحد من الإنهار، وكلمة (رجل) أكثر بكثير من كلمة (محمد) أو (إبراهيم)، فإنّه يصح أنْ تطلق كلمة (رجل) على كل واحد من افراد الجنس، بخلاف كلمة (محمد) فإنها تطلق على واحد من أفراد الجنس، فكل واحد إسمه (محمد) أو غير محمد يصح أنْ نطلق عليه كلمة (رجل) ولا يصح أن نطلق (محمداً) على كل رجل. وكذلك بقية الإعلام، فثبت بذلك قلة الإعلام بالنسبة إلى النكرات، وعلى هذا تكون المعرفة أثقل من النكرة.

والصفات أقل من الجوامد، ذلك أنّ الصفات تصاغ من الأفعال، أو قُلْ هي مرتبطة بها فإذا أثبتت قلة الإفعال، ثبت بذلك قلة الصفات، فنحو رجل وشجرة أكثر من نحو قائم وكريم، فالصفة أثقل من الإسماء الجامدة، هذا علاوة على أنّ كل صفة إنما تجري على موصوف، فدلّ ذلك على قلة الصفات، فإنْ كان مع هذا الثقل ثقل آخر إزداد ثقلاً.

فالعلم إذا كان معه ما يقلله في الكلام، كالتركيب المزجي، والعدل، ووزن الفعل والعجمة، وغيرها، إزداد ثقلاً فحرم التنوين، ذلك أنّ المركب أقلّ من المفرد، فنحو حضرموت، وبعلبك، أقل من نحو خالد، وسالم.

والمعدول أقل من غير المعدول، فنحو عمر وزفر قليل في الكلام، وقد جمع النحاة الإعلام المعدولة على وزن (فُعَل)، فما وجدوها تزيد على أربعة عشر علماً، أو خمسة عشر[1].

---

(١) «الهمع» (١/ ٢٧) وهي: عمر وزفر ومضر وثعل وهبل وزحل وعصم وقزح وجشم وقثم وجمح وجحا ودلف وبلع وفي «التصريح» (١/ ٢٢٤) وفي حاشية «الصبان» (٣/ ٢٦٤) هذل أيضا.

والأعجمي أقل من العربي، وما كان على وزن خاص بالفعل أقل من غيره، والمؤنث أثقل من المذكر لأن التذكير هو الأصل، فالمؤنث يؤخذ من المذكر، تقول قائم وقائمة. ثم ألا ترى أنّ المذكر ليس له علامة تذكير، لأنه أصل بخلاف المؤنث؟ جاء في (**الكتاب**): «وأعلم أنّ المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول، وهو أشد تمكناً وإنما يخرج التأنيث من التذكير»[١]، وايضاً لأن المذكر أكثر دورانا على الألسنة من المؤنث. فإن العرب تنسب إلى الإباء فتقول فلان بن فلان، وفلانة بنت فلان، ولا تقول فلان بن فلانة، ولا فلانة بنت فلانة، فدل ذلك على كثرة تردد المذكر دون المؤنث، جاء في كتاب (**المذكر والمؤنث**) لأبي بكر بن الأنباري: «فإن قال: لم صار التأنيث يثقل الإسم؟ ولم صارت الأسماء المؤنثة أثقل من المذكرة؟.

قيل له: العلة في هذا أن العرب تكثر أستعمال الرجال وترددها في الكتب والانساب فيقولون: فلان بن فلان ولا يقولون: فلان بن فلانة بنت فلان، لصيانتهم أسماء النساء وقلة إستعمالهم لها، فلمّا كان ذلك كذلك، كان الذي يكثرون إستعماله أخف على السنتهم من الذي يقلون إستعماله، هذا مذهب الفراء»[٢].

وهكذا بقية شروط العلم التي تمنع من الصرف.

وإذا أقترن بالصفة ما يقللها في الكلام، كانت ثقيلة فحرمت التنوين، وذلك نحو أفعل الذي مؤنثه فعلاء، وفعلان الذي مؤنثه فعلى، وسبب ذلك أنّ الأصل في الصفات أن تؤنث بتاء التأنيث، وهو الكثير فيها، نحو عالم عالمة، وكبير كبيرة، وصبّار صبّارة، فلمّا خرجت هذه الصفات عن الكثرة والأصل، قلّت في الكلام فدلّ ذلك على ثقلها فحرمت التنوين، ولذا ما كان داخلاً في الكثرة صرف، فأفعل إذا أنث على (أفعلة) صرف، نحو أرمل وأرملة. و(فعلان)، إذا أنث على (فعلانة) صرف، نحو عريان عريانة، وندمان ندمانة، وذلك لأنه دخل في الشيء العام الكثير.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٧).

(٢) المذكر والمؤنث- رسالة دكتوراه مقدمة الى جامعة بغداد لطارق عبد عون- مكتوبة بالالة الكاتبة- القسم الثاني (٤٠-٤١).

ثم أنّ ما يؤنث بالتاء يكرر مرتين مرة في التذكير، ومرة في التأنيث، ففي نحو قائم وقائمة يكرر لفظ (قائم) في التذكير وفي التأنيث، ولا يختلف لفظ المؤنث عن المذكر إلاّ بزيادة التاء، وكذلك نحو جميل وجميلة، وأرمل وأرملة، وسيفان وسيفانة، فيكون تردده أكثر مما لا يؤنث بالتاء، ألا ترى أنّ لفظ (عطشان) لا يتردد في التأنيث بل يكون للمؤنث بناء برأسه بناء آخر وهو (عطشى)، بخلاف (سفيان)، وانّ (احمر) لا يتردد في التأنيث بل يكون للمؤنث بناء برأسه وهو (حمراء) بخلاف (أرمل)؟.

فما يؤنث بالتاء يكون تردده أكثر في الكلام، لأنه يتردد في المؤنث وفي المذكر، بخلاف مالا يؤنث بالتاء، ولذا كان ما يؤنث بالتاء منصرفاً، لأنه كثير، أمّا مالا يؤنث بالتاء فإنه يكون أقل، فيكون قد شابه الفعل من هذه الناحية.

جاء في (**الكتاب**): «هذا باب ما لحقته نون بعد ألف، فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك نحو عطشان، وسكران، وعجلان، واشباهها... وهاتان الزائدتان قد أختص بهما المذكر، ولا تلحقه علامة التأنيث، كما أن (حمراء) لم تؤنث على بناء المذكر، ولمؤنث (سكران) بناء على حدة، كما كان لمذكر (حمراء) بناء على حدة»[1].

وجاء في (**المقتضب**): «أن كل ما فيه الهاء ينصرف في النكرة، وما كان فيه الف التأنيث، لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.

فإنْ قال قائل: ما باله ينصرف في النكرة، وما كانت فيه ألف التأنيث لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟.

قيل: أنّ الفصل بينهما، إنّ ما كان فيه الهاء فإنما لحقته، وبناؤه بناء المذكر، نحو قولك: (جالس)، كما تقول (جالسة)، و(قائم) ثم تقول (قائمة)، فإنّما تخرج إلى التأنيث من التذكير والإصل التذكير.

---

(١) «سيبويه» (٢/١٠).

وما كانت فيه الألف فإنما هو موضوع للتأنيث، على غير تذكير خرج منه، فامتنع من الصرف في الموضعين لبعده عن الإصل.

ألا ترى أن حمراء على غير بناء أحمر، وكذلك عطشى على غير بناء عطشان»[١].

وما فيه الفا التأنيث نحو ذكرى وصحراء، أقل مما فيه التاء نحو مدرسة وكريمة، ولذا كان المختوم بألف التأنيث ممنوعاً من الصرف، بخلاف ما فيه تاء التأنيث، فإنه لا يمنع من الصرف إلا أنْ يكون علما.

وصيغتا منتهي الجموع قليلتان كذلك، لا نظير لهما في المفرد، نحو قبائل وطواحين وضابط هاتين الصيغتين أنه كل جمع أوله مفتوح وثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة بينها أوسطها ساكن، وسميت هاتان الصيغتان منتهى الجموع، لأنهما تنتهي عندهما جموع التكسير، فإنه إذا جمع الإسم على هاتين الصيغتين أمتنع جمعه مرة أخرى، وذلك أن الإسم يجمع ثم قد يجمع هذا الجمع مرة أخرى، فإن كان على صيغة منتهى الجمع أستقر على ذلك، نحو كلب وأكلب، فإن جمعت (أكلبا) قلت (أكالب) فهذا جمع الجمع، وهو على صيغة منتهى الجموع، فلا يجمع بعدُ جمع تكسير.

جاء في (**الأصول**) في هذا الجمع «وهو الذي ينتهي إليه الجموع، ولا يجوز أن يجمع وإنّما منع الصرف لأنه جمع جمع لأجمع بعده، ألا ترى أنّ أكلباً جمع كلب، فإنْ جمعت (أكلبا) قلت (أكالب) فهذا قد جمع مرتين... فإن أدخلت الهاء على هذا الجمع أنصرف، وذلك نحو (صياقلة)، لأن الهاء قد شبهته بالواحد فصار كمدائني لما نسبت إلى (مدائن) أنصرف، وكان قبل التسمية[٢] لا ينصرف»[٣].

وقالوا أنّ هذا الجمع لا نظير له في الآحاد[٤]، فليس في الآحاد نظير (مفاعل) و(مفاعيل)، إلاّ ما ندر، مثل حضاجر، وسراويل، وقيل هما جمع مما يدل على قلة هذا الوزن.

---

(١) «المقتضب» (٣/٣١٩-٣٢٠) وانظر «الإصول» (٢/ ٨٤).
(٢) كذا في المطبوع ولعله (النسبة) وهو المناسب.
(٣) «الإصول» (٢/ ٩٢).
(٤) «كتاب سيبويه» (٢/ ١٥-١٦).

وقد تقول أن (أفعُلا) و(أفعالا) لا نظير لهما في الواحد أيضاً، وهما منصرفان فليس مثل أكلب، وأنفس، وأقلام، وإجمال في الواحد.

وقد رد النحاة على ذلك بما يأتي:

الأول جواز وصف المفرد بهذين الجمعين، نحو برمة أعشار، ونطفة أمشاج[1]، قال تعالى ﴿إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ﴾ [الإنسان: ٢].

والثاني أنّ هذين الجمعين أعني (أفعالا) و(أفعُلا) قد يجمعان جمعاً ثانياً، فهما نظير المفرد في قبولهما الجمع، وذلك نحو أقوال، وأقاويل، وأعراب وأعاريب، وأيدٍ وأيادٍ «فهذه الأحرف تخرج إلى مثال مفاعل، ومفاعيل إذا كسّر للجمع، وأما مفاعل ومفاعيل فلا يكسّر، فيخرج الجمع إلى بناء غير هذا، لأن هذا البناء هو الغاية، فلما ضارعت الواحد صرفت»[2].

وقال السيرافي: «فإذا قيل: إذا كانت تمنع الصرف في الجمع الذي لا نظير له في الواحد، فينبغي ألاّ تصرف (أكلبا)، قيل: لم يرد سيبويه ما ذهب اليه المعترض وانّما اراد على مثال لا يجمع جمعاً ثانياً، فإن ما على مثال يتأتي فيه جمع ثان، فهو بمنزلة الواحد»[3].

الثالث أنهما يصغران على لفظهما كالاحاد، نحو اكليب، وانيعام، تصغير أكُلب وأنعام، بخلاف (مفاعل) و(مفاعيل) فإنّهما يُردّان إلى المفرد ثم يصغران، وذلك نحو مساجد فإن تصغيرها مسيجدات، ومصابيح فإنّ تصغيرها (مصيبيحات)، فعومل (أفعل) و(أفعال) كالمفرد.

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (١/٤٢) وانظر «كتاب سيبويه» (٢/١٧).

(٢) «كتاب سيبويه» (٢/١٦-١٧).

(٣) «شرح السيرافي» بهامش الكتاب (١/٧).

الرابع أنّ كلا من (أفعال) و(أفعُل) له نظير في الآحاد، يوازنه في الهيئة وعدد الحروف فـ (أفعال) نظيره (تفعال) نحو تجوال وتطواف، و(فَعلال) نحو صلصال وثرثار، و(أفعُل) نظيره تنقل ومكرم[1].

فدلّ ذلك على قلة هذا الجمع، فأمتنع من الصرف، ألا ترى أنه إذا الحقت به التاء صرف نحو صياقلة وصيارفة، وذلك لأن هذا الوزن له نظير في الآحاد، نحو طواعية وكراهية بخلاف ما ليس فيه التاء؟.

فخلاصة ما ذهب اليه النحاة أن الممنوع من الصرف ثقيل بخلاف المنصرف، وليس أثقل متأتيا عن كثرة في حروف الإسم، ولا عن ثقل في النطق، فقد يكون الإسم قليل الحروف، وهو ممنوع من الصرف، وقد يكون على أطول الابنية فينصرف، ألا ترى أنك تصرف نحو مستعصم واستبسال علمين ولا تصرف (سقر)؟.

بل ربما كانت الزيادة في الحروف سبباً من أسباب الصرف، فأنت تمنع (صيارف) فإنْ زدت عليها التاء فقلت (صيارفة) صرفته، وتمنع (ينبع) علماً، فإن زدت عليه حرفاً فقلت (ينبوع) صرفته.

وقد يكون الإسم ثقيل النطق فتصرفه وقد يكون خفيفاً فلا تصرفه، فأنت تصرف (استشزاراً)، ولا تصرف (عمر) مع أن عمر أخف كثيراً من (استشزار).

وكذلك كونه على بناء معين لا يستدعي المنع من الصرف دائماً، فانت تصرف (أفعل) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى، وتصرف (فعلان) مرة وتمنعه من الصرف مرة أخرى فأنت تصرف (أرملا) ولا تصرف (أكبر)، مع أنهما وصفان على وزن واحد، وتصرف (ندماناً) ولا تصرف (عطشان) وهما وصفان على وزن واحد.

بل الكلمة الواحدة تصرفها مرة وتمنعها الصرف مرة أخرى، فانت تصرف (راجحة) وصفاً، وتمنعها الصرف علماً، وتصرف (صباحاً) علماً لمذكر وتمنعها الصرف علماً

(١) «الأشموني» (٣/ ٢٤٤) وانظر حاشية على «شرح ابن عقيل» (٢/ ٩٧).

لانثى، فدلّ على أن المقصود بالثقل هو أوصاف معينة، وشروط خاصة، متى كان قسم منها في الإسم عُدّ ثقيلا بسببه، فحرم التنوين.

رأي الإستاذ إبراهيم مصطفى:

وقد ذهب الإستاذ إبراهيم مصطفى مذهباً آخر، هو أن التنوين علامة للتنكير فالإسماء التي تنون فيها جانب من التنكير والتي تحرم التنوين معارف.

إنّ النحاة قسموا التنوين على أقسام معلومة أشهرها:

تنوين التمكين الذي هو دليل الخفة وهو اللاحق للإسماء المعربة المنصرفة مثل تنوين محمد ورجل ورام.

تنوين التنكير وهو اللاحق لقسم من الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها نحوصهٍ وسيبويهٍ.

تنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو مسلمات.

تنوين العوض وهو اللاحق لكل وبعض وأيّ واذ.

غير أن الإستاذ إبراهيم مصطفى ذهب إلى أن التنوين علامة على التنكير مطلقاً، ولم يفرق بين انواع التنوين قال: «ومعنى التنوين غير خفي فهو علامة التنكير»[1].

ومن هنا كان منطلق الإستاذ في تفسير الإسماء المنصرفة والممنوعة من الصرف، فما لحقه التنوين كان له نصيب من التنكير، علماً كان، أو صفة، أو غيرهما.

واليك رأيه في ذلك.

العلم:

ذهب الإستاذ إبراهيم إلى أن العلم حقه أن لاينون «كما ينون غيره من المعارف، ولا يدخله علم التنكير، حتى يكون فيه نصب من معنى التنكير»[2]، وقال: «إن الأصل في

(١) «أحياء النحو» (١٦٥).

(٢) «المصدر السابق» (١٨٩).

العلم الا ينون إلا أن يدخله شيء من التنكير»[١]، وقال أيضاً: «وتمام هذه الأدلة أن العلم إذا عين تمام التعيين وأمتنع أن يكون فيه معنى العموم، لم يجز أن يدخله التنوين وذلك حين يردف بكلمة (ابن) وينسب إلى أبيه مثل: علي بن أبي طالب. . .وقد آن أن نقرر القاعدة التي نراها في تنوين العلم، وإن نقررها على غير ما وضع جمهور النحاة، بل على عكس ما وضعوا وهي:

الأصل في العلم ألا ينون، ولك في كل علم ألا تنونه، وإنما يجوز أن تلحقه التنوين، إذا كان فيه معنى من التنكير، واردت الإشارة اليه»[٢].

وفيما قاله الإستاذ نظر:

فنحن نرى الإسم معيناً تمام التعيين، وليس فيه حظ من التنكير، ثم يكون منصرفاً ونرى أسماً آخر ليس فيه ذلك التعيين، ويكون ممنوعاً من الصرف، فمثلا (محمد) الذي هو رسول الله معين تمام التعيين، ومع ذلك هو منصرف، قال تعالى: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وقال: ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ﴾ [الفتح: ٢٩] في حين نرى علم الجنس الذي يدل على العموم، قد يكون ممنوعاً من الصرف نحو (أسامة) علما على الأسد.

ونحن نرى في الآية الواحدة جملة أعلام بعضها منصرف، وبعضها ممنوع من الصرف وذلك نحو قوله تعالى ﴿ ۞ إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ كَمَآ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ نُوحٍ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعْدِهِۦۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ ﴾ [النساء: ١٦٣]. فهل يصح أن يقال إن بعضهم منكّر وبعضهم معرف؟.

هل يصح أن يقال أن (نوحا) نكرة، لا يراد به واحد معين، و(إبراهيم) و (إسماعيل) معرفتان؟

---

(١) «المصدر السابق» (١٨٩).

(٢) «المصدر السابق» (١٧٩).

وقال تعالى: ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَاْ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ ﴾ [العنكبوت:٣٨] فهل (ثمود) معرفة بخلاف (عاد).

ومن أسماء الصدر الأول على سبيل المثال، محمد، وعمر، وعثمان، وعلي، فمحمد وعلي منصرفان، وعمر وعثمان ممنوعان من الصرف، فهل معنى ذلك أن محمداً وعلياً نكرتان بخلاف عمر وعثمان؟ وهل يمكن أن يقال أن محمداً أو علياً غير معين بخلاف عمر وعثمان؟

ثم أنه ورد من أسماء الرسول ﷺ في القرآن الكريم محمد، وأحمد فـ (محمد) منصرف و(أحمد) ممنوع من الصرف، كما هو معلوم قال تعالى: ﴿ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ﴾ [الصف:٦] فهل (محمد) نكرة، و(أحمد) معرفة، وهما علمان لشخص واحد و(محمد) أشهر من (أحمد)؟

ثم لننظر في أسماء البقاع، نلاحظ خلاف ماقرره قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [آل عمران:١٢٣] بتنوين (بدر)، وقال: ﴿ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ﴾ [التوبة:٢٥] فهل مكان بدر نكرة لا يراد به التعيين؟ وقل مثل ذلك عن (حنين).

جاء في كتاب **(النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة)**: «إن معاني الإعلام المصروفة مثل معاني الإعلام غير المصروفة، فالاعلام المنونة في القرآن كنوح ولوط مثلاً ليس المراد منها نوحاً من نوحين، ولوطاً من لوطين، وإنما المراد منها الذات المعينة كبقية أعلام الأنبياء التي لم تنون ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ ۝ وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ۝ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝ وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام:٨٣-٨٦].

هذه آيات من كتاب الله الكريم، جمعت أعلاماً لطائفة من أنبياء الله، بعضها منون وبعضها غير منون، ولا يشك ناظر فيها أنها في درجة واحدة من التعريف، سواء منها مانون ومالم ينون.

ولا يشك أحد أنه لم يقصد بما نون كنوح ولوط التنكير، وأنه قصد بما لم ينون كإسحاق وإبراهيم التعريف. . .

وإذا جارينا المؤلف على دعواه أنّ الإعلام التي ترك تنوينها قصد منها التنكير، لم تكن الإعلام التي وردت في القرآن منونة دالة على ذوات معروفة للسامعين، بل كان المراد منها واحدا من أمة له هذا الإسم، وهذا له خطره في فهم القرآن الكريم، وكفى بهذا القول خطلاً أنه يؤدي الى أن يكون المراد من (محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار) واحداً غير معين لا يعرفه السامعون، وإنما هو واحد من أمة له هذا الإسم»[1].

أما ما ادعاه من أنه إذا عين العلم «تمام التعيين وأمتنع أن يكون فيه معنى العموم، لم يجز أن يدخله التنوين، وذلك حين يردف بكلمة أبن وينسب إلى أبيه مثل علي بن أبي طالب» فهذا مردود بأنه لا يتعين العلم تمام التعيين، إذا ذكر الأب، بل يحتمل أن يكون فيه معنى العموم، وذلك نحو قاسم بن محمد، وعلي بن حسين، وحسين بن علي، ومحمد بن محمد، فكثير من الناس يحملون هذه التسميات قديماً وحديثاً.

ويرده أيضاً أنك قد تأتي بصفة تعيّن ذلك العلم بعد أن كان يحتمل عدة أشخاص، فتوقعها بعده فيلزم تنوينه، ولو كان كما قال لتعيّن ذهاب تنوينه، مثل (أقبل سعيدٌ الكاتب ابن علي) أو (أقبل سعيد القصير بن خالد) فيلزم تنوين (سعيد) ولو قلت (أقبل سعيدُ بن علي) للزم حذف تنوينه، ولا شك أن الجملة الأولى أدلّ على التعيين، فدلّ ذلك على أنه ليس كما ذهب إليه.

---

(١) «النحو والنحاة» (٢١٣-٢١٤).

أما حذف التنوين في نحو ما ذكر فللفرق بين الوصف وغيره، فإنك إذا قلت (محمدٌ ابن سعيد) بتنوين (محمد) كنت أخبرت عن (محمد) بأنه ابن سعيد، وذلك إذا كان المخاطب يجهل أباه، بخلاف ما إذا قلت (محمدُ بن سعيد) بغير تنوين فإن السامع يعلم أنه ابن سعيد، فالأولى جملة تامة بخلاف الثانية، فإنها ليست جملة، يقال: ابنُ مَن سعيد؟ فتقول (سعيدٌ ابن إبراهيم) بتنوين (سعيد)، ولا تقول (سعيدُ بن إبراهيم) بحذف التنوين لأن حذف التنوين معناه أن السامع يعلم أنه ابن إبراهيم، ولا يكون الكلام تاما أيضاً.

قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] بتنوين (عزير) فليس المعنى أن (عزيراً) نكرة، ولا هو غير معين تمام التعيين، بل أراد أن يخبر عن أبيه في معتقدهم بخلاف ما لو قال (عزيرُ بن الله) بلا تنوين، أذن لكان أقراراً من الله بأنه ابنه تعالى الله عن ذلك، ويكون الكلام غير تام أيضاً، بل ينتظر الخبر، فإن قولك (محمدٌ ابن سعيد) مبتدأ وخبر وأما (محمدُ بن سعيد) بلا تنوين، فمحمد مبتدأ و(أبن) صفة، وليس في الجملة خبر فيكون الكلام غير تام.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، إنّ قسماً من الباحثين المحدثين رجحوا أن التنوين ربما كان في الأصل علامة للتعريف- على عكس ما ذهب إليه- وبقيت هذه العلامة في قسم من الإعلام تشير الى أصلها القديم، جاء في (**التطور النحوي**): «وحقيقة الأمر أن التنوين وإن كان علامة على التنكير في كل ما بقي من مستندات اللغة العربية، فربما كان في الأصل علامة للتعريف، فقد ذكرنا أن أصل التنوين هو التمييم، وأنا نرى للتمييم آثاراً من معنى التعريف في الاكدية العتيقة. . .أنه من الممكن أن يكون التنوين قد كان في الأصل اداة للتعريف، ثم ضعف معناه المعرف فقام مقامه الالف واللام، فصار علامة للتنكير، فإذا كان الامر كذلك فهمنا سبب وجود التنوين في كثير من الإعلام القديمة نحو عمرو وزيد، ونفهم أيضاً سبب أنعدامه في بعضها، نحو عمر، وطلحة، وهند فأنّ العلم معرف في نفسه لا يحتاج الى علامة للتعريف، وأن أمكن أن تلحق به. . .ولو كان التنوين علامة للتنكير في الاصل لكان الحاقه ببعض الأعلام صعب الفهم جداً»[١].

---

(١) «التطور النحوي» (٧٧-٧٨).

وهذا الترجيح له ما يدعمه، فاللغة السبئية واللهجات العربية الجنوبية، كانت تستعمل النون للتعريف، وتضعها في آخر الكلمة المراد تعريفها[١].

وهذا يرد ما ذهب إليه الإستاذ إبراهيم.

وقد حاول توجيه الأمر توجيهاً ثانياً، هو أن ما ينون قد يلمح فيه الوصف قال: «ووجه آخر آكد عندنا منه وهو أنّ العلم كثيراً ما يلمح فيه الوصف، فإذا أستعملت العلم ترمي إلى الدلالة على هذه الصفة، فقد جنحت به إلى أستعمال الصفات تنكرها مرة بالتنوين، وتعرفها أخرى بأل فتقول: فضل والفضل وزيد والزيد»[٢].

وهذا مردود، إذ من المعلوم أن لمح الأصل غير قياس، فلا يصح أنْ ندخل (ال) الدالة على لمح الاصل على جميع الإعلام المنقولة فلا يصح أن نقول المحمد والعلي، وإنما يقتصر على ما ورد.

ومن ناحية أخرى لم يقل أحد أن لك أن تنوّن الممنوع من الصرف، لمحاً للوصف، فلو سميت رجلاً بـ (غضبان)، لم يصح أن تقول (أقبل غضبانٌ) بالتنوين لمحا لصفة الغضب، ولا (أقبلت عائشةٌ) بتنوين عائشة، لمحا لوصف العيش.

الصفات:

ورأيه في الصفات الممنوعة من الصرف لا يختلف عن الاعلام، فقد ذهب إلى أن الصفة الممنوعة من الصرف معرفة قال: «والشطر الثاني أن الصفة تنون ولا تحرم من التنوين، إلا إذا كان فيها نصيب من التعريف»[٣]، فـ (اسمر) في قولك (مررت برجل اسمر) معرفة على رأيه.

---

(١) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ٧٣).

(٢) «إحياء النحو» (١٧٧) ومعلوم أن هذين العلمين ليسا وصفين بل هما مصدران فلو أستعمل تعبير (لمح الأصل) بدل (لمح الوصف) لكان أجود.

(٣) «أحياء النحو» (١٨٩).

وهذا باطل من وجوه:

منها أنها توصف بها النكرة، كما في المثال ونحو (مررت أفضل منك)، ومنها أنها يصح تعريفها فتقول (مررت بالرجل الإسمر)، و(مررت بالطالب الافضل)، قال تعالى ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥] فعرفها وصرفها، ولو كانت معرفة لم يصحّ تعريفها.

ثم ما الفرق بين (حَمِق) و(أحمق)، حتى تكون (حمِق) نكرة في قولنا (هو حمق) و(أحمق) معرفة في قولنا (هو أحمق)؟، ومثله عَم وأعمى وجرِب وأجرب، وغاضب وغضبان.

وعند النحاة أنّ سبب منع (أفعل) من الصرف، أنها وصف على وزن الفعل مما لا يؤنث بالتاء، ويؤيده انه إذا زال وزن الفعل صرف مع بقاء المعنى على ما هو عليه نحو خير وشر جاء في (**الأصول**): «وافعل منك لا ينصرف، نحو أفضل منك، وأظرف منك لانه على وزن الفعل، وهو صفة فإن زال وزن الفعل انصرف، ألا ترى أنّ العرب تقول: (هو خيرٌ منك وشر منك) لما زال بناء (أفعل) صرفوه؟»[1].

وجاء في كتاب (**النحو والنحاة**): «أن التعليل الاول ينقضه أن قولنا زيد خير من عمرو وبكر شر من خالد في معنى زيد أخير من عمرو، وبكر أشرّ من خالد، وخير وشر منونتان وأخْيَر وأشَرّ ليستا منونتين فلو كان عدم التنوين للتعريف والتنوين للتنكير، لكان خير وأخير وشر وأشر، أما منونات، وأما غير منونات، لأن المعنى واحد، ولا اختلاف إلا باللفظ»[2].

وقد ذهب في الصفة المزيدة ألفاً ونوناً مذهباً غريباً قال: «أما زيادة الألف والنون فقد أشترط في منعها من الصرف شروط منها: أن تكون في زنة (فعلان) مذكر (فعلى)،

---

(١) «الأصول» (٢/ ٨٣).

(٢) «النحو والنحاة» (٢٢٥).

وألاّ يكون مؤنثها على (فعلانة)، وبعض العرب، وهو بنو أسد يجيزون أن يكون لكل (فعلان) مؤنث على (فعلانة) فهي على هذا جائزة التنوين أبداً، وانما يحذف تنوينها أحياناً وعلى قلة رعاية لزيادة الألف والنون»[١].

وهذا قلب للقاعدة فإنه قال «فهي على هذا جائزة التنوين ابدا وانما يحذف تنوينها أحيانا وعلى قلة» فجعل كلام بني أسد أو بعض بني أسد هو القاعدة العامة وجعل كلام سائر العرب قليلا في حين أن كلام سائر العرب عدم الصرف وبه ورد التنزيل العزيز قال تعالى: ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًاۚ﴾ [طه: ٨٦] وقال ﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ [الانعام: ٧١] فمنع صرف غضبان وحيران.

التأنيث:

وقد ذهب في المختوم بالفي التأنيث مذهباً مغايراً لما قرره، فقد ذهب إلى أن المختوم بألف التأنيث المقصودة، إنما حرم التنوين لأن التنوين يستدعي حذف ألفه، ولذا منع من الصرف قال: «أما الف التأنيث المقصودة فالتنوين يستدعي حذفها، وقد أتت لغرض يهتم به العرب ويعنون به فوق عنايتهم بالتعريف والتنكير وهو التأنيث. . .

فهذا واضح في الألف المقصودة، والألف الممدودة، هي من المقصورة فاستصبحت حكمها»[٢].

فإنه لما لم يستطع أنْ يقول أنّ نحو ذكرى، وجرحى، وعلماء، معارف ذهب هذا المذهب، فأنّ التأنيث على حد قوله مهم، وهو أهم من التعريف والتنكير، فإذا لحق التنوين ما فيه الف التأنيث المقصورة حذفت الفه، ولذا حرم التنوين كي ينطق بالالف، وهذا مردود من وجوه منها:

---

(١) «إحياء النحو» (١٨٧-١٨٨).

(٢) «إحياء النحو» (١٨٩-١٩١).

١- أنه لماذا لا يخشى حذف الألف من بقية الإسماء المقصورة نحو هدى وفتى ومصطفى، وهذه الحروف هي أصول بخلاف ألف التأنيث التي هي زائدة؟.

٢- أن كثيراً من الأسماء المقصورة إذا حذفت الفها التبست بالفاظ اخرى صحيحة، ولم يمنعهم ذلك من الحذف وذلك نحو مرسىً ومرساً، ومجرى ومجراً، ومهدى ومهداً.

٣- أنّ اللبس لا يحصل دوماً بالتنوين، فقد تكون الكلمة مفهومة مع تنوينها، شأن كثير من الإسماء المقصورة فإذا قلت حبلى ودنياً بقي المعنى مفهوماً، وقد وردت كلمة (دنيا) منونة وبقيت معلومة مفهومة، قال الشاعر:

إني مقسّم ما ملكت فجاعل جزءاً لآخرتي ودنياً تنفع

فسقوط ألف دنيا بالتنوين لم يلبس المعنى.

٤- أن ألف الالحاق إنما الحقت لغرض أيضا، ومع ذلك هي تنون ولم يخشوا على الفها السقوط نحو دفلى ومعزى وارطي.

٥- ثم أن التنوين لا يسقط علامة التأنيث في الممدود، فلماذا حرموها الصرف نحو بطحاء وصحراء؟

قال لأنّ الألف الممدودة من المقصورة، وهذا مردود إذ التنوين إنما دخل لإداء معنى كما ذكر، فلماذا أهدروا هذا المعنى بلا موجب؟

والحق أنه لما لم يستطع أن يجد تعليلاً آخر يقوم على التعريف والتنكير، اضطر إلى هذا التعليل الذي لا يقوم على أساس المعنى.

ونحن بالمقابل نستطيع أنْ نقول أن التنوين قد يفوق التأنيث أهمية، على خلاف ما ذهب إليه، وذلك أنّ التأنيث قد يكون بغير علامة، نحو عين، وساق، وذراع، وكأس، وسماء وشمس، وأرض، وجهنم، وإنّما يعرف ذلك من أستعمال العرب لها، وقد يغلط الناس في ذلك فيخلطون بين المذكر والمؤنث، لأنّه لا علامة فاصلة بينهما.

ثم أنّ ما فيه علامة التأنيث ليس مؤنثاً دائماً، بل قد يكون مذكراً، وذلك نحو حمامة ذكر، وبطة ذكر، وكصيغ المبالغة نحو علاّمة وراوية، والجمع نحو صياقلة، وصيارفة، أو علماً لمذكر مثل طلحة وحمزة.

وكذلك ما فيه ألف التأنيث، نحو أسرى، وجرحى، وحمقى، وسكارى، وعطاشىٰ، وأنبياء، وعلماء، فلو كانوا يهتمون بالتأنيث، هذا الإهتمام الكبير لوضعوا لكل مؤنث علامة، حتى لا يغلط الناس فيه، ولكان ما فيه علامة التأنيث مؤنثاً دائماً.

فدلّ ذلك على أنّ التأنيث لا يثير أهتمامهم كثيراً بخلاف التنوين، الذي الزموه كل أسم متمكن، فدلّ ذلك على أنّ أهتمامهم بالتنوين أكبر من أهتمامهم بالتأنيث، وهذا فقط من قبيل الحجاج، وليس من قبيل الحقائق اللغوية.

منتهى الجموع:

وذهب إلى أنّ عدم صرف منتهى الجموع سببه تعريف هذا الجمع، فسنابل وطواحين معرفة على رأيه، قال: «وإنما حذف التنوين منه- يعني منتهي الجموع- عندنا لما فيه من معنى التعريف، وقد بينا من قبل أن العرب تريد بالمنكر الفرد الشائع، والواحد من المتعدد، فإذا قصدت الى الإحاطة والشمول جعلته من مواضع التعريف، وهذا واضح في الجمع، إذا أريد به الإستغراق، وشمول جميع الأفراد، والنحاة يقولون أن هذه صيغة منتهي الجموع، ففيها معنى الإستغراق وتمام الإحاطة.

والذي نرى هنا أنه إذا قصد بالجمع الإستغراق، والدلالة على الإحاطة منع التنوين لما فيه من معنى التعريف، على طبيعة العربية ومجراها في التعريف والتنكير، فإذا لم يقصد إلى الإستغراق والإحاطة فالإسم منون»[١].

(١) «إحياء النحو» (١٩١-١٩٢).

وهذا باطل من وجوه منها:

١- أن ينبغي على حد قوله أنْ يكون كل ما يدل على الإحاطة والشمول مفرداً، أو غيره معرفة، وعليه يجب منعه من الصرف، وليس أعم من كلمة (شيء)، فهي أعم كلمة ومع ذلك هي منصرفة قال تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورى: ١١] وقال: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍۭ بِأَمْرِ رَبِّهَا ﴾ [الاحقاف: ٢٥].

ومثل ذلك ألفاظ العموم، نحو أحد، وعريب، وديّار، نحو (ما فيها أحد)، وكل ما يفيد العموم نحو (قوة خير من ضعف)، و(جِدٌّ خير من عبث)، فهذا كله يدل على الإحاطة فينبغي أنْ يمنع من الصرف.

٢- ثم من قال أن صيغة منتهي الجموع تدلّ على الإحاطة والشمول والإستغراق؟.

أنّ النحاة ذكروا أنّ القصد بمصطلح (منتهي الجموع) أنه نهاية جمع التكسير، فلا يكسّر هذا الجمع مرة أخرى، وأنه جمع لا نظير له في الواحد، كما ذكرنا، ولم يقل أحد إن المقصود به الإحاطة، يدل على ذلك جعله تمييزاً لأدنى العدد، قال تعالى ﴿ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ ﴾ [البقرة: ٢٦١] وقال ﴿ سَبْعَ طَرَآئِقَ ﴾ [المؤمنون: ١٧] وتقول (ثلاثة مساجد) فكيف يكون دالاً على الإحاطة والشمول؟.

٣- ويردّ ذلك أستعمال العرب والتنزيل العزيز، قال تعالى ﴿ سِيرُواْ فِيهَا لَيَالِىَ وَأَيَّامًا ءَامِنِينَ ﴾ [سبأ: ١٨] فمنع صرف الليالي وصرف الإيام، فهل أراد أستغراق الليالي دون الأيام؟.

وقال: ﴿ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ ﴾ [الحج: ٤٠] فمنع صرف الصوامع والمساجد وصرف البيَع، فهل أراد أستغراق الصوامع والمساجد دون الصلوات والبيع؟ ثم من يقول أنه اراد هدم جميع المساجد والصوامع، على سبيل الإستغراق؟.

وقال: ﴿ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ﴾ [الحجرات: ١٣] فصرف الشعوب دون القبائل، فهل أراد أستغراق القبائل دون الشعوب؟.

٤- ثم هي توصف بالنكرة، تقول (رأيت مساجد عامرة بالمسلمين) وتقول (قاسيت ليالي مُرة) قال تعالى ﴿وَمَسَٰكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّٰتِ عَدۡنٖۚ﴾ [التوبة: ٧٢] فلو كانت معرفة لم يصح وصفها بالنكرة.

٥- ثم لو كانت صيغة منتهى الجموع معرفة، لم يصح تعريفها في حين أنه يصح تعريفها بإجماع، فتقول المساجد والسنابل والليالي، قال تعالى ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا﴾ [الجن: ١٨] وقال ﴿وَلَا ٱلۡهَدۡيَ وَلَا ٱلۡقَلَٰٓئِدَ﴾ [المائدة: ٢].

فدلّ ذلك على بطلان ما ذهب إليه.

الغرض من التنوين:

في العربية أسماء منونة، وأسماء لا تنون، ذكر النحاة ضوابطها، وقد عرفنا أنّ النحاة ذهبوا الى أن التنوين علامة الخفة، وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن التنوين علامة على التنكير، وأنّ الإسماء التي لا تنون معارف.

ومن الواضح أننا إذا قلنا أن التنوين علامة على التنكير باطراد، اصطدمنا بالاعلام المنونة مثل محمد وخالد، وإذا قلنا أنّ عدم التنوين علامة على التعريف اصطدمنا بنكرات كثيرة لا تقبل التنوين، نحو أحمر، وعطشان، ومساجد.

ولكن الحق الذي لا مرية فيه، أن التنوين في طائفة من الأسماء وعدمه في طائفة أخرى يهدينا إلى أمور لغوية قد تغيب عنا، لولا هذه العلامة، فهو قد يدلّنا مثلا على هوية الكلمة واشتقاقها، ومعرفة هي أم نكرة، فهو علامة يحملها الإسم، تدل على أصله وهويته، سواء قلنا أنه علامة على الخفة، أم لا.

فالتنوين يبين لنا اموراً عديدة في طبيعة الكلمة، منها على سبيل المثال:

١- أنه يميز بين المعرفة والنكرة، فإنه إذا لحق علماً حقه إلا ينوّن أفاد أنه نكرة، نحو (رأيت إسماعيلاً) والمعنى رأيت شخصاً ما أسمه إسماعيل، بخلاف قولك (رأيت إسماعيل) فأنه يعني شخصاً معلوماً، ومثله (مررت بخالدة وخالدة أخرى)

وتقول (رأيت أحمداً طويلا) قال تعالى ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾ [البقرة: ٦١] أي بلدة من البلدان ولو قال (مصر) بلا تنوين، لكان يعني البلد المعروف، قال تعالى ﴿ٱدْخُلُوا۟ مِصْرَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [يوسف: ٩٩] جاء في (المقتضب)، «ويحتجون بأن مصر غير مصروفة في القرآن لأن أسمها مذكر عنيت به البلدة، وذلك قوله عزّ وجلّ ﴿أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ﴾ [الزخرف: ٥١] فأمّا قوله عز وجل ﴿ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا﴾ فليس بحجة عليه، لأنه مصر من الامصار وليس مصر بعينها»(١).

ومثل ذلك (سحر) و(غدوة) و(بكرة) و(عشية) فهي إذا نونت كانت نكرات، قال تعالى ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤] وقال ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢] وإذا لم تنون فهي معارف، أي سحر يوم معين، وغدوة يوم بعينه، وبكرة يوم بعينه.

٢- يبين لنا أصل الكلمة، وذلك نحو حسّان، وريّان، وسمّان، وغيّان، فإنه إذا نون العلم أفاد أنّ النون من أصل الكلمة وإنْ لم ينون أفاد أنها زائدة، فحسان إذا نوّن كان من الحسن وان لم ينون فهو من الحس، وريان منوناً من الرين، وغير منون من الري، وهكذا الباقي.

ومثل (نهشل) علماً فهو إذا نون علينا أن النون أصلية وأنه على وزن فعلل، كجعفر وليس من الهشل، وإذا لم ينون فهو من الهشل، والنون زائدة، وسبب منعه من الصرف أنه على وزن الفعل، مثل نعمل والمعنيان مختلفان.

ومثله (تولب) علماً فإنه بوروده منوناً علمنا أن التاء أصلية، وليست زائدة، ومعناه الجحش وليس من (ولب) بمعنى (دخل)، إذ لو كان كذلك لكان ممنوعاً من الصرف.

ومثله (اولق) فإنه بوروده منوناً، علمنا أنّ همزته أصلية، وليس من (ولق)، ولو كان كذلك لكان ممنوعاً من الصرف، والمعنيان مختلفان وهكذا.

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٣٥١-٣٥٢) وانظر معاني القرآن للفراء (١/ ٤٢).

٣- يبين لنا المقصود بالاسم، أهو معناه الوضعي أم يراد به العلمية، وذلك نحو صفوان وسلطان، فإنهّ إذا نون أريد به معناه الوضعي، فصفوان هو الحجر الأملس، والسلطان معروف، وإذا لم ينون أريد به العلمية، فإذا قلت (هذا صفوان) ولم تنون، كان المعنى هذا رجل أسمه صفوان، وإذا نونت كان المعنى، هذا حجر.

ونحو ذلك المنتهي بتاء التأنيث، نحو ساهرة، وخالدة، وناجحة، وزهرة، فإذا نونت لم تكن أعلاماً، نحو هذه زهرةٌ وناجحةٌ، وأن لم تنونها كانت اعلاماً، نحو (هذه زهرةُ)، ومثله (هذه ناجحةُ)، فأنك إذا نونتها كان المعنى أنها نجحت، وان لم تنونها كان المعنى أن أسمها ناجحة.

٤- يميز لنا بين الوصف وغيره، نحو (أول) فإن نونتها لم تكن وصفاً، نحو (أفعل هذا أولاً) وإذا لم تنون كانت وصفاً نحو جئت عام أول، ونحو أولق.

٥- يدلنا على هوية الكلمة فقد تكون الكلمة ذات مادة أشتقاقية ذات معنى معين في العربية، وهي موافقة لكلمة أعجمية في لفظها، والذي يقطع بأصلها ومعناها في الإستعمال التنوين، وذلك نحو (إبليس) فإن له مادة لغوية في العربية، وهي إبليس أي يئس قال تعالى: ﴿فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾ [الأنعام: ٤٤] وبوروده غير منون في القرآن الكريم، عرفنا أنه ليس عربياً وأنه ليس من هذه المادة اللغوية، قال تعالى ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ﴾ [سبأ: ٢٠] وقال ﴿إلاّ أبليس﴾ [البقرة: ٢٤] ومثله (يعقوب) فإنّ معنى (يعقوب) في العربية ذكر الحجَل، وهو منصرف علماً، وغير علم، مثل يعفور ويحمور وينبوع، وقد ورد علماً غير منصرف في القرآن الكريم وغيره، فدلّ ذلك أنه ليس منقولاً عن هذا المعنى، وإنما هو أعجمي.

ومثله (قارون) فإنه إذا كان منصرفاً، فهو على وزن (فاعول)، من قرن وإذا كان غير منصرف فهو أعجمي.

٦- يبين لنا الكلمة أمؤنثة هي أم مذكرة، فإذا قلت- مثلاً- (أقبل اليوم صباحٌ) بلا تنوين، كان علماً لأنثى وإذا نونتها كان مذكراً.

٧- النص على معنى معين، وذلك نحو (ندمان) فهي بالتنوين من المنادمة، ومؤنثها ندمانة، وبالمنع من الصرف هي من الندم ومؤنثها ندمى، ونحو (خَبْلان) فهي بالتنوين الممتلىء غضباً، ومؤنثها حبلانة، وبعدمه الممتلىء من الشراب، ومؤنثها (حَبلى) بفتح الحاء.

٨- يميز لنا بين المعاني المختلفة في المادة اللغوية، الواحدة وذلك نحو (ذكْراً) و(ذكرى) و(ريّاً) و(ريّاً) و(قرباً) و(قربى) و(حَرّاً) و(حَرّى) مؤنث (حرّان) و(موتاً) و(موتَى) و(أسراً) و(أسرى).

فإنها لو كانت جميعها منونة لالتبس بعضها ببعض، وكذلك لو لم تكن منونة، غير أنه بتنوين بعضها، وترك تنوين بعضها الاخر اتضح معنى كل منها.

إلى غير ذلك من المعاني التي يبينها لنا التنوين.

الفعل

يقسم جمهور النحاة الفعل على ثلاثة أقسام: الفعل الماضي، والمضارع، والامر.

الفعل الماضي

أزمنته:

يستعمل الفعل الماضي للدلالة على أزمنة متعددة، أشهرها:

١- **الماضي المطلق**: وهو الزمن الذي مضى قبل زمن التكلم، قريباً كان أو بعيداً، وهو ما كان على (فَعَل)، فمن القريب قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي تُبْتُ ٱلْـَٔـٰنَ﴾ [النساء: ١٨] وقوله: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] ونحو قولك (استيقظ الطفل).

ومن البعيد، قوله تعالى ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٤٤].

إنّ هذا الفعل يصلح لجميع الأزمنة، فإذا قلت (حضر أخوك) أحتمل أن يكون الحضور قريباً أو بعيداً، وليس مختصاً بزمَن معين، جاء في (**شرح ابن يعيش**): «وذلك انك تقول (قام) فيصلح لجميع ما تقدمك من الازمنة»(١).

٢- **الماضي المنقطع**: ومعنى الانقطاع أنه حصل مرة، ولم يتكرر، وذلك إذا وقع الفعل الماضي خبراً، لكان نحو (كان كذب) أي حصل مرة منه الكذب، ونحو (كنت كتبت له في هذا الأمر) قال تعالى ﴿وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ١٥].

وأما الفعل الماضي المجرد من كان، فهو قد يفيد الأنقطاع، نحو قوله تعالى ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ [العنكبوت: ٤٤] وكقوله تعالى ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَـٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] ونحو (مات فلان) و(ذهبت الى محمد)، ويحتمل أن يكون

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١١٠) وانظر (٨/ ١٤٧).

قد تكرر، كما في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٩٣] فمن المرجح أنّ النصيحة قد تكررت، ومثله قوله تعالى ﴿مِنْهُم مَّن كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فقد يكون الكلام تكرر، ونحو قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا﴾ [الأنعام: ٩٩] ولاشك أن الله يفعل ذلك باستمرار، فإن إنزال الماء وإخراج النبات مستمران.

ونحو قوله تعالى: ﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ﴾ [البقرة: ٥٧] فهذا قد تكرر أيضاً طوال بقائهم في التيه.

٣- **الماضي القريب**: وذلك إذا صدّر بقد نحو (قد حضر خالد) وذلك أن قولك (حضر خالد) يدل على القريب والبعيد، فإذا قلت (قد حضر خالد) أفاد القُرب من الحال جاء في (**شرح ابن يعيش**): «(قد) حرف معناه التقريب، وذلك أنك تقول (قام زيد) فتخبر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلا أن ذلك الزمان قد يكون بعيداً، وقد يكون قريباً من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قرنته بـ (قد) فقد قربته مما أنت فيه، ولذلك قال المؤذن: قد قامت الصلاة، أي قد حان وقتها في هذا الزمان[1]».

ويذكر النحاة لـ (قد) الداخلة على الفعل الماضي ثلاثة معان هي: التحقيق والتوقع والتقريب.

أما التحقيق فمعناه التوكيد، ومعناه أيضاً تحقق حصول الحدث في الماضي، فإن الفعل (فَعَل) قد يحتمل غير المضي، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ﴾ [الزمر: ٦٨] فإذا جيء بقد، تعين كونه للماضي، ولا يجوز أن يصرف إلى الإستقبال بحال من الأحوال، ولذا لا يجوز أن تلي (قد) اداة الشرط، لأن اداة الشرط، تصرف الفعل إلى الإستقبال، وذلك نحو قولك (إذ جاءك محمد فاكرمه) ومعناه إذا يجيء ولا يصح أنْ تقول (إذا قد جاء محمد) لأنّ معناه سيكون على هذا أنه

---

(١) «شرح ابن يعيش» (١٤٧/٨).

قد جاء فعلاً، ولذا لا يصح أيضاً أن يؤتي بها في الدعاء، فأنت تقول (غفر الله لك) أي تدعو له بالمغفرة، ولا تقول (قد غفر الله لك) فإنّ معنى (قد غفر الله لك) أنّ المغفرة تحققت، وانت أخبرت بحصولها، وليس المعنى أنك تدعو له بالمغفرة، جاء في (**المقتضب**): «تقول (أما إنْ غفر الله لك)، وان شئت (أما أنْ) على ما فسرت لك في (أما)، أنها تقع للتنبيه وتقع في معنى قولك (حقاً)، فالتقدير. أما أنه، واما أنه غفر الله لك.

فإن قلت: فكيف جاز الاضمار والحذف بغير عوض؟.

فإنّما ذلك لأنك لا تصل الى (قد) لأنك داعٍ ولست مخبراً[1]».

ومعنى التوقع أنّ الحدث كان متوقعاً قبل حدوثه، نحو قولك (قد حضر الاستاذ) لقوم كانوا ينتظرون حضوره، جاء في (**الكتاب**): «وأما (قد) فجواب لقوله (لما يفعلْ) فتقول: قد فعل. وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر[2]».

وجاء في (**شرح ابن يعيش**): «وفيها معنى التوقع، يعني لا يقال (قد فعل)، إلاّ لمن ينتظر الفعل ويسأل عنه[3]».

وأما التقريب فهو لتقريب الحدث من الحال كما ذكرت، جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «هذا الحرف إذا دخلت على الماضي أو المضارع، فلابد فيها من معنى التحقيق ثم أنه ينضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال، مع التوقع أي يكون مصدره متوقعاً لمن يخاطبه واقعاً عن قريب، كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير (قد ركب) أي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه، ومنه قول المؤذن (قد قامت الصلاة). ففيه اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق، والتوقع، والتقريب، وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط، ويجوز أن تقول (قد ركب) لمن لم يكن يتوقع ركوبه[4]».

(١) «المقتضب» (٣/ ٩).
(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٧)، وانظر المغني (١/ ١٧٢).
(٣) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٤٧).
(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٤٢٩) وانظر «المغني» (١/ ١٧٢).

وهذه المعاني قد تجتمع وقد تفترق، فمن اجتماعها قولك (قد حضر الاستاذ) و(قد خرج الأمير) إذا كان متوقعاً ذلك، ومنه قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾ [آل عمران: ١٤٣]. فقوله (قد رأيتموه) أجتمع فيه التحقق والتوقع والتقريب، وكقوله: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٣] فهم كانوا يتوقعون النصر، لأن الرسول وعدهم ذلك، كما قال تعالى ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ [الأنفال: ٧].

وقد يتخلف بعض هذه المعاني، غير أن المعنى الذي لا يفارقها هو التحقيق فإن التحقيق لا يفارق (قد) البتة، وأما التوقع والتقريب، فقد يتخلفان أو يتخلف أحدهما.

فمن ورود (قد) لغير التوقع قوله تعالى ﴿قَالُواْ يَٰمَرْيَمُ لَقَدْ جِئْتِ شَيْـًٔا فَرِيًّا ﴾ [مريم: ٢٧] وهو غير متوقع منها- وهو لم يقع- بدليل قولهم ﴿ يَٰٓأُخْتَ هَٰرُونَ مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ بَغِيًّا ﴾ [مريم: ٢٨] وقوله ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًاۚ ﴾ [البقرة: ٢٤٧] وهو غير متوقع، بدليل قولهم ﴿ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ ﴾ [البقرة: ٢٤٧] وقوله: ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًاۖ﴾ [الأعراف: ٢٦] وهم ما كانوا يتوقعون انزاله.

ومن تخلف التقريب قوله تعالى: ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٨٤] وقوله: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعَ طَرَآئِقَ ﴾ [المؤمنون: ١٧] وهذا ولا شك موغل في القدم، كما أنه ليس فيه معنى التوقع، لانهم لم يكونوا يتوقعون خلق السماوات، وقد خلقت قبل أن يخلق البشر، بل فيه معنى التحقيق فقط.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾ [الحجر: ١٠] وقوله: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦] فإنه ليس فيها توقع ولا تقريب.

٤- الدلالة على حدث ماضٍ بالنسبة الى حدث ماضٍ قبله. وذلك كما إذا وقع الفعل الماضي في جملة حالية قبلها فعل ماض، نحو (دخلت وقد نام الناس) فنوم الناس

قبل الدخول ونحو (فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) والمعنى أنه سبق نزع الثياب المجيء، جاء في كتاب (**الفعل زمانه وابنيته**): «وتتصدر (قد) بناء (فَعَل) لتفيد أن الحدث ماض بالنسبة لفترة ماضية نحو: ثم قمت الى الوطن وقد ضربه برد الشجر[(١)]».

٥- **الدلالة على الحال**: «وذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعت، واشتريت، وغيرهما من الفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود[(٢)]».

إنّ ثمة فرقاً بين قولنا (بعت) الخبري، و(بعت) الانشائي، وكذلك (أشتريت) وغيرهما من ألفاظ العقود، فقولك (بعت داري) معناه أنه سبق أن بعت دارك أي حصل هذا الفعل منك في المضي.

وأما (بعت) الإنشائي فليس معناه ذلك بل معناه إني موافق على البيع، وذلك نحو أن تتبايعاً على سلعة، فتقول له (بعتك) فيقول لك: (قبلت) فالبيع لم يتم إلاّ بقبول المشتري، وكذلك قوله (زوجتك ابنتي)، فالفرق بين الخبري والإنشائي في هذا التعبير أن الخبري معناه سبق أن حصل التزويج مني، وتم، واما الإنشائي فمعناه الموافقة على التزويج باللفظ، وأعلانها ولم يحصل تزويج فعلاً إلاّ بقبول المزوَّج، فيقول (قبلت تزويجك)، فليس معنى (زوّجتك) أنها صارت زوجك، ولا سبق أن تم ذاك، وإنما هذا قول يقوله الذي يريد أن يزوج ابنته، وتتم الصفقة بالقبول بقوله: قبلت.

وفي الحقيقة أنّ هذا الفعل ليس معناه الدلالة على الحال أيضاً، فهو لا يشبه المضارع الدال على الحال، وإنما هذا تعبير خاص، فقولك (بعت) ليس كمعنى (أبيع) ولا (زوّجت) كمعنى ازوّج.

فقولك (أنا أبيع سلعتي) معناه إني قائم بالبيع الآن أو سأبيعها، وأما (بعت) الإنشائي فهو لفظ يراد به إمضاء صفقة البيع، وليس معناه أنك مستمر على البيع في الحال، كما تقول: (اقرأ كتابي) و(أحفظ قصيدتي) وليس معناه الإستقبال أيضاً.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «والفرق بين (بعت) الإنشائي و(أبيع)

---

(١) «الفعل زمانه وابنيته» (٣٠).

(٢) «الهمع» (٩/١).

المقصود به الحال، أن قولك (أبيع) لابد له من بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ، تقصد بهذا اللفظ مطابقته لذلك الخارج، فإن حصلت المطابقة المقصودة، فالكلام صدق، وإلا فهو كذب فلهذا قيل أنّ الخبر محتمل اللفظ من حيث دلالته عليه، والكذب محتمله، ولا دلالة للفظ عليه.

وأما (بعت) الإنشائي، فإنه لا خارج له تقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له فلهذا قيل إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب، وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج والكذب، عدم مطابقته فإذا لم يكن هناك خارج فكيف تكون المطابقة وعدمها[(١)]».

والمحققون على أن هذه الأفعال ليس لها زمان معين، بل هي مجردة عنه[(٢)]، وهذا هو الحق، إذ هي أفعال إيقاعية يراد بها إمضاء الحدث واجراؤه، ولا تدل على مضي الحدث ولا على أنه يحدث الآن.

٦- **الدلالة على الإستقبال**: وينصرف إلى ذلك في مواطن منها:

أ- **الإنشاء المقصود به الطلب**[(٣)] وذلك كالدعاء له أو عليه نحو (غفر الله لك) أي ليغفر الله لك، ونحو (ناشدتك الله إلاّ فعلت) و(عزمت عليك إلاّ فعلت)[(٤)]، و(لما فعلت) أي: أفعل، جاء في (**الكليات**): «الأفعال الواقعة بعد (إلا) و(لمّا) ماضية في اللفظ مستقبلة في المعنى لانك إذا قلت: (عزمت عليك لمّا فعلت) لم يكن قد فعل وإنما طلبت فعله وأنت تتوقعه)[(٥)].

ب- **الوعد أو الوعيد** نحو: ﴿إِنَّا كَفَيْنَٰكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾ [الحجر: ٩٥] ومن ذلك

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٤٩).
(٢) «المغني» (١/ ٢٢٧).
(٣) «الهمع» (١/ ٩)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٤٩).
(٤) «الهمع» (١/ ٩).
(٥) «الكليات» (٣٣٨).

الإخبار عن الإحداث المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها[١] وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] وقوله: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣] ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا﴾ [الأعراف: ٤٤].

والقصد من ذلك أن هذه الأحداث متحققة الوقوع مقطوع بحصولها بمنزلة الفعل الماضي، فكما أنه لاشك في حدوث الفعل الماضي الذي تم، وحصل، كذلك لاشك في حدوث هذه الأفعال، إذ هي بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع.

جـ- **دخول اداة الشرط عليه** كـ (إن) و(إذا) نحو ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: ١] و﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء: ٨] وقوله ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدْخِلَ ٱلْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وقد يبقى على مضيه قليلاً نحو ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [يوسف: ٢٦] ونحو (إن كنت الممت بذنب فتوبى واستغفرى الله) وسيأتي لذلك بيان في باب الشرط.

د- **دخول (ما) الظرفية** نحو ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي مدة دوامي حيا، وهذا يشمل المستقبل أيضا، ونحو (لا أكلمك ما طلع نجم وغرب) أي يطلع ويغرب، وهذا التعبير أدلّ على الإستمرار.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**) أن الفعل الماضي ينقلب إلى المستقبل بدخول «ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذرّ شارق وما دامت السماوات لتضمنها معنى (إن) أي أن دامت قليلا أو كثيرا. وقد يبقى معها على المضي كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧][٢]».

(١) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).

هـ- **وينصرف إلى الإستقبال** أيضاً إذا كان منفيا بـ (لا) أو (إنْ) في جواب القسم، نحو (والله لا كلمتك ابدا) ونحو ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١] أي ما يمسكهما ونحو:

ردوا فوالله لازدناكم أبدا

و:

والله لاعذبتهم بعدها سقر

فلا يلزم تكرير (لا) هنا، كما يلزم في الماضي المعنى[١] ، فإن الفعل الماضي لا ينفي بـ (لا) إلاّ إذا كررت، نحو (لا ذهبت ولا رجعت) ونحو ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١]. فإن كان مستقبل المعنى لم يلزم تكرار (لا).

٧- **إحتمال المضي والإستقبال** وذلك في مواطن منها:

أ- **بعد همزة التسوية** نحو قوله تعالى ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَوَعَظْتَ أَمْ لَمْ تَكُن مِّنَ ٱلْوَٰعِظِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٦] ونحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِن مَّحِيصٍ﴾ [إبراهيم: ٢١] ونحو (سواء عليّ اقمت أم قعدت) «إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك»[٢].

ب- **بعد حرف التخصيص** نحو: هلاّ فعلت، وإلا ذهبت إليه، ونحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ﴾ [التوبة: ١٢٢] فهذا يحتمل المضي والإستقبال[٣].

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «فأما قوله تعالى ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] فقد وليه الماضي إلا أن الماضي هنا في تأويل المستقبل كما يكون بعد

(١) انظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠)، «الهمع» (١/ ٩).

(٢) «الهمع» (١/ ٩) وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).

(٣) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠)، «الهمع» (١/ ٩)، «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٤٤).

حرف الشرط كذلك لأنه في معناه والتقدير: إن أخرتني أصّدّق[(١)]».

جـ- في الأحكام نحو قوله تعالى ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِىٓ أَنفُسِكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فإنه يحتمل المضي والإستقبال.

د- بعد (حيث): فالمضي نحو ﴿فأتوهن من حيث أمركم الله﴾ [البقرة: ٢٢٣].

والإستقبال نحو ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ ﴾ [البقرة: ١٤٩][(٢)].

هـ- بعد (كلما): فالمضي نحو ﴿ كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ ﴾ [المؤمنون: ٤٤]. والاستقبال نحو ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ ﴾ [النساء: ٥٦][(٣)].

وهذا في الحقيقة يدل على الإستمرار، ولكن قد يكون الإستمرار في الماضي. كما في الآية الأولى، ونحو قولك (كلما جئتك عاتبتني) وقد يكون في المستقبل، كما في الآية الثانية.

و- إذا وقع صلة: «فالمضي نحو ﴿ ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

والاستقبال نحو ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ ﴾ [المائدة: ٣٤]. وقد أجتمعا في قوله: إني لآتيكم بذكر ما مضى واستيجاب ما كان في غد»[(٤)].

ونحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠] فقوله تعالى (تابوا وأصلحوا وبينوا) يراد به الإستقبال لأن (يكتمون) فعل مضارع وهذا بعده، فالتوبة بعد الكتمان.

ز- إذا وقع صفة لنكرة عامة «فالمضي نحو (رُبّ رفدٍ هرقته ذلك اليوم).

(١) «شرح ابن يعيش» (٨/ ١٤٤).
(٢) «الهمع» (١/ ٩).
(٣) «الهمع» (١/ ٩)، وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٠).
(٤) «الهمع» (١/ ٩).

والاستقبال كحديث (نضّر الله امرءاً سمع مقالتي، فوعاها فأدّاها كما سمعها) أي يسمع لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه»[١].

٨- **توقع الحدث في الماضي**: أي أنّ الحدث كان متوقعاً حصوله في الماضي، وذلك كأنْ يقع الفعل المضارع المقترن بالسين خبراً لكان، نحو (كان محمد سيكتب لك في هذا الأمر) أي كان متوقعاً منه أن يكتب لك في الماضي، أو بمعنى أنه كان ينوي فعله في الماضي، جاء في (**الخصائص**): «كان زيد سيقوم أمس أي كان متوقعاً منه القيام فيما مضى»[٢].

٩- **الدلالة على الإستقبال في الماضي**: وذلك نحو قولك (كان من الأفضل أن تخبره) و(كان من الحسن بمكان أن تدعوه) وهذا يدل على المستقبل في الماضي، وإيضاح ذلك أنك تقول (من الخير أن تخبره) و(الأولى أن تسافر) فأخباره مستقبل بالنسبة إلى الحال التي أنت فيها، والسفر مستقبل أيضا، فإذا سبق بكان أفاد المصدر المؤول الأستقبال في المضي.

ويوضح ذلك أنك تقول (كان من الأفضل أن أخبرته) و(كان من الحسن بمكان أن دعوته) فأخباره ودعوته ماضيان، فاتضح بذلك أن هذا التعبير يفيد الدلالة على الإستقبال في الماضي.

قال متم بن نويرة:

وفقد بني أم تفانوا فلم أكن خلافهم أن أستكين واسرعا

فقوله (لم أكن) ماض، و(أن أستكين) أستقبال، فهو نظير مامر من الأمثلة، ومن هذا الضرب نحو قولنا (أراد أنْ يوبخه) فـ (أراد) يفيد المضي، و(أن يوبخه) أستقبال بالنسبة الى فعل الارادة فهو أستقبال في الماضي، كما هو ظاهر.

---

(١) «الهمع» (١/٩)، وانظر «شرح الرضي» (٢/٢٥).
(٢) «الخصائص» (٣/٣٣٢).

١٠- **الماضي الحاصل في المستقبل**: ويكثر ذلك إذا سبق الفعل الماضي بفعل الكون مضارعاً نحو (اذهبْ إليه فتكون قد سبقته بالفضل).

والمعنى أنك إذا ذهبت إليه كنت قد سبقته بالفضل، أي حصل سبقك بالفضل.

ونحوه أن تقول: (اذهبْ إليه فعسى أن يكون قد أنجز المعاملة) فالانجاز ماض ولكنه واقع في المستقبل، وذلك أن خبر (عسى) أستقبال، وهي تفيد رجاء وقوع الفعل فقولك (عسى خالد أن يحضر) مثلاً يفيد رجاء حصول الفعل في المستقبل، وكذلك قولك (عسى أن يكون قد انجز المعاملة) فقولك (عسى أن يكون) يفيد ترجى وقوع الفعل في المستقبل، و(قد انجز المعاملة) يفيد المضي فهو ماض واقع في المستقبل، ومنه قوله تعالى ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وقوله ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾ [النمل: ٧٢].

وذكر الدكتور إبراهيم السامرائي أنه «يأتي بناء (فَعَل) مسبوقاً بفعل الكون المضارع، فيتأتىٰ من هذا المركب اعراب عن المستقبل في زمان ماض، وهو ما يدعىٰ في الفرنسية Future- Anterirur نحو: ما ذاك من شيء أكون اجترمته، وكقول المعربين في هذا العصر مثلاً: واقر اللص أن يكون سرق أثاث الدار»[١].

والحق أن ذلك لا يختص بفعل الكون، فهو قد يقع بعد غيره، وذلك نحو قولك (لا تخرج اليه إلاّ وقد اعددت للامر عدته) و(لا تدخل عليه إلاّ وانت اعددت جواباً عن كل سؤال قد يسأله لك) فالخروج يكون بعد الإعداد، فالإعداد سابق وهو ماض، بالنسبة إلى الخروج، وهو واقع في المستقبل، وكذلك الدخول في الجملة التالية.

ويقع أيضا بعد فعل الأمر، وذلك نحو قولنا (اذهب اليه وقد حزمت امرك) أي أذهب بعد حزم الأمر، فالذهاب يكون بعد الحزم، فالحزم ماض واقع في المستقبل.

ويقع أيضا بعد غير ذلك، مما يفيد هذا المعنى، وذلك نحو قولك (إيّاك أن تخرج

---

(١) «الفعل زمانه وابنيته» (٣٠).

إليه إلاّ وقد حزمت أمرك) و(إيّاك أن تدخل اللجة إلاّ وأنت أحسنت السباحة) فكل من حزم الأمور، واحسان السباحة، حدث ماض واقع في المستقبل، كما هو واضح.

١١- **الماضي المستمر**: وذلك إذا دخلت (كان) على الفعل المضارع (كان يفعل) وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [مريم: ٥٥] أي كان مستمراً على ذلك. ونحو ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ﴾ [آل عمران: ١٤٣] ونحو ﴿كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧].

فهذا يفيد الدلالة على الإستمرار أو الاعتياد، جاء في (**البرهان**): «ومن هذا الباب الحكاية عن النبي ﷺ بلفظ (كان يصوم) و(كنا نفعل) وهو عند أكثر الفقهاء والأصوليين يفيد الدوام، فان عارضه ما يقتضي عدم الدوام مثل أن يروى: كان يمسح مرة ثم نقل عنه أنه يمسح ثلاثا، فهذا من باب تخصيص العموم»[1].

وقد سبق أن ذكرنا في باب (كان) أنّ سبق الفعل المضارع بـ (كان) قد يفيد الدلالة على اعتياد الأمر في الماضي، ووقوعه بصورة متكررة، نحو ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُۥ بِٱلصَّلَوٰةِ﴾ [مريم: ٥٥] أي كان مستمراً على هذا الفعل.

وقد يفيد أنه وقع مرة ولكن على أنه ماض مستمر في أثناء وقوعه، وليس معناه تكرر الحدث، نحو (كنت اقرأ ذات مرة في كتابي، فجاءني خالد) أي كنت مستمراً على القراءة وفي هذه الاثناء جاءني خالد، ونحو (كنت أسبح في النهر فطاردني تمساح) فليس في هذا ما يدل على تكرر الحدث.

فسبقُ الفعل المضارع بـ (كان) له دلالتان: تكرر الحدث ووقوعه أكثر من مرة، والدلالة الأخرى أن الحدث كان مستمراً في ذلك الأخبار.

وقد تفيد (كان) الإستمرار، إذا كان خبرها شرطاً، نحو قولنا: (كان محمد إذا سئل أعطى) ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥].

---

(١) «البرهان» (٤/ ١٢٥).

١٢- **الماضي المستمر المنقطع**: وذلك نحو قولنا «كان لا يزال يلهو». و«كان ما يزال يكتب له» ومعنى ذلك أنه كان مستمراً على اللهو، ثم انقطع عنه، وكذلك المثال الثاني فإنّ معناه أنه كان مستمراً على الكتابة له، ثم انقطع بخلاف الماضي المستمر، فإنه لا يفيد الأنقطاع.

١٣- **استمرار الفعل واتصاله بزمن الاخبار**: وذلك إذا دخل على المضارع فعل يفيد الإستمرار، نحو ما زال، وما برح، وما فتىء، وما أنفك، وبقي، وما إلى ذلك نحو (ما زال أخوك يكتب) و(بقي يدرس) أي هو بدا بالفعل في الماضي، ولا يزال الفعل مستمراً لم ينقطع حتى زمن التكلم.

غير أنّ هناك فرقاً بين الاستمرار في (ما زال) و(بقي)، فلا يصح إبدال أحد الفعلين بالآخر دوماً، وذلك أنّ (مازال) وأخواتها تفيد توقع الانقطاع في الغالب، بخلاف (بقي) وذلك أنك تقول لولدك مثلاً (ما زلت صغيراً) ومعناه أنك ستكبر، بخلاف ما لو قلت (بقيت صغيراً) فإنّه لا يفهم منه الانقطاع، وإنما هو إلى معنى الثبات والدوام على ما هو عليه أقرب.

وكذلك في المضارع، فإنّ قولنا (لا يزال صغيراً) يختلف عن قولنا (يبقي صغيراً) فإنّ الجملة الأولى يفهم منها أنه سيتغير ويكبر، بخلاف الثانية كما هو ظاهر.

١٤- **مقاربة حصول الفعل** وذلك إذا سبق الفعل المضارع بفعل يدل على المقاربة، كـ (كاد) و(أوشك) نحو (كاد يغرق) أي قرب من الغرق، ولم يغرق.

١٥- **رجاء حصول الفعل**: وذلك إذا سبق الفعل المضارع بفعل دال على الرجاء، نحو ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [محمد: ٢٢] ونحو (حرى الغيم أن ينقشع).

١٦- **شروع القيام بالفعل** أي بدء القيام به نحو أخذ يكتب وشرع يدرس.

١٧- **تلبس حصول الفعل بوقت من الأوقات** نحو (أصبح يهذي) و(أمسى يستطيع الحركة).

١٨- قد تؤخذ من الفاظ الأوقات أفعال للدلالة على الدخول في زمن معين وذلك نحو أفجر بمعنى دخل في الفجر وأصبح بمعنى دخل في الصباح وأظهر بمعنى دخل في الظهر وأعصر بمعنى دخل في العصر واسحر بمعنى دخل في السحر وانهر بمعنى دخل في النهار واليل بمعنى دخل في الليل وغير ذلك.

١٩- تقليل حصول الفعل وذلك إذا سبق الفعل بما يفيد التقليل نحو ربما وقلما نحو (ربما راجعه في شأن من شؤونه)، ونحو (ربما منّ الفتى وهو المغيظ المحقق)، ونحو (قلما زرته)، وربما أفاد لفظ القلة النفي، نحو (قلما صدت) بمعنى لم أصد كما سيأتي بيان ذلك.

أستعمالاته

١- **الأصل أن يستعمل الفعل للدلالة على معناه الأصلي** كقولنا (حضر محمد وجاء خالد).

٢- **وقد يستعمل الفعل ويراد به الإنشاء**، كقولنا بعت وأشتريت، وكقولنا غفر الله لك.

ومن ذلك ما يراد به الأمر، نحو (أجزأ امروء فداني بنفسه) و(أجاد أمرؤ أحسن إليك) أي ليحسن إليك، و(فقه امرؤ رغب عنك) أي ليرغب عنك، ومنه قول الإمام علي رضي الله عنه: (أجزأ أمرؤ قرنه آسى أخاه بنفسه)[1]، أي ليواس أخاه.

ومن ذلك ما يراد به الاغراء، وذلك نحو قولهم (كذب عليك العسل) أي الزم العسل. جاء في (**أمالي ابن الشجري**): «ومما جاء فيه لفظ الخبر، بمعنى الاغراء قول عمر رضوان الله عليه (ايها الناس كذب عليكم الحج والعمرة) معناه عليكم بالحج والعمرة، ومثله قول معقر بن حمار البارقي:

وذبيـــانيـــة أوصـــت بنيهـــا ... بـــأن كـــذب القـــراطـــف والقـــروف

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٤٩-٢٥٠).

أي عليكم بالقراطف، وهي القطف وبالقروف، فاغنموها.

والقروف أوعية من آدم يتخذ فيها الخلع، وهو لحم يقطع صغاراً ويحمل في السفر. . . (ومثله).

كـذب العتيـق ومـاء شـن بـارد إنْ كنـت سـائلتـي غبـوقـاً فـاذهبـي

كذب العتيق أي عليك بالعتيق، وهو التمر، و(الشن) القربة الخلق»[1].

٣- قد يطلق الفعل ويراد به مقاربته ومشارفته نحو ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣١]، «أي فشارفن انقضاء العدة»[2].

٤- وقد يطلق الفعل والمقصود به ارادته «واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ﴾ [النحل: ٩٨] ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾ [المائدة: ٦] ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن﴾ [آل عمران: ٤٧] ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾ [المائدة: ٤٢]. . . وفي الصحيح: إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل»[3].

والمعنى اذا اردت قراءة القرآن فاستعذ بالله، واذا اردتم القيام الى الصلاة فاغسلو وجوهكم، والاّ كان الغسل بعد القيام إلى الصلاة، والاستعاذة بعد قراءة القرآن، وهو غير مراد، ولا يصح.

٥- قد يجمد الفعل الماضي للدلالة على معنى معين، كالاستثناء كما في خلا وعدا، وللدلالة على النفي، نحو (قلما سرت) وقد يراد بذلك السير القليل، وقد يراد به نفي السير[4]، والتعجب، كما في قوله تعالى ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف: ٥]. والمدح، والذم، نحو نعم وبئس وساء، وغير ذلك من المعاني.

---

(١) «أمالي ابن الشجري» (١/ ٢٦٠-٢٦١).

(٢) «مغني اللبيب» (٢/ ٦٨٨).

(٣) «مغني اللبيب» (٢/ ٦٨٩).

(٤) انظر «الاصول لابن السراج» (٢/ ١٧٦).

الفعل المضارع

معنى المضارعة المشابهة، ويعنون بالمضارعة مشابهة الفعل المضارع للأسماء، فالمقصود بالفعل المضارع، الفعل المشابه للاسم.

ويعقد النحاة بينهما أوجهاً من المشابهة لسنا بصدد ذكرها الآن.

أزمنته:

يدل الفعل المضارع على أزمنة متعددة، أشهرها:

١- **الدلالة على الحال والإستقبال** نحو (هو يكتب) و(هو يقرأ) فقد يحتمل أن يقصد به الحال والإستقبال جاء في (المقتضب): «زيد يأكل) فيصلح أن يكون في حال أكل وان يأكل فيما يستقبل»[١].

وجاء في (**المفصل**): «ويشترك فيه الحاضر والمستقبل»[٢].

٢- **دلالته على الحال تنصيصاً**: وذلك في مواطن منها:

أ- إذا اقترن بظرف يدل على الحال كالآن والساعة والحين[٣]، نحو (هو يقرأ الآن) و(هو يكتب الساعة).

ب- إذا دخلت عليه لام الابتداء: نحو قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٦، ٧] وهذا رأي الكوفيين وذهب إليه الأكثرون[٤].

---

(١) «المقتضب» (٢/٢).
(٢) «المفصل» (٢/١٣٧).
(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٥٦)، «الهمع» (١/٨).
(٤) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٥١)، وانظر «الهمع» (١/٨)، «المغني» (١/٢٢٨).

وأعترض ابن مالك على ذلك، بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [النحل: ١٢٤] وقوله: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٣] فالفعلان يفيدان الإستقبال.

وأجيب أنه نزل المستقبل منزلة الحاضر المشاهد(١).

وهو نحو ما مر في تنزيل المستقبل منزلة الماضي، نحو: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الزمر: ٧١] و﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الزمر: ٦٨].

ويبدو لي أنها تفيد التوكيد كما يقول البصريون، أما تخصيصها المضارع بالحال ففيه نظر لما ورد في القرآن الكريم من دلالته على الإستقبال معها.

وصرفه إلى الحال في الآية يحتاج الى دليل، وكما هو الحال في دخولها على المستقبل مع غير الفعل المضارع نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ [الكهف: ٨] وقوله ﴿وَإِنَّا لَجَاعِلُونَ مَا عَلَيْهَا صَعِيدًا جُرُزًا﴾ [الكهف: ٨] وقوله ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ﴾ [الواقعة: ٥١، ٥٢].

جـ- نفيه بـ (ليس) أو (ما) أو (إنْ) عند الإطلاق نحو (ما خالد يكتب) و(ليس علي يقرأ)(٢) فإذا كانت هناك قرينة تصرف الفعل المضارع الى غير الحال، كان ذلك بحسبها نحو:

وليس يكون الدهر ما دام يذبل(٣).

و(ما محمد يسافر غدا). ومثله في غير المضارع (ليس خَلَق الله مثله) و﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨] وقوله ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الأنفطار: ١٦].

٣- دلالته على الإستقبال تنصيصاً. وذلك في مواطن منها:

---

(١) «المغني» (١/٢٢٨).
(٢) انظر «الهمع» (١/٨)، «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٥٦).
(٣) «الهمع» (١/٨).

أ- إذا اقترن بظرف يدل على المستقبل[١] نحو غداً أو بعد يومين ويوم القيامة نحو (يقضي الله بين عباده يوم القيامة).

ب- النصب: فإن الناصب يصرف الفعل إلى الإستقبال، نحو (ارغب في أن تزورني). جاء في (**الهمع**): «ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع الى الإستقبال»[٢]. وجاء فيه: «النواصب من مخلصات المضارع للاستقبال»[٣].

وجاء في (**المقتضب**) أن «حروف النصب إنما معناهن مالم يقع»[٤].

وقال ابن الناظم: «فلو كان المضارع بمعنى الحال وجب رفعه لأن فعل الحال لا يكون الامرفوعا»[٥].

وليس معنى هذا أن كل فعل مرفوع هو يدل على الحال، ولا كل فعل مستقبل يكون منصوبا، بل قد يكون المرفوع لغير الحال، وقد يكون الفعل المستقبل غير منصوب، نحو (سيحاسب الله الخلق).

جـ- إذا دخل عليه حرف تنفيس[٦] وهو السين أو سوف نحو ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا سَوْفَ نُصْلِيهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ٥٦]. وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [النساء: ٥٧].

د- إذا دخلت عليه نونان التوكيد[٧] كقوله تعالى ﴿ لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧] وقوله ﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾ [العلق: ١٥].

---

(١) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٥٦)، «الهمع» (١/٨).
(٢) «الهمع» (٢/٦).
(٣) «الهمع» (٢/٩).
(٤) «المقتضب» (٢/١١).
(٥) «شرح ابن الناظم» (٢٧٦).
(٦) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).
(٧) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).

هـ- إذا دخلت عليه اداة شرط[١] نحو ﴿إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ﴾ [الإسراء: ٥٤] (إن تزرني أكرمك) إلا (لو) الشرطية[٢] فإنها موضوعة للشرط في الماضي نحو (لو زارني لاكرمته):

وهذا هو الغالب. ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا وَّهُم مُّعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣] وقوله: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠] فهذا يحتمل المضي والإستقبال.

و- بعد (لو) المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩][٣]. وذهب بعضهم إلى أنه لا تخصص المضارع بالاستقبال، بدليل، قوله تعالى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦][٤].

ز- بعد (هل): وهي تخصص المضارع بالاستقبال غالباً، نحو (هل تسافر؟) بخلاف الهمزة نحو (أتظنه قائما)[٥]. ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] وقوله: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٥٩].

ح- إذا اقتضى طلباً كالأمر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي[٦]، نحو: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ [الطلاق: ٧] و(لا تخبره)، و(ليتني اجده) و﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦] و﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾ [النمل: ٤٦] و﴿يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [يوسف: ٩٢] و﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي ليرضعن.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).
(٢) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧).
(٣) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧).
(٤) انظر «الهمع» (١/٨).
(٥) «المغني» (٢/٣٥٠)، «الإيضاح للقزويني» (١/١٣٢).
(٦) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).

ط- إذا أقتضى وعداً أو وعيداً، نحو ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [المائدة: ٤٠] وكقولك واعداً (اكرمك وأحسنُ اليك)[١] و(أفعلُ ذلك).

ي- إذا اسند الى متوقع[٢]، نحو (يحاسب الله عباده) و﴿ أَنتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ [الزمر: ٤٦] و(تقوم القيامة).

وغير ذلك من الصوارف الى الإستقبال.

٤- الدلالة على حدث مستقبل بالنسبة الى حدث مستقبل قبله وذلك نحو قولك (سأذهب إليه وقد امتلأ المجلس بالحضور وأرد عليه) فالذهاب يكون بعد أمتلاء المجلس، وكلاهما مستقبل.

٥- دلالته على المضي وذلك في مواضع منها:

أ- اذا اقترن بـ (لم) أو (لما)[٣] نحو: ﴿ فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ﴾ [الأنفال: ١٧] وقوله: ﴿ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٤]. وقد أجتمعتا في قوله تعالى: ﴿ بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُۥ ﴾ [يونس: ٣٩].

ب- إذا دخلت عليه (لو) الشرطية، نحو: ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَآبَّةٍ ﴾ [النحل: ٦١] وهو غالب[٤].

جـ- إذا دخلت عليه (إذ)[٥]، نحو: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أي قلت. وقوله: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ ﴾ [الانفال: ٣٠] أي مكر.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).
(٢) «شرح الرضي» (٢/٢٥٦).
(٣) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).
(٤) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).
(٥) «شرح الرضي» (٢/٢٥٧)، «الهمع» (١/٨).

د- اذا دخلت عليه (قد) التقليلة، نحو (قد اترك القرن مصفراً أنامله) بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل[١].

وقد تأتي لغير المضي نحو (قد يشفى المريض).

هـ- إذا دخلت عليه (ربما): يقول النحاة لأنها مختصة بالدخول على الفعل الماضي فإذا دخلت على المضارع صرفت معناه الى المضي، وذلك كقول الشاعر[٢]:

ربمـــا تكـــره النفـــوس مـــن الأمـــر لـــه فـــرجـــة كحـــل العقـــال

وجعلوا من ذلك قوله تعالى ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحجر: ٢] والظاهر أنها ليست مختصة بالمضي، بل قد تدخل على المضارع في المعنى[٣]، فقوله (ربما تكره النفوس) ليس نصا في المضي، بل هو يحتمل الإستمرار والدلالة على الحقيقة، وكذلك قوله تعالى ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ يحتمل الإستقبال والله أعلم.

و- إذا وقع المضارع حالاً عامله فعل ماض[٤]، نحو (أقبل خالد يضحك) ونحو (فقدم الملك آنذاك يسعى الغلمان بين يديه).

ز- حكاية الحال الماضية: والمقصود بحكاية الحال الماضية أن تعبر عن الحدث الماضي بما يدل على الحاضر استحضاراً لصورته في الذهن كأنه مشاهد مرئيّ في وقت الأخبار، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَآءَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٩] فسَوْم فرعون بني إسرائيل سوء العذاب وتذبيح الأبناء أحداث ماضية، غير أنه عبر عنها بالفعل الذي يدل على الحال، وهو المضارع فقال (يسومونكم) و(يذبحون) وذلك لقصد احضار مشهد التعذيب أمام العين، فكأنك تشاهد آل فرعون بأيديهم المُدَى يذبحون الأبناء.

---

(١) «الهمع» (١/ ٨) وانظر «المغني» (١/ ١٧٤)- البيت (قد اترك القرن) عنده للتكثير وهو اولى.
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٥٧)، «الهمع» (١/ ٨).
(٣) انظر «المغني» (١/ ١٣٧).
(٤) «الهمع» (١/ ٩).

ومثله قوله تعالى ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَآءَ ٱللَّهِ مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٩١] فالقتل حصل فيما مضى الا ترى الى قوله ﴿مِن قَبْلُ﴾ ولكنه عبر عنه بالفعل المضارع أستحضاراً لهذه الصورة الشنيعة من قتل أنبياء الله، فخلع على المشهد صورة الحياة والحركة بجعله ماثلاً أمام عين الرائي.

جاء في (**المغني**): «أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لاحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الاخبار... ومثله ﴿ وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩] قصد بقوله سبحانه وتعالى ﴿فَتُثِيرُ﴾ [أحضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تبدو أولاً قطعا، ثم تتضام متقلبة بين أطوار، حتى تصير ركاماً»[1].

وجاء في (**البرهان**): «قوله ﴿ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩] أي (فكان) استحضاراً لصورة تكوته. وقوله ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ﴾ [البقرة: ١٠٢] أي ماتَلَتْ... وقوله ﴿فلم تقتلون انبياء الله من قبل﴾ أي فلم قتلتم؟»[2].

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]: «فإن قلت: هلا قيل: وفريقا قتلتم؟.

قلت: هو على وجهين: أن تراد الحال الماضية، لأن الامر فظيع فأريد استحضاره في النفوس وتصويره في القلوب.

وان يراد وفريقا تقتلونهم بعد لانكم تحومون حول قتل محمد ﷺ لولا أني أعصمه منكم»[3].

---

(١) «المغني» (٢/ ٦٩٠).

(٢) «البرهان» (٣/ ٣٧٣).

(٣) «الكشاف» (١/ ٢٢٦).

ونحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣] «فعبر بالماضي ثم قال ﴿فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ فعدل عنه الى المضارع ارادة لتصوير اخضرارها في النفس، وعليه قول ابن معد يكرب يصور شجاعته وجرأته:

فإني قد لقيت القرن أسعى بسهب كالصحيفة صحصحان

فآخذه فأضربه فيهوي صريعا لليدين وللجران»(١)

ح- وربما أفاد المضارع المضي في غير ذلك، وذلك نحو قوله:

أن يقتلوك فإن قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار

فقوله (أن يقتلوك) يفيد المضي، وذلك أن هذا الشعر قيل في رثاء يزيد بن المهلب.

ونحوه قوله:

فإن يهلك بَنّي فليس شيء على شيء من الدنيا يدوم

فقوله (أن يهلك) يفيد المضي، لأنهم قد هلكوا بدليل قوله:

كأن الليل محبوس دجاه فأوله وآخره مقيم

لمهلك فتية تركوا اباهم واصغر مابه منهم عظيم

ومن دلالته على المضي في غير الشرط، قول فارعة بنت شداد ترثي أخاها مسعودا: (٢)

ياعين بكّي لمسعود بن شداد بكاء ذي عبرات شجوه بادي

من لايذاب له شحم السديف ولا يجفو العيال اذا ماضُنّ بالزاد

ولا يحل إذا ما حل منتبذاً يخشى الرزية بين الماء والباد

---

(١) «حاشية ابن المنير على الكشاف» (١/ ٢٢٦) وانظر دلائل الإعجاز (١٦٠).

(٢) انظر «الإمالي للقالي» (٢/ ٣٢٤).

هـو الفتـى يحمـد الجيـران مشهـده عنـد الشتـاء وقـد همـوا بـاخمـاد

وكل هذه الأفعال تفيد المضي.

ومن دلالته على المضي في غير ما مر، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ قَالُوا۟ فِيمَ كُنتُمْ قَالُوا۟ كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ قَالُوٓا۟ أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُوا۟ فِيهَا ۚ﴾ [النساء: ٩٧] فهم لم يهاجروا، وقوله ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج: ٤٦] فهم لم يعقلوا بقلوبهم، فزمن (تهاجروا) و(تكون لهم قلوب) هو الماضي غير أنه لا يصح ابدال الفعل الماضي بهذين الفعلين، لأن المعنى سيتغير، ذلك أن المعنى في المضارع ههنا عدم الحصول، والمعنى في الماضي يفيد الحصول، فإنه لو قال (ألم تكن ارض الله واسعة فهاجرتم) لكان معنى ذلك أن الهجرة حصلت، وكذلك لو قال ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ [الحج: ٤٦]، لكان المعنى أنهم ساروا وكانت لهم قلوب يعقلون بها.

ونظير ذلك قوله تعالى ﴿أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ﴾ [الجاثية: ٣١] فإنه أثبت لهم الإستكبار، وكذلك قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٥] فقد أثبت لهم التكذيب، ونحوه قوله تعالى ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا وَلَبِثْتَ فِينَا مِنْ عُمُرِكَ سِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٨] فقد أثبت التربية واللبث فيهم.

ولو عطف بالفعل المضارع، لكان أيضا تقريراً معناه الأثبات، وذلك نحو قوله تعالى ﴿أَلَمْ نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعْكُم مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۚ﴾ [النساء: ١٤١] فالاستحواذ والمنع كلاهما حاصلان، وقوله ﴿أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ [الأعراف: ٢٢] فالنهي والقول حاصلان. وقوله: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ﴾ [الروم: ٩]، فهم ساروا ونظروا عاقبة الذين من قبلهم، ونحوه أن تقول (الم تشمتمني فتضربني) بالعطف فإن الضرب والشتيمة حاصلان، وعلى ذلك يكون معنى قولك (ألم يعنك فتعينه) بالنصب أن الاعانة بعد الفاء لم تحصل، فإن أحدهما أعان والآخر لم يعن، وان معنى قولك (ألم يعنك فأعنته) أن الاعانة حصلت

منهما جميعًا، وكذلك إذا قلت (الم يعنك فتعنه) بالعطف وهذه الازمنة كلها ماضية.

٦- الإستمرار التجددي: وذلك كقوله تعالى ﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥] وكقوله ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْيِۦ وَيُمِيتُ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ﴾ [البقرة: ٢٥٨] وقوله ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ تُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَتُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَتُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ وَتَرْزُقُ مَن تَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٢٦] فهذه الاحداث تتكرر باستمرار.

٧- الدلالة على الحقيقة من حيث هي غير مقيدة بزمن، وذلك كقوله تعالى ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ﴾ [البقرة: ٧٤] وكقوله ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥] وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] وقوله ﴿ٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَوْلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ ٱلنُّورِ إِلَى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧] ونحو قولنا (الإنسان يعجز) و(الحي يهرم) ونحو ذلك.

٨- الدلالة على أن الفعل حاصل وهو مستمر لم ينقطع، وذلك إذا سبق بفعل دال على الإستمرار نحو (لا يزال) و(لايبرح) نحو (لا يزال يكتب) أي هو يكتب وهو مستمر على ذلك ونحو قوله تعالى ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمْ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ ٱسْتَطَٰعُوا۟﴾ [البقرة: ٢١٧] أي هم قاتلوكم وسيبقون كذلك (حتى يردوكم عن دينكم أن استطاعوا). ونحو (هو يبقى يدرس) وقد بينا الفرق في باب الفعل الماضي بين (لا يزال) و(يبقى) في الدلالة على الإستمرار فلا داعي لاعادته.

٩- مقاربة حصول الفعل: وذلك نحو قولهم (يكاد المريب يقول خذوني) وقوله تعالى ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ﴾ [النور: ٣٥] وقوله ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ [الحج: ٧٢] وقوله ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾ [القلم: ٥١] وقول الشاعر:

يوشك من فر من منيته   في بعض غراته يوافقها

١٠- تلبس حصول الفعل بوقت من الاوقات، نحو (يمسي العامل متعباً ويصبح مستريحا).

١١- الدلالة على الدخول في زمن معين، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ ﴾ [الروم: ١٧-١٨] فمعنى (تصبحون) تدخلون في وقت الصبح ومعنى (تُظهرون) تدخلون في وقت الظهر.

١٢- تقليل حصول الفعل، وذلك إذا سبق الفعل المضارع بما يدل على التقليل وذلك نحو قولك (قد يصدق الكذوب) ونحو (قلمّا اراه).

أستعمالاته:

١- يستعمل الفعل المضارع للدلالة على معناه، وهو وقوع الحدث في الحال، أو في الإستقبال، وهذا هو الأصل نحو (ادرسُ كل يوم) و(أنا أقوم بواجبي).

٢- قد يخرج الى الانشاء وذلك كما في الدعاء، نحو ﴿ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [يوسف: ٩٢] و(يرحمك الله).

والأمر، نحو ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] أي ليتربصن. ﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] أي ليرضعن، وقد أخرج الأمر مخرج الخبر للدلالة على أنهن يفعلن ذلك أمتثالاً لأمر الله، وهذا شأنهن. وهو أبلغ من صريح الأمر، ونظير هذا قولنا (تذهب الى فلان وتخبره كذا وكذا) على معنى اذهب إليه، وهو الطف من الأمر الصريح، إذ لا يراد أحياناً المواجهة بالامر بل يخرج مخرج الخبر تلطفاً بالسامع اواكراماً له، جاء في (**شرح شذور الذهب**) في قوله تعالى ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقوله ﴿ ۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] «وهذان الفعلان خبريان لفظاً، طلبيان معنى، ومثلهما (يرحمك الله)،

وفائدة العدول بهما عن صيغة الأمر التوكيد، والاشعار بانهما جديران بأن يتلقيا بالمسارعة، فكأنهن امتثلن فهما مخبر عنهما بموجودين[(١)]».

والنهي، نحو قوله تعالى ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٤] بمعنى لا تسفكوا، ونحو (لا يكرهُ المرء في الدين) بالرفع، ومعناه النهي أي لا تكرهوا، وقد أخرج مخرج، الخبر للدلالة على أن هذا هو الوضع الطبيعي، وان هذا هو الذي يحصل، جاء في **(الكشاف)** في قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَاءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]: «لا تعبدون- أخبار في معنى النهي كما تقول: تذهب الى فلان تقول له كذا، تريد الأمر وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي لأنه كأنه سورع الى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه[(٢)]».

جاء في **(البرهان)**: «وقال النووي في شرح مسلم في باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وقوله ﷺ (لا يخطبُ الرجل على خطبة أخيه ولا يسوم على سوم أخيه) هكذا هي في جميع النسخ (ولا يسوم) بالواو (ولا يخطب) بالرفع وكلاهما لفظ الخبر والمراد به النهي، وهو أبلغ في النهي، لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه، والنهي قد يقع مخالفته، فكأن المعنى: عاملوا هذا النهي معاملة خبر الحتم[(٣)]».

٣- **يستعمل للدلالة على مشارفة وقوع الفعل** كما مر في الماضي، نحو قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِم﴾ [البقرة: ٢٤٠] أي والذين يشارفون الموت، وترك الأزواج يوصون وصية[(٤)].

٤- **ارادة الفعل** نحو (متى تقم الى الصلاة فتوضأ) والمعنى متى اردت القيام الى الصلاة والا كان الوضوء بعد القيام الى الصلاة، ونحو (متى تقرأ القرآن فاستعذ بالله) أي اذا اردت ذلك.

---

(١) «شرح شذور الذهب» (٦٩) وانظر «البرهان» (٢/ ٣٢٠).
(٢) «الكشاف» (١/ ٢٢٤).
(٣) «البرهان» (٣/ ٣٥٢).
(٤) «المغني» (٢/ ٦٨٨).

حروف النصب

أنْ

وهي حرف مصدري[١] يدخل على الفعل الماضي، نحو ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ [الزخرف: ٥] وعلى الأمر، نحو (ناديته بأن احضر). ويدخل على الفعل المضارع فينتصب بعده ويصرفه إلى الإستقبال[٢]، شأن النواصب الأخرى[٣].

جاء في (**المقتضب**): «فمن هذه الحروف- يعني الحروف التي تنصب الافعال- (أن) وهي والفعل بمنزلة مصدره، إلاّ أنه مصدر لا يقع في الحال إنما يكون لما لم يقع إن وقعت على مضارع، ولما مضى إن وقعت على ماض»[٤].

وجاء فيه أيضا: «ولا تقع مع الفعل حالاً، لأنها لما لم يقع في الحال، ولكن لما يستقبل»[٥].

تقول: (كتبت إليه أنْ لا تقلْ ذاك، وكتبت إليه أن لا يقول ذاك، وكتبت إليه أن لا تقولُ ذاك، فأما الجزم فعلى الأمر، وأما النصب فعلى قولك لئلا يقول ذاك، واما الرفع فعلى قولك: لأنك لا تقول ذاك، أو بأنك لا تقول ذاك، تخبره بأنّ ذا قد وقع من أمره»[٦].

---

(١) سبق أن رجحنا أنها في نحو (عسى محمد أن يقدم) ليست مصدرية بل هي للاستقبال فقط.

(٢) «شرح الرضي على الكافية» (٢/٢٦٢).

(٣) انظر «الهمع» (٢/٦، ٢/٩)، «الرضي على الكافية» (٢/٥٧).

(٤) «المقتضب» (٢/٦).

(٥) «المقتضب» (٢/٣٠).

(٦) «سيبويه» (١/٤٨١).

وجاء في (**معاني القرآن**) للفراء، في قوله تعالى: ﴿ءَايَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ ٱلنَّاسَ﴾ [آل عمران: ٤١]: «اذا اردت الإستقبال المحض نصبت (تكلم) وجعلت (لا) على غير معنى (ليس)، وإذا أردت: آيتك أنك على هذه الحال ثلاثة أيام رفعت فقلت: أن لا تكلِّمُ الناس، ألا ترى انه يحسن أن تقول: آيتك انك لا تكلِّم الناس ثلاثة أيام، إلاّ رمزاً»[١].

وتقع بعد لفظ دال على معنى غير اليقين[٢]، نحو أرجو، واخاف، وأخشى، وأطمع، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِىٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِى خَطِيٓـَٔتِى يَوْمَ ٱلدِّينِ﴾ [الشعراء: ٨٢].

أما الداخلة بعد أفعال اليقين والمنزّلة منزلتها، فهي أنْ المخففة من الثقيلة نحو (عملت أن لا يقدم) برفع يقدم، ولا يصح نصبه، لأنها بعد فعل دال على اليقين.

جاء في (**الكتاب**): «وذلك قد علمت أن لا يقولُ ذاك، وقد تيقنت أن لا تفعلُ ذاك كأنه قال أنّه لا يقول وانك لا تفعل، وليست (أن) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع، لأن ذا موضع يقين وايجاب»[٣].

وجاء في (**المقتضب**): «أما ما كان من العلم فإن (إنْ) لا تكون بعده إلاّ ثقيلة، لأنه شيء قد ثبت واستقر وذلك قولك: (قد علمت أن زيداً منطلق) فإنْ خففت، فعلى ارادة التثقيل، والإضمار، تقول: قد علمت أن سيقوم زيد ترد أنه سيقوم زيد»[٤].

وقد تجيء الناصبة بعد العلم، على أن لا يراد به اليقين، وذلك نحو قولك: (ما على إلاّ أن تخبرَه) بالنصب، أي لا أرى إلاّ أن تخبره.

---

(١) «معاني القرآن» (١/ ٢١٣).

(٢) «المغني» (١/ ٢٧-٢٨)، «الهمع» (٢/ ٢) وانظر سيبويه (١/ ٤٨١).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨١).

(٤) «المقتضب» (٣/ ٧و٢/ ٣٠) وانظر «المغني» (١/ ٣٠)، التسهيل (٢٢٨)، «الهمع» (٢/ ٢).

فإذا قلت (ما أعلم إلاّ أن تخبرُه) بالرفع كان المعنى أنا أعلم أنك تخبره، فبالنصب يكون المعنى أنك ترى ضرورة أخباره، وبالرفع، يكون المعنى أنك تعلم أنه يخبره أي هو قائم باخباره فعلا، فبالنصب هو لم يخبره، وبالرفع هو يخبره.

قال سيبويه: «وتقول: ما علمت إلاّ أن تقومَ وما أعلم إلاّ أن تأتيَه إذا لم ترد أن تخبر أنك قد علمت شيئا كائنا البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الإشارة كما تقول: أرى من الرأي أن تقوم، فأنت لا تخبر أنّ قياماً ثبت كائنًا، أو يكون فيما يستقبل البتة، فكأنه قال: لو قمتم. فلو أراد غير هذا المعنى لقال: ما علمت إلاّ أن سيقومون»[1].

غير أن الذي يبدو لي أنها تصرف زمن الفعل المضارع الى الاستقبال غالباً، كما سبق أنْ قلت في موطن سابق، وقد تأتي لغير الأستقبال، وذلك نحو قوله تعالى ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾ [البروج: ٨] فإنهم مؤمنون في الحال، ولا يراد به الإستقبال. ونحو قوله: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨] وهو بقولها مستديماً لها. ونحو قوله ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١] وقوله ﴿تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢] وهم لا يجدون في الحال، وقد يجدون في المستقبل، وغير ذلك من الآيات الكثيرة.

وقد ذهب قسم من النحاة الى أنها قد تأتي للتعليل، نحو قوله تعالى:

﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢] وقوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦] وقوله ﴿وَأَلْقَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِيَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥].

جاء في (المقتضب): «والحذف مع (ان) وصلتها مستعمل في الكلام لما ذكرت لك من انها علة لوقوع الشيء[2]».

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٨٢) وانظر الجمل للزجاجي (٢٠٦).

(٢) «المقتضب» (٣/ ٢١٤).

وجاء في (**الهمع**) في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ ﴾ [العنكبوت: ٣٣] وقال الأستاذ أبو علي دخلت (يعني أنْ) منبهة على السبب، وأنّ الاساءة كانت لاجل المجيء، لأنها قد تكون السبب في قولك (جئت أن تعطي) أي للاعطاء.

قال أبو حيان وهذا الذي ذهب إليه لا يعرف كبراء النحويين[1]».

وقد ذكر الزركشي في (**البرهان**) من حروف العلة اللام وكي وأن[2].

والجمهور لا يرون أنها تأتي للتعليل بل يتأولون ذلك.

وللنحاة فيما ورد منها للتعليل، ثلاث طرائق مشهورة.

الأولى: رأي البصريين وهو تقدير محذوف، نحو كراهة، أو مخافة، أو حذار، وما إلى ذلك مما يستقيم به المعنى، ففي قوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾ [النساء: ١٧٦]، يقدرون كراهة أن تضلوا وكذلك في نحو قوله ﴿ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ [النحل: ١٥].

الثانية: رأي الكوفيين وهو أنها تكون بمعنى (لئلا) وذلك نحو قوله تعالى ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ ﴾ [النساء: ١٧٦] أي لئلا تضلوا، وقوله ﴿ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ ﴾ [النحل: ١٥] أي لئلا تميد بكم.

أو يكون ذلك على تقدير لام محذوفة قبل (أن) و(لا) بعدها[3].

الثالثة: تقدير لام التعليل، وذلك في نحو ﴿ يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ ﴾ [الممتحنة: ١] وقوله: ﴿ وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [البروج: ٨] وقوله ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ ﴾ [غافر: ٢٨][4].

---

(١) «الهمع» (٢/ ١٨).

(٢) «البرهان» (٣/ ٩٢-٩٦).

(٣) انظر «المغني» (١/ ٣٦)، «الهمع» (٢/ ١٩)، «البرهان» (٣/ ٩٧).

(٤) انظر «المغني» (١/ ٣٦)، «الكشاف» (٣/ ٥١، ٣/ ٢١٩).

والحق أنها تأتي للتعليل، وذلك لأن ذكرها يؤدي في التعليل معنى لا يؤديه حذفها واستبدال غيرها بها أحيانا، وأنه قد يضعف أحيانا تخرجها على الطرائق المشهورة، وذلك نحو قوله تعالى ﴿ أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، ونحو قولهم (أعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها).

فأنه لا يصح تقدير (كراهة ان تضل أحداهما فتذكر أحداهما الاخرى)، وذلك لأن (تذكّر) معطوف على (أن تضل) فيكون المعنى على هذا كراهة التذكير أيضاً، لأن المعنى (كراهة الضلال فالتذكير) ومثل ذلك قولك: (إني أكره أن تأتيني فأردَّك) أي تكره أتيانه فردّه، ومعنى ذلك أنك تكره الاتيان والردّ جميعاً.

ومثل هذا قولهم (اعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه بها) فإذا قدرت: مخافة أن يميل الحائط فادعمه بها، كان المعنى مخافة ميلان الحائط والدعم، فالميلان مخوف والدعم مخوف أيضا لأنه معطوف عليه.

والزمخشري قدرها (ارادة أن تضل احداهما فتذكر أحداهما الاخرى) فيكون الضلال على هذا مرادا، وقد اعتذر الزمخشري عن ذلك بقوله: «لما كان الضلال سبباً للاذكار والاذكار مسببًا عنه وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما واتصالهما كانت ارادة الضلال المسبب عنه الاذكار ارادة للاذكار، فكأنه قيل: ارادة أن تذكر احداهما الأخرى أن ضلت، ونظيره قولهم (اعددت الخشبة أن يميل الحائط فأدعمه) و(اعددت السلاح أن يجيء عدو فأدفعه)»[1].

وجعل الضلال مراداً لله لا ينفك عن ضعف، ثم أنه لا يؤدي شيء آخر مؤداها في التعليل فأنك إذا ابدلت المصدر الصريح بها على تقدير الزمخشري، رأيت أنه لا يؤدي المعنى المقصود، فلو قلت (لارادة الضلال فالتذكير) لم يؤد المعنى كما هو ظاهر.

---

(١) «الكشاف» (١/ ٣٠٤).

وكذا اذا قدرت (لئلا) فإن المعنى يكون غير مستقيم أيضاً، فإذا قلت (لئلا تضل أحداهما فتذكر احداهما الاخرى) كان المعنى أن سبب التذكير عدم الضلال، لأن الضلال منفي، وكذا قولهم (اعددت هذه الخشبة لئلا يميل الحائط فأدعمه بها) فإن المعنى يكون على ذلك أن سبب الدعم عدم الميل، أي حتى اذا لم يمل دعمته، وهو عكس المعنى المراد، في حين أن المعنى أنك تخشى ميلان الحائط، فأعددت له الخشبة حتى إذا مال دعمته بها.

جاء في (**المقتضب**): «اعددت هذا أن يميل الحائط فأدعمه، ولم يعدوه طلبًا لأن يميل الحائط ولكنه أخبر بعلة الدعم، فاستقصاء المعنى إنما هو: أعددت هذا، لأن أن مال الحائط دعمته»[١].

أو يكون العطف بقصد النفي، كالمعطوف عليه، نحو قولك: (لئلا تنهاه وتزجره) أي ولئلا تزجره، فيكون المعنى غير مستقيم أيضا، لأن الفعلين منفيان، فيكون المعنى في الآية لئلا تضل، فلا تذكّر، وهو عكس المراد.

وعلى هذا فالتوجيهان باطلان أو ضعيفان.

جاء في (**البرهان**): «فإن قيل: كيف يستقيم الطريقان في قوله «أن تضل أحداهما فتذكر أحداهما الأخرى» فإنك إذا قدرت (لئلا تضل أحداهما) لم يستقم عطف (فتذكّر) عليه. وان قدرت (حذار أن تضل أحداهما) لم يستقم العطف أيضا لأنه لا يصح أن تكون الضلالة علة لشهادتهما.

قيل: بظهور المعنى يزول الأشكال، فإن المقصود اذكار احداهما الاخرى اذا ضلت ونسيت، فلما كان الضلال سببا للاذكار، جُعل موضع العلّة.

تقول: (اعددت هذه الخشبة أن يميل الحائط فادعمه بها) فإنما أعددتها للدعم لا للميل، واعددت هذا الدواء أن أمرض فأداوي به ونحوه[٢]».

---

(١) «المقتضب» (٣/ ٢١٥)، وانظر «سيبويه» (٤٣٠).

(٢) «البرهان» (٣/ ٩٧-٩٨).

والطريقة الثالثة: تقدير لام التعليل، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]، و﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، أي لأن تؤمنوا ولأن تؤمنوا ولأن يقول ربي الله.

وهذا التقدير صحيح مع ذكر (أن)، ولكن لا يصح تقدير اللام وحدها من دون ذكر (أن)، فلا يصح أن تقول (يخرجون الرسول واياكم لتؤمنوا بالله ربكم) ولا(أتقتلون رجلا ليقول ربي الله) مع أن اللام عندهم على تقدير (أن)[1] فإن قولنا (جئت لا ستفيد) تقديره عند النحاة (جئت لأن استفيد) فمعنى قولنا: (يخرجون الرسول واياكم لتؤمنوا)، أنّ المخاطبين والرسول غير مؤمنين وانهم يخرجونهم حتى يؤمنوا. فمعناها باللام أنهم غير مؤمنين ومعناها بـ (أن): أنهم مؤمنون.

وكذلك قوله ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّىَ ٱللَّهُ﴾ [غافر: ٢٨]، فإنه لا يصح أن تقول للمعنى نفسه (أتقتلون رجلا ليقول ربي الله) مع أن اللام على تقدير (أن) وأنّ من الجائز اظهارها كما يقول النحاة.

فإن المعنى بـ (أن): اتقتلونه لأنه يقول ربي الله: أي أن سبب القتل هو قوله (ربي الله) ومعناها باللام أنهم يقتلونه حتى يقولها، فمعناها بأن، أنه يقولها، ومعناها باللام، أنه لا يقولها.

فأنت ترى إنّ ذكر (أن) يؤدي معنى في التعليل لا يؤديه حذفها وابدال غيرها بها.

فالذي يترجح أنها للتعليل، والله أعلم، وقد سبق شيء من هذا في موطن سابق.

زيادة (لا) بعدها:

تزاد (لا) بعد (أن) توكيدا، قال سيبويه: «وأما (لا) فتكون كـ (ما) في التوكيد واللغو، قال الله عزّ وجل ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩] أي لأن يعلم»[2].

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٢١٠).

(٢) «كتاب سيبويه» (٢/ ٣٠٦).

ولا تأتي توكيدا إلاّ في الموطن الذي يؤمن اللبس فيه.

جاء في (الأصول): «ولا تكون توكيدا إلاّ في الموضع الذي لا يلتبس فيه الإيجاب بالنفي من أجل المعنى»[1].

ومن ورودها زائدة مؤكدة في القرآن الكريم، قوله تعالى ﴿قَالَ يَٰهَٰرُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ أَلَّا تَتَّبِعَنِ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِى﴾ [طه: ٩٢-٩٣] والمعنى ما منعك أن تتبعني؟ ولو لم تقدرها زائدة للتوكيد لكان المعنى: ما منعك من عدم اتباعي؟ أي هو يحاسبه على أتباعه في حين أن المعنى: ما منعك من أتباعي، أي لمَ لم تتبعني؟ فـ (لا) زائدة للتوكيد، ومثله قوله تعالى مخاطبا ابليس ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢] والمعنى ما منعك أن تسجد؟ وإلا كان إبليس ساجداً ويكون محاسباً على سجوده، لأنه سيكون المعنى: ما منعك من عدم السجود؟ أي لم سجدت؟ في حين أن المعنى هو: ما منعك من السجود أي: لم لم تسجد؟ يدل على ذلك قوله تعالى في سورة (ص): ﴿قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥] من دون (لا).

فزيدت (لا) في الأعراف توكيداً، ولم تزد في (ص) وذلك أنّ المقام يقتضي أن يكون كل في موضعه، وسياق كل من القصتين يوضح ذلك.

قال تعالى في سورة الأعراف:

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُواْ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ قَالَ ٱخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُومًا مَّدْحُورًا لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأعراف: ١١-١٩].

---

(١) «الأصول» (٢/ ٢٢٠).

وقال في سورة (ص):

﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [ص: ٧١-٨٥].

وبالنظر في سياق كل من السورتين يتضح سبب زيادة (لا) في الأعراف، دون سورة (ص)، فإنّ التوكيد في سورة الأعراف أكبر، فاقتضي ذلك أنْ يؤتي بـ (لا) الزائدة المؤكدة، يدل على ذلك بدؤه القصة في سورة الأعراف بقوله (ولقد خلقناكم) و(لقد) مؤكدان هما اللام و(قد)، وهي أعني (لقد) جواب قسم عند النحاة، والقسم توكيد بخلاف القصة في (ص)، فإنها تبدأ بقوله: (وإذ قلنا).

ثم أنّ المؤكدات في قصة الأعراف أكثر (لقد، وزيادة (لا)، أنك من الصاغرين، أنك من المنظرين، لأقعدن، لآتينهم، لأملأن جهنم منكم أجمعين، وقاسمهما إني لكما لمن الناصحين) فناسب ذلك المجيء بـ (لا) الزائدة المؤكدة.

ثم أن مقام السخط والغضب في قصة الأعراف أكبر، فناسب ذلك الزيادة في التوكيد والغلظة في القول، ويدل على ذلك أمور منها:

أنه طوى إسمه فلم يذكره في (الاعراف)، فقال (قال ما منعك ألا تسجد) في حين ذكر إسمه في (ص) فقال: (قال يا إبليس ما منعك إن تسجد).

ويدلُّ على ذلك صيغة الطرد في (الأعراف) قال (فاهبط منها فما يكون لك أن تتكبر فيها فاخرج أنك من الصاغرين) فقد كرر الطرد مع الصغار، (فاهبط) (فاخرج أنك من الصاغرين) وكرر الطرد مرة أخرى في الآية ١٨ قائلا (قال أخرج منها مذؤوما مدحورا).

وليس كذلك في سورة (ص)، فإنه قال (قال فأخرج منها فانك رجيم وان عليك لعنتي الى يوم الدين).

ومما يدل أيضا على أن مقام السخط في قصة الأعراف اكبر، هو عدم التبسط مع إبليس في الكلام، بخلاف آيات (ص)، وإن عدم التبسط في الكلام مما يدل على السخط الكبير يدل على ذلك، أنه قال في (الأعراف) ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف: ١٢].

وقال في (ص): ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٣٨].

وقال في (الأعراف): ﴿قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ﴾ [الأعراف ١٥].

وقال في (ص): ﴿قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ. إِلَىٰ يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ﴾ [ص: ٨٠-٨١]. فزاد الفاء وزاد (إلى يوم الوقت المعلوم).

وقال في (الأعراف): ﴿قَالَ أَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ١٤].

وقال في (ص): ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِي إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [الأعراف: ٧٩]، فزاد (رب) والفاء.

فإنه لما كان المقام مقام تبسط في الكلام، تبّسط هو أيضا بخلاف آية الأعراف، فإنه لما كان مقام سخط كبير، حذف التبسط، وجَعل الكلام على أوجز صورة، ولكل مقام مقال.

ثم إن القصة في (الأعراف) أطول مما هي في (ص)، فناسب ذلك زيادة (لا) أيضا فيها دون (ص).

وهناك جانب فني آخر حسّن زيادة (لا) في الأعراف دون (ص)، وهو أن سورة الأعراف تبدأ بـ (المص) وقد أنتبه القدامي الى أن الحروف المقطعة التي تبدأ بها السور يكثر ترديدها في السورة بصورة أكثر وأوضح من غيرها[١].

---

(١) انظر «بدائع الفوائد» (٣/١٧٣).

فناسب زيادة (لا) وهي لام والف مع السورة التي تبدأ بألف ولام، دون التي لم تبدأ بهما والله أعلم.

ثم أن جو السورة في الأعراف، يختلف عنه في (ص)، مما حسّن تأكيد السجود في (الأعراف) دون (ص)، فإنه من الواضح لدارس القرآن أن لكل سورة من سوره جوّاً معيناً بسيطر عليها، ولعل الله ييسر لنا فرصة البحث في هذا الموضوع.

فإن مشتقات السجود كالمسجد، والساجدين، ونحوها ترددت في سورة (الأعراف) تسع مرات بخلاف سورة (ص) فإنّها لم تذكر، إلاّ ثلاث مرات.

فقد جاءت مشتقات السجود في الأعراف في المواطن الآتية:

١- ﴿ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِآدَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ [الأعراف: ١١].

٢- ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٢].

٣- ﴿ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٢٩].

٤- ﴿ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف: ٣١].

٥- ﴿ وَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴾ [الأعراف: ١٢٠].

٦-﴿ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [الأعراف: ١٦١].

٧- وختم السورة بقوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩ ﴾ [الأعراف: ٢٠٦].

في حين لم ترد مشتقات السجود في سورة (ص) الاّ في هذا الموطن، وهي قوله:

١- ﴿ فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾ [ص: ٧٢].

٢-﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ . إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ ﴾ [ص: ٧٣-٧٤].

٣-﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ﴾ [ص: ٧٥].

فقد ترددت مشتقات السجود في الأعراف في هذه القصة وحدها أربع مرات، وفي سورة (ص) ثلاث مرات.

فناسب ذلك أن يؤكد السجود في الأعراف دون (ص) والله أعلم.

اذن

إذن جواب وجزاء[١]. يقول الرجل: سأزورك، فتقول: إذن أحسنَ إليك، فأنت أجبته وجعلت إحسانك إليه جزاء لزيارته، فالاحسان مشروط بالزيادة، فكانت (اذن) هنا جوابا وجزاء.

جاء في (المفصل): «يقول الرجل: أنا آتيك، فتقول: أذن أكرمك، فهذا الكلام قد أجبته به وصيّرت أكرامك جزاء له على أتيانه.

وقال الزجاج: تأويلها أن كان الأمر كما ذكرت، فإني اكرمك[٢]».

وقد تتمحض للجواب فلا يكون فيها مجازاة، وذلك نحو أن يقال لك: أنا أحبك، فتقول: اذن أظنك صادقا، فلا مجازاة هنا[٣].

وينتصب بعدها الفعل المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالها بالفعل[٤].

ومعنى التصدير أن تقع في أول الجملة، نحو قولك لمن قال لك: سأزورك، إذن أكرمك، بالنصب لا غير لأنها وقعت في أول الكلام، وكان الكلام مبنياً عليها.

---

(١) «كتاب سيبويه» (٢/٣١٢).

(٢) «المفصّل» (٢/٢١٦).

(٣) «المغني» (١/٢٠).

(٤) انظر «المغني» (١/٢١).

فإذا لم يعتمد الكلام عليها، بل كان ما بعدها من تمام ما قبلها الغيت، وذلك في ثلاثة مواضع[١]:

الأول: أن يكون ما بعدها خبراً لما قبلها، نحو (أنا إذن أكرمك) و(إني إذن أحسن إليك) فهنا يجب رفع الفعل لفوات التصدير، وذلك أنّ الفعل فيهما معتمد على ما قبلها فهو خبر لهما، ووقعت (إذن) معترضة بين المبتدأ والخبر[٢]، كأنك قلت: أنا أكرمك إذن.

الثاني: أن يكون جزاء للشرط الذي قبلها، نحو (إن تأتني إذن أكرمك) فأكرمك مجزوم لأنه جواب الشرط، وهي معترضة بين الشرط والجواب، وليس الكلام معتمداً عليها.

الثالث: أن يكون جواباً للقسم الذي قبلها، نحو (والله إذن لأخرجن) فـ (لأخرجن) جواب القسم وهي معترضة بين القسم والجواب، وقد بني الكلام على القسم، وكذلك قولك (والله إذن لا أخرج) بالرفع فلا يجوز النصب هنا لأنه جواب للقسم بخلاف ما إذا قدمتها، فقلت (إذن والله أكرمك) فإن الفعل ينتصب بعدها، وذلك لأن الكلام مبني عليها، وكان اليمين معترضاً.

جاء في (**كتاب سيبويه**): «ومن ذلك أيضاً قولك (إن تأتني إذن آتك) لأن الفعل ههنا معتمد على ما قبل (إذن)... ومن ذلك أيضاً (والله إذن لا أفعل) من قبل أن (أفعل) معتمد على اليمين، و(إذن) لغو وليس الكلام ههنا بمنزلته، إذا كانت (إذن) في أوله لأن اليمين ههنا الغالبة، ألا ترى أنك تقول إذا كانت (إذن) مبتدأة (إذن والله أفعل) لأن الكلام على إذن، و(والله) لا يعمل شيئاً.

ولو قلت (والله إذن أفعلَ) تريد أن تخبر أنك فاعل، لم يجز كما لا يجوز (والله أذهب إذن) إذا أخبرت أنك فاعل، فقبح هذا يدلك على أن الكلام معتمد على اليمين»[٣].

---

(١) أنظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٤-٢٦٥)، «المفصل» (٢/ ٢١٦).

(٢) أنظر «شرح شذور الذهب» (٢٩٠).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١١-٤١٢).

وجاء في (المقتضب): «والموضع الذي لا تكون فيه عاملة البتة قولك: (إن تأتني إذن آتك) لأنها داخلة بين معمول ومعمول فيه.

وكذلك إن كانت في القسم، بين المقسم به والمقسم عليه، نحو قولك: (والله إذن لا أكرمك) لأن الكلام معتمد على القسم، فإن قدمتها كان الكلام معتمداً عليها، فكان القسم لغواً نحو (إذن والله أضربَك)، لأنك تريد (إذن أضربك والله).

فالذي تلغيه لا يكون مقدماً، إنما يكون في أضعاف الكلام، ألا ترى أنك لاتقول (ظننت زيد منطلق)، لأنك إذا قدمت الظن، فإنما تبني كلامك على الشك»[1].

فهي- كما ترى- نظيرة (ظننت) واخواتها، فكما أن (ظننت) إذا أعتمد الكلام عليها أعملت، وإذا لم يبن الكلام عليها الغيت، كذلك (إذن) إذا أعتمد الكلام عليها أعملت، وإذا لم يعتمد الكلام عليها الغيت.

فإذا وقعت في أول الكلام، كان الكلام مبنياً عليها، وإذا توسطت أو تأخرت، كانت معترضة ملغاة.

جاء في (المقتضب): «أعلم أن (إذن) في عوامل الأفعال كـ (ظننت) في عوامل الأسماء، لأنها تعمل وتلغى كـ (ظننت)، ألا ترى أنك تقول: (ظننت زيداً قائماً) و(زيد ظننت قائم) إذا أردت: زيد قائم في ظني، وكذلك (إذن) إذا أعتمد الكلام عليها نصب بها، وإذا كانت بين كلامين أحدهما في الآخر عامل الغيت، ولا يجوز أن تعمل في هذا الموضع، كما تعمل (ظننت) إذا قلت (زيداً ظننت قائماً) لأن عوامل الأفعال لا يجوز فيها التقديم والتأخير، لأنها لا تتصرف»[2].

فإن كان ما قبلها واواً أو فاء، جاز نصب الفعل بعدها ورفعه بأعتبارين مختلفين، وذلك نحو قولك: (أنا أزورك وإذن أنفعك) فهنا يجوز في (أنفعك) الرفع والنصب،

---

(١) «المقتضب» (٢/ ١١).

(٢) «المقتضب» (٢/ ١٠)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٠-٤١١).

فالرفع على أنه معطوف على (أزورك) الذي هو الخبر وكانت (إذن) معترضة كأنك قلت: أنا أزورك وأنفعك إذن، أو علي أنك تنفعه الآن في المستقبل أي أنك قائم بنفعه، لأنها لا ينتصب الفعل بعدها إلاّ إذا كان مستقبلاً.

والنصب على أنه جملة مستأنفة وليست خبراً، بل هي جملة مصدرة بإذن تنوي، بها نفعة في المستقبل.

جاء في (شرح ابن يعيش): «أن يكون ما قبلها واواً أو فاء فيجوز أعمالها والغاؤها وذلك قولك (زيد يقوم وإذن يذهب) فيجوز ههنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفين، وذلك إنك إن عطفت (وإذن يذهب) على (يقوم) الذي هو الخبر، الغيت (إذن) من العمل وصار بمنزلة الخبر، لأن ما عطف على شيء صار واقعاً موقعه، فكأنك قلت: (زيد إذن يذهب) فيكون قد أعتمد ما بعدها على ما قبلها لأنه خبر المبتدأ، وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة، وصار في حكم ابتداء كلام، فأعمل لذلك ونصب به»[١].

ونحوه قولك: (إن تأتني آتك وإذن أكرمك) فإن شئت رفعت (أكرمك)، وإن شئت نصبته، وإن شئت جزمته، وذلك بحسب المعنى والقصد، فالجزم على أنه معطوف على الجواب، فهو جواب مثله، والمعنى أن تأتني آتك وأكرمك، إذن فالاتيان والإكرام مشروطان باتيانه هو، وإن نصبت فليس على أنه عطف على الجواب، بل على أنه جملة مستقلة، والمعنى أنه سيكرمه في المستقبل، وليس ذلك مرتبطاً بالجواب، والمعنى أنك أن تأتني آتك ثم أخبرته بأنك ستكرمه في المستقبل، ونحوه أن تقول (من يُعنْ ذا حاجة يعنه الله وإذن أعينك) فـ (إذن أعينك) لا تصلح جواباً للشرط، إذ لا يصح أن يقال: من يعن ذا حاجة إذن أعينك، فهي مستأنفة وحكم الفعل بعدها النصب، ونحوه (خالد سيأتي واذن أصرفك) لأن (أصرفك) لا يصح أن يكون خبراً عن (خالد).

---

(١) «شرح ابن يعيش» (٧/١٦).

ونحوه (كلما زرته أحسن وفادتي وإذن أكرمه) فإن جملة (إذن أكرمه) لا تصلح جواباً لكلما لأن جوابها ماض، والمعنى ليس عليه أيضاً.

والرفع على أنها ملغاة والمعنى (أن تأتني آتك وأنا أكرمك إذن) فليس هو من باب العطف على الجواب، بل هو إستئناف، ونظيره قوله تعالى ﴿وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾ [آل عمران: ١١١] فلم يجزم (ينصرون) لأنه ليس معطوفاً على الجواب، بل هو إخبار جديد، ليس مشروطاً بالمقاتلة فكأنه قال: ثم أخبركم أنهم لا ينصرون، أو يكون على إرادة الحال، لا إستقبال، والمعنى أنا قائم بإكرامك الآن.

جاء في (**الكتاب**): «ويقول (إن تأتني آتك وإذن أكرمْك) إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه وعطفته على الأول، وإن جعلته مستقبلاً نصبت، وإن شئت رفعته على قول من ألغي، وهذا قول يونس وهو حسن لأنك إذا قطعته من الاول فهو بمنزلة قولك (فإذن أفعل) إذا كانت مجيباً رجلاً»(١).

وجاء في (**المقتضب**): «واعلم أنها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الاعمال فيها والالغاء لما أذكره لك وذلك قولك (أن تأتني آتك وإذن أكرمك) إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت، وإن شئت جزمت.

أما الجزم فعلى العطف على آتك والغاء (إذن)، والنصب على أعمال (إذن)، والرفع على قولك (وأنا أكرمك) ثم أدخلت (إذن) بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئاً»(٢).

ومعنى أستقباله أن الفعل المضارع لا ينتصب بعدها إلاّ إذا كان مستقبلا، شأن بقية النواصب، فإن كان للحال لم ينتصب، وذلك نحو (إذن أكتبُ) إذا كانت الكتابة في الحال و(إذن أظنُّك صادقا).

جاء في (**كتاب سيبويه**): «وتقول إذا حُدّثت بالحديث (إذن أظنُّه فاعلا) و(إذن أخالك كاذبا) وذلك لأنك تخبر أنك تلك الساعة في حال ظن وخيلة، فخرجت من باب

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٢).

(٢) «المقتضب» (٢/ ١١-١٢).

(أن) و(كي) لأن الفعل بعدهما غير واقع وليس في حال حديثك فعل ثابت. . .ولو قلت (إذن أظنَّك) تريد أن تخبره أن ظنك سيقع لنصبت، وكذلك (إذن يضربُك) إذا أخبرت أنه في حال ضرب لم ينقطع»[١].

وجاء في (**المقتضب**): «وقد يجوز أن تقول (إذن أكرمُك) إذا أخبرت أنك في حال إكرام لأنها إذا كانت للحال خرجت من حروف النصب لأن حروف النصب إنما معناهن مالم يقع»[٢].

وجاء في (**الأصول**) لأبن السراج: «فإن كان الفعل الذي دخلت عليه (إذن) فعلاً حاضراً، لم يجز أن تعمل فيه لأن أخواتها لا يدخلن إلاّ على المستقبل، وذلك إذا حدثت بحديث فقلت: إذن أظنُّه فاعلا وإذن أخالُك كاذباً، وذلك لأنك تخبر عن الحال التي أنت فيها في وقت كلامك، فلا تعمل (إذن) لأنه موضع لاتعمل فيه أخواتها»[٣].

وقال ابن الناظم: «فلو كان المضارع بمعنى الحال، وجب رفعه لأنّ فعل الحال لا يكون إلاّ مرفوعاً، وذلك قولك لمن قال: أنا أحبك، إذن أصدّقُك»[٤].

والمقصود باتصالها بالفعل الا يفصل بينهما فاصل، فلو قلت (إذن عبدالله يكرمك) ارتفع الفعل ولم يجز نصبه[٥]. وأجيز الفصل بين (إذن) والفعل المضارع المنصوب بالقسم، نحو (إذن والله أكرمَك)، والدعاء نحو (إذن رحمك الله أكرمك)، والنداء نحو (إذن يازيد أكرمَك)[٦]، ولا النافية[٧] نحو (إذن لا أذهبَ) وقرىء (وإذن لا يلبثوا خلافك إلاّ قليلا)[٨].

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٢).

(٢) «المقتضب» (٢/ ١٣).

(٣) «الأصول» (٢/ ١٥٣-١٥٤).

(٤) «شرح الألفية» (٢٧٦).

(٥) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٢).

(٦) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٣).

(٧) «المغني» (١/ ٢٠).

(٨) «المفصل» (٢/ ٢١٦).

كي

ومعناها السببية، قال تعالى: ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [القصص:١٣] وعند النحاة أنها إذا سبقت باللام، فليست حرف تعليل، بل التعليل مستفاد من اللام، وذلك نحو ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد:٢٣]، لأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل(١).

ويبدو لي أنها تعليلية على كل حال، سواء أفردت أم سبقت باللام، يدل على ذلك أنها لا تستعمل إلاّ في مقام التعليل، أما قولهم إن حرف التعليل لا يدخل على حرف التعليل فلا أراه سليماً، وذلك أن اللفظين اللذين يفيدان معنى واحداً قد يقترنان كما في التوكيد، نحو قوله تعالى ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر:٣٠] فـ (كلهم) توكيد و(أجمعون)، توكيد ونحو (جاء أخوك بنفسه) فالباء زائدة للتوكيد و(نفسه) توكيد، ونحو (جئت أنا نفسي) ونحو (لا لا أذهب)، وكما في التشبيه نحو (ليس كمثله شيء) فـ (الكاف) للتشبيه و(مثل) للتشبيه في قول، ونحو قول الشاعر:

فصيّروا مثل كعصف مأكول

وكقولنا (هي كمثل البدر)، وهذا مثله.

ويدل على ذلك أيضاً أن كلاً من (كي) واللام مستعمل في التعليل في اللغات السامية والعربية الجنوبية.

فيقابل (كي) في العبريةKi.(٢) والكاف في العربية الجنوبية(٣)، وكذلك (اللام) فهي تدخل على المضارع في اللهجة الثمودية، وفي العربية الجنوبية لتبين العلة(٤).

---

(١) انظر «المغني» (١/ ١٨٢)، «الهمع» (٢/ ٥).
(٢) ««التطور النحوي» (١٣١-١٣٢).
(٣) «تأريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١٣٦).
(٤) «تأريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ٢٠٧، ١٣٦).

فالراجح أنها للتعليل كـ (اللام).

وعلى آية حال هي لا تستعمل إلاّ في مقام السببية، سواء قلنا أنها للتعليل أم لا، أما الخلاف النحوي في أنها جارّة أو ناصبة، فهذا لا يعنينا هنا.

لام التعليل

وهي أوسع أستعمالاً من (كي) فهي تدخل على الفعل المضارع وغيره، لبيان العلة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾ [القصص: ٢٥] ونحو (جئت لطلب العلم).

وعند النحاة أنه يفيد التعليل، سواء اتقترن بـ (كي) أم لم يقترن، أمّا (كي) فلا تكون حرف تعليل إلاّ إذا لم تقترن باللام- كما أسلفنا-.

وعند جمهور النحاة أن لام التعليل تكون بعدها (إن) مضمرة، تنصب الفعل، يجوز أظهارها وإضمارها في غير لام الجحود، فإنها مضمرة وجوباً نحو ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال: ٣٣] وفي غير الفعل المسبوق بـ (لا) فإنها تظهر وجوباً، نحو ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [البقرة: ١٥٠][1].

غير أن الذي يظهر، أن التعليل باللام وحدها قد يختلف عنه إذا ذكرت معها (أنْ) أحياناً، وذلك نحو قولنا (ما قُتل إلاّ لأن يقول ربي الله) و(ماقُتل إلاّ ليقول ربي الله). فالأولى تفيد أنه كان يقولها، وما قتل إلاّ لأنه كان يقولها، ونحو ذلك قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ﴾ [الحج: ٤٠] أي لأنهم يقولونها. وباللام يفهم أنه قُتل ليقولها أي أنه لا يقولها، وهو عكس المعنى الأول.

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (٤٠٧/١)، شرح ابن يعيش» (٢٨/٧)، «الهمع» (١٧/٢).

ونحو ذلك أن تقول (أتضرب رجلاً يعبد الله) و(أتضرب رجلاً ليعبد الله) فالأولى تفيد أنه يضربه، لأنه يعبد الله، والثانية يضربه حتى يعبده أي أنه لا يعبده. ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ ﴾ [غافر:٢٨] أي لأنه يقولها، ولو قال ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ ﴾ [غافر:٢٨] أي لأنه يقولها، ولو قال (أتقتلون رجلاً ربي الله) أنعكس المعنى وصار أتقتلون حتى يقولها؟.

بل الذي يبدو على وجه التدقيق، أن التعليل بـ (أن) وحدها قد يختلف عن التعليل باللام وحدها، ويختلف عن التعليل بـ (أن) مع اللام في أحيان كثيرة. فقولك:

أتقتله أن يعبد الله؟ يختلف عن قولك:

أتقتله ليعبد الله؟ ويختلف عن قولك:

أتقتله لأن يعبد الله؟.

فالأولى تفيد نصاً، أنه يعبد الله وأنه يقتله بسبب عبادته له، نظير قوله تعالى: ﴿ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ ﴾.

وباللام وحدها تفيد نصاً أنه لايعبد الله، وإنما تفيد أنه يقتله حتى يعبد الله.

وباللام مع أن نحو (أتقتله لان يعبد الله) يحتمل المعنيين:

المعنى الأول أنه يعبده، وأنه يقتله بسبب عبادته له.

والآخر أنه لا يعبده، وأنه يقتله لأجل أن يعبده.

فجمعُ اللام مع (أن) دلالة على جمع المعنيين، فحملَ كلٌّ من اللام وأن معناه، وهو من التعابير الإحتمالية الكثيرة في العربية.

وهذا يدل على أنها ثلاثة أساليب مختلفة، وليست أسلوباً واحداً كما يفهم من قول النحاة.

التعليل بـ (كي) واللام:

قد يرد سؤال على الذهن يحتاج إلى إنعام نظر وهو: ما الفرق بين اللام و (كي)؟، وهل التعليل بهما متطابق؟.

الحقيقة أنه لا يبدو هناك فرق واضح بينهما في التعليل، فهما متقاربان جداً، غير أن الذي يبدو لي أن الأصل في (كي) أن تستعمل لبيان الغرض الحقيقي، واللام تستعمل له ولغيره، فاللام أوسع أستعمالاً من (كي) وهذا ما نراه في الإستعمال القرآني، فقد وردت (كي) في القرآن في عشرة مواطن هي:

١- ﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٣].

٢- ﴿وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٢-٣٤].

٣- ﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: ٤٠].

٤- ﴿وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنۢ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْـًٔا﴾ [الحج: ٥].

٥- ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: ١٣].

٦- ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧].

٧- ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِىٓ أَزْوَٰجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠].

٨- ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد: ٢٢-٢٣].

٩- ﴿ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا ﴾ [النحل: ٧٠].

١٠- ﴿ مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ كَىْ لَا يَكُونَ دُولَةًۢ بَيْنَ ٱلْأَغْنِيَآءِ مِنكُمْ ﴾ [الحشر: ٧].

ووردت اللام في مواطن كثيرة جداً، وبموازنة الإستعمال القرآني بينهما نرى أن القرآن خص (كي) بالتعليل الحقيقي، وأما اللام فقد أستعملها له ولغيره، فمن ذلك مثلا:

١- أن اللام وردت للتعليل المجازي في القرآن الكريم، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾]القصص: ٨]. وهو الذي يسميه النحاة لام العاقبة، فإن هذا تعليل مجازي، وذلك أن آل فرعون لم يلتقطوه لذلك، بل لينفعهم كما قال تعالى على لسان امرأة فرعون: ﴿ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا ﴾ [القصص: ٩].

ولكن عاقبة التقاطه أن أصبح لهم عدواً وحزناً، فكأنهم التقطوه لذلك، وهذا كما تقول (علمتك الرماية لترميني وعلمتك الشعر لتهجوني) أي كان ذلك عاقبة أمرك.

ولم يرد تعليل مجازي بـ (كي) في القرآن الكريم، فلم يقل مثلا: (التقطه آل فرعون كي يكون لهم عدواً وحزناً).

٢- وقريب من ذا قوله تعالى: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٤] فهذا قريب من التعليل المجازي إذ من المحتمل أنه لم يكن غرض المفتري إضلال الناس، بدليل قوله تعالى (بغير علم) وبدليل قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَآئِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾ [الأنعام: ١١٩] ولكن المفتري على الله يضل الناس يقينا، ولا تشفع له نيته في ذلك، أياً كانت بدليل قوله تعالى ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٥] فهؤلاء، لا يشفع لهم أعتقادهم أنهم يحسنون صنعاً.

فإستعمل التعليل هنا باللام ولم يستعمله بـ (كي)، وذلك أنه لو قال (أفترى على الله كذباً كي يضل الناس) كان المعنى أنه أفترى الكذب لهذا الغرض.

ونحو هذا أن تقول (سعى ليفسد في الأرض من دون أن يعلم) لأنه بـ (كي) يكون المعنى إن غرض السعي الذي سعاه هو الإفساد، فكيف يصح أن يقال: من دون أن يعلم؟.

ويجوز ذلك في اللام لأنها للغرض عموماً.

٣- وقريب من ذا أيضاً قوله تعالى ﴿وَلِيَعْلَمَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [آل عمران: ١٤٠] وقوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣] ولا شك ان الله يعلم ذلك ابتداء، والمقصود هنا العلم الذي يتعلق به الثواب والعقاب، وليس مجرد العلم، فجعل التعليل باللام ولم يجعله بـ (كي) ولو قال (كي نعلم) لكان المقصود العلم لذاته، ومعنى ذلك أن الأمر مجهول له سبحانه، ولم يأت نحو هذا التعبير بـ (كي) في القرآن الكريم.

٤- والظاهر من الإستعمال القرآني أن (كي) تستعمل للغرض المؤكد، والمطلوب الأول، يدل على ذلك قوله تعالى ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: ١٣] فقد جعل التعليل الأول بـ (كي) (كي تقرّ عينها) والثاني باللام (ولتعلم أن وعد الله حق). والأول هو المطلوب الأول، والمقصود الذي تلح عليه الأم بدليل أقتصاره عليه في آية طه، قال تعالى: ﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: ٤٠].

فالمطلوب الأول للأم هو ردّ ابنها إليها في الحال، أما جعله نبياً مرسلاً، وهو ما يشير إليه قوله تعالى ﴿وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: ١٣]، فهو غرض بعيد، إذ هي محترقة لردّ ابنها الرضيع إليها.

وهذا غرض كل أم سُلب منها ابنها، أعني أن يعاد إليها أولاً، سواء كانت الأم مؤمنة،

أم كافرة، بل هو مطلوب للأمّات من الحيوان، ولذا عللها في الموطنين بـ (كي) ولم يعلله باللام.

ثم أن أم موسى تعلم أن وعد الله حق لا يتخلف، وقد وعدها ربها بأنه سيرده إليها ويجعله من المرسلين ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القصص: ٧].

فقوله تعالى: ﴿وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ [القصص: ١٣]، معناه الإطمئنان، لا مجرد العلم، ولو قال (كي تعلم أن وعد الله حق) لكان المعنى أنها تجهل أن وعد الله حق، وأنه ردّه إليها لتعلم هذا الأمر.

ونظير هذا قوله تعالى ﴿وَكَذَٰلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ ٱلسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَآ﴾ [الكهف: ٢١] وهذا في أصحاب الكهف، وهم يعلمون أو وعد الله حق، ولا شك وكيف لا وهم فارقوا قومهم لإيمانهم بالله تعالى؟ فلو قال (كي يعلموا) لكان المعنى ان هذا هو الغرض الحقيقي وقد كانوا يجهلون ذاك.

وأم قوله (كي تقر عينها ولا تحزن) فهذا غرض حقيقي لا يتحقق إلاّ برد طفلها إليها، وهذا أشبه بما مر في النقطة السابقة.

٥- ومن أوجه الخلاف بينهما في الإستعمال، أن اللام تستعمل مع كان المنفية وهي التي تسمى لام الجحود، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، وقوله ﴿لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾ [النساء: ١٣٧] ولا يصح أستعمال (كي) هنا. فلا تقول (ما كان الله كي يعذبهم) ولا (لم أكن كي أحضر). ومن الجدير بالذكر أن (كي) غير المقترنة بنفي لم ترد في التعليل، إلاّ في ثلاثة مواطن هي:

١- ﴿فَرَجَعْنَٰكَ إِلَىٰٓ أُمِّكَ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [طه: ٤٠].

٢- ﴿فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ [القصص: ١٣].

٣- ﴿وَأَشْرِكْهُ فِىٓ أَمْرِى كَىْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٣-٣٤].

وهي كما ترى كلها في بني إسرائيل، واحدة في كلام موسى لربّه، واثنتان في رجعه الى أمه.

ومن المعلوم أن (كي) حرف تعليل عبري Ki فتخصيص أستعماله في القرآن الكريم لهؤلاء القوم تخصيص فني جميل، كأنه إشارة الى الحديث بلغتهم القدمى.

وهذا أمر جدير بالنظر فيه في دراسة التعبير القرآني، فإنه كثيراً ما يستعمل اللفظ الذي أصله غير عربي مع القوم الذين كانوا يستعملونه، كأستعمال المنسأة والسريّ وغيرهما.

يتبين ممّا مرّ أن (كي) تستعمل للغرض الحقيقي، أما اللام فهي أوسع أستعمالاً منها، وإن الجمع بينهما يفيد التوكيد والله أعلم.

لن

تدخل على الفعل المضارع، فتخلصه للإستقبال، وتنفيه نفياً مؤكداً «تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني»(١).

وهي نقيضة (سوف)، فإذا قلت (سوف أفعل) فنفيه (لن أفعل)(٢)، فسوف للاثبات و(لن) للنفي ولا يجمع بينهما، فلا يقال (سوف لن أفعل) ولا (سوف لا أفعل) كما هو شائع اليوم.

وذهب بعضهم أنّ نفيها يفيد التأبيد(٣). قال تعالى ﴿فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٨٠] وقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا وَلَوِ ٱجْتَمَعُوا۟ لَهُۥ﴾ [الحج: ٧٣] وقال: ﴿وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٢].

والحق أنها لا تفيد، وإنما هي للاستقبال، وهذا الإستقبال قد يكون بعيداً متطاولاً، وقد يكون قريباً منقطعاً، بدليل قوله تعالى ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]

(١) «المفصل» (٢/ ٢٠٠) وانظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٠).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٦٠)، وانظر «المقتضب» (٢/ ٦) «شرح ابن يعيش» (٧/ ١٥).
(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٦٠)، «البرهان» (٢/ ٤٢٠).

فقد قيدها بيوم واحد وهو ينافي التأبيد[١]، وقوله تعالى: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيَكُمْ أَن يُمِدَّكُمْ رَبُّكُم بِثَلَٰثَةِ ءَالَٰفٍ مِّنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ مُنزَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٢٤] فهي هنا موقوتة بالمعركة.

لن ولا:

ذهب أكثر النحاة إلى أن (لا) كـ (لن) من حيث تخليصها المضارع للاستقبال، إلاّ أن (لن) آكد منها:

وخلاصة ما يذكره النحاة فيهما:

١- أنّ (لا) تخلص الفعل المضارع للاستقبال، كـ (لن) عند الأكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولنا (جاء زيد لا يتكلم) فإن جملة (لا يتكلم) حال مع الاتفاق على أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل أستقبال[٢].

٢- أن في (لن) توكيداً لاتفيده (لا)، تقول «لا ابرح اليوم مكاني فإذا وكدت وشددت قلت: لن ابرح اليوم مكاني»[٣].

وجاء في (**الكشاف**) في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤] «فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي؟.

قلت: (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل، إلاّ أن في (لن) توكيداً وتشديداً، تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غداً، كما تفعل في أنا مقيم وإني مقيم[٤]».

---

(١) انظر «المغني» (١/ ٢٨٤).

(٢) «المغني» (١/ ٢٤٤).

(٣) «المفصل» (٢/ ٢٠٠).

(٤) «الكشاف» (١/ ١٩٢)، وانظر (١/ ٥٧٤) في قوله تعالى (لن تراني).

وذهب ابن عصفور إلى أن هذا القول دعوى بلا دليل «بل قد يكون النفي بـ (لا) آكد من النفي بـ (لن)، لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم، نحو (والله لا يقوم زيد) والمنفي بـ (لن) لا يكون جواباً له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد منه إذا لم يقسم»(١).

٣- إن النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن)، أي أن (لن) تنفي المستقبل القريب بخلاف (لا) فإنها تنفي المستقبل المتطاول.

جاء في (**البرهان**) أن بعضهم ذهب إلى أن «النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن) لأنّ آخرها الف وهو حرف يطول فيه النفس، فناسب طول المدة بخلاف (لن).

ولذلك قال تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف:١٤٣] وهو مخصوص بدار الدنيا، وقال: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام:١٠٣](٢) وهو مستغرق لجميع أزمنة الدنيا والآخرة، وعلل بأن الالفاظ تشاكل المعاني ولذلك أختصت (لا) بزيادة مدة.

وهذا ألطف من رأي المعتزلة، ولهذا أشار ابن الزملكاني في (**التبيان**) بقوله: (لا) تنفي ما بعد و(لن) تنفي ما قرب، وبحسب المذهبين أوّلوا الآيتين في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُۥٓ أَبَدًا﴾ [الجمعة: ٧].

قلت: والحق أن (لا) و(لن) لمجرد النفي عن الأفعال المستقبلة، والتأبيد وعدمه يؤخذان من دليل خارج»(٣).

وجاء في (**بدائع الفوائد**) أن (لن) «تنفي ما قرب ولا يمتد معنى النفي فيها، كامتداد معنى النفي في حرف (لا) إذا قلت: لا يقوم زيد أبداً. . .

وتأمل حرف (لا) كيف تجدها لاما بعدها الف يمتد بها الصوت، مالم يقطعه ضيق النفس، فآذن امتداد لفظها بامتداد معناها و(لن) بعكس ذلك، فتأمله فإنه معنى بديع،

---

(١) «الإشباه والنظائر» (٣/٩-١٠).

(٢) والمقصود بالادراك الاحاطة.

(٣) «البرهان» (٢/ ٤٢٠-٤٢١)، وانظر «الهمع» (٢/ ٤).

وانظر كيف جاء في أفصح الكلام كلام الله (ولا يتمنونه أبدا) بحرف (لا) في الموضع الذي أقترن به حرف الشرط بالفعل، فصار من صيغ العموم، فانسحب على جميع الازمنة وهو قوله عزّ وجل (ان زعمتم أنكم اولياء لله من دون الناس فتمنوا الموت). وقال في سورة البقرة (ولن يتمنوه) فقصر من سعة النفي، وقرب، لأن قبله (قل ان كانت لكم الدار الآخرة) لأنّ (أن) و(كان) هنا ليست من صيغ العموم»[1].

قيل: وهذا أيضا باطل، بل أن كلا منهما «يستعمل حيث يمتد النفي وحيث لا يمتد. فمن الأول في (لن) ﴿إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا عَنكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [الجاثية: ١٩] « ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]، وفي (لا) ﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ﴾ [طه: ١١٨].

ومن الثاني في (لن) ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]، وفي (لا) ﴿أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ [آل عمران: ٤٢][2].

على أنه قيل بالعكس، فقد ذهب جماعة إلى أن (لن) تفيد التأبيد، بخلاف (لا) كما أسلفنا.

٤- وذهب بعضهم إلى أن العرب تنفي المظنون بـ (لن)، والمشكوك فيه بـ (لا)، أي أنه إذا كان الشيء ممكنًا عند المخاطب مظنونا وقوعه، نفي بـ (لن) وإذا كان مشكوكاً في وقوعه كان تقول: أيكون أم لا يكون؟ قلت في نفيه:

لا يكون[3].

هذا أبرز ما قيل في التفريق بينهما.

---

(١) «بدائع الفوائد» (١/ ٩٥-٩٦).

(٢) «الإشباه» (٢/ ٩-١٠).

(٣) انظر «الاتان» (١/ ١٢)، «بدائع الفوائد» (١/ ٩٧).

ونقول:

أما أن (لا) تأتي للإستقبال فهذا مالا شك فيه، قال تعالى ﴿ وَٱتَّقُواْ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٤٨] وهذا أستقبال.

وقال: ﴿ فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ ٱلْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: ٨٦].

وقال: ﴿ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤].

وقال: ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ [البقرة: ١٧٤].

وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

وهذا كله أستقبال.

وأما تخليصها الفعل المضارع للإستقبال، وأنها لا تنفي الحال، فهذا موضع نظر نازع فيه بعضهم مستدلاً بصحة قولنا (جاء زيد لا يتكلم) وبصحة قولنا (أتحبه أم لاتحبه) و(أتظن ذلك أم لاتظن)، ولا ريب أن ذلك بمعنى الحال، وبقولهم: مالك لا تقبل، وأراك لا تبالي. وبنحو قول الله تعالى ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤] و﴿ مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا﴾ [نوح: ١٣] و﴿ مَا لِىَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾ [النمل: ٢٠] و﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾ [يس: ٢٢][(١)] وهذا كله يفيد الحال.

والحق الذي لامرية فيه أنها تأتي للحال، كما تأتي للاستقبال، وليست هي من مخلّصات الفعل للمستقبل كما يذهب اليه الجمهور، يدل على ذلك الإستعمال الفصيح الكثير في القرآن الكريم وغيره.

قال تعالى: ﴿ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ١٧١].

وقال: ﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

---

(١) «بدائع الفوائد» (٤/ ١٩١).

وقال: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢] وهذا للحال ولو ابدلت (لن) بها فقلت (والله يعلم وأنتم لن تعلموا) أنقلب المعنى الى الإستقبال.

وقال: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُم بِسِيمَٰهُمْ لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣].

وقال: ﴿ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ [النساء: ١١].

وقال: ﴿رَبِّ إِنِّى لَآ أَمْلِكُ إِلَّا نَفْسِى وَأَخِى﴾ [المائدة: ٢٥].

وهذا كله واضح في الحال، ولو قال مثلا (لن أملك الا نفسي) لتخلّصَ الفعل للإستقبال.

وقال: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة: ٥٨].

وقال: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣].

وقال: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٥٠].

وقال: ﴿عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨].

وقال: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٧٩].

وقال: ﴿وَتَرَىٰهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٨].

وقال: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾ [الانفال: ٤٨].

وقال: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨] ولو قال (لن تعلموا شيئا) لافاد ذلك المستقبل وهو لا يصح.

وقال: ﴿ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ ﴾ [الإسراء: ٤٤].

وقال: ﴿ أَلَا يَظُنُّ أُولَٰئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [المطففين: ٤،٥] أي ألا يظنون الآن؟.

وغير ذلك وغيره مما لا يدع مجالاً للشك في أنها تأتي للحال.

ويدل على ذلك أيضاً قولنا (أنا لا أفهم ما تقول) أي الآن فإذا قلت: (لن أفهم) كان نفي الفهم في المستقبل، وقولنا (مالك لا تتكلم) قال تعالى ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنطِقُونَ ﴾ [الصافات: ٩٢].

وتقول (أنا لا أحب هذا الطعام) و(أنا لا أشتهي الآن أن آكل) مخبراً عن نفسك في الحال، وتقول (أنا لا أظن أنه مسافر) مخبراً عن ظنك في الحال وغير ذلك.

وعلى هذا لا يصح قول الجمهور أنها تخلّص الفعل للاستقبال، بل هي تأتي للحال والإستقبال.

والحق أنها تنفي الفعل المضارع مطلقاً بكل أزمانه، الحال والإستقبال، المنقطع وغيره.

فالحال نحو ﴿ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ ﴾ [النمل: ٢٠].

والإستقبال نحو ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [البقرة: ١٧٤].

والمنقطع نحو ﴿ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا ﴾ [آل عمران: ٤٢].

والمستمر نحو ﴿فلا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينصرون﴾ [البقرة: ٨١].

ونحو ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ ﴾ [الأعراف: ٤٠].

وقوله: ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الجمعة: ٧].

وتأتي مع الفعل الدال على الحقيقة نحو ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] ونحو ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢] و﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وما إلى ذلك.

فالخلاصة أن (لا) تنفي كل أزمنة المضارع، فهي لا تختص بزمن دون زمن.

وأما من حيث دلالة (لن) على التوكيد، فالأمر كذلك، تقول (لا أكلمك) فإن شددت وبالغت قلت (لن أكلمك) قال تعالى ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦] وقال: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥]، وقال ﴿قَالُواْ يَٰلُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ﴾ [هود: ٨١].

وهذا كله مقام توكيد.

أما ما ذهب إليه ابن عصفور من أن النفي بـ (لا) قد يكون آكد من النفي بـ (لن) لأن النفي بـ (لا) قد يكون جواباً للقسم بخلاف المنفي بـ (لن)، فالجواب عنه أن ذلك لا ينفي التوكيد عن (لن)، فإن عدم وقوع (لن) جواباً للقسم لا يعني أنها غير مؤكدة، إذ ليس شرطاً أن تقع المؤكدات كلها في جواب القسم، فمن المعلوم مثلاً إن (أنّ) المفتوحة الهمزة مؤكدة عند النحاة غير أنها لا تقع جواباً للقسم، فلا تقول (والله أنّ محمداً حاضر) بفتح الهمزة وذلك لأن جواب القسم يكون جملة و(أنّ) المفتوحة الهمزة مؤكدة عند النحاة، غير أنها لا تقع جواباً للقسم، فلا تقول (والله أن محمداً حاضر) بفتح الهمزة وذلك لأن جواب القسم يكون جملة و(أنّ) وما بعدها في تأويل مفرد، ولا ينفي ذلك كونها مؤكدة، وكذلك (لن) فإنها لا تقع جواباً لقسم، لسبب وهو إنها جواب لسوف و(سوف) لا تقع جواباً للقسم(١) وكذلك منفيها.

---

(١) أي وحدها من دون اللام وإلاّ فهي تقع معها نحو ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾.

والسبب الآخر في وقوع (لا) جواباً للقسم دون (لن) إن (لن) مختصة بالإستقبال و(لا) نفيها عام مطلق لا يختص بزمن دون زمن فتقول مثلا: (هو والله لا يفقه) وتقول (والله لا احبه) ولا تصلح (لن) هنا، لأنّ هذا للحال و(لن) لا تكون للحال، فكون (لا) مطلقة لجميع الأزمنة هو الذي جعلها يُتَلَّقى بها القسم دون (لن).

ولا يعني هذا أن ننفي عن (لا) التوكيد إذا وقعت جواباً للقسم، فقد تكون مؤكدة إذا وقعت جواباً للقسم.

ولا تقل كيف يكون الحرف مؤكداً في موضع دون موضع؟ فإن هذا له نظائر في كلام العرب وفي أحكام النحاة. فإن (لا) إذا وقعت جواباً للقسم كان لها صدر الكلام وإذا لم تقع جواباً للقسم لم يكن لها الصدارة عندهم، فأختلف حكمها إذا وقعت جواباً للقسم عنه إذا لم تقع جواباً للقسم.

و(إذا) تكون شرطية ظرفية معاً، وقد تكون ظرفية غير شرطية.

و(ما) تكون مصدرية ظرفية، وقد تكون مصدرية غير ظرفية.

والباء قد تكون مؤكدة، وقد تكون غير مؤكدة فكذلك (لا).

وتعليل ذلك أن (لا) أقدم حرف نفي في العربية، وكل حروف النفي الأخرى أحدث (منها)[1]، وعلى هذا فهي كانت مستعملة في جميع الحالات، فلا عجب أن تستعمل في التوكيد وفي غيره بحسب ما يقتضيه المقام.

وأما قولهم: إن النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن) فهذا يحتاج إلى إيضاح، فإنهم إذا كانوا يقصدون أن النفي بـ (لا) يكون دوماً أطول من النفي بـ (لن) فهذا مردودة، قد يكون النفي بـ (لن) طويلاً أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣].

---

(١) أنظر «التطور النحوي» (١١٥).

فالحق أنّ كلا منهما يستعمل حيث يمتد النفي، وحيث لا يمتد، كما قال ابن عصفور.

ولكن مما لاشك فيه أن النفي بـ (لا) اوسع من النفي بـ (لن)، كما أوضحنا، فإن (لن) مختصة بالإستقبال، أما (لا) فنفيها عام مطلق ينفي جميع الأزمنة، المستقبل وغيره، بل هي تنفي الفعل الماضي أيضا، نحو قوله تعالى ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ [القيامة: ٣١] ونحو قولنا (لا ذهب ولا رجع)، وتستعمل معه في الدعاء، نحو (لا أهلكه الله) و(لا فض الله فاك) وتستعمل مع الأسماء نحو (لا رجل) و(لابد من ذلك)، وفي نفي النعوت، نحو قوله تعالى ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٣-٤٤] ونحو قوله: ﴿بَقَرَةٌ لَّا ذَلُولٌ﴾ [البقرة: ٧١].

فهي كما ترى أوسع نفياً من (لن)، وسبب ذلك كما ذكرت يعود إلى أنها أقدم حرف نفي في العربية.

جاء في (**التطور النحوي**): «ونرى (لا) مستعملة في كل الحالات إلاّ الماضي.

وإذا راعينا أن (لم) ليست إلاّ (لا) بزيادة (ما) قلنا أن (لا) مستعملة في الجميع والسبب في ذلك أنها أقدم حروف النفي العربية، فكانت عامة ابتداء، والباقية كلها أحدث وأخص»[١].

بل لم يرد من أدوات النفي في الكتابات اللحيانية سوى لفظ (لا)[٢].

«وأدوات النفي التي نعرفها من الكتابات العربية الجنوبية هي (ال) و(لم)، وتدخل (لم) على الفعل المضارع غير أن ذلك نادر، ومعنى (ال) (لا) ويرد بعد) الفعل سواء أكان ماضياً أم مضارعاً»[٣].

---

(١) «التطور النحوي» (١١٥).

(٢) «تاريخ العرب قبل الإسلام» (٧/ ١٧٩).

(٣) تاريخ العرب قبل الإسلام (٧/ ١٣٧).

فلا عجب أن تكون (لا) ممتدة النفي بهذا المعنى وبذلك تكون الملاحظة الطريفة في أن النفي بـ (لا) أطول من النفي بـ (لن) لأن آخرها ألف، وهو حرف يطول فيه النفس فناسب طول المدة بخلاف (لن) ملاحظة صحيحة.

وأما أختلاف النفي في الآيتين الكريمتين اللتين سبق ذكرهما في ورود إحداهما بـ (لن) والأخرى بـ (لا)، فهذا له سبب اقتضاه المقام، والآيتان هما:

١ - ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٤-٩٥].

٢ - ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ هَادُوا إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُا الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۚ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة: ٦، ٧].

فنفي الأول بـ (لن) (ولن يتمنوه) والثانية بـ (لا) (ولا يتمنونه)، وسبب ذلك أن الكلام في الأولى على الآخرة ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، وهي أستقبال فنفي بـ (لن) وهو حرف خاص بالإستقبال.

وإن الكلام في الثانية عام لا يختص بزمن دون زمن ﴿إِن زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ﴾ [الجمعة: ٦]، فهذا أمر مطلق فنفي بـ (لا) وهو الحرف الذي يفيد الإطلاق والعموم والله أعلم.

أما ما ذهب إليه بعضهم من أن العرب تنفي المظنون بـ (لن) والمشكوك فيه بـ (لا) فهذا كلام لا يقوم عليه دليل، فقد قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣] ولم يظن أحد أنهم يتمكنون من خلق ذبابة، وكذلك بالنسبة لـ (لا)، فقد قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] وقال ﴿وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا﴾ [البقرة: ٢٥٥] وهذا ليس مشكوكاً فيه، وقال ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وقال ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [آل عمران: ٩] وقال ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠] وليس في هذا شك.

فهذه- كما قلت- دعوى لا يقوم عليها دليل.

حروف أخرى ينتصب بعدها الفعل

وهي (أو) و(حتى) وفاء السببية، و واو المعية، وهذه الأحرف ليست حروف نصب عند الجمهور، بل هي حروف عطف و(حتى) حرف جر، ولذا يقولون أن النصب بـ (أن) مضمرة بعد هذه الأحرف، فقولنا (لا تأكل وتضحك) مثلاً فيه الفعل (تضحك) منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الواو، والواو عاطفة و(أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد قبله، أي لا يكن منك أكل وضحك، وكذا قولنا (أين بيتك فأزورك) يقدرون قبل الفاء مصدراً متوهماً، يعطفون المصدر عليه، والتقدير لتكن منك دلالة على بيتك فزيارة مني، وكذلك (لزمتك أو تقضيني حقي)، أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منك لحقي[1].

وبهذا التقدير يزول قصد التنصيص على المعية، والسببية، وتحقيق الوقوع بعد (أو)، فقولنا (لا يكن منك أكل وضحك) ليس فيه تنصيص على المعية، بل يحتمل المعية وغيرها فقد يكون النهي عنهما مجتمعين أو مفترقين، بخلاف قولنا: (لا تأكل وتضحك) فإن فيه تنصيصاً على المعية، وكذلك (لا تأكل كثيراً فتتخم) فإن فيه نصاً على السبب بخلاف قولنا: (لايكن منك أكل كثير فتخمة) فإن هذا التعبير يختلف عن التعبير الأول.

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله، كما قال النحاة، أي ليكن منك قيام وقيام منّي[2] لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية»[3].

وقد ذهب قسم من النحاة إلى أن العامل هي هذه الأحرف، وذهب آخرون إلى أن العامل هو الخلاف، أي مخالفة الفعل الثاني للأول، وذلك أنه لا يصح عطفه عليه من

(١) أنظر «المغني» (٢/ ٤٨٠)، «إبن الناظم» (٢٧٨)، «التصريح» (٢/ ٢٣٦-٢٣٧).

(٢) «يعني في المثال» (قم وأقوم).

(٣) «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٣).

حيث إنه لم يكن له شريكاً في المعنى، فانتصب لذلك، وهذا القول أقرب الى المعنى من القولين الاولين كما هو ظاهر.

أو

الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين، أو الإشياء نحو (هو يقرأ أوينام) أي يفعل أحد هذين الشيئين، وهي حرف عطف يتبع المعطوف بها المعطوف عليه، نحو (لن أذهب إليه أو أخبره) أي لن أفعل أحد هذين الشيئين.

وينصبون بعدها الفعل على إرادة معنى آخر غير معنى الأول، من حيث إنه لم يكن له شريكاً في الشك، بل على إرادة أنه محقق الوقوع أو راجحه تقول: (سألزمه أو يكتب لي في أمري) فإن معنى هذه العبارة بالعطف، سيكون احد هذين الأمرين، ومعناها بالنصب؛ سألزمه حتى يكتب لي في أمري أي تبقى ملازمتي له حتى تحصل الكتابة.

وهم يقدرون معناها إذا أنتصب الفعل بعدها بـ (حتى) و(إلا أن) نحو: (لالزمنّك أو تقضيَني حقى) و(لأضربنّك أو تسبقني) فالمعنى لالزمنك إلا أن تقضيني حقي ولأضربنك إلا أن تسبقني[1] ومنه قوله:

وكنت إذا غمزت قناة قوم ... كسرت كعوبها أو تستقيما

أي: ألاّ أن تستقيم، ولا يصح تقدير (حتى) في البيت.

ومما يقدر بـ (حتى) قوله:

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى ... فما إنقادت الآمال إلاّ لصابر

أي حتى أدرك المنى[2].

---

(١) أنظر «كتاب سيبويه» (١/٤٢٧)، «شرح الأشموني» (٣/ ٢٩٤-٢٩٥).

(٢) «شرح الإشموني» (٣/ ٢٩٥).

ويجوز رفع الفعل بعدها على الإستئناف، نحو (لن أذهبَ إليه أو أخبُره) بالرفع أي: (أو أنا أخبره)، والمعنى أنك نفيت الذهاب إليه، وأثبتّ الاخبار، فأضربت عن الاول وذكرت أنك تخبره.

جاء في (**المفصّل**): «وقال سيبويه في قول امرىء القيس:

فقلت له لاتبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموتَ فنعذرا

ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على وجهين:

على أن تشرك بين الأول والآخر، كأنك قلت إنّما نحاول ملكاً أو إنما نموت. وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول يعني أو نحن ممن يموت»[١].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «إن معنى (أو) في الأصل أحد الشيئين أو الأشياء، نحو (زيد يقوم او يقعد) أي يعمل أحد الشيئين، ولابد له من أحدهما، فإن قصدت مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين التنصيص على حصول أحدهما عقيب الآخر، وان الفعل يمتد الى حصول الثاني، نصبت ما بعد (أو)، فسيبويه يقدره بـ (الاّ) وغيره بـ (إلى) والمعنيان يرجعان الى شيء واحد»[٢].

وقال ابن الناظم: «فإن قلت: فلم نصبوا الفعل بعد (أو)، حتى أحتاجوا الى هذا التأويل؟.

قلت: ليفرقوا بين (أو) التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك فيه، وبين (أو) التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك، فإنهم كثيراً ما يعطفون الفعل المضارع على مثله بـ (أو) في مقام الشك في الفعلين تارة، وفي مقام الشك في الثاني منهما أخرى فقط. فإذا أرادوا بيان المعنى الأول رفعوا ما بعد (أو)، فقالوا (أفعل كذا

---

(١) «المفصل» (٢/ ١٤٠)، وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤٢٧). وليس في النسخة المطبوعة عبارة: «كأنك قلت: إنما نحاول ملكاً أو إنما نموت».

(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٧٦).

أو أترك) ليؤذن الرفع بأن ما قبل (أو) مثل ما بعدا في الشك، وإذا أرادوا بيان المعنى الثاني نصبوا ما بعد (أو) فقالوا (لا نتظرنه أو يجيء) و(لأقتلن الكافر أو يسلمَ)، ليؤذن النصب بأن ما قبل (أو) ليس مثل ما بعدها في الشك لكونه محقق الوقوع أو راجحه»[١].

وجاء في (**معاني القرآن**) للفراء: «ومن العرب من ينصب ما بعد (أو) ليؤذن نصبه بالإنقطاع عما قبله، وقال الشاعر:

لتقعـــدن مقعـــد القصـــيّ ... منـــي ذي القـــاذورة المقلـــيّ

أو تحلفـــي بـــربـــك العلـــيّ ... أنـــي أبـــو ذيّـــالـــك الصبـــيّ

فنصب (تحلفي) لأنه أراد إلاّ أن تحلفي. . .

وأنت قائل في الكلام (لست لأبي أن لم أقتلك أو تسبقني في الأرض) فتنصب (تسبقني) وتجزمها، كأن الجزم في جواب: لست لأبي أن لم يكن أحد هذين، والنصب على أن آخره منقطع عن أوله. كما قالوا: (لا يسعني شيء ويضيق عنك) فلم يصلح أن تردّ (لا) على (ويضيق) فعلم أنها منقطعة من معناها»[٢].

من هذا يتبين أن ما بعد (أو) له ثلاثة أحوال:

١- **العطف** وهو أن يكون ما بعد (أو) مثل ما قبلها في الشك أي هما بمنزلة واحدة. وحكمه الأتباع نحو (لست لأبي أن لم أضربك أو أشتمْك أمام الناس)، أي لست لأبي إن لم أفعل أحد هذين، ونحو (لا أضربُك أو اشتمُك) أي: لا أفعل أحد هذين الشيئين. فالفعلان منفيان.

٢- **مخالفة ما بعدها لما قبلها** فلا يشتركان في الشك بل يكون معنى (أو) (إلا أن) أو (حتى) وحكم الفعل بعدها النصب نحو (سأهجرك أو تكلّمَه في أمري) والمعنى سيستمر هجري لك حتى تكلمه في أمري، فقد جعلت الكلام سببا لعدم الهجر،

---

(١) «شرح الفية ابن مالك» (٢٧٨).

(٢) «معاني القرآن» (٢/ ٧٠-٧١).

ولو قلت (ستكلمه في أمري أو أهجرَك) بالنصب تغير المعنى وصار: ستكلمه في أمري حتى أهجرك، أي: سيستمر تكليمه في أمرى إلى وقت الهجر.

جاء في (**شرح ابن يعيش**): «إذا قلت: (ستكلم زيدا أو يقضي حاجتك) فتنصب (يقضي) على معنى إلا أن يقضي فقد جعلت قضاء حاجتك سببا لكلامه.

وإذا عطفت فإنما تخبر بانه سيقع أحد الامرين من غير أن يدخله هذا المعنى. ويوضح ذلك لك أن الفعلين اللذين في العطف نظيران أيهما شئت قدمته فيصح به المعنى فتقول: سيقضي حاجتك زيد زيد أو تكلمه إذا عطفت، فأيهما قدمت كان كان المعنى واحدا، وإذا نصبت اختلف المعنى فدل على السبب كما بينت لك، ولا يصح على هذا (سيقضي حاجتك زيد أو تكلمه) إلا أن تريد أن تجعل الكلام سبباً لابطال قضاء حاجته، فيجوز حينئذ كأنه يكره كلامه فهو يقضي حاجته أن سكت وأن كلمه لم يقضها»[١].

٣- **أستئناف ما بعدها وقطعه من الأول** وحكمه الرفع وهو على تقدير مبتدأ محذوف عند النجاة نحو (لا تكلمْه أو تخبرُه بما حصل) برفع (تخبره) ومعنى العبارة أنه ينهاه عن تكليمه ثم أستأنف حكما آخر فقال (أو أنت تخبره بما حصل) أي أنك ممن يخبره، ولو عطف لكان منهيا عن التكليم والأخبار.

حتى

تدخل (حتى) على الفعل المضارع فينتصب بعدها ويرتفع، وهو ينصب بعدها إذا كان مستقبلا، ولا ينتصب إلاّ إذا كان كذلك[٢]، نحو (أطلع الله حتى يدخلك الجنّة) ونحو (أنا سائر حتى ادخل البصرة)، ولها في هذه الحال ثلاثة معان:

(١) «شرح ابن يعيش» (٧/ ٢٢).

(٢) «المغني» (١/ ١٢٦) وانظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٦)، «شرح الرضي» (٢/ ٢٦٩)، «الهمع» (٢/ ٩).

١- أنتهاء الغاية بمعنى (إلى أن) نحو (سأسير حتى تطلع الشمس) ونحو قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١].

٢- التعليل، مثل كي نحو (كلمته حتى يأمر لي بشيء) و(أطلع الله حتى يدخلك الجنة) ونحو قوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون: ٧][1].

٣- مرادفة (إلاّ أن) في الإستثناء نحو قوله:

ليس العطاء من الفضول سماحة حتى تجود وما لديك قليل

وقوله:

والله لا يذهب شيخي باطلا حتى أبير مالكا وكاهلا[2]

أي: إلاّ أن تجود وإلا أن أبير.

ويرتفع الفعل بعدها إذا كان حالا ولا يرتفع إلاّ إذا كان كذلك[3]، وذلك نحو قولك (سرت حتى أدخلُ المدينة) إذا قلت ذلك وأنت داخل فيها، وكذا أن كان الدخول قد وقع وقصد به حكاية الحال الماضية، نحو (كنت سرت حتى أدخُلها)[4] وكقولهم (مرض فلان حتى لا يرجونه) أي فهو الآن لا يرجى و(ضرب أمس حتى لا يستطيع اليوم أن يتحرك) ونحو (شربت الإبل حتى يجيء البعير يجر بطنه) أي: فهو الآن يجرّ بطنه[5].

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٣)، «المقتضب» (٢/ ٣٨)، «شرح ابن يعيش» (٧/ ٣٠)، «المغني» (١/ ١٢٥).

(٢) «المغني» (١/ ١٢٥).

(٣) «المغني» (١/ ١٢٦)، وانظر «أمالي ابن الشجري» (١/ ٣٧٤).

(٤) «شرح ابن عقيل» (٢/ ١١٤).

(٥) انظر «سيبويه» (١/ ٤١٣)، «المقتضب» (٢/ ٣٩-٤٠)، «شرح ابن يعيش» (٧/ ٣٠).

جاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «إذا أردنا ان نبين متى يرفع المضارع بعدها ومتى ينصب؟.

قلنا ذاك الى قصد المتكلم فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد (حتى) أما في حال الأخبار أو في الزمن المتقدم عليه، على سبيل حكاية الحال الماضية، وجب رفع المضارع، . . .وإن قصد المتكلم أن مضمون ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الأخبار، وجب النصب»[1].

وجاء في كتاب (**الجمل**) للزجاجي: «تقول (سرت حتى ادخل المدينة) بالنصب والرفع، فللنصب وجهان:

أحدهما أنك أردت سرت الى أن ادخل المدينة فجعلت دخولك غاية سيرك، والآخر أن تريد معنى (كي) كأنك قلت: سرت كي أدخلها.

وللرفع أيضا وجهان:

أحدهما أن يكون السير والدخول قد وقعا معا، كأنك قلت: سرت فدخلت، فكل موضع صلح لك أن تقدّر الفعل الذي بعد (حتى) بالماضي والفاء جميعا فارفعه.

والوجه الثاني، أن يكون السير قد وقع وانت تقول: أنك الآن تدخل، كأنك قلت: سرت حتى أدخلها الآن لا أمنع، ومنه (مرض حتى لا يرجونه) أي: حتى هو الآن لا يُرجَى.

وإذا كان الفعل منفياً غير موجب لم يجز فيما بعد حتى إلاّ النصب، كقولك: ما سرت حتى ادخل المدينة»[2].

فخلاصة المسألة أنه إذا كان الفعل مستقبلاً بعد حتى نصبت، وإذا كان حالاً رفعت. فقولك (أسير حتى أدخل البصرة) إذا لم يتم الدخول نصبت الفعل فيه، واذا حصل الدخول رفعت.

---

(١) «شرح الرضي» (٢/٢٦٨-٢٦٩).

(٢) «الجمل» (٢٠١-٢٠٢).

فاء السببية

ينتصب الفعل المضارع بعد فاء السببية بشرطين:

الاول: أن تكون نصاً في السبب.

الثاني: أن يتقدمها نفي طلب كالامر، والنهي، والإستفهام، والتمني، وما الى ذلك نحو: (ما تأتينا فنكرمك) ونحو (لا تاكل كثيرا فتمرض).

ويذكر النحاة للفعل المنصوب بعد فاء السبب في نحو قولهم (ما تأتينا فتحدثنا) معنيين يجمعهما التنصيص على السبب:

أحدهما: ما تأتينا فكيف تحدثنا؟ أي: أنك لا تأتينا، ولهذا لا تحدثنا، ولو أتيتنا لحدثتنا.

الثاني: أنك تأتينا ولكن لا تحدثنا أي: ما تأتينا إلا لم تحدثنا، والمعنى أنه يقع منك اتيان كثير ولا حديث منك[١].

وعلى الوجه الأول، جاء قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر: ٣٦]، أي: فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الوجه الثاني إذ يمتنع أن يقضى عليهم ولا يموتون[٢].

ويجوز رفع الفعل بعدها على معنيين:

العطف أي ما تأتينا فما تحدثنا، ونحو: (لا اذهبُ اليه فاشتمه) أي: لا اذهب اليه، فلا اشتمه.

والاستئناف، أي: أنك ما تأتينا، ولكنك تحدثنا، ونحوه: (اعطني فاشكرك) أي: فأنا ممن يشكرك على كل حال، والمعنى: أنا قائم بشكرك، وبالنصب يكون المعنى (اعطني لاشكرك) أي: انت لاتشكره الآن، وانما يكون الشكر مسببًا عن العطاء.

---

(١) انظر «كتاب سيبويه» (١/٤١٨)، «المقتضب» (٢/١٦)، «الجمل» (٢٠٢-٢٠٣).

(٢) «المغني» (٢/٤٨٠).

والخلاصة أن الفعل بعد الفاء له ثلاثة أحوال:

١ - النصب وذلك إذا قصد التنصيص على السبب نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا﴾ [النساء: ٧٣] و﴿لَا يُقۡضَىٰ عَلَيۡهِمۡ فَيَمُوتُواْ﴾ و(لا تضرب خالداً فيهنيك).

وفي هذه الحال يكون معنى الفعل مخالفا لما قبلها، فقولنا (لم تزرنا فنكرمك) بالنصب معناه انك لم تزرنا فكيف نكرمك، والمقصود أنك لو زرتنا لأكرمناك، ولو ابتع لكان الفعلان منفيين، ولكان المعنى أنك لم تزرنا فلم نكرمك، ونحوه (هل يأتيك خالد فيعلمك) بالنصب والمعنى هل يجيئك ليعلمك؟.

وقد يراد بالإستفهام النفي أي: هو لا يأتيك فكيف يعلمك؟.

وبالاتباع يكون الاستفهام عن الايتان والتعليم جميعاً أي فهل يعلمك؟.

قال سيبويه: «تقول (لا تأتيني فتحدثني) لم ترد أن تدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول (لا تأتيني ولا تحدثني) ولكنك لما حولت المعنى عن ذلك تحّول الى الإسم كأنك قلت: ليس يكون منك اتيان فحديث»(١).

وجاء في (الأصول) لابن السراج: «اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل، كما يعطف في الإسم... فإذا قلت (زيد يقوم فيتحدث) فقد عطفت فعلاً موجباً على فعل موجب، واذا قلت (ما يقوم فيتحدثُ) فقد عطفت فعلاً منفياً على منفي، فمتى جئت بالفاء وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أن تحمل عليه، فحينئذ تحمل الأول على معناه، وينصب الثاني باضمار (أن) وذلك قولك: (ما تأتيني فتكرمني) و(ما ازورك فتحدثني) لم ترد ما ازورك وما تحدثني، ولو اردت ذلك لرفعت ولكنك لما خالفت في المعنى، فصار (ما أزورك فكيف تحدثني)، وما ازورك إلاّ لم تحدثني حمل الثاني على مصدر الأول، وأضمر (أن) كي يعطف اسما على اسم»(٢).

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٤١٨).

(٢) «الأصول» (٢/١٥٩) وانظر «المقتضب» (٢/١٤-١٥).

٢- **العطف** وذلك إذا كان الثاني بمعنى الأول فيتبعه في اعرابه نحو: (لا تأتيني فتحدثني) أي أنت لا تأتيني فلا تحدثني، ونحو (أتاتيني فتحدثني) والمعنى: أنك تستفهم عن الاتيان والحديث و(أريد أن تأتيني فتحدثني) أي تريد الاتيان والتحديث، ونحو (لا تقم فتضرب محمداً)، أي: لا تقم ولا تضرب محمداً، ولو نصبت لكان المعنى لا تقم لأنك أن قمت ضربته، فإذا أردت هذا المعنى نصبت[١]، ونحو (لم يدرس فينجحْ) أي: هو لم يدرس فلم ينجح، ولو قلت (لم يدرس فينجح) بالنصب لكان المعنى أنه لم يدرس فكيف ينجح؟.

٣- **الإستئناف وحكم الفعل بعدها الرفع** ومعناه يختلف عن المعنيين السابقين إذ هو على تقدير مبتدأ محذوف عندهم وذلك نحو (لا تكرم خالدا فيشتمك) أي فهو يشتمك والمعنى أنه يشتمك على كل حال أي هو قائم بشتمك، فلا تعطه ونحو (اتعطيني فأشكرك) بالرفع أي: أنا قائم بشكرك على كل حال، ولو نصبته لكان المعنى أنك أن أعطيتني شكرتك فتجعل العطاء سببًا للشكر، و(أعطني فأشكرك) أي: أنا ممن يشكرك، فالشكر ثابت سواء أعطاك أم لم يعطك، ولو قلتها بالنصب لكان الشكر غير حاصل وانما يكون بعد العطاء، ويوضح هذا انك تقول (ما زيد قاسيا فيعطف على عبده) أي فهو لانتفاء القسوة عنه يعطف على عبده»[٢]، ولو قلت (مازيد قاسيا فيضرب عبده) بالنصب لكان المعنى: ليس هو قاسيا فكيف يضرب عبده أى هو لا يضربه، ولا يصح الرفع لأن المعنى سيكون: ما هو قاسيا فهو يضربه دوما.

وتقول: (حسبته شتمني فأثب عليه) إذا لم يقع الوثوب ومعناه:

لو شتمني لوثبت عليه، وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلاّ الرفع»[٣].

---

(١) انظر «المقتضب» (٢/ ١٥).

(٢) «شرح شذور الذهب» (٣٧٠).

(٣) الرد على النحاة (١٤٧).

ومثله (ما تأتينا فتجهل أمرنا) أي: أنك لا تأتينا ولذا تجهل أمرنا والمقصود أنك تجهل أمرنا، ونحو (لم تقرأ فتنسى) والمعنى أنك لم تقرأ فأنت تنسى[١].

ومنه قوله:

غير أنّا لم تأتنا بيقين فنرّجي ونكثُر التأميلا

«كأنه قال فنحن نرجي، فهذا في موضع مبني على المبتدأ. . . . وقال:

ألم تسأل الربع القواء فينطقُ وهل تخبرنْك اليوم بيداء سملق

لم يجعل سبباً للآخر ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال: فهو مما ينطق كما قال (ائتني فاحدثك) فجعل نفسه ممن يحدثه على كل حال»[٢].

«وتقول: (اريد ان تأتيني فتشتمني) لم يرد الشتيمة ولكنه قال:

كلما أردت اتيانك شتمتني، هذا معنى كلامه فمن ثم انقطع من (أنْ).

قال رؤية:

يريد أن يعربه فيعجمُه

أي فإذا هو يعجمه»[٣].

ولو عطف، لكان المعنى في الأول أنه يريد أن يأتيه ويشتمه.

ونحو (ما انت بصاحبي فأكرمك) فالرفع على معنى، انك لست بصاحبي، ولكن أكرمك، أي: أنت قائم باكرامه، مع أنه ليس صاحبك.

---

(١) «المغني» (٢/ ٤٨٠).

(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤١٩-٤٢٢).

(٣) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٠).

والنصب على معنى: أنك لست بصاحبي فكيف أكرمك؟ أي: أنت لا تكرمه ولا يجوز لانه ليس قبله ما يصح عطفه عليه[1].

قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣]. «فإن قلت: فما له رفع، ولم ينصب جوابًا للاستفهام؟.

قلت: لو نصب لأعطى ما هو عكس الغرض، لأنّ معناه أثبات الاخضرار، فينقلب بالنصب الى نفي الاخضرار، مثاله أن تقول لصاحبك: ألم تر أني أنعمت فتشكر؟ إنْ نصبته نافٍ لشكره، شاك تفريطه فيه.

وإنْ رفعت فأنت مثبت للشكر، وهذا وأمثاله مما يجب أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الاعراب وتوقير أهله»[2].

فاتضح بهذا أنّ لكل تعبير معنى، فقولك (لم تؤذه فيرهبك) بالجزم معناه أنك لم تؤذه فلم يرهبك، فالفعلان منفيان ماضيان في المعنى.

وبالنصب، معناه أنك لم تؤذه، فكيف يرهبك؟ أي ليس ثمة سبب لرهبتك فإنك لم تؤذه.

وبالرفع معناه أنك لم تؤذه وهو مع ذلك يرهبك أي هو يرهبك على كل حال.

وقد يدل الاستئناف على السبب قليلا نحو قوله:

فلقد تركت صبية مرحومة لم تدر ما جزعٌ عليك فتجزعُ

أي لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع، وهذا أحد وجهي النصب وهو انتفاء الثاني لأنتفاء الاول[3]، وكقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦] فهذا يحتمل السبب.

---

(١) انظر «المقتضب» (٢/ ١٧).

(٢) «الكشاف» (٢/ ٣٥٤).

(٣) «المغني» (٢/ ٤٨٠) وانظر «شرح الرضي» (٢/ ٢٧٢، ٢٧٤-٢٧٥).

وبذلك يكون التعبير بالرفع تعبيراً احتماليا، أي قد يحتمل أحيانًا السببية، وقد يحتمل غيرها، اما النصب، فهو تعبير قطعي في الدلالة على السبب، وهذا شبيه بقولنا (أقبل محمد وخالد) فإنه بالرفع يحتمل المصاحبة وغيرها، وبالنصب يكون نصاً في المعية، وشبيه بقولنا (لا رجل في الدار) فأنه بالرفع يحتمل نفي الجنس، والوحدة، وبالفتح هو نص في نفي الجنس.

واو المعيّة

ينتصب الفعل المضارع بعد الواو، للدلالة على المعيّة نصاً، نحو (لا تأكل وتضحك) أي لا تجمع بين الأكل والضحك، ونحو قوله:

لاتنه عن خلق وتأتي مثله ... عار عليك إذا فعلت عظيم

أي لا تجمع بينهما:

ويصح الاتباع على معنى آخر، وهو النهي عن كل واحد منهما على حدة، فيكون معنى المثال الأول ولا تأكل ولا تضحك، ومعنى البيت (لاتنه عن خلق ولا تأت مثله) وهو غير مراد لأنه ليس المراد أن ينهاه عن أن ينهى عن خلق بل المراد أن يقول له: إذا نهيت عن خلق فلا تفعل مثله.

ويجوز الرفع على قصد الاستئناف، فاذا رفعت (تضحك) كان المعنى انك اثبت له الضحك، أي (أنت تضحك) فهو ينهاه عن الاكل، ثم يقول له (أنت تضحك) أي هذا شأنك، أو على معنى إباحة الضحك له، أو على معنى آخر سنذكره في موطنه.

وإذا رفع (تأتي) كان المقصود أنه يفعل مثل ذلك الخلق، فيكون المعنى أنه ينهاه عن الأن ينهي عن خلق، مع أنه مستمر على فعله.

ومنه المثال النحوي المشهور (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب (تشرب) والمقصود النهي عن الجمع بينهما، واباحة أن يأكل السمك على حدة، وأن يشرب اللبن

على حدة، واذا جزم كان المقصود النهي عن كل واحد منهما سواء، كانا منفردين أم مجتمعين، أي لا تأكل السمك، ولا تشرب اللبن.

جاء في (**الكتاب**): «ومنعك أن تجزم في الاول لأنه انما أراد أن يقول له، لا تجمع بين السمك واللبن، ولا ينهاه ان يأكل السمك على حدة، ويشرب اللبن على حدة، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال، او يشرب اللبن على كل حال»(١).

وأما الرفع، فعلى النهي عن اكل السمك واباحة شرب اللبن على كل حال(٢).

وعلى هذا فإن ما بعد الواو ثلاثة أحوال:

١- **الاتباع**: ويكون حكمه حكم الأول أثباتًا ونفيًا وغير ذلك، نحو: (لا تضرب محمدا وتشتم خالدا) أي لا تضرب محمداً، ولا تشتم خالدًا ونحو: (هل يأتي اخوك ويسافر ابوك؟) إذا استفهمت عنهما جميعا، ونحو قول جرير:

ولا تشتم المولى وتبلغْ اذاته فانك أن تفعل تُسفَّه وتجهل

جاء في (**المقتضب**): «اعلم ان الواو في الخبر بمنزلة الفاء، وكذلك كل موضع يعطف فيه ما بعدها على ما قبلها فيدخل فيما دخل فيه، وذلك قولك: (أنت تأتيني وتكرمني) و(أنا ازورك واعطيك) و(لم آتك واكرمْم) و(هل يذهب زيد ويجيء عمرو؟) اذا استفهمت عنهما جميعا، وكقولك (أين يذهب عمرو وينطلق عبدالله؟) و(لا تضربن زيدا وتشتم عمرا) لأن النهي عنهما جميعا.

فإن جعلت الثاني، جوابًا، فليس له في جميع الكلام إلاّ معنى واحد، وهو الجمع بين الشيئين، وذلك قولك (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) أي: لا يكون منك جمع بين هذين»(٣).

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/٤٢٥)، وانظر «المقتضب» (٢/٢٥)، «الأصول» (٢/١٥٩).

(٢) «التصريح» (٢/٢٤١).

(٣) «المقتضب» (٢/٢٥).

٢- **النصب**: ويفيد التنصيص على المصاحبة، نحو (ادع الى الخير وافعله، ولاتنه عن الشر وتفعله) أي اجمع بين الاولين ولا تجمع بين الاخيرين.

وهذه الواو نظيرة الواو التي ينتصب بعدها الاسم، في نحو (مشيت والجدار) أعني واو المعية أن لم تكن إياها إذ يفيد كل منهما التنصيص على مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها.

جاء في (**معاني القرآن**) للفراء: تأتي بالواو معطوفة على كلام في اوله حادثة لا تستقيم اعادتها على ما عطف عليه ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذي قبله كقول الشاعر:

لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم

ألا ترى انه لا يجوز إعادة (لا) في (تأتي مثله)، فلذلك سمي صرفًا اذا كان معطوفاً ولم يستقم ان يعاد فيه الحادث الذي قبله، ومثله من الأسماء التي نصبتها العرب وهي معطوفة على مرفوع قولهم (لو تركت والاسد لأكلك) و(لو خليت ورأيك لضللت) تهيبوا أن يعطفوا حرفًا لا يستقيم فيه ماحدث في الذي قبله»[1].

وجاء في (**شرح الرضي على الكافية**): «وكذلك تقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً من أول الامر أنها ليست للعطف، فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً فمعنى (قم وأقوم) أي قم وقيامي ثابت، أي في حال ثبوت قيامي، واما بمعنى (مع) وهي لا تدخل الا على الاسم، قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل، فنصبوا ما بعدها فمعنى (قم وأقوم) أي قم مع قيامي، كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم، للاسم فنصبوا مابعد الواو»[2].

---

(١) «معاني القرآن» (١/ ٣٤).
(٢) «شرح الرضي» (٢/ ٢٧٣).

٣- **الرفع على الاستئناف**: نحو (لم تأتني وأكرمك)، والمعنى انك لم تأتني وانا اكرمك على كل حال، أي أنني أُكرمك وانت لم تأتني، فاكرامك له ثابت وبذا يكون المعنى نفي الاتيان واثبات الاكرام.

ولو جزم لكان الاتيان والاكرام منفيين، ولو نصب لكان نفي الجمع بين الاتيان والاكرام، وقد يكون اتيان ولا اكرام أو أكرام ولا اتيان.

ومثله (دعني ولا أعود) «أي فأني ممن لا يعود، فإنما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة ترك، أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك، وان لا يعود.. وتقول: (زرني وأزورك) أي: أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه، ولم ترد أن تقول: لتجتمع منك الزيارة وأنْ أزروك تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارة مني ولكنه أراد أن يقول: زيارتك واجبة على كل حال، فلتكن منك زيارة»[1].

قال تعالى: ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ مَا نَشَآءُ﴾ [الحج: ٥] أي نحن ونقرّ في الارحام[2] ولم يرد العطف على التعليل.

وربما جاء الرفع للدلالة على معنى المعية[3]، نحو: (قم ولا أقوم) ونحو (لا تأكل وتضحك) وهو قليل، فيكون النصب للدلالة على المصاحبة نصاً بخلاف الرفع فإنه ليس نصاً في المصاحبة، وهو نظير قولنا في الأسماء (أقبل محمد وسعيد)، فهذا يحتمل المصاحبة وعدمها، بخلاف النصب فإنه للتنصيص على المصاحبة.

---

(١) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٢٦).
(٢) «كتاب سيبويه» (١/ ٤٣٠).
(٣) انظر «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٥).

فهرس الموضوعات